2016 38-37

SEYASAT

سياسات

عدد خاص

حال الشباب في فلسطين:
مراجعات حول المفهوم والدور والمكانة والتأثير

دراسات

- حول التمثيل في الفصائل والأحزاب، وواقع المشاركة في الحياة السياسية
- التباسات مفهوم الهوية عبر الإعلام الاجتماعي
- هجرة الشباب الفلسطيني: آثار وأبعاد

مقالات

- الشباب والانتخابات المحلية: آمال وتحديات
- المرأة والانتخابات البلدية: مشاركة رمزية وتحديات مجتمعية
- الشباب الفلسطيني: معطيات إحصائية ودلالات

ندوتان

- الشباب والسياسة في فلسطين: أسئلة الدور والفاعليّة والأولويات
- حراك ١٥ آذار: ملابسات التجربة وما بعدها

سياسة عامة

- الاختلال البنيوي في سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليّات إعادة التوازن

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات 38-37 2016

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute of Public Policies

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٣٧ و ٣٨) تشرين أول ٢٠١٦

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- الشباب.. دراسة في المفهوم/ عياد البطنيجي ٩
- الشباب الفلسطيني بين التحديات والبدائل/ صلاح عبد العاطي ١٩
- الشباب في فلسطين: حول التمثيل في الفصائل والأحزاب وواقع المشاركة في الحياة السياسية/ عبد الغني سلامة ٥١
- «الشباب الفلسطيني والتباسات مفهوم الهوية عبر الإعلام الاجتماعي»/ محمد أبو الرب ٧٧
- «التداعيات الاقتصادية لهجرة الشباب»/ رائد حلس ٨٦
- «الشباب والتشريعات القانونية: دراسة مقارنة من منظور النوع الاجتماعي/ محمد الخطيب ١٠٢
- «مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة وصنع القرار في فلسطين»/ نتالي حمدان ١٢٧
- الشباب والانتخابات المحلية: آمال وتحديات/ طلال أبو ركبة ١٣٧
- المرأة الفلسطينية والانتخابات المحلية: مشاركة رمزية وتحديات مجتمعية/ رهام عودة ١٤٣
- الشباب الفلسطيني: معطيات احصائية ودلالات/ سناء نجيب قصراوي ١٥٠
- لنقل للشباب ماذا «لا»، ونترك لهم «النَعَم»/ عارف الحسيني ١٥٨
- الشباب والسياسة في فلسطين: أسئلة الدور والفاعلية والأولويات (ندوة ١)/ أدارها وحررها: رشاد توام ١٦٤
- حراك ١٥ آذار: ملابسات التجربة وما بعدها(ندوة٢)/ أدارها: إبراهيم طلال ١٨٨
- «الاختلال البنيوي في سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليّات إعادة التوازن»/ محمود حسين عيسى ٢٠٥
- قراءة في كتاب «أسدود.. تاريخ الأرض وأملاك السكان» للباحث ناهض زقوت ٢٣١

لم يكن ممكناً تخيّل الربيع العربيّ دون دور الشباب الفاعل فيه، فالشباب هم من أشعلوا فتيل الثورة التي اجتاحت الشوارع في كبريات العواصم العربية مطالبةً بالتغيير الذي يبدأ بإسقاط النظام.

وبصرف النظر عن مآلات الربيع العربي، وما قاد إليه ربما من نتائج غير مرجوة وغير متوقعة من إضعاف الدولة وتفكيك بنيتها في الكثير من الدول، فإن النتيجة الحتمية له كانت أن للشباب دوراً كبيراً لا يمكن تجاهله. في الحالة الفلسطينية– حيث النسبة الكبرى من السكان من فئة الشباب– لم يكن الواقع مختلفاً، إذ خرج الشباب مطالبين بإنهاء الانقسام، لما تركه من أثر سلبي بالغ على حياتهم.

رأت «سياسات»، في هذا العدد، أن تفتح ملف الشباب وتناقش موقعهم في الحياة العامة، ودورهم الفاعل فيها، من خلال مجموعة من الدراسات التي عالجت قضايا مختلفة بدأت بالمفهوم والدور إلى المكانة والتأثير.

تبدأ «سياسات» عددها بدراسة للباحث عياد البطنيجي يناقش فيها مصطلح الشباب لجهة المفهوم وتفسيراته المختلفة، كمقدمة تصلح لتضع النقاش اللاحق في سياق مفاهيمي أكبر. ثم يقوم الباحث والناشط المجتمعي صلاح عبد العاطي بتقديم دراسة بعنوان «الشباب الفلسطيني بين التحديات والبدائل»، وبعدها يقدم الباحث عبد الغني سلامة دراسةً مفصلةً حول واقع الشباب في فلسطين ونسبة تمثيلهم في الفصائل والأحزاب، ومدى مشاركتهم في الحياة السياسية.

وفي استكمال للبحث في دور الشباب وتشكّل هويتهم، يقدم الدكتور محمد أبو الرب، أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت، دراسةً بعنوان «الشباب الفلسطيني والتباسات مفهوم الهوية عبر الإعلام الاجتماعي». وتواصل «سياسات» البحث في قضايا الشباب المعاصرة خاصةً قضية هجرة الشباب، في دراسة للباحث في الشؤون الاقتصادية رائد حلس الذي يقدم دراسةً بعنوان «هجرة الشباب الفلسطيني: آثار وأبعاد»، وكذا «الشباب والتشريعات القانونية» في دراسة الباحث محمد الخطيب، فيما تقدم الباحثة نتالي حمدان دراسةً حول «مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة وصنع القرار في فلسطين».

وتضم زاوية المقالات في «سياسات» مجموعة من المقالات التي تكشف عن جوانب أخرى من مشاركة الشباب في الحياة العامة، حيث يناقش الكاتب طلال أبو ركبة مشاركة الشباب في الانتخابات المحلية من خلال مناقشة حضورهم في القوائم ومطالبهم، وهو بحث تواصله الناشطة والكاتبة ريهام عودة في مقالتها المفصلة حول المرأة ومشاركتها في الانتخابات البلدية، وبذلك لا تغفل «سياسات» القضية الأهم التي تشغل بال الساحة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، والمتمثلة بالانتخابات البلدية التي تعثرت على عتبات الخلاف الداخلي والقضائي.

وتقدم الباحثة والأكاديمية سناء نجيب قصراوي قراءةً في واقع الشباب من منظور المعطيات والإحصاءات المستجدة، فيما يكتب المهندس والروائي عارف الحسيني عن واقع الشباب المقدسي

تحت عنوان «لنقل للشباب لماذا «لا» ونترك لهم «النَعَم»!».

ويحتوي عدد الشباب في «سياسات» على ندوتين تنظمهما «سياسات»، واحدة في رام الله تستضيف نشطاء سابقين في الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت يناقشون «الشباب والسياسة في فلسطين: مراجعات وتشخيص ومقترحات»، والثانية في قطاع غزة تناقش شباب «حراك ١٥ آذار» حول مآلات الحراك في ظل تجربته ومحاولاته إنهاء الانقسام وتحول أجندة المطالب الشبابية.

وفي زاوية السياسات العامة تعرض «سياسات» دراسة عميقة للباحث محمود حسين عيسى حول «الاختلال البنيوي في سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليّات إعادة التوازن» مسلطاً الضوء على مكانة الشباب في سوق العمل وسبل تحسين شروط وجودهم.

أما زاوية عرض الكتب فتضم تقديماً لكتاب الباحث ناهض زقوت حول بلدة أسدود، والذي يقدم فيه وثيقة نادرة لأملاك سكان البلدة قبل العام ١٩٤٨.

بهذا تأمل «سياسات» أن تغني النقاش حول الشباب ودورهم ومكانتهم، وتتمنى أن تكون ساهمت في هذا العدد في التأصيل للمفهوم والممارسة في تسليط الضوء على هذا الجانب الحيوي في السياسة والمجتمع الفلسطينيين.

الشباب.. دراسة في المفهوم

عياد البطنيجي*

المقدمة

يثير مدرك الشباب جدلاً واسعاً على المستويين النظري والعملي؛ بعد أن بات من أكثر المصطلحات رواجاً، فضلاً عما ينتابه من حالة من التشوش في استعماله، غير أن هذا التشوش يُعمي، في واقع الحال، عن مضامينه السياسية المتذرعة وراءه. فعلى المستوى النظري، تفتقر العلوم الاجتماعية إلى تعريف مستقر للشباب يجمع عليه المتخصصون. فبينما يحدد علم النفس الشباب على أساس الخصائص النفسية والجسمية، يقوم الاتجاه البيولوجي على الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طوراً من أطوار نمو الإنسان الذي فيه يكتمل نضجه العضوي والعقلي والنفسي. كما تنطلق السوسيولوجيا من المجتمع كإطار مرجعي فتنظر إلى الشباب كفئة عمرية ترتبط بتعاقب الأدوار الاجتماعية في دورة الحياة والدور الاجتماعي الذي يسمح له بالوصول إلى مكانة اجتماعية من داخل المجتمع الذي ينتمي إليه. أما علم القانون فيحدد سن الرشد بـالـ ١٨ سنة والذي تبدأ منه فترة الشباب.

أما على المستوى العملي، فالاختلاف حول تحديد مصطلح الشباب له طبيعة خاصة، تتحدد بالسياق السياسي المتذرعة وراءه والموصول بمسألة الالتفاف على التغيير في المجتمع وأدوات هذا التغيير، وما إذا كانت تحصر الفعالية في تنظيمات ناجزة ترى منْ يقع خارجها هامشاً لا يعترف بدوره، وبين من يرى أهمية الاعتراف بفاعلين غير كلاسيكيين كفئة الشباب، بوصفها

* باحث في العلوم السياسية.

فعالية خارج التنظيمات الحزبية التقليدية التي تتيح إمكانية تاريخية جديدة لجهة تحديد أوسع للنطاق السياسي خارج المجالات السياسية المعهودة، وتطوير أشكال من السياسي تعارض الوضع الحالي. وذلك بالاهتمام بالقضايا التي أهملتها الأحزاب التقليدية، وتضمن للشباب دوراً سياسياً بحسب تلك المزاعم. غير أنه عند تفكيك هذا الأخير من منظور الممارسة نجد أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع الشباب فإنه عند النظر في أجندة الأعمال أو الممارسة يتجلى الأمر بأنه ليس ببعيد عن ماكينة مكافحة السياسة. وعوض التسييس المتزايد للحياة الاجتماعية ما دمنا نضع السياسي في الصدارة، نرى إشغال الشباب في قضايا ثانوية كما سيتبين من التعريفات المعطاة للشباب والتي تركز على جوانب، بينما تحجب أخرى أهم، على الرغم من المحاولات الرامية لحجب هذه الحقيقة.

إن المجتمعات التي تنهض على فرز طبقي واضح وتركن إلى الحزب السياسي كإطار عملي لتنظيم علاقات القوة لا تظهر في تلك المجتمعات فعالية شبابية قائمة بذاتها وكفئة متجانسة، وإنما تظهر كفئة متضمنة في تنظيمات تشمل مطالب فئات متعددة وليس فئة الشباب فقط.

ومن هنا يُلاحظ أن صعود خطاب الشباب كفئة عمرية تبحث عن مصالحها أكثر ما يتجلى ذلك في المجتمعات التي لم تصل إلى صيغة سياسية مقبولة، ومن هنا من غير المقبول فصل التعريف عن السياسة، وأن فكل تعريف يرمي إلى تحديد دور معين للشباب حسب كل سياق اجتماعي. فعند إجراء بحث على الشبكة العنكبوتية حول الشباب وأدوارهم وفاعليتهم في بناء المجتمعات المعاصرة لا تحصل على نتائج تذكر سوى في المجتمعات العربية.[1]

وفي هذا الإطار، فإن تعريف الشباب جزء من دينامية أوسع، بمعنى أنه في المجتمعات التي لم تصل بعد إلى صيغة متوافق عليها حول معنى السياسي؛ يصبح تعريف الشباب غير منفصل عن عملية الصراع السياسي ذاتها وصيرورة التحول. وفي هذا السياق، يجري تعريف الشباب في المجتمعات بحسب مشروعات التنمية الممولة من جهات مانحة خارجية. فالأمم المتحدة تحدد الشباب كفئة عمرية تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً[2] وهو ما ذهب إليه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجامعة العربية والبنك الدولي[3]. ويُلاحظ أن هذا التعريف يجعل تحديد الاحتياجات مرتبطاً بالمرحلة العمرية هذه، وهي كلها احتياجات اجتماعية متعلقة بالتعليم والصحة والعمل والزواج، بينما يغيب هو دورهم في التحول السياسي الحقيقي، وليس مجرد حشرهم في أدوار هامشية.

المقولة الرئيسة

تنطلق هذه الدراسة من مقولة ترى أن تعريف الشباب يرتبط بالصراع الاجتماعي السياسي، ذلك أن الشباب ليس بمعطى بيولوجي، بل يُنشأ إنشاءً، ويبنى بناءً اجتماعياً. غير أن هذا الإنشاء وذاك البناء ليسا عملية خطابية يجري فيها إيجاد

إمكانية تصور لفئة الشباب في وضع لغوي مثالي خال من العوائق باعتباره دفاعاً ضد الطغيان. وإنما يبنى في صورة ترويض تقوم به مؤسسات ترمي إلى تعريف الشباب تعريفاً اجتماعياً بهدف إبعاده عن تسييس الحياة الاجتماعية، بحيث لا تمسي ههنا فئة الشباب تهدد مراكز استقرار السلطة السياسية. وذلك من خلال بناء كينونة لفئة تتبنى خطاب مجتمع مدني ليبرالي[٤] يغرس مفاهيم ترمي في نهاية المطاف إلى ترويض نزوع الشباب نحو التغيير السياسي الحقيقي، والتغيير الثوري بخاصة، في سياق مجتمعي ينغلق أفقه، للحيلولة دون الاصطدام في صراع على التغيير من الصعوبة بمكان السيطرة عليه. تنمية الشباب هي تكنولوجيا سياسية حوكمية ليس الغرض منها مكافحة فقر الشباب وتحسين سبل عيشهم وإنما إحكام السيطرة عليهم من خلال وصل حياة الشباب بالحوكمة وتعويدهم على العيش من خلالها، وهذا بالتحديد يحد و/أو يمنع معارضة السلطة السياسية.

ومن هنا، فإن تعريف الشباب مسألة سياسية بامتياز، وليست مسألة إرادة حقيقية فحسب، ما يجعل من مسألة التعريف متضمنة علاقات قوى. وهذا بالتحديد ما يفسر السبب الذي يجعل من التعريف الاجتماعي للشباب (بما هو تعريف يحصرهم في أدوار اجتماعية خاصة كالزواج والتعليم والصحة والعمل) كما هيمنة التعريف البيولوجي للشباب (بما هو تعريف متعلق بمرحلة عمرية) هو المتغلب، بينما التعريف السياسي الذي تناول أدوارهم السياسية الحقيقية ليس له أثر في الخطابات المتعلقة بالشباب. وذلك بهدف الاستيلاء السياسي على الشباب داخل نظام أكبر تحتويه السلطة السياسية لتحجب حقيقة الصراع الكامنة على السلطة بما هو صراع ينتج خصوماً وأصدقاء لجعل الشباب فئة مستأنسة بالنظام القائم، وخاصة أن فئة الشباب تشكل العبء الذي تضيق به السلطات ذرعاً.[٥]

وعلى سبيل المثال، في إثر الثورة المصرية والإخفاق الذي منيت به، سن مجلس النواب المصري تحت حكم الرئيس الحالي عبد الفتاح السياسي ما يسمى «قانون الشباب»، ويتضمن القانون حظر مباشرة الهيئات الشبابية أي نشاط سياسي أو حزبي، وأن تكفل الدولة رعايتهم وتعمل على اكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي.[٦] يأتي هذا القانون بعدما تجلت أهمية الشباب التي تراها السلطة خطراً عليها إثر الدور البارز لهم في قيام ثورتي يناير ٢٠١١، ويونيو ٢٠١٣ اللتين أسهمتا في بث روح الأمل وتفكيك انغلاق المجال العام. وبعد حالة الرفض للصيغة السياسية التي يحاول النظام الحالي فرضها، بهدف ترويض الشباب واحتوائهم في جهاز الدولة الذي يبقى يحتكر رعايتهم بوصفهم فئة اجتماعية قاصرة بحاجة إلى من يرعاها، ليجعلها تتبنى الدور الذي تريده الدولة من خلال إصلاحها وجعلها تتعايش مع دور السلطة الراهنة. وبالتالي هو قانون يرمي

إلى حصر فعالية الشباب في قضايا «إصلاح المجتمع» بدلاً من الصراع على ملفات سياسية حقيقية تزعج الدولة وتهدد مصالح القائمين عليها. وأكثر ما تريده الدولة من هذا القانون هو غرس خطاب إصلاحي مستأنس بالسلطة القائمة في عقول الشباب. وهكذا فالاهتمام المتزايد بالشباب ينحصر في جعلهم ينخرطون في قضايا إصلاح المجتمع للتعايش والاستقرار، ولا يتصارعون على ملفات حقيقية مثل عنف الدولة وسياساتها الاقتصادية، وجعلهم يتبنون قضايا الدولة وما تريده عوض التغيير السياسي وخاصة التغيير الثوري، باعتبار أن المشكلة في الأساس هي مشكلة اجتماعية تتمثل في الذهنية الثقافية والتعليم والتربية وأن الحلول هي اجتماعية لا تمس مسألة السلطة السياسية.[٧]

في معنى مصطلح الشباب

يسود إجماع على أهمية الشباب في المجتمع، وليس أدل على تلك الأهمية من ذاك الاهتمام المتزايد للحكومات في المنطقة العربية بالشباب، إذ بات وجود استراتيجية وطنية أشبه بتقليد عام متبع لدى الدول العربية كافة.[٨] بَيْدَ أن محاولات تناول موضوع الشباب باعتبارهم شريحة اجتماعية متجانسة واحدة تجمعهم خصائص بيولوجية واجتماعية عمرية ووظيفية واحدة، فضلاً عن محاولة عزلها كفئة ناجزة تشتغل وفق احتياجاتها الخاصة تبقى عملية غير رصينة[٩] وتثير الكثير من الشكوك. ولابد من الإشارة إلى أن فئة الشباب تختلف من حيث ظروفها وخصائصها وإمكاناتها وطموحاتها، فليسوا بشريحة واحدة كما تروج لها بعض الأدبيات.[١٠] يتناول هذا القسم الخطابات المتداولة حول تحديد مفردة الشباب.

أولًا، الخطاب البيولوجي

يحدد الخطاب البيولوجي مفهوم الشباب انطلاقاً من علامات النضج الفسيولوجي التي تظهر عليهم. فيرى أن الشباب هم الشريحة العمرية الممتدة بين اكتمال النضج الفسيولوجي والجسماني وبداية النضج الاجتماعي.[١١] حيث تتميز فترة النضج بملامح عضوية من خلال ظهور تغيرات جسدية كعلامات دالة على اكتمال النضج العضوي، إذ تعلن عن بدء نهاية مرحلة والدخول في مرحلة جديدة– مرحلة الشباب.

من سمات الخطاب البيولوجي أنه يحدد بداية سن الشباب، بينما لا يعتبر كافياً لتحديد المرحلة التي عندها ينتهي سن الشباب. ناهيك أن تحديد البداية يختلف من مجتمع لآخر، فهناك مجتمعات تظهر علامات النضج العضوي في مرحلة مبكرة لاختلاف المناخ قد تكون في سن الثلاثة عشرة، بينما في مجتمعات أخرى تظهر علامات النضج في فترة الخامسة عشرة كسن البداية التي يكتمل عندها النضج الجسماني والعقلي. وهكذا فعلى الرغم من أن هذا الخطاب يستند إلى البعد البيولوجي في تحديد سن البداية، غير أنه غير مقنع عندما

يحدد نهاية فترة الشباب، وبخاصة أنه وفقاً للنضج البيولوجي فهو يحدد فترة الثامنة عشرة بأنها السن التي يكتمل عندها النضج الجسماني والعقلي، فهل هذه الفترة هي أيضاً نهاية سن الشباب؟ الأمر الذي يجعل من الخطاب البيولوجي فاقداً للشرعية الاجتماعية في تحديد فترة الشباب التي تركن إلى أداء معين أو أدوار معينة مختلفة يؤديها الشباب في المجتمع، بل وعندما يحتل مكانة اجتماعية محددة تعبيراً عن نضج اجتماعي وليس بيولوجياً فحسب.

ثانياً، الخطاب الاجتماعي

يستند الخطاب الاجتماعي إلى المجتمع بوصفه إطاراً مرجعياً يحدد المعنى. إذ ينشأ الشباب في بيئة اجتماعية تؤثر فيهم ويتأثرون بها، وتحدد حاجياتهم وقدراتهم وكيفية معاملتهم مع البيئة الاجتماعية. فالمجتمع هو ما يحدد الوسائل والطرق التي تساعدهم على التغلب على هذه الصعوبات. فالشباب هم فئة اجتماعية بطبيعتها ولا يمكن أن تعيش منفردة، فهذه الطبيعة تدفعهم إلى التعاون مع الفئات الاجتماعية الأخرى. ويبني هذا التعاون روابط قويةً بين أفراد كل جماعة، وهذا ما يساعد على قيام الجماعات وتدعيم العلاقات بين الأفراد بما يتمشى مع رغباتهم وقدراتهم في إطار أهداف المجتمع الكلية.

وهكذا لا يتناول التحديد الاجتماعي للشباب كما التعريف البيولوجي المغلق فترة الشباب وفقاً للتحديد العضوي، وإنما يعمل على توسيع فترة الشباب من خلال تمحوره حول فكرة المسؤولية حيث إن الشباب لا يصبح مكتملاً أو ناضجاً إلا إذا تحمل مسؤولية محددة تعكس نضجه الاجتماعي الذي تبلور حول المشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع.[١٢] ويختلف تحديد المسؤولية وفقاً لخصوصية كل مجتمع، فبعض المجتمعات تحددها باختيار المهنة والبدء في ممارسة العمل، وبعضها يحددها بأداء الخدمة العسكرية، أو ممارسة الحقوق السياسية والمسؤولية الكاملة أمام القانون، ثم الزواج والمسؤولية الأسرية.[١٣]

وعليه، فالخطاب الاجتماعي ينطلق من حس المسؤولية الاجتماعية. ومن هنا يرى علماء الاجتماع أن فترة الشباب تبدأ من دخول الشاب إلى المجتمع الذي يحاول بدوره إدماجه وتأهيله ليؤدي الشباب عملهم داخل المجتمع، ثم تنتهي بعد أن يحتل الفرد مكانة اجتماعية يكون فيها قادراً على تأدية الدور بشكل مقبول ضمن النظام الاجتماعي.[١٤] لكن ما يحدده الخطاب الاجتماعي من مسؤولية تقع على عاتق الشباب هي بالفعل مسؤولية اجتماعية مثل استكمال دراستهم الجامعية والانخراط في الشغل وامتلاكهم للدخل والمسكن ثم الزواج بهدف تكوين أسرة خاصة بهم خالية من التبعية ومن تسلط الأهل. على عكس الأطفال فهم دائماً في كنف الأسرة وتحت رعاية سلطة الآباء وسلطة المؤسسة المدرسية، ثم إلى جانب أن الشباب مختلفون عن الكهول في السن، فهؤلاء، أي الكهول يصبحون غير قادرين

على العطاء في مهنتهم، وفي تدبير أسرهم نظراً لتقدمهم في السن، وبالتالي فإنهم يتخلون عن دورهم الاجتماعي عندما يصلون إلى سن التقاعد.[١٥] وهكذا يعتبر الخطاب الاجتماعي أن الدور الاجتماعي وحده ما يحدد مفردة الشباب الذي يتمثل في انتهاء الدراسة والدخول إلى الوظيفة والاستقلال عن العائلة.

يؤاخذ على هذا التعريف أنه لا يمكن تعميمه، فليس الخطاب الاجتماعي ههنا جامعاً مانعاً لمفهوم الشباب الذي ينهض على المسؤولية الاجتماعية فحسب. وهذا يتأتى من أن كل متخصص يتبني مفهوماً يستقيم مع تخصصه ويحبس المعاني الأخرى. بمعنى آخر أن المجتمعات العربية قلما يحقق الشاب المسؤولية الاجتماعية فيها قبل الثلاثين والخامسة الثلاثين، ما يجعل سن الشباب لا يتحدد قبل تلك الفترة من العمر. ما يجعل الخطاب الاجتماعي في تحديده لمفهوم الشباب يحبس فهمه في تلك الفئة المترفة من المجتمع، وهي فئة قليلة، فأما أغبية فئة الشباب، وكما يقول مصطفى حجازي، هي المهدورة وهي الأكثر حضوراً داخل المجتمع، والتي لا تدخل ضمن حسابات السلطة ومخططاتها، إلا في مجال القمع والردع.[١٦]

في ظل مجتمعات غير مستقرة على معنى السياسي، وتحتكر فعاليتها نخبة سياسية واقتصادية، في مثل هكذا مجتمعات، فإن أي تحديد لا يضع السياسي في الصدارة يبقى قاصراً لا بل متواطئاً مع مراكز السلطة بشقيها السياسي والاقتصادي معاً. ما يجعل الشباب في هذا المجتمعات الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع وصناعة مستقبله، كما أنهم في الوقت نفسه يشكلون التحدي الكبير في عملية تأطيرهم وإدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية والوطنية والإنتاجية النشطة والمشاركة، إنهم يشكلون العبء الأكثر إزعاجاً للسلطات.[١٧] وهذا بالتحديد ما يدفع إلى التحديد السياسي وراء معطى الشباب.

ثالثاً، الخطاب الأنثروبولوجي

يتسند الخطاب الأنثروبولوجي للشباب على دراسة البيوثقافية المقارنة للشباب. فالدراسات الأنثروبولوجية التي اهتمت بالشباب، اعتبرت أنهم يختلفون من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، حيث تلعب الثقافة تأثيراً كبيراً على انتقال الأطفال إلى سن الشباب. ولا تركز انثروبولوجيا الشباب على العوامل الفسيولوجية بقدر تركيزها على العامل الثقافي. فدراسة «مرغريت ميد» (Magaret Mead) حول مجتمعات الساموا "Samoa" وهي مجموعة من الجزر التي تقع بين نيوزلندا وأستراليا، تشير إلى أن شباب الساموا يصبحون ناضجين منذ طفولتهم، ومندفعين اتجاه المخاطر ومواجهة أي صراع، ومتحررين من قيود أهلهم ومن الإله، حيث يتعلمون كيف يعتمدون على أنفسهم وكيف يعيشون مع أنفسهم، ويظهر لديهم الميل للقيادة وإلى المنافسة، مما يسمح لهم بالمرور إلى سن الشباب بسهولة.[١٨]

ويبين الخطاب الأنثروبولوجي أن تحديد مرحلة الشباب في أي سن تبدأ وفي أي سن تنتهي من أكثر الصعوبات التي تواجه أي باحث، وخاصة أنها تختلف من مجتمع لآخر. وقد قال السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو ذات مرة إن «الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدود اعتباطية، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة، مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الغنى»[١٩] وهذا ما ذهب إليه أيضاً ويلفريد باريتو: «إننا لا نعلم متى تبدأ الشيخوخة مثلما لا نعلم متى يبدأ الغنى»[٢٠]. وعلى ضوء ذلك، فإن أي تعريف علمي محايد لمفهوم الشباب سيبقى دائماً موضوعاً للنزاع.

رابعاً، خطاب وكالات التنمية

تشكل تنمية الشباب أهمية لا تنكر. لكن ما هي الجوانب التي تحتاج إلى تنمية؟ ومن داخل أي أفق تتحرك تنمية الشباب ذهاباً وإياباً؟ ومن هنا تعود أهمية تناول تعريف مصطلح الشباب في خطاب التنمية. وقبل ذلك حري بنا أن نبين من هم فاعلو التنمية المركزيون والتابعون. فالفاعلون الذي يتزايد نشاطهم عبر مختلف أرجاء العالم ما بعد الاستعماري: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. فهذه الوكالات السياسية تتخذ من واشنطن قاعدة لها وهي وكالات تابعة للقطاع العام قد شكلت تحالفات مع بنوك وخزانات حكومية ووزارات أجنبية أميركية وغربية أخرى ومجموعة متنوعة من القوى المحلية داخل البلدان ما بعد الاستعمارية.[٢١] وفي هذا السياق، فإن موضوع الشباب في مجتمعات العالم الثالث- كجزء من سياق عام أوسع- يسعى فيه الغرب إلى تحديد صلته باللاغرب. وذلك من خلال تنمية الشباب والمشاركة المدنية، ركيزتي مقاربات الإدماج الاجتماعي، كما وتشمل «إرساء ديمقراطية الثقافة»، أو دعوة الشباب المهمّشين للانضمام إلى الثقافة السائدة، «والديمقراطية الثقافية» التي تدعوهم إلى المشاركة وتنشئ أيضاً مساحة جديدة ومتكافئة لتنمية ثقافة شبابية لما تصفهم بالقادمين الجدد ليس من خلال الانضمام إلى النظام السائد فحسب وإنما عبر «إغنائه» أيضاً.[٢٢] ومن هنا يتعين تعريف الأمم المتحدة لمصطلح الشباب ليتيح لها تنفيذ تصورها لشكل النظام الاجتماعي والهدف من عملية التحول السياسي.

وعليه، تعرف الأمم المتحدة الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، تلك الفئة التي تشكل دعامة للمجتمع بخلق الأجواء الملائمة لتأطير الشباب لبناء مجتمع مسؤول يساهم في التنمية والتغيير وخاصة أن العالم العربي فتي نسبياً، إذ لا تتجاوز أغلبية السكان في بلدان كثيرة سن الخامسة والعشرين.[٢٣] وهي الفئة التي تشكل جيل الشباب الأكثر عدداً من أي وقت مضى، لذا فهي تستدعي تدخلاً أكبر من أجل توظيفهم في السياسات في دولهم، وهي الفئة الأكثر حرماناً وعطالة عن العمل. لذلك تتمحور إستراتيجية الشباب الموحدة الأولى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) التي تحمل عنوان

"شباب مُمَكن، مستقبل مُستدام" حول قدرة الشباب على التحمل، والتنمية المستدامة والتنمية البشرية، والحوكمة الفاعلة والديمقراطية. وتدعو هذه الإستراتيجية أجيال الشباب إلى أن يشكلوا وكلاء تغيير أكثر التزاماً في عمليات التنمية.[٢٤] ومما لا شك فيه أن التركيز في الدرجة الأولى على الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، يجيز مواءمة تشكيل الشباب مع أنجع السبل للتدخل في السياسات الوطنية والمحلية من جانب الأمم المتحدة. من جانب آخر، يقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع فئة الشباب هذه لتشمل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٠ عاماً وحتى تخطي ذلك وصولاً إلى ٣٥ عاماً، مستنداً إلى الحقائق السياقية والتوجيهات بشأن السياسة الإقليمية والوطنية المتعلقة بالشباب.[٢٥]

ينظر خطاب الأمم المتحدة إلى الشباب بوصفهم فئة هشة وضعيفة بحاجة إلى تمكين. ويركز على سياسات معينة يراها أكثر نجاعة لتحقيق هذا الهدف. وهي إيجاد سبل لمكافحة الفقر وعدم المساواة والتمييز، وتعميق الاندماج والحد من النزاعات، والقيام بذلك من دون تعريض حقوق الإنسان للخطر أو إلحاق ضرر غير قابل للإصلاح بالنظم البيئية. كما يركز على المشاركة السياسية في الانتخابات وصنع القرار، وحرية الرأي والتعبير. وهذا بالتأكيد يتيح لوكلاء التنمية المزيد من التدخل في شؤون العالم العربي من خلال لافتة تمكين الشباب. وكما أثبتت دراسات نقدية لخطاب التنمية أن الهدف ليس تنمية الشباب عن طريق وعود لمعالجة الفقر والتهميش وتحسين سبل العيش، وإنما كان الهدف المخفي دوماً هو توسيع الجهاز البيروقراطي الحكومي عن طريق اعتبار محاربة الفقر في المجتمع ولدى الشباب على وجه الخصوص للتأثير عليهم لإبعادهم عن السياسة الحقيقية والحد من قدراتهم لمعارضة السلطة السياسية. ومن هنا يقول الباحث المصري كريم ملاك إن التنمية هي تكنولوجيا دولة ليس الغرض منها مكافحة فقر الشباب وإنما إحكام السيطرة عليهم، من خلال وصل حياتهم بالحكومة وتعويدهم على العيش من خلالها، وهذا بالتحديد يؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من معارضتهم لها، وعبر خلق فرص لهم لمعارضة الحكومة عندما لا تقوم بدورها كاملاً وتخويل البعض منها للمجتمع المدني أو عندما تقوم بها عبر القمع، فالمعارضة تكون ضد السياسات التنفيذية وليس ضد هيمنة الدولة وسلطتها.[٢٦] وبخاصة أن الظاهرة الشبابية تفلت من فضاء العمل السياسي الحزبي،[٢٧] وهي كفئة تتم صناعتها وعزلها عن مجمل التفاعلات السياسية والمجتمعية بوساطة التمويل الأجنبي، تلك المؤسسات التي ثابرت على إقامة دورات ورحلات وندوات تحت عناوين تقنية تهدف إلى تعزيز القيادة الشبابية وتمكين الشباب، وتحمل مضموناً يفصل السياسة عن مجمل الحياة، حيث المطلوب هو إخراج جيل شبابي يحتفي

بقضاياه الخاصة المعزولة عن مجمل التفاعلات السياسية والاجتماعية، ويتحدث بلغة تقنية منزوعة السياسة.[٢٨]

على سبيل الخاتمة

لا يوفر لنا البحث المعجمي واللغوي معنىً مفيداً، كسبيل نصل به إلى تحقيق وعي ناجز عن ماهية الشباب من حيث اللفظ والدور والمكانة والأهمية والتوظيف والسياق، وهي كلها عناصر تمنح المصطلح معناه الذي لا يتوفر للبحث المعجمي. ويرجع ذلك لكون مصطلح الشباب ليس دالاً لفظياً فحسب يمكن مقاربته على أرض المعجم، وإنما هو مفهوم مرهون بسياقات تاريخية، وشروط اجتماعية وسياسية عملت على بلورته وتكوينه في الواقع، وهو شديد الصلة بالمسألة السياسية. ومن ثمّ، يتجسد واقعاً ممارساً قبل أن يستقر على هيئة مصطلح بين دفتي معجم مفصول عن الممارسة.

في سياق البحث عن مفهوم للشباب، يمكننا أن نقبض على الخُلاصات الآتية: إن أي منهجية واضحة للتعامل مع مفهوم الشباب، تكمن من خلال تتبع الممارسة التي تتناوله. لذا فمهوم الشباب ليس بمعجمي بقدر ما هو وظيفي يتذرع خلف سياسات معينة، وأن هذه الوظيفية وإن اتخذت عناوين تنموية تقنية فهي في جوهرها تصب في خانة مكافحة السياسة. من خلال التركيز على نمط من التنمية البشرية تحث الشباب على الخلاص الفردي من خلال رفع جهودهم لمستوى مرتفع لإنتاج الدخل، ومن هنا يأتي تدريب القيادات الشبابية على نماذج ملهمة من وراء فكرة صغيرة وورش تدريب عن الإنجاز وتحقيق الفكرة، ودورات القيادة الشابة، وتصرف مليارات الدورات على صناعة قيادة شبابية فارغة من مضمون سياسي حقيقي ليسهل على مراكز القوى النظامية القبض عليهم.

وعليه، تتحدد فئة الشباب في تلك الفئة غير الراضية أبداً عن السلوك المجتمعي في مجتمع منقسم إلى أقلية مترفة وأغلبية مسحوقة. فالشباب لا يتحدد بتعريف بيولوجي ولا كفئة اجتماعية معزولة تختصر ذواتها في أدوار هوياتية فردية خاصة لا تمتد إلى السياق الأعم الذي ساهم في صعودهم، بل ومن خلال ما يمكن أن نسميه بالإنجازي، وبما يحمله الشباب من مطالب عامة بالتغيير السياسي الحقيقي، ذاك السبب الذي ينتج ويعيد إنتاج مشاكل المجتمع بما فيها المشاكل الخاصة بالشباب. الفعالية السياسية هي من تجعل من شباب منتج يتميز عن الشباب ذي النزعة السياسية المحافظة. في ظل مجتمعات مشدودة نحو التغيير ومتشوفة لمستقبل أفضل وتبحث عن أدوات سياسية أكثر فعالية في مواجهة تحديات التغيير، لا يجدي مع هذه البيئة شباب متكيف مع النظام السائد لتوزيع القوى ما يجعل الشباب في هذه الحالة لا يختلف عن الكهول. وهكذا فإن السياق المجتمعي العام هو من يحدد فعالية الشباب ومدى قدرتهم على التغيير، ما يسقط كل السرديات التي تجعل منهم فئة مفصولة وكأبطال منفردين.

الهوامش

١ كانت انتفاضة الشباب عام ١٩٦٨ في أوروبا في الجامعات، والحركات المناهضة للحرب التي شكلت تهديداً للسلطة لم تظهر بعدها إلا مؤخراً مثل ما حدث من تطورات في ظهور الشباب على مسرح الفعل السياسي مثل حركة «احتلوا» وهي حركة اجتماعية دولية ضد عدم المساواة الاجتماعية وعدم وجود «ديمقراطية حقيقية» في جميع أنحاء العالم، والهدف الأساسي منها هو تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية وأشكال جديدة من الديمقراطية. كما برز دور الشباب في الولايات المتحدة الأميركية في تموز ٢٠١٦ إثر مقتل رجل أسود في ولاية مينيسوتا على يد الشرطة الأميركية عندما أطلقت النار فأردته قتيلاً، وفي إثرها تصاعدت مظاهرات احتجاجية في ولاية لويزيانا احتجاجاً على مقتل أميركي أسود. للمزيد حول حركة «احتلوا»، انظر الرابط الآتي:

https://en.wikipedia.org/wiki/Occupy_movement

وللمزيد حول مقتل الرجل الأميركي الأسود، انظر الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/world-news/2016/07/160707_new_us_police_black_shooting

٢ اليونسكو: تعمل مع الشباب ومن أجلهم، ٢٠١٦/٩/١٠، متاح على الرابط:

http://www.unesco.org/new/en/social-and%20human-sciences/themes/youth/

٣ جميل هلال (تحرير)، الحركات الشبابية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، رام الله، ٢٠١٣، ص ١٠.

٤ للمزيد حول هيمنة المنهج النيوليبرالي على الإدارة العامة والاقتصاد والتعليم في فلسطين، انظر: رجا الخالدي وصبحي سمور، النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت، العدد ٨٨، ٢٠١١.

٥ مصطفى حجازي، الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ـ المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء ـ المغرب، الطبعة الثانية ٢٠٠٦، ص ٢٠٣.

٦ محمد عبد الشافي، ملامح قانون الشباب، ٢٠١٥/٥/٢٥، متاح على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/490542.aspx

٧ مقابلة شخصية مع الباحث كريم ملك، ٢٠١٦/٩/١٩.

٨ عند إجراء عملية بحث على "جوجل" حول الحكومات والشباب سنجد أن هناك استراتيجيةً وطنيةً للشباب في الأردن والعراق وتونس والمغرب إلخ. ما يدلل على أهمية الموضوع، خاصة أن الشباب هم عنصر التغيير في المجتمع ودليل ذلك أن معظم الحركات الاجتماعية والثورية في دول العالم الثالث كانت تتكون من شرائح مختلفة من الشباب. كما أن فئة الشباب هي أكثر فئات المجتمع حساسية وتأثيراً بالتغيرات الاجتماعية. ومن هنا لا مشاحة من أن الاهتمام الحكومي المتزايد بالشباب بات موضوعاً حكومياً بامتياز يهدف إلى القبض على الشباب من خلال استراتيجيات تدخّل تعمل على ترويض نزوع التمرد والتغيير التي تسيطر عليهم.

٩ محمد الكردي، الشباب ومستقبل مصر، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم علم الاجتماع جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣.

١٠ مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

١١ نجلاء راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ص٩٨، ١٩٩٩.

١٢ نجلاء راتب، المرجع نفسه، ص٩٨.

١٣ محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٥٠، ١٩٨٧.

١٤ موقع منهل، حول مفهوم الشباب، ٢٠١٦/٩/١٢، متاح على الرابط:

http://www.manhal.net/art/s/19032

١٥ موقع منهل، المرجع نفسه.

١٦ مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص٢٠٣.

١٧ مصطفى حجازي، المرجع نفسه، ص٢٠٣.

١٨ موقع منهل، مرجع سابق.

١٩ عبد السلام بنعبد العالي وآخرون، الانفجار العربي الكبير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص٧٦، ٢٠١٢.

٢٠ عبد السلام بنعبد العالي، المرجع نفسه، ص٧٦.

٢١ تيموتي ميتشل، مصر في الخطاب الأميركي، ترجمة بشير نافع، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ص٦٠، ١٩٩١.

٢٢ منظمة الأمم المتحدة، الإدماج الاجتماعي والديمقراطي والشباب في العالم العربي، ص٧، ٢٠٠٨.

٢٣ المرجع نفسه، ص١٠.

٢٤ كلمة مجدي مارتينز – سليمان، مدير بالنيابة، مكتب السياسات ودعم البرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين ٢٠١٤–٢٠١٧، ص١، ٢٠١٤.

٢٥ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، المرجع السابق، ص٩.

٢٦ مقابلة شخصية، كريم ملك، ٢٠١٦/٩/١٩.

٢٧ جميل هلال، الحركة الشبابية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٧٩.

٢٨ طارق خميس، في الإجابة عن سؤال ما الذي حدث للربيع العربي، الحراكات الشبابية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٨٧.

الشباب الفلسطيني بين التحديات والبدائل

صلاح عبد العاطي*

تقديم:

«إن فقدان طاقة الشباب أو أي عنصر منهم هو فقد لمصادر القوة والصمود في مجتمعنا الفلسطيني»

يعاني الشباب في فلسطين من مشكلات تحول دون تحقيق طموحاتهم، ما يتطلب أن يكونوا مستعدين لها وقادرين على مواجهتها بحكمة وتمكّن، ولأن شباب اليوم هم مستقبل الغد، قادته، وحاملو هويته الحقيقية؛ يصبح من المهم جداً تنمية السياسات والبرامج الموجهة لتلبية حاجات الشباب الفلسطيني وتعزيز وجوده ودوره في المجتمع، وبما أن الشباب شريحة مهمة في المجتمع فهم يعانون من مشكلاته العامة ويواجهون أيضاً مشكلات خاصة به، فالشباب الفلسطيني يعانون من تحديات وتهميش مزدوج تارة بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، وتارة أخرى بسبب نقص الاهتمام بهم من مجتمع تقليدي منقسم ومأزوم تعززت فيه مجموعة من المشكلات والأزمات التي تفاقمت مع انقسام وتعطل أداء المؤسسات الرسمية، التي أعاقت وحرمت الشباب الفلسطيني من التمتع بجملة من الحقوق والحريات.

تكشف نظرة سريعة إلى واقع الشباب والمجتمع الفلسطيني مدى التحديات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه، فمن نماذج انحسار المشاركة إلى الفقر والبطالة والعمل في الإنفاق والإحباط ومشكلات الهوية، والرغبة بالهجرة، وتناول

* محام وباحث وناشط اجتماعي وحقوقي.

العقاقير المخدرة، إلى محاولات الشباب تلبية احتياجاتهم المختلفة من خلال استغلال ما هو متاح أو من خلال توليد مبادرات وأنشطة وفعاليات وحراك شبابي في الشأن العام سواء في محاولاتهم مقاومة الاحتلال أو إنهاء الانقسام أو إزاء المطالبة بحقوقهم.

يؤدي غياب منظور في الأفق يشير إلى قدرة المجتمع الفلسطيني بحركاته السياسية والاجتماعية الراهنة على مواجهة وتجاوز التحديات التي يفرضها استمرار العدوان والحصار والانتهاكات الجسمية من الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى تجاوز الانقسام السياسي وما يتركه من تداعيات أخطرها غياب الخطط الإستراتجية والتنموية البديلة لتعزيز صمود المواطنين وإيجاد حلول مناسبة للأزمات والمشكلات الداخلية وخاصة لشريحة الشباب؛ إلى انحسار مشاركة الشباب الفاعلة في قضاياه وقضايا المجتمع.

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن واقع المجتمع الفلسطيني والتحديات التي تواجه الشباب وتحول دون تمكينهم وضمان مشاركتهم بشكل فاعل، إلى جانب رصد البدائل وردود الفعل التي لجأ إليها الشباب لمواجهة التحديات الوطنية، وخلصت الدراسة إلى رؤية تقوم على فكرة محورية هي الاستثمار في تنمية الحركة الشبابية لتشكل إطاراً اجتماعياً وطنياً يعزز من تفعيل دور الشباب في المجتمع الفلسطيني.

قسم الباحث الورقة إلى أربعة مباحث، ركز الأول على وصف صورة بانورامية للمجتمع الفلسطيني، فيما تناول المبحث الثاني إطاراً مفاهيمياً للتنمية والشباب، إلى جانب رصد واقع الشباب في المجتمع الفلسطيني، وخصص المبحث الثالث للتحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الشباب وتداعياتها عليهم، وردود فعل الشباب إزاء هذه التحديات، فيما قدم المبحث الرابع رؤية مقترحة لتنمية بديلة تقوم على تمكين الشباب في فلسطين.

المبحث الأول
نظرة إلى المجتمع الفلسطيني

من الصعب الحديث عن مجتمع فلسطيني واحد، بفعل التشتيت، فحين وقعت النكبة وتشتت الشعب الفلسطيني لم تكن الهوية الفلسطينية (سياسياً وثقافياً) قد منحت فرصة التبلور الكامل، ولم يكن المجتمع الفلسطيني قد تواصل تماماً كمجتمع مدني موحد، «لم تكتمل عملية تشكل الشعب الفلسطيني كمجتمع موحد قبل عام ٤٨، والمفارقة أنها بدأت تكتمل في الشتات» (بشارة، ٢٠٠٠)، فالمشكلات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تتمحور حول كيفية صيانة نسيج المجتمع الفلسطيني من التمزق وصيانة مشروعه وهويته الوطنية،

ووجوده من الاندثار، ومواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته الساعية إلى تجزئة الأرض الفلسطينية وتمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي الفلسطيني والتحكم في مسار الفلسطينيين؛ لذا شرع الفلسطينيون في مواجهة المشروع الصهيوني بالتأكيد على هويتهم بوصفهم شعباً طور هوية ثقافية على أرضه، هذه الثقافة اشتملت على عناصر تجمع بين أنماط الحياة المميزة للفلسطينيين، وبين الفنون المختلفة التي أبدعوها وتميزوا بها وخاصة تلك التي تتعلق بالفلكلور والتراث والمشغولات.

شكل البحث عن مقومات هذه الثقافة والتأكيد عليها وترويجها وإعادة إنتاج عناصرها واحدة من أبرز استراتيجيات الدفاع عن وجودهم. (حجاوي،٢٠٠١)، لعبت مؤسسات المجتمع الفلسطيني المختلفة، دوراً ملحوظاً في إطار البحث عن مقومات الهوية ببعديها الثقافي والسياسي ومن ثم تطويرها والتأكيد عليها وترويجها. (محيسن، ٢٠٠٦)، بدأت عملية تشكيل هوية ثقافية للفلسطينيين مع تشكيل (م.ت.ف) وقيام المؤسسات الرسمية والشعبية التي على الرغم من ضعفها ساهمت مساهمة فاعلة في تثبيت الهوية الفلسطينية (هلال، ١٩٩٨)، ولم يغير قدوم السلطة الفلسطينية من هذه الحقيقة، وإنما تفاقم الأمر خلال سنوات إلى الحد الذي تمزقت فيه هذه الهوية إلى هويات جزئية، ومع صعود حركة المقاومة الإسلامية «حماس» طرحت إشكالية أخرى تتعلق بالمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية وإبرازه على حساب المكونات الأخرى، وهو ما يعني أن الهوية الفلسطينية ما زالت أبعد عن النضج والاكتمال.

الأمر الذي أدى غياب الاتفاق على إستراتجية وطنية للتحرر والبناء الديمقراطي، وقد كان سبب فشل السلطة الوطنية في ذلك عاملان الأول يتعلق بالأسباب الخارجية، والتي تقف على رأسها ممارسات الاحتلال ومن عدوان واستيطان وحصار واستمرار بناء الجدار وتهويد القدس والتنكيل بالأسرى، فالمتابع للسياسة الإسرائيلية في حربها ضد الشعب الفلسطيني، يلمس أنها تعمل على جبهتين عسكرية لاحتلال الأرض وسياسية ثقافية لهزم ذاكرة الإنسان الفلسطيني وتشويه تاريخ القضية، ليصبح الشعب الفلسطيني شعباً بلا تاريخ وبالتالي بلا هوية، وعندما تنتفي الهوية الوطنية عن شعب يسقط حقه في دولة مستقلة بل يفقد حقه بالحياة. (أبراش، ٢٠٠٧).

والثاني يتعلق بالأسباب الداخلية والتي من أهمها الفساد وسوء الإدارة والتعسف في استخدام السلطة والفردية وعجزها عن ترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون، الأثر الذي أدى إلى زعزعة شعور المواطن بالانتماء للوطن والشعب، وبالتالي انتشرت الولاءات التقليدية الضيقة والأصولية الفكرية وتعززت حالة

العجز والتدهور وسيادة ثقافة التعصب والتطرف والعنف في التفكير والممارسة؛ لتصبح ثقافة العنف تسم طبع العلاقات السياسية والاجتماعية التي ترسخت بشكل غير مسبوق خلال الانتفاضة الثانية، فقد تزايدت مظاهر التخلف الاجتماعي بصورة غير مسبوقة، حيث تراجعت العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية القائمة على أساس المشروع الوطني والتماسك المجتمعي والعمل المنظم الفصائلي لحسابات عائلية وفئوية، وما يعنيه ذلك من بروز قيم النفاق والتفكك الاجتماعي والانحطاط والفوضى والإحباط بديلاً عن قيم التكامل والتضامن والمقاومة والتوحد في الوعي الوطني والاجتماعي، وأصبحت هذه المظاهر وغيرها تهدد ليس فقط أمن المجتمع الفلسطيني، ولكن قدرته على مواصلة معركته من أجل الانعتاق من الاحتلال وبناء المجتمع الديمقراطي. (الصوراني، ٢٠٠٦).

ومما لا شك فيه أن الاحتلال والتحديات الاقتصادية والسياسية الناتجة عنه جعل الانشغال بالأمور الأمنية والسياسية على رأس سلم اهتمامات أصحاب القرار في السلطة الفلسطينية، أما الثقافة فقد تراجعت إلى درجة متدنية من الاهتمام، وشكل غياب الرؤية الثقافية في المشروع الوطني بشكل عام وفي مؤسسة السلطة بشكل خاص سبباً آخر لتراجعها، ذلك أن اعتقاداً ساد وما زال بأن النشاط الثقافي ما هو إلا شعارات وخطابات ترفعها وتقول بها أحزاب وقوى سياسية أو مثقفون بقاعات مغلقة، وبالتالي يتداخل مفهوم الثقافة الوطنية مع الأيديولوجيا والدعاية الحزبية والتنظير الفكري، أو أن الثقافة هي مجرد فرق فنية دبكة وغناء وموسيقى. (أبراش، ٢٠٠٧).

وفي ظل ممارسات الاحتلال وحصاره للأراضي الفلسطينية، وفي ضوء عجز السلطة وضعف بنى المجتمع المدني، وفي ظل تصارع المدارس والأفكار وتأثرها الكبير بالرؤى السياسية؛ غابت الاستراتيجيات الثقافية وطرائق التعامل مع المحيط العربي والدولي، وكيفية استيعاب المستويات الثقافية الفلسطينية في الجغرافيات المختلفات، وكيفية التعامل مع واقع الاحتلال.

برز العنف والتعصب والانفلات الأمني كسمة أساسية من سمات هذا المجتمع، وانتشرت ظواهر النزاعات القبلية والعشائرية المسلحة والفئوية، بل وساهمت الأطر الحزبية المتداخلة مع الأطر القبلية والعائلية نفسها بوسائل العنف والسلاح، وأصبحت لهذه الأطر سلطتها المنفصلة عن إطار السلطة الوطنية؛ ما أضعف من السلطة وأوجد ازدواجية في السلطات، وعلى أثر الانتخابات التشريعية الثانية– وفوز حركة حماس وما تبعه من مناكفات وصراع على الصلاحيات أدى إلى عمليات الاقتتال والصراع على السلطة بين «فتح» و «حماس» في قطاع غزة والتي انتهت بسيطرة حركة حماس بقوة السلاح على قطاع غزة – تكرس انقسام فلسطيني غير مسبوق، ساهم بدوره في تعطيل النظام السياسي الفلسطيني،

الذي كان يعاني من اختلالات متعددة، الأمر الذي ألقى بآثاره على جميع مناحي حياة المواطنين، وأفرز بدوره معيقات جديدة أمام إحداث تنمية أو تحولات ديمقراطية، تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح بما يكفل ترتيبات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية تكفل تكريس سلطة عادلة وإعادة بناء الجماعية الفلسطينية بطريقة تكفل إعادة تشكيل قيم الفرد لمصلحة الشعب والمجتمع الفلسطيني، وليس لمصلحة الحزب، أو العائلة أو الصالح الخاص.

ولقد كان لمجمل تلك الظروف الدولية والإقليمية والمحلية إسقاطاتها وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني في الحقول والصعد المختلفة اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وثقافياً، كما كانت لها نتائج وآثار ملموسة ومباشرة، كالفقر والبطالة والحرمان، والتعصب والانفلات والإقصاء وتعدد الهويات وغياب سيادة القانون والصراع على السلطة، وقد بدا ظاهراً أن المجتمع الفلسطيني في حقبة العولمة يشهد حالة من الانزياح الثقافي والفكري والسلوكي لجهة غياب عوامل التوازن السياسي والاقتصادي والمجتمعي والثقافي الشامل.

فإذا ما اتسعت المسافة بين الأغنياء والفقراء، تنتشر الجرائم المنظمة، وظواهر «البلطجة» والتطرف، واسترداد الحقوق أو نهبها باليد، وتطبيق الشريعة بالعنف والكره والإجبار، وينتشر الفساد ويزداد الغلاء والترف لمن يملك المال، وتضيع القيم العامة، وينتهي ما يربط الناس، ويزداد التفكك الأسري والتشرذم الاجتماعي، كل فرد وكل جماعة أو طائفة تبحث لها عن قضية بعد أن غابت القضية العامة وبعد أن انحسر الوطن في قلوب المواطنين. (يوسف، ٢٠٠٤)، ويسود الشك وتعم العدمية، وتنقلب القيم، ويتوحد العالم كله تحت سيطرة المركز، وتصبح ثقافته هي نموذج الثقافات، بما يعني ابتلاع ثقافة الأطراف داخل ثقافة المركز، لتصبح هوية بلدان الأطراف الثقافية هوية تعتريها عوامل الضعف، بسبب التغيرات السريعة الناجمة عن العولمة، ما يولد تآكلاً في شخصية الفرد وتراجعاً في هويته وزعزعة روح الولاء والانتماء للوطن وقضاياه. (أمين، ٢٠٠٤)

يتم ذلك بطريقة لا شعورية وتحت أثر الثقافة الاستهلاكية، وبمقدار ما يزداد التغريب في المجتمع، وتنتشر قيم الاستهلاك والفردية خاصة عند النخبة التي بيدها مقاليد الأمر، يزداد تباعد الجماهير عنها واتجاهها إلى ثقافتها التقليدية، وتمسكها بتقاليدها، فالفعل يولد رد الفعل المضاد، ليس المساوي له بل الأعنف منه، فتنشأ الأصولية دفاعاً عن الأصالة وتمسكاً بالهوية، فبدعوى اللحاق بالمستقبل يتم تأصيل الرجوع إلى الماضي، وباسم الانفتاح والتنوير يتم الانغلاق والظلام، (حنفي، ١٩٩٨-١٩٩٩) وينشق الصف الوطني إلى فريقين: العلمانية والأصولية، كل منهما يستبعد الآخر إن لم يكفره أو يخونه، وفي

الحالات المتطرفة، تتحول مثل هذه النزاعات إلى نزاعات قاتلة (مناع، ٢٠٠٥) وهذا هو الحال في فلسطين حيث وصلت الأمور إلى حد القتل وتهتك النسيج الاجتماعي وتهديد السلم الأهلي، وكذا الحال في بعض بلدان المجتمع العربي، فكل فريق يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة ويستبعد الآخر، وكل فريق يرى أنه أحق بوراثة الحكم من الفريق الآخر بمفرده، فعندما ضعفت السلطة الوطنية لأسباب خارجية وداخلية وصل الصراع إلى حد الاقتتال بالسلاح وتصفية الآخر وانقسام المجتمع، كل فريق وجد أعوانه في الخارج، وبات الوطن هو الضحية، فأصبحت ساحة المجتمع ميداناً لصراع القوى الكبرى بالمال والسلاح، وأصبح الوطن مستباح الدم والعرض، منتهكة حرماته، وغاب الوفاق الوطني أو المصالحة الوطنية، وفشلت جلسات الحوار الوطني وعجزت القوى السياسية عن استعادة الوحدة الوطنية وغابت أطر واستراتيجيات التوافق على المشروع الوطني والبرنامج السياسي وحتى الاستراتيجية النضالية الفلسطينية إضافة إلى العجز عن حل المشكلات الخدمية للمواطنين، وهذا ما يميز حقبة الانقسام الراهنة التي يعيشها الشعب والشباب في المجتمع الفلسطيني. وسوف يتضح لنا خلال الورقة كيف أثرت ظروف المجتمع الفلسطيني السابق الإشارة إليها على التنمية وحال الشباب.

المبحث الثاني

إطار مفاهيمي حول التنمية والشباب

١. الشباب محاولة لضبط المفاهيم

ثمة اتفاق على صعوبة تعريف الشباب، وربما يمتد الاتفاق إلى لا جدوى الاستغراق في مثل هذا الجدل، فثمة اتجاه معمم لتوسيع الشريحة العمرية التي يتم إدماجها تحت عنوان الشباب، ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع، بغية أن تصبح مشمولة ضمن شبكات أمان جديدة، فلمناسبة العام الدولي للشباب ١٩٨٥ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً يحدد الشباب بمن هم بين ١٥ و٢٤ سنة، وجرى اعتماد هذا القياس لمختلف الإحصائيات بالأمم المتحدة، وفي المقابل فإن اتفاقية حقوق الطفل تسري على كل من هم دون سن الـ١٨، ما لم يبلغوا الأهلية قبل ذلك، بمقتضى التشريعات الوطنية، ويقابل ذلك على صعيد السياسات الوطنية الدارجة، توسيع الشريحة من أعلى لمواجهة مقتضيات جديدة يمليها الأخذ في الاعتبار التحول في مراحل الحياة، بحيث نجد في أدبيات المؤسسات الشبابية الفلسطينية ونظمها ولوائحها أن سن الشباب يبدأ من ١٨ عاماً وحتى ٣٥ عاماً، وهناك بعض القوانين والتشريعات وخاصة التشريعات المتعلقة بالانتخابات اختلفت في تحديد أهلية الانتخاب والترشح، حيث نجد قانون الانتخابات

العامة قد حدد سن الترشح لانتخابات المجلس التشريعي بـ ٢٨ عاماً وقانون الانتخابات للهيئات والمجالس المحلية قد حدد سن الترشح لعضوية المجلس التشريعي بـ ٢٥ عاماً، كما أن جهاز الإحصاء حدد مؤخراً سن الشباب من ١٥-٢٩ عاماً، ورغم أنه وفي تعريفات سابقة له كان يحدد سن الشباب من ١٥ -٢٤ عاماً، الأمر الذي يؤكد ضرورة الاتفاق على تحديد المرحلة العمرية وتعريف من هم الشباب لحسم هذا الجدل.

٢. التنمية البشرية

يؤكد مصطلح التنمية البشرية أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وبعبارة أخرى تعني عملية توسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها، أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس، كون الإنسان محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها، إن هدف التنمية يعني تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية.

إذاً، كما نرى، فإن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد كأداة للتقدم والتنمية.

ويعد الحق في التنمية حقاً من حقوق الإنسان كفله قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٢١/١٤ المؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٨٦ عبر إعلان الحق في التنمية في المادة الأولى التي تنص على أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً. وهنا لابد من تناول أبرز لواقع التنمية والشباب في فلسطين وإن بصورة مختصرة:

٣. التنمية في المجتمع الفلسطيني

تربط الغالبية في المجتمع الفلسطيني- في الحالة الراهنة- بين مهمة استكمال التحرير الوطني والتحول الديمقراطي في إطار السلطة الفلسطينية والمنظمة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في صنع القرار من خلال الانتخابات الشرعية والدورية، ويضيف هؤلاء إن البناء

الديمقراطي يعزز من فرص تحقيق أهداف التحرير الوطني في دحر الاحتلال وقيام دولة مستقلة. والديمقراطية لا تتحقق إلا بالكفاح والنضال الدؤوب لأجل تحقيقها.

من ناحية أخرى، يرى فواز طرابلسي أن ثمة صلة عميقة بين قرار انفراد حركة التحرير بالسلطة وبين قطيعتها للمجتمع وديمقراطية النظام الذي تبنيه وديمقراطية التنظيم الداخلي لتلك السلطة، ويستنتج طرابلسى أن قرار وحدانية السلطة باسم الشرعية الثورية أدى سلفاً إلى بناء سلطة استبدادية، وأن تبني التعددية في السلطة أو في المجتمع أو في الدولة الاستبدادية شرط ضروري وليس كافياً للديمقراطية، والشرط الكافي هو تحويل الشرعية إلى شرعية ديمقراطية – كما سلف – عبر انتخابات دورية بالتوافق مع إطلاق الحريات كافة. وأكد تقرير التنمية البشرية على أن «إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية يتطلب العمل على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة في الوقت نفسه وبتوازن دقيق، كما يتطلب التعلم من الدروس واستخلاص العبر والتصرف بشكل مسؤول حيال إصلاح مؤسسات المجتمع.

طغت على إعمال التنمية البشرية للإنسان الفلسطيني القضايا السياسية المتمثلة في تحرير الأرض والإنسان والخلاص من الاحتلال.

فتقارير المنظمات الدولية تُجمع على أن الأحوال المعيشية المتدنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال، لا تساعد في تحقيق التنمية، فالتنمية في فلسطين مكبلة بأغلال الاحتلال والحصار باعتباره المعيق الرئيس لعجلة التنمية في فلسطين. ناهيكم عن قيود ونواقص أخرى فرضها الانقسام والتي تمثلت في استمرار سوء الإدارة وغياب سيادة القانون، ونقص جودة التعليم، والخلل الحادث بين سوق العمل ومستوى التنمية من جهة وخريجي النظام التعليمي من جهة أخرى، وضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل علاقات العمل والأجور وتفشي البطالة والفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار السياسي والمالي الذي تعيشه مناطق السلطة، ما يعني ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي، (الرياحي، ٢٠١١)، والذي بدوره يؤثر على معظم فئات المجتمع ومنها الشباب.

أكدت تقارير التنمية المتعاقبة والتي أشرف على إصدارها برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت المعيقات السابقة، وإصدارات مركز بيسان للبحوث والإنماء، والتي أضافت إن غياب التوافق السياسي الداخلي وضعف دور التعليم وضعف دور القوى التنموية في المجتمع الفلسطيني، تعد أسباباً إضافية للحد من فرص التنمية.

وعلى الرغم من أن البعض ينكر وجود الحق في التنمية، وخاصة في ظل وجود الاحتلال، ونظراً لازدياد من هم في خط الفقر فقراً، واتساع الهوة بين الطبقة الغنية والفقيرة واستمرار معاناتهم من ويلات الفقر، (الرياحي ،

٢٠١١) فإن إعمال الحق في التنمية يعني ضمان حقوق الإنسان، وهذه الأهمية القصوى للحق في التنمية، ما يستدعي بدوره وجود تشريعات قانونية محددة ذات قوة إلزامية تتضمن النص على إنشاء هيئات يناط بها الرقابة على الامتثال للالتزامات التي يرتبها الحق في التنمية والبت في المنازعات التي نشأت من جراء غياب التوافق الوطني ونقص الحرية والديمقراطية والشفافية والإدارة الرشيدة للموارد.

فهناك ضرورة للعمل على بناء وتبني إستراتجية تنموية بديلة تقوم على الربط الوثيق بمتطلبات النضال الوطني التحرري بحيث يتم التركيز فيها على توفير مقومات الصمود للمجتمع في معركة الاستقلال الوطني. (أيلين ، ك، وآخرين ، ٢٠١٠)، على أن تكون هذه الإستراتجية البديلة محصلة لمشاركة فاعلة من كل القوى السياسية والفئات الاجتماعية مع ضرورة ربط الاستراتيجية باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع ثمار التنمية. وتحسين الأداء الاقتصادي عبر تقليص الإنفاق البذخ في مؤسسات السلطة وعبر التخطيط بشكل أفضل لاستخدام المواد المتاحة وإنهاء مظاهر الاحتكارات وإنهاء انتهاك الحقوق الاقتصادية للمواطن.

في النهاية يجب الاعتراف بمحدودية الخيارات في ظل تسلط الاحتلال وقمعه، فالفلسطينيون لا يمتلكون إلا خيارين، الأول هو الانخراط التابع في الاقتصاد الصهيوني الإمبريالي المعولم، الذي يؤكد الواقع أنه كبل تطور المجتمع الفلسطيني في شتى المجالات. والخيار الثاني هو التوجه نحو سوق عربية مشتركة والانخراط في الخيار العربي والنهوض به وتقويته باتجاه فتح سوق العمل العربي أمام قوى العمل الشابة الفلسطينية كسبيل للفكاك من الأزمة الاقتصادية الراهنة، وهذا خيار يحتاج إلى جهد وقرار سياسي واقتصادي بالمعنى الشمولي. ولكن الواضح أن تحديات متعددة تقف أمام تطور الواقع الاقتصادي الفلسطيني، فالأوضاع الاقتصادية أوضاع مقررة في تطور المجتمع على المستويات كافة ولكم أن تتخيلوا ما يحدثه ذلك من تراجع ونكوص في المجتمع الفلسطيني.

٤. الشباب والتنمية

تعد فترة الشباب الأغلى في حياة الإنسان، ويصنف الشباب باعتباره أغلى ثروة وقيمة، فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل، فهم القوة والحيوية. يعد الإنسان عموماً والشباب على وجه الخصوص مادة التنمية البشرية والاقتصادية وغايتها، والعنصر الأساسي في عملية التنمية هو الشباب الواعد. ولعل من أبسط مطالب الشاب أن يحيا حياة كريمة وآمنة، بحيث يجد سبل العيش الكريم والمناخ الآمن لإقامة حياة أسرية كخلية أساسية في بناء المجتمع من أجل تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية المرموقة، كما أن الشباب بحاجة إلى الانتماء، وإلى من يشعره بالتقدير والاحترام.

ويمكن تلخيص أبرز أدوار الشباب في التنمية: في المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع المختلفة وإعداد الخطط اللازمة تبعاً لقدرات المجتمع، والمشاركة الفعلية في عمليات تحرير وبناء وتنمية المجتمع والإسهام في مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والخدمات الاجتماعية والتطوعية، وتوصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى، إلى جانب المشاركة في حماية الوطن وسيادته وحريته.

فالشباب في أي مجتمع هم الأمل إذا ما تم استثمار قدراتهم، وهم أيضاً مصدر الخطر إذا ما تم تهميشهم وإقصاؤهم، استناداً إلى ما يمثله الشباب من قوة مستمدة من مكانتهم المتميزة في بناء المجتمع، وحيث إن التربية لها دور أساسي في عملية التنمية البشرية، فلابد من إتاحة الفرصة أمام كل إنسان لتنمية قدراته، كونها من أهم الشروط الضرورية لإتاحة حق الإنسان في الثقافة والتعليم باعتبارها من حقوق الإنسان الأساسية في الحياة، وإتاحة الفرصة لكل فرد في تنمية طاقاته من خلال مؤسسات الثقافة والتعليم، وإشاعة الحرية في المؤسسات الحكومية والأهلية وترسيخ أسس الحوار الديمقراطي، ضماناً لرفع الكفاءة في العمل وتجديده وتطويره، وترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز، وتقدير كل فروع المعرفة والأنشطة الإنسانية والعمل على تنمية الطاقات الشابة التي تتطلب الوفاء باحتياجاتها المختلفة، والتي في حال توافرها من الممكن أن تخفف من التداعيات السلبية كالتعليم الجيد والإبداع الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، والمشاركة السياسية والثقافية.

ولكل ما سبق نستشعر الحاجة الماسة إلى تنمية بديلة في فلسطين تقوم على:

حشد الموارد المتاحة وتركيزها نحو حفز النمو الاقتصادي الهادف إلى معالجة ملموسة لمشكلتي الفقر والبطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمل والتي يوفر لها التصاقها الحميم بموارد المجتمع المحلي وحاجاته حماية كافية من الأثر التدميري للقيود والإجراءات الإسرائيلية.

والتقليص التدريجي للاعتماد على المساعدات الخارجية وتكثيف الاستثمار في الرأسمال البشري، بما يراعي الأولوية للمناطق والقطاعات الاجتماعية المحرومة والمهمشة والأكثر تضرراً من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

ويمكن لكل من القطاعين العام والخاص أن يلعبا دوراً في هذه العملية على قاعدة التكامل ووفقاً لما تتطلبه الحاجة العملية التي تتطلب التركيز على إعادة إعمار غزة، وإعطاء الأولوية في الضفة للمناطق التي يعزلها الجدار بهدف توفير مقومات الصمود لسكانها لتمكينهم من الثبات على أرضهم وإحباط محاولات دفعهم إلى الهجرة. وكذلك يجب أن تحتل عملية تطوير البنى التحتية لمناطق الريف المهمشة – بما في

ذلك استصلاح الأراضي وتوفير أنظمة الري، وتشجيع الإنتاج الزراعي والمشاريع المكملة له والمولدة لفرص العمل، فضلاً عن الخدمات التعليمية والصحية- موقعاً رئيساً في سلم أولويات خطط التنمية البديلة. (أيلين ، ك، وآخرين ، ٢٠١٠).

المبحث الثالث

واقع الشباب الفلسطيني واحتياجاتهم

يمثل الشباب شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، الذي يصنف على أنه مجتمع فتي، حيث إن ٧٠٪ من السكان هم دون سن (٣٠ سنة)، ويشكل الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ما نسبته ٣٠٪ من سكان دولة فلسطين. وبلغ عدد الشباب (١٥-٢٩ سنة) المقدر منتصف عام ٢٠١٥ في فلسطين نحو مليون وأربعمائة ألف نسمة يشكلون ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي السكان، منهم ٧١٦ ألف ذكر و٦٨٨ ألف أنثى بنسبة جنس مقدارها ١٠٤,١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. وبلغت نسبة الأسر التي يترأسها شاب ١٤٪ من الأسر، بواقع ١٣٪ في الضفة الغربية و١٧٪ في قطاع غزة. ويظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني شعب فتي حيث إن الهرم السكاني ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، ما يعني أننا ولسنوات طويلة قادمة سوف نكون تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نسبياً على الرغم من انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة (مسح الشباب، ٢٠١٦) ما يؤكد الدور المتعاظم لهذا القطاع الاجتماعي الكبير والمهم، ولعل من نافلة القول التأكيد على أهمية الشباب في تنمية المجتمعات وتقدمها، وهي أهمية تجعلنا نسلم بضرورة التفكير والتخطيط الواعي لتنمية وحماية وتربية شبابنا خارج إطار التقليد، واحترام حقوقه وتلبية حاجاته، وحشد الإمكانيات والموارد اللازمة لتحقيق هذه التنمية والحماية بشكل سليم يضمن تماسك المجتمع وتقدمه واستقراره وخلاصه من الاحتلال.

ونظراً لتعقد وسعة قضايا الشباب في المجتمع الفلسطيني ومشاكلهم سوف نورد هنا أبرز القضايا ذات العلاقة بواقع الشباب في المجتمع الفلسطيني والتحديات والاحتياجات والمشاكل التي يعانون منها:

عانى الشباب في فلسطين من مشكلات وتحديات داخلية وخارجية حالت دون تحقيق طموحاتهم، ونظراً لأن شباب اليوم هم مستقبل الغد، وهم قادته، وحاملو هويته الحقيقية، يصبح من المهم جداً تنمية السياسات والبرامج الموجهة لتلبية حاجات الشباب الفلسطيني وتعزيز وجوده ودوره في المجتمع، وبما أن الشباب شريحة مهمة في المجتمع فهم يعانون من مشكلاته العامة ويواجهون أيضاً مشكلات خاصة على الصعد الوطنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، (تقرير ورشة

الشباب،١٩٩٩)، فالشباب الفلسطيني يعانون من تهميش مزدوج:

أولاً: بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي حرمت الشباب الفلسطيني من حق التمتع بأدنى حقوقه وحرياته الأساسية والعامة، وما تتعرض له فلسطين منذ سنوات طويلة من انتهاكات لحقوق الإنسان وصمت العالم على ما تقوم به إسرائيل – من أعمال قتل وتدمير للبنى التحتية وإغلاقات وحواجز عسكرية وبناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات ومصادرة الأراضي والاعتقالات الواسعة للشباب والاغتيالات وفرض الحصار– أثر بشكل كبير ومباشر على الشباب والأطفال وأدى إلى انتشار الفقر والبطالة بنسبة تزيد على ٧٥٪ بين أبناء الشعب الفلسطيني حسب التقارير الدولية والمحلية، فالتصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ومنذ بداية الانتفاضة الثانية أدى إلى تراجع في فرص تنمية الشباب وتجميد برامج النهوض بهم.

فقد أوجد الاحتلال الإسرائيلي العسكري المستمر لفلسطين ضحايا لا تنتهي مأساتهم ومعاناتهم، ليس فقط على مستوى الدلالات الكمية الممكن قياسها، إذ إن عدداً كبيراً هم من اللاجئين، والمهجرين، والمعتقلين، والأسر المنكوبة سواء عائلات الشهداء أو أولئك الذين فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم، علاوة على أحلام الفلسطينيين المنكسرة ومشاريعهم غير المكتملة ومستقبلهم المجهول، وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي مراراً وتكراراً لهذه السياسة، التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن قوات الاحتلال لم توقفها، بل تدهور وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية أكثر فأكثر، وقد طالت الاعتداءات ممتلكات فلسطينية بما فيها البيوت، والملكيات التجارية، والأراضي الزراعية، والمنشآت التعليمية والصحية والثقافية، وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وقد أدى كل ذلك إلى تدهور حاد في ظروف السكن، والظروف الحياتية للمواطنين الفلسطينيين بشكل عام، وعلى الرغم من كل ممارسات الاحتلال فإن السمة الأساسية للثقافة الفلسطينية كانت سمة المقاومة، فمنذ بداية القرن وفلسطين وشعبها يواجهون المشروع الاستعماري والاستيطاني، ومثل هذا الحال طغى على فنون فلسطين وآدابها كافة، حيث لعبت الثقافة دوراً في الكفاح الوطني وعبرت عنه شعراً ونثراً وغناءً وتشكيلاً. (عبد العاطي، ٢٠١٣).

وثانياً: بسبب نقص الاهتمام من مجتمع تقليدي منقسم ومأزوم تعززت فيه مجموعة من المشكلات الاجتماعية نتيجةً للعنف الذي يتعرض له الفلسطينيون والضغط النفسي المتواصل، وضعف أداء المؤسسات الرسمية وأخيراً انقسامها وتعطل عملها، ومن بين هذه المشكلات أيضاً التزايد السكاني غير المنضبط في ظل عدم وجود سياسة وطنية

وارتفاع معدلات التسرب من المدارس بين الفتيات في المرحلة الثانوية، ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفلتان الأمني والجريمة بشكل غير مسبوق، وتراجع الوضع البيئي، ناهيكم عن وضع اقتصادي صعب ومنهك، وانتشار الفقر والبطالة، فقد تكرست ظاهرة الفقر الفردي والجماعي (عبد العاطي، ٢٠١٣)، ما جعل الشباب يشعرون بغياب الأمل، وانعدام الطموح والمغامرة والتحدّي، فكانت النتيجة في نهاية الأمر ذيوع حالة من الإحباط الشديد وعدم القدرة على تحديد الهدف، وغياب الثقة في الذات وفي المستقبل؛ لتتضافر هذه العوامل معاً مع كثرة أوقات الفراغ إلى الاندفاع وراء جنوح من نوع ما، في ظل غياب علاقات أسرية سليمة، فأصبح من المألوف جداً أن نرى الشباب الفلسطيني ينزعون إلى تبني قيم سلبية تجاه الذات والحياة والعالم، فيما تغيب المنافذ الصحية التي ينبغي على المسؤولين توفيرها لاستيعاب طاقة هؤلاء الشباب بلا تمييز قائم على أساس الانتماء أو العلاقات الشخصية، وحمايتها من الإهدار اليومي (عثمان، ٢٠٠٦).

ويسود في أوساطهم شعور عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل، فمن جهة تشل هيمنة النزعة الأبوية في مجتمع ذكوري قدراتهم على التعبير عن أنفسهم وطموحاتهم، كما تقيد روح الإبداع لديهم، مع ما يواكب ذلك من قمع وكبت وتمييز تجاه الفتيات خاصة، ومن جهة ثانية يزيد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية – في ظل نظام سياسي هش وصراع محتدم على السلطة– من وضع هذه الفئة سوءاً وضياعاً، وأثناء ذلك، يقع معظم الشباب ضحايا صراع القيم والمرجعيات الثقافية والأيديولوجية والسياسية وتجاذبتها، وتميل أعداد كبيرة منهم نحو العنف، ويتحولون إلى مجرد أدوات تسيرها قوى اجتماعية وسياسية لها أجندات مختلفة عن تلك التي يجب أن تكون للشباب، إلى ذلك يتزايد تحلل البنى الإنتاجية بالكامل، مع ما يصاحب ذلك من قيم لا تحض على التغيير، كالكسل والاتكالية والعزوف عن الإبداع والابتكار، وتتراجع قيم إيجابية، كالطوعية والإقبال على التنمية، وغيرها من سلم القيم الدافعة والمحفزة.

وربما هذا يعطينا تفسيراً لحالة الشعور بانعدام القيمة، وفقر الإحساس بالحياة الإنسانية وبمستقبل أفضل يدعم إيجابية الإنسان وإحساسه بالمسؤولية وبقيمة العمل والإنتاج لدى الغالبية العظمى من الشباب الفلسطيني، فيما تبرز لنا على الجانب الآخر فئة من الشباب استطاعت أن تتشرب بسهولة بعض القيم السلبية السائدة في مجتمعنا كالنفاق الاجتماعي والسياسي وتصيد الأخطاء واستغلالها للحصول على مكاسب شخصية، كما يفسر ظاهرة الاعتقاد بأهمية العلاقات الشخصية والمحسوبية في تسهيل أمور الحياة اليومية بدلاً من الأحقية، ومعايير الجودة والقانون، وإعلاء التطرف والتعصب أمام

التسامح، والخلاف أمام التفاهم، والتسول أمام العمل، والذلة والمسكنة أمام الكرامة والكبرياء، وللأسف الشديد، فإن هذه القيم تجد لها رواجاً في مجتمعنا وتُعتبر (شطارة) على الجميع الاحتذاء بها. (إسماعيل، ٢٠٠٤).

كما لا يزال الشباب الفلسطيني يعاني من أثر الحروب العدوانية والحصار والانتهاكات الاسرائيلية والإفقار، حيث يجد أغلب الشباب أنفسهم مهمشين لا مشاركة حقيقية لهم، فيعزفون عن العمل التطوعي، وقد يلجأ البعض منهم للانحراف الأخلاقي أو الإدمان ومن ثم اليأس والإحباط والمرض الجسدي والنفسي، فالتشاؤم والإحباط، كما يقول فرويد (يؤدي إلى منشأة الدوافع العدوانية والقاسية المكبوتة، فالجزء الأكبر من التشاؤم ينم عن الخوف من شر مستطير)، وكانت هذه الدوافع العدوانية عند شباب فلسطين قد دفعتهم إلى حالة من النكوص: «إخفاق الطاقة في مواجهة الموقف الراهن».

فالإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب، وحيث تصل إلى قرابة ٤٧٪. كما أظهرت النتائج أن ٢٤٪ من الشباب في فلسطين لديهم الرغبة في الهجرة للخارج، وحول أسباب رغبة الشباب في الهجرة للخارج فإن معظمها يعود للأسباب الاقتصادية، حيث أفاد ٤١٪ من الشباب الذين يرغبون بالهجرة إلى الخارج بأن ذلك مرده تحسين ظروف المعيشة، و١٥٪ لعدم توفر فرص العمل في فلسطين.

ساهم الانقسام السياسي وغياب الاستراتجيات التنموية للنهوض بالشباب في إضافة تحديات جديدة أمام الشباب الذين لم يتم مدهم بمقومات القدرة والتمكين وآليات النقد والتحليل والمعرفة، وهي المقومات التي لم تسعَ السلطة ومؤسسات المجتمع المدني إلى توفيرها بشكلها الصحيح والفاعل، المستند إلى رؤية واعية لاحتياجات الشباب ومشكلاتهم وطموحاتهم وربطها بالحاجة الوطنية العامة، فكانت النتيجة أشباه شباب وشباباً مهمشين.

سوف نستعرض بإيجاز أبرز تحديات الشباب الفلسطيني واحتياجاتهم:

أ. **تحديات واحتياجات اقتصادية:** مع غياب الأساس الاقتصادي الإنتاجي لدولة مستقلة، تتفاقم في ضوء المتغيرات الأخيرة مشاكل البطالة والفقر في أوساط الشباب الذين يحتاجون إلى الحد من البطالة بين صفوفهم وتحسين الظروف الاقتصادية وتكافؤ الفرص والشعور بالأمن الاقتصادي وتوفر فرص العمل، وإنشاء مصانع ومصادر اقتصادية منتجة وتوفير حضانات وبرنامج القروض الميسرة للشباب وتمويل المشاريع الشبابية. (عبد العاطي، ٢٠١٠).

ب. **تحديات واحتياجات اجتماعية:** وتتضمن مشاكل تتعلق بالمناهج التعليمية من حيث كثرتها وضعف مواكبتها للتطور العلمي وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل. إلى

ذلك، فثمة مشاكل خاصة بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وباستمرار أساليب التعليم التلقيني وتفشي ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، من ذلك التفكك الأسري ومعاناة الفقر والبطالة وبالتالي ضعف العلاقات الأسرية، وتزايد العنف واستمرار التمييز على أساس الجنس والعمر، أيضاً مشكلة التسرب المدرسي لأسباب تتعلق بالأسرة، إلى ذلك، فتهميش رأي الشباب وضعف تشجيع مبادراتهم ورعاية طموحاتهم وتقدير ميولهم وتطلعاتهم وعدم مراعاة التطورات التي تطرأ عليهم أثناء نموهم، من بين القضايا التي مازالت تشكل عائقاً كبيراً أمام الشباب؛ لذا نجد الشباب يطالبون بضرورة وجود تفاهم بين الأبناء والآباء، وتعزيز الهوية والانتماء وقدرة الشباب على تحديد هويتهم الثقافية والاجتماعية، ووجود فلسفة واضحة تساعد على الانتماء والتفاهم بين جيلين، وتخفف القيود على حرية الشباب، ومنح الشباب حريتهم في إبداء آرائهم بخصوص قضايا مصيرية كاختيار الزوج والزوجة والقسم الجامعي.

ج. **تحديات واحتياجات سياسية:** ترتبط بالاحتلال وممارساته النافية للتنمية، والمعوقة لأي ازدهار مستقبلي حقيقي، والمستهدفة فئة الشباب بالقتل والاعتقال والحرمان من الحركة والتنقل والملاحقة الأمنية وغير ذلك من ممارسات. من ناحية أخرى، يفضي انقسام النظام الفلسطيني على نفسه إلى مزيد من التعقيدات والتحديات على فئة الشباب، فهم وقود الاقتتال وضحاياه، وهم مادة الاستقطاب وأدواته. كما أن عجز النظام عن القيام بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية وتلبية تطلعات الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة يدفع الشباب إلى فقدان الأمل والضياع. أخيراً، نظام يقوم على الهيمنة والتراتبية الهرمية وتكريس منظومة قيمية تقليدية لا يشجع الشباب على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وحاجاتهم.

د. **تحديات واحتياجات مؤسسية وتشريعية:** وأبرزها إقصاء الشباب عن مواقع صنع القرارات في مختلف المؤسسات ومستوياتها القيادية، وهناك ثمة ثغرات في التشريعات الناظمة لحقوق الشباب وواجباتهم، وانعدام المؤسسات الوسيطة القادرة حقاً على تمثيل الشباب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، ومحاولة المؤسسات القائمة احتواء الشباب والالتفاف على مصالحهم وقضاياهم الحقيقية واستغلال قدراتهم ومواهبهم دون أن تنهض حقاً بقدراتهم وتفتح أمامهم فرص الاندماج والتطور والمشاركة الفعلية، لذا يحتاج

الشباب إلى توسيع الفرص أمامهم من أجل إيصال صوتهم للمؤسسات الرسمية وأصحاب القرار والمشاركة في صنعه، ووجود خطة وإستراتيجية شبابية واضحة بين الوزارات والمؤسسات المعنية والمؤسسات غير الحكومية لدعم قطاع الشباب، والعمل على محاربة انتشار ظاهرة العشائرية والفئوية والعمل على تفعيل دور الاتحادات والمنظمات الشبابية. (عبد العاطي، ٢٠١٠).

هـ. **تحديات واحتياجات تنموية:** يرى باحثون أن مشاركة الشاب في مواجهة العولمة يجب أن تمر أولاً عبر إحساسهم بهذه العولمة، وذلك يأتي من خلال المشاركة التنموية كوجود مؤسسات وقوانين يستطيع من خلالها الشباب أن يطالب بحقوقه وحرياته وتقديم ما لديه من إبداع، والمشاركة وممارسة حق الانتخاب والتغيير ووجود آليات الحوار والنقاش ومدى إطلاع الشباب على المعلومات وحريتهم في الوصول إليها، وإشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية، وأن يتم عمل خطة تنموية تتبناها المؤسسات الحكومية لعكس أولويات الشباب وواقعهم. (رحال، ٢٠٠٤).

و. **تحديات واحتياجات ثقافية:** تعتبر الثقافة التقليدية السائدة بوجه عام في مجتمعنا غير داعمة لتطور الشباب وتنميتهم وإشراكهم في تحديد خياراتهم المستقبلية، المركب الأهم في هذه الثقافة هو الدين، ولكن تجري عملية استغلال للدين وترويج قراءة تقليدية للنصوص، تهدف إلى تسويغ وتبرير المواقف الاجتماعية التقليدية تجاه الشباب أو فئات اجتماعية أخرى إلى ذلك فذكورية الثقافة وأبويتها تعمق الفجوة بين الأجيال وفجوة النوع الاجتماعي، كما تبرر نزعة التسلط الأبوي واحتكار الحقيقة والقرار. (عبد العاطي، ٢٠٠٤-أ) الانفتاح الثقافي بدوره عبر وسائل وتقنيات الاتصال والحوسبة يطرح تحديات جدية تتعلق بالأنماط السلوكية والقيمية التي لا تنسجم مع منظومة القيم الاجتماعية الفلسطينية؛ لذا يحتاج الشباب إلى مواكبة التغيرات، وهذا يتطلب قدراً من المرونة والقدرة على التكيف والتحرك، والإلمام بنواحي التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة من خلال اكتساب المعارف والمهارات التي تؤهل الشباب.

ردود فعل الشباب الفلسطيني إزاء التحديات:

«الشباب الفلسطيني أثبتوا جدارتهم وأهليتهم في ميادين شتى، حيث إنهم قهروا الظروف الصعبة ولم يستسلموا لها».

أكّدت الدراسات التي أجريت في العديد من الدول العربية، وبين مختلف الطبقات الاجتماعية أن مواجهة الشباب بالأنظمة البيروقراطية وأنماط السلطة غير الديمقراطية لا تبقيه خارجها فقط، ولكنها تجعل دوره ينحصر

في الخضوع لها والالتزام بقوانينها مما يشعره بالعجز وعدم القدرة على تحقيق ذاته. والاغتراب هنا هو مرحلة وسطى بين الانسحاب من المجتمع والتمرّد عليه. هو يلجأ إلى ثلاثة أنواع من التصرّفات: إما الانسحاب من هذا الواقع ورفضه، وأما الخضوع إليه في الوقت الذي يعاني فيه من النفور، وإما التمرّد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره.

ولعل الشباب العربي مر بهذه الحالات الثلاث إلى أن وصل لمرحلة التمرد التي عبرت عن نفسها في الربيع العربي والثورات العربية التي قادها في البداية الشباب، والتي جاءت بسبب استمرار تجاهل احتياجات الشباب، واستمرار غياب العدالة الاجتماعية ومظاهر الديمقراطية في المجتمع العربي، الأمر الذي يتطلب من الحكومات والقيادات في كل المواقع أن تبدأ في وضع قضيتهم في مقدمة المسائل الوطنية، وتشرع في وضع الحلول وتطبيقها لمصلحة أجيال الشباب، كما يؤكد ضرورة مشاركة الشباب وسماع رأيهم في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع دورهم في المشاركة في كل ما يتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم.

سوف نورد هنا أهم البدائل والخيارات التي لجأ إليها الشباب الفلسطيني في مواجهة التحديات:

يشير واقع الحال إلى «أننا نقف في الوسط من التنمية لكنهم يدفعوننا إلى طرف ما»، ويمكن القول إن الشاب الفلسطيني وإزاء التعاطي مع التنمية تحكمه حالتان:

الأولى: التفاعل والمشاركة.

الثانية: الانعزال.

والحقيقة أن الشباب الفلسطيني يعيش كلتا الحالتين، انطلاقاً من أن هذا الشباب مجموع متنوع، وليس كياناً كتلياً يسهل توصيفه، ورسم ملامحه، لذا يمكن تقسيم الشباب اقتصادياً إلى ثلاث فئات مختلفة تبعاً لتأثرهم:

- **الفئة الأولى:** فئة القادرين اقتصادياً وهي القلة القليلة القادرة على الحصول على وظائف وخدمات أرقى من المتاح، وفرص تطوير معرفي أفضل، وفرص السفر للخارج؛ الأمر الذي أمد هذه الفئة بعلاقات اتصالية أعمق بالعالم، في حين ضعفت الصلة بعلاقته بوطنه، حيث لم تعد هناك عوامل وطنية قادرة على جذبه وانتزاع اهتمامه كتلك الأحداث الوافدة عبر التكنولوجيا، لذا نجد بعضهم ينزع نحو الهجرة، وجزء ثان ينزع إلى الانعزال الاختياري عن هموم المجتمع، وجزء ثالث قليل منهم يتفاعل وبشكل فوقي مظهري مع قضايا المجتمع.
- **الفئة الثانية:** متوسطة، تحاول تقليد الفئة الأولى سلوكياً، حيث يتعاظم طموح هؤلاء الشباب بالثراء والرغبة في التمتع بالسلع الاستهلاكية المنتشرة، فشباب هذه الفئة في حالة سعي دائم للوصول إلى فرص

العمل والحياة رغم كل القيود، ومع ذلك، فهؤلاء الشباب هم الأكثر التصاقاً بهموم الوطن وقضاياه، هذه الفئة هي الأكبر حجماً في المجتمع الفلسطيني، فهي فئة يسكنها التوتر الاجتماعي وتعاني من الضمور النسبي نتيجة حالة الفقر والبطالة العالية في المجتمع الفلسطيني، لذا نجد جزءاً كبيراً منهم يبحث عن فرص للهجرة أو العمل والدراسة للخارج لمن تتاح له الفرص، وهذه الفئة من الشباب هي في الغالب القوة الشبابية الفاعلة في منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

- **أما الفئة الثالثة:** وهي الأكبر فهي فئة الفقراء وهؤلاء محرومون حرماناً تاماً من فرص التنمية وهم فئة واسعة، إلا أن أخطر مشكلاتها التعرض الكثيف لقيم جديدة تقدم بوساطة أنداد لهم من شرائح أخرى، الأمر الذي يدفع شباب تلك الفئة إلى التقليد دون الاستناد إلى بناء فكري، الأمر الذي يكرس الشعور بالدونية والحرمان لدى تلك الفئة من الشباب، ويدفعها إلى اليأس أو العنف والتطرف، وهذه الفئة تشكل القوة الأساسية للجريمة والمخدرات والعنف في كل أشكاله، وهي الفئة التي تدفع ضريبة الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في فلسطين.

ومما سبق نرى أن ممارسات الكبار وظروف المجتمع تدفع الشباب عموماً إلى ثلاثة مواقف، التمرد أو الانكفاء أو التسليم، وإذا كان التمرد فعلاً إيجابياً، فإن شباب فلسطين لا يقدمون عليه؛ لأن الظرف السياسي لا يساعدهم على ذلك، فتمرد الشباب على النظم والعلاقات المقيدة لحركتهم، يحتاج إلى مناخ ديمقراطي، وإلى وضع اجتماعي مناسب لبروز الجديد وتعبيره عن ذاته، وهذا غير متوافر في مجتمعنا، لذلك يجد قسم كبير من الشباب أنفسهم أمام طريق الانكفاء، والابتعاد عن الحركة السياسية والانصراف إلى مجالات أخرى يعبرون فيها عن ذاتهم ويبدّدون طاقاتهم، أما الباقون فيجدون في التسليم والتساوق مع الوضع القائم ومجاراته أحد المخارج التي تكفل لهم بعض المصالح مثل العمل أو بعض المساعدات التي تقدمها الأحزاب بشكل فئوي لعناصرها (عبد العاطي، ٢٠١٣).

لا يقتصر الأمر على المجالات السياسية، وإنما يمتد إلى مجالات أخرى، منها مجال الثقافة حيث عزفت نسبة كبيرة من الشباب عن المشاركة في الحياة الأدبية والفكرية إبداعاً أو قراءة أو حواراً، ولعل لهذا الأمر سببين كبيرين، أولهما: ضعف دور الثقافة الأدبية والفكرية في الحياة العامة وفي التكوين النفسي والعقلي للناس، وثانيهما: تضييق مجالات الإبداع والمشاركة أمام الشباب بسبب ضيق هوامش حرية التفكير والتعبير، وهما سببان متلازمان، لكن توفر السبب الثاني يؤدي بالضرورة إلى تفاقم الأول، وهو الحاسم في العزوف عن

مشاركة الشباب النشيطة في الحركة الثقافية والفكرية (ملف الشباب، ٢٠٠٥) فكلما ازداد وقع الفقر والحاجة للشباب زادت عملية تكيفهم وتسليمهم بالواقع ومجاراته.

يمكن رصد ردود فعل الشباب الفلسطيني وبالذات في قطاع غزة في مواجهة التحديات، بما يلي:

١. القبول والتسليم بالواقع، مع العزوف عن السياسة والانفضاض عن التنظيمات السياسية باتجاه الإقبال على المؤسسات الأهلية أو بلورة مجموعات أو مبادرات شبابية نشطة وفاعلة في مجالات ثقافية وفنية واجتماعية.

٢. الانكفاء والمكوث في المنزل والتقوقع على الذات وقطع الصلات والروابط والانسحاب من المجتمع، وبعضهم لجأ إلى تناول العقاقير المخدرة (الأترامال وغيره).

٣. اللجوء للعائلة طلباً للحماية وتلبية الحاجات الأساسية أو الانضواء في جماعات صغيرة من الأصدقاء والأقارب بهدف إشغال الوقت أو تحقيق بعض المنافع، أو الانضمام للتشكيلات المسلحة/ أجهزة أمنية.

٤. الهجرة إلى الخارج: سواء الهجرة الدائمة أو الهجرة المقننة والهادفة لاستكمال التعليم أو للحصول على فرص العمل.

٥. تركيز الشباب على أدوات الاتصال والتقنيات الحديثة، فقد أظهر الشباب الفلسطيني صورة مشرفة في تمثيل فلسطين، وفي إقامة مواقع إنترنت تشرح معاناة الشعب الفلسطيني وتفضح الانتهاكات الإسرائيلية. وحشد أكبر إطار من التضامن مع قضية الشعب الفلسطيني، كما ساهمت ثورة المعلومات في تعزيز قدرة الشباب على النفاذ للمعارف والتعلم، والحصول على منح دراسية وأعمال خارج فلسطين، وكما عززت من اتصال الشباب الفلسطيني بالشباب العربي والعالمي، وأتاحت لهم فرص التواصل وعقد الصداقات وأحياناً التعارف والزواج.

٦. الإقبال على المؤسسات الأهلية بحثاً عن عمل أو رغبة في الحصول على مساعدات مالية وغذائية أو الانشغال في أنشطة شبابية، والاستثمار في التدريب والتعليم المهني والتقني وتشجيع التوجه نحو المشاريع والمبادرات التجارية الصغيرة ودعمها.

٧. تحويل بعض الموارد المتاحة والاستثمار فيها مثل إقامة مشروع صغير مدر للدخل، ومتابعة الحصول على التعليم والتدريب، والاستفادة من بعض مشاريع التشغيل المؤقت، وبعضهم لجأ إلى العمل ضمن اقتصاد الأسرة في الزراعة أو الحرف المختلفة.

٨. ممارسة الضغط ومحاولات إسماع صوت الشباب وتعظيم نفوذهم في التأثير على الشأن العام تجاه المجتمع الدولي مثل المشاركة في حملات رفع الحصار وفضح الانتهاكات الإسرائيلية، أو اتجاه السلطة

الوطنية والتنظيمات السياسية من أجل إنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة وحدة وطنية إلخ.

ولمزيد من الإضاءة على الخيارات والبدائل التي استخدمها الشباب سوف نورد بتكثيف موجز ثلاثة نماذج وأنماط وخيارات لجأ إليها الشباب الفلسطيني في ثلاثة مجالات أساسية تضم الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي:

١. المشاركة السياسية

الحراك الشبابي ١٥ آذار ٢٠١١

وهو أحد النماذج الإيجابية والتي قام بها الشباب حيث مارس عملية ضغط شبابي وشعبي فاعل واستفاد من تجاربه السابقة في النضال الوطني وما حدث في المنطقة العربية، حيث كان الطابع العام لهذه الحركة مشابهاً لثورات الربيع العربي، حيث تأكد دور الشباب الفلسطيني من خلال عمليات مقاربة لدور الشباب العربي في ثورات الربيع العربي، هذه المقاربة التي فرضت أن يكون الشباب مواكبين لدورهم الطليعي في تحمل المسؤوليات تجاه عمليات التغيير التاريخية التي شهدتها وتشهدها الدول العربية، فالشباب العربي كانوا عماد الثورات العربية، لذا حاول الشباب أن يكونوا رأس الحربة والجسر الذي يعبر من خلاله الشعب الفلسطيني نحو إنهاء الانقسام، فتم الإعلان عن موعد المظاهرة ومطالبها عبر صفحات الفيسبوك واعتصم عشرات الآلاف من المتظاهرين في كل من دوار المنارة في مدينة رام الله وميدان الجندي المجهول في غزة لإثبات جديتهم في المظاهرات مطالبين بإنهاء الانقسام الفلسطيني والتوحد، وأهم ما في الأمر أنها كانت حركة شبابية، وعلى الرغم من أهمية التحركات الشبابية التي قادها الشباب فإن محاولاتهم تعرضت إلى ثلاثة تحديات تمثلت في:

١. الإقصاء وقمع أجهزة طرفي الانقسام الأمنية.
٢. محاولات الاحتواء التي تعرض لها نشطاء الحراك الشعبي من التنظيمات السياسية والحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
٣. ظهور أمراض الزعامة المبكرة وحب الظهور لدى بعض قيادات الحراك الشعبي الشبابي، وهذه العوامل وغيرها أدت إلى عدم استمرار ومراكمة الشباب بشكل فاعل لحراكهم وتحركاتهم الهادفة إلى إنهاء الانقسام والدفاع عن حقوقهم، الأمر الذي يحتاج إلى أن يراكم الشباب على هذه التجربة والتعلم من دروسها.

٢. المشاركة الاجتماعية

المؤسسات الأهلية

تشكل الجمعيات غير الحكومية القطاع الأوسع بين قطاعات «المجتمع المدني» وتتحمل هذه المؤسسات والمنظمات – نتيجة اتساع نطاق عملها وتأثيرها – جزءاً مهماً من مسؤولية النتائج الإيجابية والسلبية المترتبة على نشاطاتها الفردية والجمعية، غير أن نشاطاتها لا تتجانس من حيث

الوظيفة التي تقوم بها، ولا هي متجانسة من حيث التأثير الذي تتركه نشاطاتها الفردية والجمعية، فهناك فروق في التأثير بين عمل مؤسسة ومنظمة وعمل مؤسسة ومنظمة أخرى على المجتمع، كما أن استجابة المجتمع لأدائها يختلف باختلاف استجابتها لحاجاته.

وتعد مشاركة الشباب في أنشطة وبرامج الجمعيات أحد النماذج الإيجابية والتي ساهمت في تنمية قدرات الشباب وتطويرها، فقد أدى انخراط الشباب في العمل بالمؤسسات الأهلية والاجتماعية إلى استفادتهم من خدماتها التي ساهمت في تنمية الشباب والاهتمام بطاقاتهم وقدراتهم المختلفة وإتاحة الفرصة لهم لممارسة عدد من الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والتراثية، كما إنشاء الشباب مجموعة من المبادرات التنموية في مجالات متعددة بالاعتماد على المقومات المتوافرة ، فكان هناك نشاط لمجموعات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني.

وإجمالاً، لعبت المؤسسات الأهلية، دوراً مهماً في مجال بناء الشباب الفلسطيني وتنميته وتثقيفه ديمقراطياً ومدنياً نحو زيادة مشاركة الشباب في حياة المجتمع والعمل التطوعي والمخيمات الصيفية وغيرها من الأنشطة التعبيرية والفنية والتربوية والمجتمعية المختلفة في تحد واضح لكل الظروف المعقدة والصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

ولكن مع كل النجاحات والإنجازات التي قدمتها بعض المنظمات الشبابية والثقافية والاجتماعية للشباب في قطاع غزة خصوصاً وفي الأراضي الفلسطينية عموما، فإنه يسجل على هذه المنظمات: أن معظمها لا يحمل فلسفة تنموية واضحة في عملها، وتركيز معظمها على الأنشطة الإغاثية، كما أن وجودها اقتصر على أماكن ومناطق محددة، بالإضافة لنقص وغياب الإدارة الديمقراطية لديها، وقلة التنسيق بينها. وشكل ضعف الخبرة وقلة التجربة في مجال إدارة المؤسسات عاملاً آخر، بالإضافة إلى نقص مشاركة المرأة والشباب في أنشطتها، ويضاف لكل ما سبق محدودية تأثيرها على السلطة لضمان تقيدها باحترام حقوق الشباب والإنسان وضعف وتراجع قدرتها على أن تشكل ضاغطاً رئيساً لإنهاء الانقسام، ولعل ذلك يعود إلى غياب حركة اجتماعية شبابية وغياب الارتباط بالمنظمات القاعدية، وضعف روابطها بأصحاب المصلحة «ضحايا الانتهاكات والمتضررين»، وغياب العلاقة الفاعلة مع وسائل الإعلام وتبعية معظمها للأحزاب السياسية،

الأمر الذي أدى ويؤدي إلى تحويل معظم المنظمات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني إلى فروع شجرة بلا جذور، وحولها إلى مغناطيس يحرف اتجاه الحركة وجهود النشطاء ويستبدل وظيفتها، وحولها أيضاً إلى بنيان مهدد بالتصلب والروتين وأحياناً كثيرة عدم التصدي الجدي للانتهاكات التي يتعرض لها الشباب، وبصرف النظر عن النوايا، فإن الوضع العام لمعظم

منظمات الشباب ومنظمات المجتمع المدني مهدد بالتحول إلى بناء بيروقراطي معزول، مقطوع الصلة بالناس وبعيد عن المطالب الملحة التي يحتاجها الشباب، وخاصة في ضوء تراجع دور المنظمات الشبابية في إطار النضال الوطني والتحول الديمقراطي.

فمن الصعوبة بمكان تحقيق التنمية والتحول الديمقراطي في ظل حالة الانقسام السياسي، كما أنه لا يمكن ضمان استعادة عافية المجتمع ووحدة نسيجه دون ديمقراطية النظام السياسي القائم على أسس ومرتكزات سيادة القانون والعدالة والحرية وحقوق الإنسان، بالتالي كان على المنظمات الأهلية أن تعمل لتحقيق القضايا المطلبية للناس دون إغفال الجانب النضالي السياسي. المعركة من أجل الاستقلال ومن أجل الديمقراطية ومن أجل تحقيق غايات التنمية الإنسانية هي معركة سياسية بالمقام الأول، أما أعمال الإغاثة الخيرية والاكتفاء بتقديم الخدمات والعزوف عن السياسة فمن شأنه أن يفاقم أزمة المجتمع المدني ويضعف دوره ويمّكن سلطتي رام الله وغزة من الزحف المنظم لاحتلال الفضاء العام وتقليص مساحة الفعل السياسي والاجتماعي أمام الآخرين. لذا وجدنا أنه كلما ارتفعت الفعالية السياسية للمجتمع المدني خفت حدة الملاحقة الأمنية ومحاولات تضييق الخناق على الحريات.

لذا لم يكن غريباً، القيام بهذا الجهد، حيث تضررت قطاعات واسعة من الانقسام جراء ما تركه من تداعيات كارثية، لذا من أجل الدفاع عن مصالحها مارست بعض المؤسسات الفاعلة جهداً شعبياً وضغطاً سلمياً وإعلامياً باتجاه التأثير على صناع القرار لدى قيادات «فتح» و «حماس»، من أجل المساهمة في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة. ومع أن بعض المؤسسات تعرضت إلى محاولات الاحتواء والقمع والإقصاء، فإن بعضها لعب دوراً فاعلاً باتجاه حماية الحريات العامة وتعزيز الوحدة الوطنية، وقد تمثل ذلك من خلال العديد من المبادرات الشعبية والمؤسساتية، وإن ظلت معظم الفعاليات والمبادرات النسوية والشبابية والمؤسساتية محدودة ومحصورة لأسباب تعود لضعف القائمين عليها، أو لانحياز بعضها، أو لغياب رؤية شاملة فيها، أو لأسباب خارجية، وبالتالي لم يكن لها أثر كبير ولعل أبرز هذه الفعاليات الحراك الشبابي والشعبي يوم ١٥ آذار والذي تعرض إلى تحدي القمع من الأجهزة الأمنية. إضافة إلى محاولات الاحتواء من طرفي الانقسام وبعض القوى السياسية. بقي عامل ثالث مقرر في عدم استكمال الحراك تمثل في بروز أمراض الزعامة المبكرة لدى القيادات الشابة المشرفة على الحراك.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك التحديات التي تواجه وواجهت منظمات المجتمع المدني وخاصة الشبابية منها فيمكننا القول إن مسيرة تلك الفعاليات والمبادرات قد حجمت وتراجعت وانحسرت في نطاق محدود، مع أن الواقع يقول إن صوت وحراك الشباب إلى جانب الفعاليات

التي نظمتها المؤسسات الأهلية قد لعب دوراً باستجابة القيادات السياسية للتوقيع على اتفاق القاهرة.

ومن الإنصاف أيضاً القول إن بعض المنظمات الأهلية قد عرفت بعض المحاولات الإيجابية والجادة لاستعادة الوحدة إلا أن هذه العملية لم تأخذ حقها بعد لتشمل ظهور قدرتها على تنظيم ائتلافات «أفراد ومؤسسات وجماعات»، فالحصاد لا يزال محدوداً كون بعض المبادرات مرجعتيها الترقيع، أو التسليم بالواقع وقبول إدارة الانقسام بدل إنهاء الانقسام، هذا ربما يتطلب طاقات أكبر واندفاعاً أشد في اتجاه القواعد الشبابية والفئات الاجتماعية واستراتيجيات أكثر وضوحاً في الارتباط بالحركات الاجتماعية، وبرامج وخطط عمل تحول هذه الاستراتيجيات إلى أعمال ملموسة في مجال إنهاء الانقسام.

من هنا تأتي أهمية التشبيك بين قوى الشباب ومنظمات المجتمع المدني للتأسيس لتيار ثالث أو دور طليعي بالمعنى السياسي والاجتماعي يسهم في إعادة صياغة مشروع وطني وخطاب سياسي وثقافي واجتماعي وطني وإنساني، فمؤسسات العمل المدني وقوى الشباب وفي مختلف المجتمعات، تستطيع أن تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا الوطنية المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتعزز مفاهيم الحرية والوحدة والتسامح والديمقراطية والحقوق الأساسية أو أن تلعب الدور العكسي.

المبحث الرابع
نحو تنمية بديلة تقوم على تمكين الشباب

فشلت نظريات التنمية التقليدية في العالم النامي سواء منها تلك التي اعتمدت مدخل التحديث والنمو الاقتصادي على غرار التجربة الغربية أو تلك التي اعتمدت مدخل العدالة الاجتماعية أو ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية الاجتماعية» (برهوم، ١٩٩٨)، اليوم يسود اعتقاد بين خبراء التنمية أنه لا تنمية دون ديمقراطية كما جاء في وثائق الأمم المتحدة التي تحدد خمسة مداخل للتنمية تشكل رزمة واحدة لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والإنصاف ومكافحة الفقر والبنية التحتية، فالديمقراطية ضرورة لا غنى عنها لإنجاح أهداف التنمية وتحقيقها، ذلك أن التنمية الحقيقية تتطلب الحشد الطوعي لقدرات الناس، ومن غير الممكن تحقيق ذلك إلا في مناخ ديمقراطي يحارب ظواهر الفساد والاحتكارات والثراء السريع وغير المشروع ويعطي الكفاءات المبدعة حقوقها كاملة، إلى ذلك فإن المناخ الديمقراطي يمكن من إدارة الموارد القليلة المتاحة بطريقة رشيدة ونافعة، فالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان مفاعيل ينبغي لها السير معاً بصورة متناغمة.

وهذا هو نهج (التنمية البشرية الانعتاقية التي تسعى إلى الدمج المحكم والمتوازن بين متطلبات التحرر والتنمية البشرية وتنظر إليهما كوحدة متكاملة تعتمد عناصرها على بعضها البعض، كما أن التنمية والتحرر هي عمليات مستمرة

ذات طابع ديناميكي يتطلب التفكير الخلاق والحركة المستمرة والمترافقة وحفظ التوازن والاتجاه، ويتلخص نهجهابالدمج المحكم بين متطلبات المقاومة والتنمية وتفعيل الطاقات الإنسانية من خلال المشاركة المجتمعية والتربية والتعليم ومضاعفة الجهود والسعي للمحافظة على حقوق الأجيال المقبلة في تفعيل دور المرأة وتكريس سيادة القانون) (بيرزيت، ٢٠٠٢).

فالتنمية المستقلة البديلة تحتاج إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل، إذ إن هذا الشرط هو «نقطة البداية»، فالمقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية، إذ إن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان تغيير الحاكم أو الرئيس من خلال الديمقراطية والحياة الحزبية، يعرفون أن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم، وأن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم.

استناداً إلى ما سبق، تتطلب معالجة مشكلات المجتمع الفلسطيني وجود رؤية وإستراتجية سياسية وطنية ومنظور تنموي شامل متفق عليه يوجه أداء مؤسسات المجتمع كافة، يضمن الاستثمار الفعال لمصادر المجتمع، ويتيح المجال لتفعيل طاقات المجتمع الفلسطيني ضمن إستراتيجية عمل تكاملية، تضمن ترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء حالة الانقسام، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية كناظم للعلاقات الاجتماعية والسياسية، وإصلاح أوضاع التربية والتعليم وتحديداً الجامعات الفلسطينية، وتطوير أداء مختلف المؤسسات الفلسطينية.

ويمكن تلخيص دور ومهام الشباب في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة من خلال ممارسة الضغط الشعبي والجماهيري وتنظيم قوى الناس من أجل تحقيق جملة من المطالب لضمان استعادة الوحدة الوطنية وترتيب البيت الداخلي على أسس وطنية ديمقراطية تضع على أجندتها النضال من أجل:

- أولاً: الضغط من أجل التنفيذ الفعلي لاتفاقية المصالحة الوطنية على الأرض دون إبطاء أو مماطلة، وبما يضمن إعادة النظر في الإشكاليات كافة التي نشأت بموجب حالة الانقسام. ودعوة الإطار القيادي المؤقت للانعقاد لضمان إشرافه على تنفيذ الاتفاقيات وعمله من أجل إصلاح منظمة التحرير وتفعيل دورها وإجراء انتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية وانتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي وإعادة بناء المؤسسات والأطر التمثيلية النقابية والمهنية وكذلك البلديات عبر آلية الانتخابات الديمقراطية المبنية على التمثيل النسبي بما يضمن إعادة وحدتها.

- ثانياً: تفعيل عمل المجلس التشريعي ليباشر أعماله بفاعلية لحين إجراء الانتخابات التشريعية.
- ثالثاً: الضغط لتشكيل حكومة وحدة وطنية تراعي مشاركة القوى السياسية وقطاعي النساء والشباب، ومتابعة تنفيذها لبرنامج عمل يتضمن إنهاء تبعات الانقسام.
- رابعاً: إعادة بناء وإصلاح الجهاز القضائي وتشكيل مجلس القضاء الأعلى على أسس مهنية تجمع ما بين الكفاءات القضائية في الضفة والقطاع يناط به مهمة توحيد وضمان استقلالية السلطة القضائية.
- خامساً: تطبيق للعدالة الانتقالية وإنصاف ضحايا الانقسام من خلال تشكيل هيئة فلسطينية للمصالحة والإنصاف من شخصيات مستقلة ومشهود لها بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، على أن يكون لهذه اللجنة دور وصلاحية التحقيق وتقصي الحقائق، ويناط بذات اللجنة صلاحية وضع الأسس الكفيلة بإنصاف وتعويض ضحايا الانقسام، إضافة إلى إشراك الفاعليات الوطنية والاجتماعية في عملية المصالحة، وتقديم مقترحات ومبادرات لتحقيق تلك المصالحة وذلك من أجل إعادة صياغة المجتمع على أسس سيادة القانون ومبادئ المواطنة.
- سادساً: الضغط لضمان توحيد الأجهزة الأمنية كي تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وفق التزامها بمبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية أمن المواطنين.
- سابعاً: ضمان الحريات وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد من خلال استخدام الأدوات التي يتيحها القانون وطبيعة العمل وعلى رأسها ممارسة حرية التظاهر والتجمع السلمي للقوى السياسية والاجتماعية على اعتبار أنها وسيلة أساسية للتعبير عن الرأي ومنع أجهزة الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة من التدخل والتضييق على أي تجمع سلمي. وكف يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في شؤون الجمعيات والجامعات وأي أشكال تنظيم جماهيري أو نقابي أو مهني، وإطلاق حرية التنظيم النقابي.
- ثامناً: تقليص رقعة الفقر والبطالة في أوساط الشباب وغياب المشاركة من خلال رفع نسبة ومستوى مشاركة الشباب بالذات في تحديد الأولويات والسياسات والإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع المشكلات والتحديات على المدى البعيد من خلال خطط وبرامج تنموية تساهم في تعزيز صمود الناس، وإعادة تخصيص الموارد الحكومية وتركيزها على استهداف الفقر والبطالة بشكل مباشر وفعال، وإقرار قانون للضمان الاجتماعي، وإيجاد صندوق دعم اجتماعي أو تضامن اجتماعي والذي أصبح حاجة ملحة في المجتمع الفلسطيني الذي ترتفع فيه كل يوم

نسب الفقر والبطالة، وتحسين المواءمة بين مخرجات نظام التعليم الأكاديمي والمهني ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي وتقليص التفاوت في توزيع مكتسبات التنمية بين مختلف القطاعات. وتصميم أنظمة وآليات لتساهم في تعزيز ثقافة التكافل الاجتماعي، وتغيير أنماط السلوك الاجتماعي، مثل: الاتكال على الحكومة وثقافة تلقي المساعدة، والعزوف عن العمل اليدوي والمهني، والتهافت على تحصيل الشهادات الأكاديمية (بغض النظر عن مستوى التعليم أو فرص العمل المتوافرة)، والعمل على إنشاء صندوق وطني لدعم الطلبة ورفده بالكوادر المتفرغة والموارد الكافية لإيصال خدماته إلى جميع الطلبة المستحقين للدعم وبكفاءة عالية، بحيث يعمل الصندوق وفق الأسس الدولية المتعارف عليها وتشمل خدماته طلبة المعاهد والكليات المهنية بالإضافة إلى طلبة الجامعات، ودعوة الجهات الرسمية والأهلية المهتمة بقضايا الشباب إلى تأسيس بنك معلومات محلي يسهم في توفير المعلومات وحرية تداولها لدى مجتمع الشباب.

- تاسعاً: تطوير مشاركة الشباب ودورهم في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بحيث يمكن للشباب المهمش أن يستعيد دوره الفاعل والحقيقي في مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع، وبذلك يستطيع الشباب، أن يشارك كعنصر فاعل في التصدي لظواهر البطالة والتخلف والفقر الاجتماعي والاقتصادي، لأن التنمية المؤسساتية هي من أهم السبل لمواجهة التحديات، والتي دونها لن يتم إيجاد تنمية حقيقية.

تحتاج هذه التوصيات وغيرها والهادفة إلى تعزيز استراتجيات ووسائل التنمية البديلة في أوساط الشباب وفي المجتمع، إلى مجتمع تتكامل فيه الأدوار يعمل وفق خطط تنموية، مجتمع يعي حسن التصرف في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة وإلى إسهام حقيقي من الشباب في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإلى حركة شبابية واجتماعية ديمقراطية تسعي لإشراك الشباب وتطوير دورهم ومشاركتهم في التصدي للتحديات.

علينا الاستفادة من إنجازات البشرية وتجاربها ومن التغيرات التي تحدث في المنطقة العربية، من خلال تبني إستراتيجية لتنمية بديلة تعتمد في شق كبير منها على تنمية الشباب في مختلف المجالات وتعزيز دورهم في قضايا التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، ويجب الحذر من مخاطر غياب إستراتيجية فلسطينية للتنمية البديلة، الأمر الذي يعمق من درجة الاستلاب والتهميش والإقصاء لكل شرائح المجتمع وخاصة الشباب. على الرغم من إدراكنا أن المدخل الحقيقي للتمكين والتنمية في المناطق الفلسطينية يكمن في تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وإنشاء

دولته المستقلة وإنَّ تضافر الجهود على قاعدة احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني وتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين يمكنها أن تكفل أن يقوم الفلسطينيون، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، بإنشاء دولة نموذج في التنمية والعدل والسلام. (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤).

إطار مقترح لتنمية بديلة تقوم على تمكين الشباب

إن الرد العملي على احتياجات الشباب يفرض على جميع المعنيين في منظمة التحرير والسلطة الوطنية ومؤسساتها ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص العمل على دعم المشاريع الشبابية الفردية والجماعية، التي تعمل على رفع القدرات الشبابية في المجال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بشكل يكفل استثمار طاقات الشباب ومشاركتهم الفعالة في عملية التنمية المتكاملة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، ودعم وإعادة تأهيل الاتحادات والأندية والمؤسسات الثقافية ومساعدتها على القيام بالأنشطة المختلفة على اعتبار أنها أكثر الجهات تلمساً لاحتياجات الشباب المختلفة، ودعم الأنشطة الشبابية الترفيهية وتوفير حاضنات للشباب، وإعادة إعمار دور السينما والمسارح، وإنشاء مؤسسات شبابية تتوافر لديها الأماكن والإمكانيات التي تستطيع من خلالها تقديم خدمات الترفيه والتربية السليمة للشباب (مدينة ملاهي، متنزهات عامة، أندية تربوية واجتماعية)، تشجيع الشباب على القراءة والمطالعة من خلال إقامة وبناء شبكات شبابية مستفيدة من تكنولوجيا التواصل الاجتماعي في المناطق والتجمعات الفلسطينية، والعمل على دعم مبادرات الشباب في المجالات المختلفة، وإشراكهم بما يكفل الاستجابة لاحتياجات الشباب وتطوير البرامج والخدمات المقدمة للشباب، من خلال اعتماد مبدأ المشاركة في تحديد الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ والتقييم، والاهتمام بمشاركة الشباب في مواقع صنع القرار، من خلال تنظيم الأطر الشبابية العامة وتشكيل المنظمات الخاصة بهم، أو من خلال إعادة تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين ودعم تشكيل برلمان شبابي وهيئات شبابية ضاغطة- كون الحقوق تنتزع - والعمل على تنمية الممارسة الديمقراطية لدى الشباب، والقيام بحملات توعية للشباب بحقوقه وتنظيم الرحلات والمخيمات الشبابية والكشفية والإرشادية العلمية والثقافية والرياضية، منح الشباب فرصة المشاركة في المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات السياسية الخارجية، والتعاون مع الهيئات المحلية والعربية والدولية التي تهتم بالشباب وتساهم في تحقيق طموحاتهم، والتواصل الثقافي مع الشباب في العالم، بما يضمن تشجيع الحوار الجاد وتعويد الشباب على ممارسة حرية الرأي والتعبير واحترام الغير، وسماع الرأي الآخر ورعاية الأفكار والأبحاث والدراسات واستقطاب المفكرين والمهتمين لتبادل وجهات النظر بما يخدم

فكرة العمل على تنشيط وتعزيز قدرات ومكانة الشباب واحترام حقوقهم.

وفي ظل السياق العام الذي وصفناه، وفي إطار محاولة التعامل بجدية مع التحديات التي تواجه الشباب، والاستجابة لحاجتهم المتزايدة باعتبار أن تنمية الشباب تعني توسيع خيارات الشباب وقدراته وتمليكه عناصر القوة والأمل لا بد من خلق حراك شبابي اجتماعي وحقوقي من خلال تنظيمات ومؤسسات سياسية واجتماعية تتيح للشباب المشاركة فيها والتأثير على أهدافها ومسارها وانتزاع حقوقهم من خلال فعاليات ضاغطة.

في هذا الإطار، حاول بعض النشطاء ابتداع آليات ووسائل عمل متقدمة ومتوازية مع حجم الواقع والانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان والشباب من السلطات الحاكمة والتي تبتدع بدورها كل يوم آليات لانتهاك حقوق وكرامة المواطنين الذين باتت حقوقهم وحرياتهم الأساسية منهكة ومهددة.

وهنا يصبح بناء حركة اجتماعية شبابية واحدة من أهم الاستراتيجيات التنموية وحتى السياسية والتي تهدف إلى استثمار طاقات الشباب بصورة تسهم في تمكين الحالة الفلسطينية عموماً، على أن تسعى هذه الحركة، عبر عمليات التعبئة وأنشطة التأثير، إلى تضمين المنظور الشبابي في مختلف العمليات والممارسات والخطط والإجراءات المؤسسية المرتبطة بإدارة المجتمع، ويشترط لبناء هذه الحركة العمل على زيادة الوعي في أوساط الشباب، وبناء الضمير الجمعي وتطوير التوقعات الجماعية عبر أنشطة جماعية ترويحية وتنشيطية وتطوعية وتربوية، تنأى بهم عن الصراع الفئوي بأشكاله، وعن الانغلاق الفكري والتعصب التنظيمي الأعمى، وتحضهم على القيام بمبادرات سلمية لإنهاء الانقسام ولحماية السلم الأهلي والدفاع عن قضايا الشباب وحقوقهم ومصالحهم، والانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح الوطني والشعبي بكل صوره ضد الاحتلال وممارساته من خلال تنشيط آليات مقاومة الاحتلال الشعبية وتعزيز مقاطعة البضائع الإسرائيلية وإعادة تفعيل الآليات الشعبية في مواجهة الاستيطان والجدار والتضامن مع قضايا الأسرى وفضح انتهاكات الاحتلال ومحاسبته وعزله، كما وتمكنهم من التفاعل مع القضايا الإنسانية والعالم الخارجي لتعزيز التضامن الشعبي مع قضاياهم والقضية الفلسطينية مستفيدين من الإمكانيات التي تتيحها ثورة الاتصالات والإعلام الاجتماعي.

تحتاج هذه المرحلة إلى حفز ومساعدة الشباب وتبني مبادراتهم باعتبارهم أصحاب المصلحة وحشد قواهم من خلال تعزيز العمل الطوعي والنضالي اليومي التراكمي والدؤوب والبسيط، والذي قد يتعلق أحياناً بمطالب صغيرة محدودة، لكن هذا العمل الأخير المرتبط بفئة محددة من الشباب والمواطنين ينطوي على تنوع هائل وقدرة أعلى على جذب أصحاب المصلحة في العمل

المباشر، ويعمل في تراكمه على توسيع دائرة المشاركة إلى أقصي مدى ممكن، ولكنه يطرح خطر تعرض النشطاء منهم للانتهاك بسبب ممارسات الاحتلال أو عدم تقبل السلطة القائمة لانتقاداتهم وفعلهم، الأمر الذي يفرض ضرورة تضامن الفاعلين في مجال العمل الشبابي للدفا ع عن أنفسهم ومستقبل مجتمعهم بشكل يضمن مناصرة وتضامن فئات المجتمع المعنية معهم.

فهل نستطيع تحقيق ذلك؟ تعتمد الإجابة عن هذا التساؤل على وعي النخبة السياسية والاقتصادية واستمرارية حراك ويقظة الشباب ومنظمات المجتمع المدني وقدرتهم على بناء حركة اجتماعية شبابية مطلبية وديمقراطية تساهم في تبني استراتيجية وطنية نضالية تنموية بديلة تقوم على استعادة الوحدة الوطنية وإعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية من أجل تحقيق واقع تنموي أفضل يعزز مقومات الصمود للشباب، ويسعى للاستفادة من طاقتهم في مواجهة الاحتلال، والأمر ليس مستحيلاً، ولكن الحقوق تنتزع ولا توهب.

على الرغم من كل التحديات التي تواجه الشباب فإنه ومن خلال ما تم استعراضه في الدراسة، تظهر لنا أهمية دور الشباب في مجال إنهاء الانقسام وضمان الوحدة والسلم الأهلي، والمحافظة على النسيج الاجتماعي وبما يضمن تعزيز مقومات الصمود وتمكين شعبنا من مواجهة مشاريع الاحتلال الاستيطانية والعدوانية والتوسعية والعنصرية.

ولعل ما تقدم يشكل الخطوط العريضة لرؤية تتطلب خطة وبرنامج عمل وتحديد الآليات والأساليب الممكنة والأدوات بما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني وأهدافه وهذا يتطلب انتزاع المبادرة الشعبية المؤسساتية من الشباب لضمان تحقيق الوحدة والاستمرار في طريق المصالحة وعدم التراجع عنها بل تعزيزها وتطويرها وطنياً وديمقراطياً وحقوقياً، مع أن الواقع يؤكد صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية ما لم يتم تفعيل الضغط الشعبي للخروج من دائرة الانقسام إلى رحاب المصالحة والوحدة الوطنية، فالرهان على العامل الجماعي التوحيدي كفيل بتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في استعادة الوحدة الوطنية.

وهنا لا بد من شجب كل محاولات القفز فوق قوة العمل الهادفة إلى إعادة الوحدة وبناء نظام ديمقراطي في المجتمع الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال، ولا يتحمل أي تباطؤ في إنهاء الانقسام، وإعطاء المواطنين حقهم في العدالة والكرامة والانتصاف قبل أن يضطرهم استمرار الانتهاكات والقمع إلى التمرد واستخدام العنف من جديد بصورة قد تهدد مستقبل المجتمع الفلسطيني وقضيته الوطنية، فالحوار أفضل من القطيعة، والتوافق أفضل بكثير من غياب الاتفاق.

هي إذاً دعوة إلى تجاوز كل التحديات والمعيقات التي يمكن أن تعطل المصالحة أو قيام الشباب ومؤسسات ونخب المجتمع بمكوناته كافة بدور فاعل في مواجهة التحديات الوطنية.

المراجع :

١. أيلين، ك، وآخرون (٢٠١٠): وهم التنمية في نقد خطاب التنمية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.

٢. الرياحي، أ (٢٠١١) بعد عامين من تطبيق خطة الإصلاح والتنمية الفقراء يدفعون الثمن، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.

٣. أبراش، إ. (٢٠٠٧): مقال بعنوان استنهاض الحالة الثقافية في فلسطين بين شح الإمكانيات وغياب الرؤية.

٤. أبو حطب، غ (٢٠٠٦): ورقة عمل بعنوان ديناميات نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في صفوف الشباب، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.

٥. إسماعيل، د. (٢٠٠٤): الشباب الفلسطيني والقيم والثقافة، الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23725

٦. بركات،ح. (٢٠٠٠): المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٧. بشارة، ع. (٢٠٠٠): سؤال الهوية في خطاب ثقافي مقارن، جريدة «الأيام»، ملحق الديوان ٢٥/٥/٢٠٠٠.

٨. تقرير الشباب الفلسطيني يتحدث عن نفسه، (٢٠١٢)، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية «أوراد»، رام الله.

٩. تقرير استخدام وتسويق الإنترنت في الأراضي الفلسطينية (٢٠٠٥).

١٠. تقرير التنمية البشرية. (٢٠٠٢): جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، فلسطين.

١١. تقرير حول النتائج الأساسية لمسح الشباب. (٢٠٠٧): الجهاز المركزي للإحصاء . رام الله.

١٢. تقرير التنمية البشرية العربي (٢٠٠٢، ٢٠٠٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣.

١٣. تقرير ورشة الشباب. (١٩٩٩) معهد كنعان التربوي، غزة.

١٤. تقرير حول مشاكل الشباب وتطلعاتهم في قطاع غزة من أجل مشاركة فعالة في المجتمع (٢٠٠٨) جامعة بيرزيت.

١٥. تقرير التأثير الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة (محاصرون)، منشور على، http://www.ochaopt.org/documents/Ocha_opt_Gaza_impact_of_two_years_of_blockade_August_2009_arabic.pdf.

١٦. تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٩). منشور بتاريخ ٨/٩/٢٠٠٩.

١٧. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠١٦) تقرير لمناسبة اليوم العالمي للشباب.

١٨. حنفي، ح (١٩٩٨، ١٩٩٩) مجلة الفكر السياسي، العدد (٤) و(٥)، اتحاد الكتاب العرب. دمشق.

١٩. درويش،ع. (٢٠٠٠): العرب وتحديات المستقبل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
٢٠. رحال،ع. (أيلول ٢٠٠٤): مفهوم التنمية لدى الشباب، مجلة تسامح،العدد(٦)، السنة الثانية، رام الله.
٢١. الرشيدي، ج (١٩٩٩): الطريق إلى المستقبل، مجلة العربي.
٢٢. العيسوي، أ. (بدون) مقال بعنوان ثلاثون عاماً من سياسة اقتصادية فاشلة، www.albadi1.net
٢٣. سالم، و، يونس، ن وآخرون. (٢٠٠٢): الشباب في فلسطين. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلسطين.
٢٤. سعيد، ن. (٢٠٠٣): مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية قراءة فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، رام الله.
٢٥. شباب فلسطين أرقام وإحصائيات (٢٠٠٧/٨/١٢)، ورشة إعلان نتائج مسح الشباب برام الله، وكالة معا.
٢٦. شكر، ع، مورو، م. (٢٠٠٣): المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطية، دار الفكر، دمشق.
٢٧. شعبان، ع (٢٠٠٦): ورقة عمل بعنوان الشباب والتنمية، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.
٢٨. الصوراني، غ. (٢٠٠٦): العولمة والعلاقات الدولية الراهنة، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=74280
٢٩. عبد العاطي، ص. (٢٠٠٣): المجتمع الفلسطيني بين التقليد والحداثة، أبحاث وأوراق عمل، جامعة بيرزيت– برنامج دراسات التنمية، ص٦٤–٩٢.
٣٠. عبد العاطي، ص (٢٠٠٨) ورقة عمل حول خطة السلطة الوطنية لأعوام ٢٠٠٨–٢٠١٠، الحوار المتمدن ://http www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134473
٣١. عبد العاطي، ص (٢٠٠٤–أ) الشباب والثقافة، الحوار المتمدن. http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=24704
٣٢. عبد العاطي، ص. (٢٠٠٤–ب): نحو رؤية لتطوير العمل الشباب والطلابي في فلسطين، مجلة تسامح، العدد (٦)، ص ٨٩–٩٦.
٣٣. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥–أ) قانون رعاية الشباب الفلسطيني إلى أين...؟ ، الحوار المتمدن http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=41432
٣٤. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥–ب) الحركة الطلابية الفلسطينية بين الواقع.. والمأمول؟ الحوار المتمدن http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=37059

٣٥. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥-ت) المنظمات الأهلية.. هل يمكن أن تكون بديل الحركات الاجتماعية، الحوار المتمدن.
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=35800

٣٦. عبد العاطي، ص (٢٠١٠) واقع ومستقبل الشباب الفلسطيني، جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي.

٣٧. عبد العاطي ، ص (٢٠١٣) واقع الشباب الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة في المنتدى الاجتماعي، تونس.

٣٨. عثمان، ز. (٢٠٠٦) دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني
http://www.pnic.gov.ps/arabic/social/social_men/social_men2.htl

٣٩. العسكري، س (٢٠٠٠): الشباب العربي وثورة التغيير، مجلة العربي.

٤٠. غليون، ب وآخرون.(٢٠٠٥): التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسة والنشر، الأردن.

٤١. القزاز، هـ. (٢٠٠٥) المرأة الفلسطينية والمأزق التنموي- تداعيات الوضع الراهن
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=854

٤٢. محيسن، ت. (٢٠٠٦-أ): ورقة عمل بعنوان إسهام المجتمع المدني في تفعيل دور التنوع الثقافي في التنمية المستدامة حلقة دراسية (فاس/المغرب)، الكفاح الوطني الفلسطيني: منظور ثقافي.

٤٣. محيسن، ت. (٢٠٠٦-ب): ورقة عمل بعنوان مشاكل واحتياجات الشباب الفلسطيني، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.

٤٤. ملف الشباب في فلسطين (٢٠٠٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد دراسات التنمية، منتدى شارك الشبابي.

٤٥. ملف الشباب والإعلام (٢٠٠٣): مركز بانوراما، رام الله.

٤٦. مناع، ه صناعة الهوية، أخبار الشرق، هـ(٢٥ آب ٢٠٠٥) www.thisissyria.net

٤٧. مؤتمر صحافي عقده مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة جون جنج بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١ منشور على الموقع الإلكتروني لوكالة سما الإخبارية.

٤٨. مطالعة لأخبار ومقالات متوافرة موقع مركز بيسان للبحوث والإنماء ، http:// /ar.bisan.org

٤٩. نداء القدس (٢٠٠٦/٠٦/١٧) تحقيق صحافي بعنوان شباب مع وقف التنفيذ لسان حال الشباب الفلسطيني في ظل الاحتلال والحصار الصهيوني.

الشباب في فلسطين: حول التمثيل في الفصائل والأحزاب، وواقع المشاركة في الحياة السياسية

عبد الغني سلامة*

مقدمة

عندما تولّى الراحل «ياسر عرفات» رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، في العام ١٩٦٨، كان في الثامنة والثلاثين من عمره، وحين قاد الثورة ومعه أعضاء اللجنة المركزية وقادة الفصائل الفدائية، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة كان أكثريتهم في حينها في العشرينات والثلاثينات من أعمارهم، وكذلك كانت معدلات أعمار معظم القادة والكوادر والشهداء الذين خاضوا تلك المرحلة وصنعوا أحداثها الأهم والأخطر في تاريخ القضية؛ ما يعني أن روح الشباب والحركة الدؤوبة النشطة، التي كانت سائدة في ذلك الوقت، هي التي ضخت الدماء في عروق منظمة التحرير ومؤسساتها، وهي التي منحتها الحيوية اللازمة لطرح القضية بقوة أمام العالم، وأمام الشعب الفلسطيني نفسه قبل ذلك.

نالت منظمة التحرير، في العام ١٩٧٤، اعتراف الجامعة العربية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي العام نفسه ألقى «عرفات» خطابه التاريخي في الأمم المتحدة، وكان في بداية الأربعينات من عمره، فيما أغلب رفاقه في اللجنة المركزية أصغر منه سناً، كما صاغ الرفاق في الجبهة الديمقراطية أسس البرنامج المرحلي، الذي شكّل انعطافةً تاريخيةً في الخطاب السياسي الفلسطيني، حين كانوا في الثالثة والثلاثين من أعمارهم.

* كاتب رأي، وباحث.

اليوم، يزيد معدل أعمار أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة على السبعين عاماً. وبعضهم ولج التسعين، أما أعضاء اللجان المركزية والمكاتب السياسية وقيادات الصف الأول للفصائل الوطنية والإسلامية فأغلبهم من كبار السن، وفوق الستين عاماً، ولا يوجد فيهم من الجيل الشاب إلاّ ما ندر.

حتى الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص لم نعد نشاهد فيها عنصر الشباب ضمن الصف الأول أو الثاني، ما يعني أن طاقة الشباب معطّلة أو محيدة.

في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وحتى في التسعينيات، حمل الشباب على كواهلهم المسؤولية النضالية والوطنية، فكان طلبة الجامعات رأس الحربة في العمل الوطني، وفي الشتات لعب الاتحاد العام لطلبة فلسطين دوراً مهماً على المستويات العسكرية والتنظيمية والإعلامية والسياسية، وفي الداخل كان للطلبة والشبيبة الدور الأساسي في مواجهة الاحتلال والتصدي لمشاريعه ومخططاته، فشكلوا القيادة الميدانية الفعلية، التي حملت الانتفاضة الأولى. حتى أن قيادة منظمة التحرير في الخارج لم تكن في لحظة ما لتتجاوز تطلعات هذه الفئة الشبابية وقراراتها. ولكن، وللأسف، انقلبت الموازين اليوم، وتعطّل دور الشباب الحقيقي، حيث إن نسبة كبيرة منهم تعاني من البطالة، وخاصة خريجي الجامعات، الذين توضح الإحصاءات الرسمية أن نسبة المتعطلين منهم بلغت أحياناً ٤٠٪.

هل السبب في ذلك شهوة السلطة، بحيث إن من يجلس على «الكرسي» لا يرغب في مغادرته إلاّ محمولاً إلى القبر؟ أم أن هناك أسباباً أخرى؟ وقبل ذلك، هل الشباب فعلاً مغيبون؟ أم غائبون بمحض إرادتهم؟

من خلال هذه الدراسة سيتضح لنا أن تهميش الشباب وتعطيل دورهم قسراً، أصابهم بالإحباط، فلم تعد اهتماماتهم تصب كثيراً في مجرى السياسة أو التعبئة الوطنية، بقدر ما أن كل شاب بات مهتماً بمستقبل أصبح في كثير من الأحيان يشوبه الغموض. وسيتضح أن تجاهل الشباب، وتغييب قدراتهم الكامنة، وعدم التطلع لاهتماماتهم ومشاكلهم، يشكل خطراً حقيقياً على المستقبل، إن لم يكن غداً فربما بعد أعوام قليلة... فمع تراكم الضغط ستنفجر الأوضاع، وسنتنبه حينها لحجم المشكلة، ولكن بعد فوات الأوان.

كما أن تهميش الشباب يعني تكلّس الأطر النضالية وتآكل هياكلها، وبالتالي، تراجع القضية الفلسطينية وأفولها تدريجياً؛ فبعد أن كانت السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات تزخر بالأحداث الصغيرة والكبيرة، والتغييرات المستمرة والمتواترة، بتنا اليوم، في حالة من السكون والجمود، بحيث تمر سنوات بأكملها، دون أن يتغير شيء، وإذا حدث تغيير ما، فعلى الأغلب يكون نحو الأسوأ!!

مع أنَّ الجميع، أحزاباً وفصائل ومؤسسات، يقولون عكس ذلك، ويزعمون أنهم حريصون

على منح الشباب فرصتهم، والاستفادة من طاقاتهم، وإشراكهم في صنع القرار وتحمل المسؤولية.. فإلى أي مدى هذه المقولة صحيحة؟ وما هو واقع الشباب الحقيقي في الأحزاب والفصائل الفلسطينية؟ وما هو حجمهم، وحجم مشاركتهم، ومدى تأثيرهم؟؟ أسئلة صعبة، يسعى هذا البحث للإجابة عنها.

في هذه الدراسة، قمنا باستطلاع ميداني للأحزاب والفصائل الموجودة في الساحة الفلسطينية، ومن خلال حوارات مباشرة مع قادة وكوادر لهم علاقة مباشرة بهذا الموضوع، وبتحليل إحصائي لبعض الأرقام والبيانات، حتى تمكنا إلى حد ما من تجميع الصورة، وتوضيحها قدر الإمكان، ولكن بعد استعراض سريع لواقع الشباب الفلسطيني، لنتابع:

واقع الشباب الفلسطيني

أولاً: أرقام ومعطيات

في مؤتمر صحافي عُقد في رام الله، في آذار ٢٠١٦، أعلنت رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني «علا عوض» نتائج «مسح الشباب» الذي نفذه الجهاز ميدانياً خلال شهري آب وأيلول من العام ٢٠١٥، وأشار إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي.[١]

ووفقاً للنتائج الرئيسة للمسح، فإن الشباب (١٥–٢٩ سنة) يمثلون نحو ٣٠٪ من المجتمع الفلسطيني، أي أنهم قوة مهمة في تحديد مستقبل أي نظام أو حزب سياسي في البلاد، فيما يشكل من هم دون هذه الفئة عمرياً (١–١٤ سنة) نحو ٤٠٪. بمعنى أن ٧٠٪ من المجتمع الفلسطيني أعمارهم أقل من ٢٩ سنة؛ ما يؤكد أنه مجتمع فتي. وحسب هذه الأرقام، وبعد حذف نسبة الذين هم أقل من ثمانية عشر عاماً، يتبقى نحو ربع المجتمع ممن أعمارهم ما بين (١٨–٢٩)، وهؤلاء يحق لهم المشاركة في أي انتخابات، ويشكلون ثقلاً مهماً في الهيئة الناخبة، وهم بمعنى آخر عصب الأحزاب السياسية ومبتغاها، وهم القادرون على إحداث التغيير.

وحسب نتائج المسح، بلغ عدد الشباب من الفئة العمرية (١٥–٢٩ سنة) نحو مليون وأربعمائة ألف نسمة، يشكلون ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي السكان، منهم ٧١٦ ألف ذكر و٦٨٨ ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها ١٠٤,١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. وبلغت نسبة الأسر التي يترأسها شاب ١٤٪، بواقع ١٣٪ في الضفة الغربية و١٧٪ في قطاع غزة.

كما أشارت البيانات إلى أن ٣٧٪ من الشباب ملتحقون حالياً بالتعليم، بواقع ٣٦٪ في الضفة الغربية و٣٨٪ في قطاع غزة. وقد بلغت نسبة الشباب الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي «بكالوريوس فأعلى» ١٣٪ (١١٪ للذكور مقارنة مع ١٤٪ للإناث) من إجمالي الشباب في هذه الفئة.

وأفاد ٣٩٪ من الشباب الحاصلين على مؤهل علمي «دبلوم متوسط فأعلى» بأنهم عاطلون عن العمل بواقع ٢٧٪ في الضفة الغربية و٥٧٪ في

قطاع غزة. وأشارت النتائج إلى أن ٨٣٪ من الشباب العاملين يشتغلون في القطاع الخاص، مقابل ١٠٪ يعملون في مؤسسات الدولة. فيما حاول ٢١٪ من الشباب إنشاء مشاريع خاصة.

وأظهرت النتائج أن ١٣٪ فقط من الشباب يشاركون في الحياة العامة؛ (٦,٣٪) منهم ينتمون إلى أندية ومراكز رياضية، و(٣٪) ملتحقون بجمعيات أهلية أو ثقافية أو منظمات غير حكومية، و(٢,٤٪) ينتمون إلى اتحادات ونقابات بمختلف أشكالها، فيما أقل من (١,٥٪) من الشباب ينتمون لأحزاب أو حركات سياسية. واستهدف المسح الشباب من الفئة العمرية (١٥–٢٩ سنة).[٢]

وفي استطلاع رأي آخر، أجرته د. «ريما حمامي»، لصالح معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، في الفترة ما بين ٥–١٥ تموز/ ٢٠١٣، على عينة عشوائية شملت ٤٠٢٨ شخصاً من فئة الشباب في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، بهامش خطأ مقداره (± ١,٥ ٪)، تبين لها أن ١ من كل ٣ أشخاص ذكور (٣٢٪) و(٩٪) من الإناث ينتمون لأحزاب سياسية. وأن ٥٠٪ من الذكور شاركوا في أنشطة سياسية خلال السنتين الأخيرتين، و٥٠٪ من الذكور مقابل ٣٧٪ من الإناث شاركوا في أنواع مختلفة من الأنشطة المدنية والثقافية خلال السنة السابقة. وقد برر أغلبية من لم يشارك في أنشطة ثقافية السبب في عدم وجود الوقت.[٣] وهنا تُظهر نتائج الاستطلاع فروقاً عن استطلاعات أخرى أجراها مركز أوراد، وكذلك المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء، والتي أظهرت عزوفاً من الشباب عن المشاركة السياسية.

كما أظهرت نتائج المسح الإحصائي أن ٢٤٪ من الشباب في فلسطين لديهم الرغبة في الهجرة للخارج، بواقع ٣٧٪ في قطاع غزة، مقابل ١٥٪ في الضفة الغربية. وحول أسباب رغبة الشباب في الهجرة للخارج، أرجع معظمهم ذلك للأسباب الاقتصادية، حيث أفاد ٤١٪ من الشباب الذين يرغبون بالهجرة إلى الخارج بأن ذلك يهدف لتحسين ظروف المعيشة، و١٥٪ لعدم توفر فرص العمل في فلسطين.

وبلغت نسبة الشباب الذين شاركوا خلال السنة السابقة للمسح في أعمال تطوعية نحو ٢٠٪، حيث شارك الشباب في أعمال وأنشطة خيرية غير مادية (تقديم المساعدة للفقراء أو لذوي الفئات الخاصة) بنسبة ١١٪ من إجمالي الشباب، في حين شارك نحو ٧٪ في أنشطة تنموية مجتمعية، ونحو ٥٪ في أنشطة تعليمية، و٦٪ في أنشطة جمع تبرعات، و١٪ في أنشطة تطوعية أخرى.

أما نسبة الشباب (١٥–٢٩ سنة) الذين يستخدمون الحاسوب فقد بلغت ٦٩,٧٪، وحول استخدام ومعرفة الإنترنت أظهرت البيانات أن ٦٩,٧٪ من الشباب يعرفون ويستخدمون الإنترنت مقابل ٢٣,٣٪ يعرفون الإنترنت ولكن لا يستخدمونه، في حين بلغت نسبة الشباب

الذين لا يعرفون هذه الخدمة ولا يستخدمونها ٧,٠٪، وبلغت نسبة الشباب الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، مثل (فيسبوك) أو (تويتر) بشكل يومي في فلسطين ٤٤٪، بواقع ٤٩٪ في الضفة الغربية و٣٦٪ في قطاع غزة.[٤]

ثانياً: الشباب الفلسطيني في عهد السلطة الوطنية

أحاطت بالشباب الفلسطيني طوال المرحلة السابقة جملة من التحديات والعراقيل، أبرزها إجراءات الاحتلال التعسفية القمعية، وأهمها الاعتقالات، فمنذ العام ١٩٦٧ اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة ممنهجة للاعتقالات، بحيث إنها ركزت على فئة الشباب، حتى وصل عدد المواطنين الذين دخلوا السجون الإسرائيلية حتى هذا اليوم ما يقارب (٧٠٠,٠٠٠) فلسطيني، معظمهم شباب، ومنهم نساء وأطفال، أي ما يقارب (٢٧٪) من إجمالي عدد سكان الأراضي المحتلة. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ زادت وتيرة الاعتقالات حتى وصل عدد الأسرى إلى (٧٠٠٠) أسير.[٥] إضافة لسياسات مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، التي تترك أثراً سلبياً بالغاً على الشباب، خاصة حينما يفقد أحدهم بيته أو أرضه، فيرى المستقبل بمنظار يدعو للتشاؤم والإحباط.

وأيضاً التحديات الاقتصادية، مثلاً، مشكلة البطالة، وخاصة في ظل اقتصاد وطني مجبر بصورة أو بأخرى على التبعية الاقتصادية للاحتلال، مع ضعف المرتكزات الأساسية اللازمة لخلق اقتصاد فلسطيني مستقل يحمل رؤية تنموية واضحة المعالم. ومع ذلك، لا يمكن ربط مشكلة البطالة بسبب التبعية للاحتلال فقط؛ فهناك عوامل داخلية مهمة، ومن أبرزها تبني سياسة اقتصاد السوق المفتوح، وغياب العدالة في توزيع الاستثمارات والموارد، الاحتكارات الاستثمارية لأكثر القطاعات تشغيلاً، وعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور بحجج وذرائع مختلفة.[٦]

وبتشخيص سريع لواقع الحركة الشبابية الفلسطينية، خلال العقدين الماضيين، أي منذ نشوء السلطة الوطنية، سنجد هذا القطاع على الرغم من أهميته، عانى من التهميش والإهمال، لدرجة جعلته يعيش حالة عامة من الانتكاس والتراجع على المستويات كافة، نتيجة غياب الرؤية والإستراتيجية الواضحتين، ولعدم وجود معالم واضحة لبلورة نهجه المستقبلي من السلطة الوطنية، وأيضاً بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية، وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تضرب بنية المجتمع الفلسطيني بأكمله، وبسبب إهمال المؤسسات الرسمية والأهلية لهذا القطاع، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تحول الشباب إلى مجرد أدوات تدور في أفلاك أحزاب سياسية متكلسة، فقدت روح المبادرة والتغيير، واختزلت دورها وفقاً لقوالب ومرجعيات جامدة ومتآكلة.

ومعلوم أن أغلب جيل الشباب ولدوا وعاشوا بعد توقيع اتفاقية أوسلو، أي في فترة وجود

السلطة الوطنية، وجزء كبير منهم لا يحمل في ذاكرته القصيرة تجارب الانتفاضتين الأولى والثانية، ولا يعرف إلا القليل عن فترة العمل الفدائي في الأردن ولبنان والمواجهات العسكرية مع الجيش الإسرائيلي ومعارك بيروت وغيرها.

وقد تفتح وعيهم في مرحلة كانت الفصائل الفلسطينية، (وفي مقدمتها حركتا فتح وحماس) قد أخذت تفقد الكثير من شعبيتها، ومن قدرتها التنظيمية وجاذبيتها على الاستقطاب، ولم تعد بالدرجة نفسها من التأثير والفاعلية في الساحة الداخلية، ولم تعد تواكب التطورات المذهلة والمتسارعة التي تتبلور كل ساعة من حولها. وكذلك كانت القوى اليسارية في هذه الحقبة قد فقدت الكثير من حضورها، وخبا الكثير من بريق شعاراتها، ولم تعد تشكل حالة جذب واستقطاب.

وفي السياق نفسه، يمكن القول إن الجيل الجديد نشأ في ظل أوضاع سياسية مختلفة كلياً عن المراحل السابقة، تغيرت فيها المعادلات السياسية التي كانت تتحكم في المشهد السياسي العام، وفي بنية النظام الدولي، وكل ما يتصل به، وما يترتب عليه من تأثيرات، وما ينشأ عنه من تداعيات ونتائج، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي من الطبيعي توقع اتجاهات جديدة ومختلفة، قد تكون امتداداً للبنى القائمة، ولكن بوجه مختلف، وقد تنشأ بنى جديدة على أنقاض البنى الحالية بجوهر وشكل جديدين.

ما يعني أننا نتحدث عمّا يمكن تسميته بالقطع التاريخي، أي عن مرحلة تاريخية جديدة، منفصلة، لها خصائصها وسماتها المستقلة. ولا يقتصر القطع على البعد الزماني؛ حيث نلاحظ أن الواقع الفلسطيني الراهن يشير إلى وجود مجتمعين منفصلين: المجتمع الرسمي وتمثله السلطة الوطنية بمؤسساتها وأجهزتها ومنظمة التحرير والفصائل الوطنية والأحزاب السياسية، إلى جانب المنظمات الأهلية والنقابية والاتحادات الشعبية.. مقابل الجيل الجديد الشاب، الذي بدا من خلال الهبة الجماهيرية التي انطلقت في تشرين الثاني ٢٠١٥، ودامت لأشهر عديدة، وكأنه منفصل عن المجتمع الرسمي، وله مفاهيمه وقيمه ومعاييره ومرجعياته الخاصة به، حتى لو أنها لم تتشكل ولم تنضج إلى الحد الذي يسمح بالإعلان عن ميلادها، إلا أنها في طور التشكل الجنيني، الذي لن يتأخر كثيراً.[٧]

وفي تحليل للباحث «ماجد كيالي» خلص إلى نتيجة مفادها أن الحراك الشبابي الذي نشط في العامين الأخيرين، وكانت أبرز تجلياته الهبة الشبابية، يوفر البيئة المناسبة لخروج قيادات فلسطينية شابة تجدد روح الكفاح الوطني، وتبعث الحياة في أوصال البنى التنظيمية للأحزاب والفصائل ومؤسسات منظمة التحرير.[٨]

ويضيف «كيالي»: «بالمحصلة، الوضع الفلسطيني اليوم يقف إزاء جيلين، الأول بين الـ١٥ والـ٢٥، والثاني في أواخر الستينات

والسبعينات، أي بين جيل فتي وشاب، وجيل ولغ في الشيخوخة، علماً أن هذا لا ينطبق على العمر فقط، إذ إنه يشمل الأهلية النضالية وأنماط التفكير، وطرق العمل. فنحن إزاء جيل يعيش على القديم، وجيل يتوق إلى التحرر من كل شيء، وقلب الطاولة على كل شيء».

ثالثاً: ماذا يريد الشباب؟

حسب نتائج «مسح الشباب ٢٠١٥» الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء، وفيما يتعلق بالقضايا ذات الأولويـــة لدى الشباب الفلسطيني، أشـــارت النتائج إلى أن (٧٩٪) من الشـــباب يرون أن إنهاء الاحتلال وبناء الدولة هي القضية ذات الأولوية لدى المجتمع الفلسطيني، تلا ذلك قضية رفع مستوى المعيشة بنسبة (٧٪). وحول إمكانية المشاركة بأي استحقاق انتخابي، أفاد (٤٠٪) من الشباب (١٥–٢٩ سنة) بأنهم سيشاركون بذلك (٢٩,٤٪ في الضفة الغربية و٥٦,٨٪ في قطاع غزة)، في حين أفاد (٢٩,٤٪) بأنهم ربما يشاركون، و(١٢,٦٪) ربما لا يشاركون و(١٨,١٪) قطعاً بأنهم لن يشاركوا. (١٦,٤٪ في الضفة الغربية و٢٠,٧٪ في قطاع غزة).[٩]

وفي استطلاع آخر للرأي، أجراه المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تبين أن (٧٤,٤٪) من الشباب الفلسطيني يرفض فكرة التخلي عن الجنسية الفلسطينية مقابل أي جنسية أخرى، وذلك عكس كل التوقعات. وقد شمل الاستطلاع المذكور عينة ضمت ٣١٢ فرداً من الجنسين بنسبة (٥٧,١٪) للذكور و(٤٢,٩٪) للإناث، ضمت الفئة العمرية من (١٨–٣٥ عاماً)، ممن يحملون شهادات جامعية. وقد أبدى (٣٧,٢٪) من مجمل المشاركين رغبتهم بالهجرة إلى الخارج بسبب البطالة. فيما ذكر (١٧,٩٪) أنهم يفضلون الهجرة بسبب الاحتلال، بينما قال (١٧٪) إنهم يفضلون الهجرة طلباً للعلم و(٩,٩٪) طلباً للعمل. وذكر (٧١,٨٪) منهم أنهم سيعودون إلى الوطن في حالة السفر إلى الخارج.[١٠]

وأظهرت نتائج استطلاع للرأي المتخصص بفئة الشباب الفلسطيني، ونفذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية «أوراد»، (شباط ٢٠١٦) تزايداً في عدم الاكتراث واللامبالاة لدى الشباب بالنسبة للعمل السياسي والتأييد للأحزاب السياسية، وخصوصاً في الضفة الغربية، حيث ارتفعت نسبة الذين صرحوا بأنهم لن يصوتوا في الانتخابات القادمة أو غير المقررين من ٣٠٪ في استطلاع تموز الشبابي للعام ٢٠١٣ إلى ٤٣٪ في الاستطلاع الحالي، كما ارتفعت هذه النسبة في غزة من ٢٠٪ إلى ٢٦٪. وعلى الرغم من تراجع التأييد لحركتي فتح وحماس مقارنة مع الاستطلاع السابق (٢٠١٣)، فإن ٧٧٪ لا يؤيدون تشكيل حزب سياسي جديد غير حركتي فتح وحماس، و١٨٪ فقط يؤيدون ذلك.

وأظهر استطلاع آخر أن حركة حماس، زادت شعبيتها من (٣٢٪) قبل العدوان الإسرائيلي صيف ٢٠١٤، إلى (٣٩٪) بعد العدوان، وحصلت حركة فتح على دعم بنسبة (٣٦٪) بتراجع من (٤١٪)، خلال الفترة نفسها. وأظهر أيضا أن (٥٠٪) من أهل غزة يفكرون في الهجرة، وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها حتى الآن حسب تعبير «خليل الشقاقي» مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، الذي أجرى الاستطلاع.[١١]

وحسب استطلاعات الرأي التي يجريها دورياً مركز العالم العربي للبحوث والتنمية – أوراد، فإن غالبية كبيرة قدرها ٨٠٪ تؤيد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية حالاً، وترتفع نسبة التأييد للانتخابات في غزة إلى ٩٢٪، منهم ٣٦٪ سيصوتون للرئيس عباس، مقابل ٢٢٪ لهنية، و٤١٪ غير مقررين أو لن يصوتوا أبداً. (أوراد ٢٠١٦/٢/٢٦)

وأظهر استطلاع آخر ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة المؤيدين لاستخدام وسائل مسلحة لمهاجمة جنود الاحتلال والمستوطنين، وارتفاعاً غير مسبوق في نسبة غير المؤيدين للأحزاب الحالية (٣٠٪). فيما ظهر أن ١٨٪ فقط من الشباب يؤيدون تشكيل حزب سياسي جديد. فيما بقيت حركة فتح الأكثر شعبية بين فئات الشباب.

وفي استطلاع سابق، ظهر أن ٤ ٪ من الشباب لم يشاركوا يوماً بأي عمل تطوعي، و٨٧٪ لديهم الثقة بقدرتهم على قيادة الدولة في المستقبل. و٧٥٪ من الشباب على استعداد للمشاركة في تظاهرات ضد الاحتلال (٨٧٪ في غزة، ٦٧٪ في الضفة). و٧٣٪ من شباب غزة و٥٢٪ من شباب الضفة على استعداد للمشاركة في انتفاضة ثالثة. و٣٤ ٪ من شباب غزة و١٨٪ من شباب الضفة على استعداد للمشاركة في تظاهرة ضد حزب سياسي. و٥٦ ٪ من الشباب يستطيعون التعبير عن وجهات نظرهم في القضايا العامة. مقابل ٥٨ ٪ من الشباب لا يثقون بقدراتهم الشخصية على التأثير في القضايا العامة. (أوراد ٢٠١٣/٨/١٧).[١٢]

ما تقدم، عبارة عن أمثلة لتوجهات الشباب الفلسطيني ومعاييرهم وتوجهاتهم وما يفكرون فيه. وعادة ما يكون لاستطلاعات الرأي هامش خطأ يقدر من (٣–٥٪)، بيد أن البعض يقلل من أهمية استطلاعات الرأي التي تجرى في فلسطين والمنطقة العربية عموماً، ذلك لأن تركيبة المجتمع معظمها من الأطفال والمراهقين والشبان الذين لا يزالون منفعلين وفي بداية شبابهم، وهكذا تركيبة ديمغرافية تؤثر كثيراً على السيكولوجيا الاجتماعية التي تكون ميالة للتطرف في اتجاه معين، سرعان ما تنقلب لتطرف في الاتجاه المضاد، أي أنه رأي عام غير ناضج. وعندما تكون نسبة من هم فوق ٢٠ سنة نحو (٧٠ – ٧٥٪) من المجتمع يمكن حينها أن نتحدث عن معطيات رأي عام مستقرة وواضحة ودقيقة.[١٣]

عموماً، العديد من استطلاعات الرأي تأتي أحياناً متناقضة أو متباينة في الرأي، خاصة إذا ما نفذت من حين لآخر في أوقات متباعدة،

ومن مكان لآخر، على الرغم من أنها تنفذ باحترافية ومهنية، والسبب في ذلك أن الآراء تتغير وفقاً لتغير المعطيات والظروف، خاصة أن الفئة المستطلعة هي فئة الشباب، وهي فئة غير مستقرة، ومتقلبة الرأي.

هذا هو واقع الشباب الفلسطيني اليوم، وبتحليل أعمق، عبر هذه الدراسة البحثية، سنكتشف مدى انخراط الشباب في الحياة السياسية والحزبية ومدى اهتمامهم في القضايا العامة، ومدى اهتمام منظمة التحرير والسلطة الوطنية والفصائل والأحزاب والمؤسسات والمجتمع بهم. لنتابع:

نسبة تمثيل الشباب في الفصائل والأحزاب والمؤسسات الفلسطينية

١. منظمة التحرير الفلسطينية

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ أيار ١٩٦٤، وفي مؤتمرها الأول الذي ضم ٤٣٣ شخصية فلسطينية،[١٤] تم انتخاب أول لجنة تنفيذية برئاسة المرحوم «أحمد الشقيري»، وكان حينها في السادسة والخمسين من عمره، ومن بعدها جرى تغيير أعضاء اللجنة التنفيذية ٢٢ مرة، وآخر مرة كانت في آب ٢٠٠٩، تبعها تعديل طفيف في العام ٢٠١٥، بإضافة أعضاء جدد بدلاً من المتوفين.

وأعضاء اللجنة التنفيذية الحاليون، بالترتيب من الأكبر إلى الأصغر هم: محمد زهدي النشاشيبي (١٩٢٥)، فاروق القدومي (١٩٣١)، محمود عباس (١٩٣٥)، أحمد قريع (١٩٣٧)، محمود إسماعيل (١٩٤٢)، تيسير خالد (١٩٤١)، زكريا الآغا (١٩٤٢)، غسان الشكعة (١٩٤٣)، رياض الخضري (١٩٤٣)، ياسر عبد ربه (١٩٤٤)، عبد الرحيم ملوح (١٩٤٥)، صالح رأفت (١٩٤٥)، علي إسحق (شارف على السبعين)، حنان عشراوي (١٩٤٦)، أسعد عبد الرحمن (نهاية الستينات)، ويتساوى في الأعمار صائب عريقات وأحمد مجدلاني (١٩٥٥)، حنا عميرة (شارف على الستين). ما يعني أن متوسط أعمار اللجنة التنفيذية يبلغ (٧٧,٣) عاماً. (حسب العام الحالي ٢٠١٦). ومما سبق يتبين أنّ أكبر أعضاء اللجنة التنفيذية هو: «محمد زهدي النشاشيبي» ويبلغ عمره ٩١ عاماً، والأصغر سنا هما: «أحمد مجدلاني» و«صائب عريقات»، وتبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً.[١٥]

وحسب النظام الأساسي لمنظمة التحرير، يأتي المجلس المركزي كحلقة وسطية بين اللجنة التنفيذية (الحكومة)، وبين المجلس الوطني (البرلمان)، وفي حال انعقاده يقوم بدور المجلس الوطني. ويضم المجلس المركزي من ١١٤– ١٢٤ عضواً، هم أصلاً أعضاء في المجلس الوطني، يمثلون الفصائل والعسكر والاتحادات الشعبية والمستقلين.

وفي زيارتنا لمقر المجلس الوطني الفلسطيني برام الله، التقينا مدير عام المجلس، وطلبنا منه قائمة بأسماء المجلس المركزي والمجلس الوطني، وتواريخ ميلادهم، إلا أنه اعتذر عن

ذلك، لأن تعليمات الأخ أبو الأديب (رئيس المجلس) تقضي بعدم تقديم مثل هذه القوائم، لأنها متغيرة وتتبدل من حين لآخر، ونشرها في هذا الوقت قد يثير حساسية لدى البعض. وبالتالي لجأنا لوسائل أخرى للحصول على أسماء المجلس المركزي، ولم نجد سوى كشف بأسماء المجلس في جلسته الحادية والعشرين (١٩٩٦)، وفي هذه القائمة ١٢٣ عضواً، توفي منهم نحو عشرين عضواً، وقد تمت إضافة أسماء جديدة من بعدهم، ولكن بالمجمل جميع الأعضاء أعمارهم فوق الستين عاماً، باستثناء فهمي الزعارير (٤٩ عاماً)، واثنان آخران في بداية الخمسينات.

أما مكتب المجلس الوطني فيتكون من: «سليم الزعنون» ١٩٣٣، ونائبه «تيسير قبعة» (١٩٣٨– ٢٠١٦)، والنائب الثاني المطران «إيليا خوري» (١٩٢١–٢٠٠٤). ونظراً لاختلاف عدد أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني منذ بداية تشكيله وبشكل دائم، فإننا نورد في الهامش أسماء الأعضاء المعتمدين في الدورة الحادية والعشرين فقط، وهم (انظر للهامش): [١٦]

٢. الفصائل الوطنية والإسلامية

وبنظرة سريعة إلى معدل أعمار قادة الفصائل الوطنية سنجد أنه أكثر من ٧٠ عاماً، وهم أيضاً يمثلون الجيل القديم..

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح – محمود عباس ١٩٣٥.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – أحمد سعدات ١٩٥٣، أبو أحمد فؤاد ١٩٣٩.
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – نايف حواتمة ١٩٣٥، تيسير خالد ١٩٤١.
- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني، فدا – ياسر عبد ربه ١٩٤٤، صالح رأفت ١٩٤٥.
- حزب الشعب الفلسطيني – بسام الصالحي ١٩٦٠.
- المبادرة الوطنية الفلسطينية – مصطفى البرغوثي ١٩٥٤.
- جبهة التحرير العربية – محمود إسماعيل ١٩٤٢.
- جبهة التحرير الفلسطينية – واصل أبو يوسف ١٩٥٣.
- الطريق الثالث – سلام فياض ١٩٥٢، حنان عشراوي ١٩٤٦.
- جبهة النضال الشعبي – أحمد مجدلاني ١٩٥٦.
- الجبهة العربية الفلسطينية – جميل شحادة ١٩٤٧.

متوسط سنة الميلاد ١٩٤٣، ما يعني أن معدل أعمارهم ٧٣ عاماً. بينما نجد متوسط أعمار قادة الفصائل الإسلامية في حدود الخمسينات، وهو أقل بشكل نسبي عن قادة الفصائل الوطنية.

- حركة المقاومة الإسلامية، حماس – خالد مشعل ١٩٥٦، إسماعيل هنية ١٩٦٣.
- الجهاد الإسلامي – رمضان شلح ١٩٥٨، زياد نخالة ١٩٥١.

٣. حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح

حركة فتح، كما يصفها أبناؤها، هي الحركة الأقدم والأكبر والأكثر شعبية على الساحة الفلسطينية، والتي تضم في صفوفها الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية والطبقية كافة.. وبالتالي، من المتوقع أن تضم في صفوفها نسبة عالية من الشباب، طالما أن المجتمع الفلسطيني يُصنَّف استناداً للبيانات الإحصائية بأنه مجتمع شاب وفتي..

الأخ «جمال محيسن» عضو اللجنة المركزية، ورئيس مفوضية الأقاليم الخارجية، لدى سؤاله عن أعمار قيادة الحركة، أكد أن الشباب ليس بالعمر، وإنما بالقدرة على العطاء وفهم المتغيرات وسرعة التجاوب معها، وقال: «صحيح أن معظم أعضاء اللجنة المركزية متقدمون في العمر، ومخضرمون، لكن هذا يعطي ضمانة للحركة، ويضفي على قراراتها وتوجهاتها الحكمة والتروي وبُعد النظر، ومع ذلك لدينا أعضاء مركزية حين تم انتخابهم كانوا في بداية الأربعينات من أعمارهم». وأضاف «محيسن»: «على سبيل المثال عُقد في دمشق في آب ٢٠١٦ مؤتمر فتح/ إقليم سورية، بحضور مئات الكوادر، وتم انتخاب هيئة قيادية جديدة معدل أعمارهم من ٤٠-٦٠ سنة، وقد حازت سيدة على أعلى الأصوات، إلى جانب ثلاث أخوات في قيادة الإقليم، وهذا دليل على الاهتمام بعنصر الشباب، وعلى الدور الكبير والمهم للمرأة»، وأوضح «محيسن» أن أعضاء لجان الأقاليم الخارجية في أوروبا والأميركيتين وغيرهما هم أيضاً ممن تتراوح أعمارهم بين الأربعين والستين، مع استثناءات قليلة لأعضاء أكبر سناً.

ولدى سؤال الأخ «أمين مقبول»، أمين سر المجلس الثوري عن متوسط أعمار أعضاء المجلس، ابتسم مازحاً وقال: «يعني ضروري الإحراج؟». لكنه أضاف إن المجلس الحالي أفضل من المجلس السابق من حيث ضخ دماء شابة فيه، فعندما تم انتخاب المجلس من المؤتمر الحركي السادس (وكان هذا قبل نحو سبع سنوات) تم انتخاب وتعيين العديد من الأعضاء الذين هم نسبياً بعمر الشباب، أي في أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينات من أعمارهم.

الأخ «محمد نمورة» رئيس لجنة العضوية، والمكلف منذ سبع سنوات مفوضية العضوية، قال إن نحو ٧٠٪ من أعضاء لجان الأقاليم هم أقل من ٥٠ سنة، وأضاف: «حالياً لا توجد لدينا إحصائيات دقيقة بالفئات العمرية للأعضاء، وذلك لصعوبة الموضوع من ناحية، حيث يدخل للحركة أعضاء جدد بشكل مستمر، ومن ناحية ثانية، فإن التصريح بمثل هذه البيانات يحتاج لقرار، ومثل هذا القرار يتطلب أن تكون هناك مصلحة للإعلان عن مثل هذه الإحصائيات». وأوضح «نمورة» أن النظام الداخلي للحركة يشترط أعماراً محددةً للتقدم في الصفوف القيادية؛ مثلاً عضوية «لجنة المنطقة» تشترط لمن يترشح لهذا الموقع أن يكون قد مر عليه ٧ سنوات أقدمية

في الحركة، وعضوية «لجنة الإقليم» تشترط ١٠ سنوات، وهكذا، وبالتالي بما أن الحد الأدنى لعمر العضو حتى تُقبل عضويته هو ١٨ عاماً يعني أن قيادات الأقاليم ستكون أعمارهم أكثر من ٢٨ سنة.. ولكن، من جهة ثانية، أي هيئة قيادية يُشترط أن تضم ٢٠٪ منها من النساء، كحد أدنى. وحسب «نمورة»؛ فإن نحو ٣٥٪ من أعضاء التنظيم من العنصر النسائي.. أي أكثر من الثلث، وهنَّ من مختلف الأعمار، لكن أكثريتهن شابات أقل من الأربعين..

الأخ «أحمد العامر» عضو لجنة قيادة الشبيبة في الضفة الغربية، قال إن نحو ٦٠٪ من الطلبة الذين يدخلون المعاهد والجامعات الفلسطينية مع كل سنة جديدة، ينتمون لحركة الشبيبة (الذراع الطلابية لحركة فتح)، على الرغم من أن هذا لا ينعكس تلقائياً على نتائج انتخابات المجالس الطلابية، والسبب في ذلك، حسب «العامر»، هو عدم الالتزام، وضعف الدافعية للمشاركة في الانتخابات، وأحياناً حسابات ضيقة تقوم بناء على فهم شخصي أو مناطقي للأمور، أو بسبب ضعف أداء المجلس.. وأضاف: «لدى الحركة اهتمام كبير بالأجيال الطالعة، حيث تخصص نشاطات دائمة للأشبال والزهرات الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، مثل المخيمات الصيفية، وهناك أيضاً «الشبيبة الثانوية»، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥–١٨ سنة، وقد زاد الاهتمام مؤخراً بهذه الفئة، وأخيراً لدينا «الشبيبة»، وهم ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨–٣٥ سنة.

وقدم «نمورة» (رئيس مفوضية العضوية)، شرحاً مبسطاً ومختصراً للهيكلية التنظيمية، مشيراً إلى أن التنظيم عبارة عن بناء هرمي؛ عند القمة نجد اللجنة المركزية، يليها المجلس الثوري، ثم المؤتمر الحركي (وهو بمثابة البرلمان الفتحاوي، الذي يقر توجهات الحركة ونظامها الداخلي وبرنامجها السياسي)، ثم القاعدة التنظيمية التي تبدأ بالعضو ثم لجنة المنطقة، ثم لجنة الإقليم.. عادة كل دولة فيها جالية فلسطينية تعتبر إقليماً، وتكون لجنة الإقليم هي أعلى هيئة قيادية فيها. أما في الضفة الغربية، فتعتبر كل محافظة إقليماً، وأصغر إقليم يضم نحو ١٥ ألف عضو، مسجلين رسمياً، ما يعني أن الحركة تضم مئات الآلاف من الأعضاء (رفض التصريح بأي رقم دقيق)، وكلما نزلنا بالهرم من الأعلى للأسفل سنجد أن الفئة العمرية للشبان تزداد، وبالتالي فإن الأغلبية الساحقة من أبناء فتح هم من الفئات الشبابية.. ولكن، الهيئات القيادية العليا للحركة، ما زالت تضم أكثرية ساحقة من الجيل القديم، والسبب في ذلك أن «فتح» تنظيم تاريخي، انطلقت قبل أكثر من خمسين سنة، وبالتالي فإن من انضم إليها شاباً في بداياتها هو الآن فوق الستين أو فوق السبعين عاماً.. ومن البديهي أن يكون في موقع قيادي متقدم، والسبب الثاني أن الحركة تأخرت كثيراً في عقد مؤتمراتها الحركية (بين المؤتمر الخامس والسادس.. عشرون سنة)، كما أنها لا تجدد في هياكلها التنظيمية باستمرار.

في مؤتمر «فتح» السادس، وهو آخر مؤتمر عقدته الحركة، في بيت لحم، في آب ٢٠٠٩، تم انتخاب ٢٣ عضواً للجنة المركزية للحركة، والكشف التالي يبين أسماءهم وتواريخ ميلادهم:

١) محمود عباس أبو مازن ١٩٣٥. ٢) أبو ماهر غنيم ١٩٣٧. ٣) محمود العالول ١٩٥٠. ٤) مروان البرغوثي ١٩٥٨. ٥) د. ناصر القدوة ١٩٥٣. ٦) سليم الزعنون ١٩٣٣. ٧) جبريل الرجوب ١٩٥٣. ٨) توفيق الطيراوي ١٩٤٨. ٩) صائب عريقات ١٩٥٥. ١٠) عثمان أبو غربية ١٩٤٦ (توفي). ١١) نبيل أبو ردينة ١٩٥٢. ١٢) محمد المدني ١٩٤٨. ١٣) جمال محيسن ١٩٤٩. ١٤) حسين الشيخ ١٩٦٠. ١٥) عزام الأحمد ١٩٤٧. ١٦) سلطان أبو العينين ١٩٥١. ١٧) الطيب عبد الرحيم ١٩٤٤. ١٨) عباس زكي ١٩٤٢. ١٩) نبيل شعث ١٩٣٨. ٢٠) محمد اشتيه ١٩٥٨. ٢١) صخر بسيسو. ٢٢) زكريا الآغا ١٩٤٢. ٢٣) محمد دحلان ١٩٦٠ (مفصول حالياً). ٢٤) آمال حمد.

ما يعني أن متوسط سنة ميلاد أعضاء اللجنة المركزية هو ١٩٤٨، وبالتالي معدل أعمارهم ٦٨ سنة. أصغرهم سناً من مواليد العام ١٩٦٠، وبالتالي هو في أواسط الخمسينات، وأكبرهم سناً «سليم الزعنون» (٨٣ سنة)، يليه الرئيس «محمود عباس» (٨١ سنة).

واستناداً إلى كشف أعمار أعضاء اللجنة المركزية يصعب القول إنهم يمثلون قيادة شابة. وبالمثل، قمنا بإجراء تحليل إحصائي لمعدل أعمار أعضاء المجلس الثوري، الذي يعتبر ثاني أعلى هيئة قيادية في الحركة، أو بمثابة برلمانها، والذي يضم في عضويته ١٢٨ عضواً، منهم ٢٣ أعضاء اللجنة المركزية و٨٠ بالانتخاب و٢٧ بالتعيين، بينهم ٢٠ من الكفاءات المدنية والعسكرية و٧ من الأسرى. وهؤلاء تم انتخابهم في المؤتمر الحركي السادس الذي عقد في بيت لحم وشارك فيه ٢٣٥٥ عضواً، حيث ترشح حينها ٦١٧ عضواً (بينهم ٥٠ امرأة) للفوز بمقعد في المجلس الثوري.

وقد حصلنا من السيدة «حنين خويرة» مديرة مكتب أمين سر المجلس الثوري على كشف مفصل بأسماء أعضاء المجلس الثوري، وسنوات ميلادهم. وبتحليل إحصائي، يتبين أن متوسط سنة الميلاد لأعضاء المجلس الثوري هو سنة ١٩٥٧، وبالتالي فإن معدل أعمارهم ٥٩ عاماً، مع ملاحظة أنه تم انتخابهم قبل نحو سبع سنوات، ما يعني أنهم كانوا حينها بمتوسط عمر ٥٢ سنة. وهو رقم أفضل من معدل أعمار اللجنة المركزية (٦٨ سنة). ومع ذلك، يصعب القول إن المجلس الثوري يمثل العنصر الشبابي، علماً أن نحو عشرة أعضاء منه هم في بداية الأربعينات.

القائمة التالية لنواب كتلة فتح في المجلس التشريعي وعددهم ٤٥ نائباً، أسماؤهم وسنوات ميلادهم: نبيل شعث (١٩٣٨)، عزام الأحمد (١٩٤٧)، حكم بلعاوي (١٩٣٤)، عبد الله عبد الله (١٩٣٩)، صائب عريقات

(١٩٥٥)، محمود العالول (١٩٥٠)، انتصار الوزير (١٩٤١)، سهام ثابت (١٩٤٩)، فيصل أبو شهلا (١٩٥٠)، ربيحة ذياب (١٩٥٤ وهي متوفاة)، سفيان الآغا (١٩٤٥ وهو متوفى)، محمد أبو علي (١٩٥٦)، مروان برغوثي (١٩٥٩)، أكرم الهيموني (١٩٦١ وهو متوفى)، عيسى قراقع (١٩٦١)، نجاة أبو بكر (١٩٦٤)، سحر القواسمي (١٩٦٣)، علاء الدين ياغي (١٩٦٦)، نعيمة الشيخ علي (١٩٦٤)، جمال أبو الرب (١٩٦٥)، جهاد أبو زنيد (١٩٦٧)، جمال حويل (١٩٧٠). أشرف جمعة (١٩٦٤)، جمال الطيراوي (١٩٦٦)، محمد دحلان (١٩٦٠)، شامي الشامي (١٩٦٥)، يحيى شامية (١٩٤٩)، وليد عساف (١٩٦٢)، أحمد هزا ع شريم (١٩٤٨ وهو متوفى)، مهيب سلامة عواد (١٩٦٥). ماجد أبو شمالة، ناصر جمعة، جهاد طمليه، وهم في الأربعينات من أعمارهم.

ويتضح من خلال البيانات أعلاه أن متوسط سنة الميلاد لنواب «فتح» في التشريعي هو ١٩٥٦، وبالتالي معدل أعمارهم حالياً هو ٦٠ سنة، ما يعني أن معدل أعمارهم حين تم انتخابهم كان ٥٠ عاماً.

٤. حركة المقاومة الإسلامية - حماس

حماس؛ كما تعرّف نفسها، حركة وطنية فلسطينية، تعمل مع شعبها ومع مجموع القوى والفصائل الوطنية الإسلامية على مقاومة الاحتلال الصهيوني، وتحرير الأرض والقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وعودة اللاجئين والنازحين، وإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الحقيقية.[١٧] انبثقت عن جماعة الإخوان المسلمين، وأعلنت انطلاقتها في كانون الأول ١٩٨٧. أبرز قادتها المرحوم الشيخ «أحمد ياسين»، ويترأسها حالياً «خالد مشعل».

تتكون الهيئات القيادية لحماس من المكتب السياسي، ومجلس الشورى، وأعضاؤه غير معروفين للإعلام، وقد أكد النائب عن حماس د. «أيمن دراغمة» في لقاء معه في مكتبه برام الله، أن عضوية مجلس الشورى سرية، وكذلك الهيئات القيادية الميدانية، وقيادة كتائب القسام. ولكنه قدم لنا كشفاً مفصلاً بأسماء نواب حماس في المجلس التشريعي ومعدلات أعمارهم، ومن خلاله يمكن إعطاء فكرة أوضح عن نسبة الفئة الشبابية في مراكز صنع القرار، وفي الهيئات القيادية للحركة.

أعضاء المكتب السياسي لحماس، وسنوات ميلادهم: خالد مشعل (١٩٥٦)، إسماعيل هنية (١٩٦٣)، محمود الزهار (١٩٤٥)، موسى أبو مرزوق (١٩٥١)، عماد العلمي (١٩٥٦)، خليل الحية (١٩٦٠)، محمد نزال (١٩٦٣)، عزت الرشق (١٩٦٠)، سامي خاطر (١٩٤٩)، صالح العاروري (١٩٦٦)، نزار عوض الله (١٩٥٧)، ماهر عبيد (١٩٥٨).[١٨]

متوسط سنة الميلاد (١٩٥٧)، وبالتالي متوسط أعمار المكتب السياسي لحماس هو (٥٩ سنة).

نواب «حماس» في المجلس التشريعي عن الضفة الغربية وعددهم ٤٧، منهم سيدتان، ومعدل أعمارهم.[١٩]: حاتم قفيشة (٤٩)، عزام سلهب (٥٣)، خليل الربعي (٥٠)، عزيز دويك (٦١)، سمير القاضي (٥٣)، محمد الطل (٤٤)، محمد أبو جحيشة (٦٤)، نايف الرجوب (٥٠)، نزار رمضان (٤٩)، سمير الحلايقة (٤٥)، محمد بدر (٦٠)، محمد النتشة (٥٨)، باسم الزعارير (٤٧)، إبراهيم أبو سالم (٦١)، محمد طوطح (٤٠)، وائل عبد الرحمن (٤٧)، أحمد عطوان (٤١)، محمد حسن أبو طير (٦٤)، علي سليم رومانين (٥٠)، محمود داود الخطيب (٣٧)، أنور الزبون (٤١)، خالد طافش (٤٥)، خالد عبد عبدالله يحيى (٥٠)، خالد أبو حسن (٤٢)، إبراهيم دحبور (٤٨)، حسن يوسف (٥٤)، فضل حمدان (٥٦)، محمود الرمحي (٥٣)، أيمن دراغمة (٤٦)، محمود مصلح (٦٨)، مريم صالح (٥٥)، أحمد مبارك (٤٧)، عبد الجابر فقهاء (٤٣)، ناصر عبد الجواد (٤٤)، عمر مطر مطر (٥١)، خالد أبو طوس (٥٥)، رياض رداد (٥٠)، فتحي قرعاوي (٥٢)، عبد الرحمن زيدان (٤٩)، عماد نوفل (٤٦)، أحمد علي أحمد (٦٧)، رياض عملي (٤٨)، حسني بوريني ياسين (٥٤)، ياسر منصور (٤٩)، منى منصور (٤٧)، داوود أبو سير (٥٤).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأرقام لأعمارهم سجلت بعد انتخابهم بثلاث سنوات، وكان حينها معدل أعمارهم ٤٧,٨ سنة.

٥. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما تعرّف نفسها، هي حزب سياسي كفاحي يعمل لتوعية وتنظيم وقيادة الجماهير الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق الوطنية، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، كهدف مرحلي على طريق تحرير كامل التراب الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية. تأسست في العام ١٩٦٧، كامتداد لحركة القوميين العرب. أبرز قياداتها التاريخية المرحوم «جورج حبش»، والشهيد «أبو علي مصطفى»، أمينها العام الحالي «أحمد سعدات»، معتقل منذ العام ٢٠٠٢ في السجون الإسرائيلية. [٢٠]

في العام ٢٠١٤، عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها العام، وأُعيد انتخاب «أحمد سعدات» (١٩٥٣) بالإجماع نائباً عاماً للجبهة، وتم انتخاب «أبو أحمد فؤاد» (١٩٣٩) نائباً للأمين العام، بدلاً من «عبد الرحيم ملوح» (١٩٤٥)، الذي قدم استقالته مع ثلاثة آخرين في نهاية العام ٢٠١٣. وقد تم انتخاب ٦ أعضاء من قطاع غزة للمكتب السياسي، وهم: جميل مزهر، أبو جمال الصوراني (١٩٤٦)، رباح مهنا (١٩٤٧)، مريم أبو دقة (١٩٥٢)، كايد الغول (١٩٥٠)، إضافة إلى اسم جديد لكنه سري ولن يتم الكشف عنه، ٤ منهم أعضاء جدد يتم انتخابهم لأول مرة، في حين بقي أعضاء المكتب السياسي في الخارج كما هم،

وهم: ماهر الطاهر، ليلى خالد (١٩٤٤)، أبو أحمد فؤاد (١٩٣٩)، مروان الفاهوم، إضافة إلى عضو خامس لم يتم الكشف عن اسمه. أما أعضاء المكتب السياسي في الضفة فهم ٧ أعضاء ٥ منهم جدد، وعضوان قديمان تم انتخابهم مرة أخرى، لكن أسماءهم ستبقى سرية، ولن يتم الكشف عنها. ويبلغ عدد أعضاء المكتب السياسي للجبهة الشعبية ١٨ عضواً.[٢١]

ولدى الجبهة الشعبية ثلاثة نواب في المجلس التشريعي وهم: أحمد سعدات (١٩٥٣)، وجميل مجدلاوي، وخالدة جرار (١٩٦٣).

وبناءً على ذلك، يمكن تقدير متوسط أعمار المكتب السياسي للجبهة بِـ ٦٦ سنة تقريباً.

وفي مقابلة مع كادر متقدم من الجبهة، فضل عدم الكشف عن اسمه (خ.ف) أوضح أنه من غير المسموح به التصريح بالمراتب التنظيمية لقيادات الجبهة، وباستثناء القيادات التاريخية المعروفة والمكشوفة لا يحق لأحد الكشف عن أسماء أعضاء المكتب السياسي السريين، أو الحلقات التنظيمية الأقل من ذلك، وبناء على ذلك يتعذر علينا توثيق الفئات العمرية لقيادات الجبهة. ومن جهته أوضح (خ.ف) أن الجبهة تولي اهتماماً خاصاً وكبيراً بالفئات الشبابية، وتخصص لهم مقاعد مضمونة في الهيئات القيادية، وعلى كل المستويات، بالإضافة لبرامج التوعية والتثقيف الحزبي، واستقطاب العناصر الجديدة، والمشاركة في انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات، هذا فضلاً عن اهتمامها المعروف بالمرأة، وإدراكها أهمية ذلك في البناء التنظيمي والعمل الجماهيري.. كما قال الكادر (خ.ف): «عموماً يمكن القول إن القيادات التاريخية للجبهة متقدمة في السن، وأغلبهم تجاوز الستين وربما السبعين، وعدد محدود جداً ممن هم أقل من الخمسين، ولكن في الهيئات القيادية الوسطى وفي القاعدة التنظيمية، فإن عنصر الشباب موجود وبشكل واضح». وأضاف قائلاً: «ربما الجبهة الشعبية الوحيدة التي جددت في قيادتها التاريخية وفي المكتب السياسي، في المؤتمر الأخير، استقال أربعة أعضاء من القدامى، منهم عبد الرحيم ملوح، وجميل مجدلاوي وغيرهم، لتحل مكانهم قيادات من الجيل الأصغر، وحتى القائد المؤسس الرفيق جورج حبش، كان قد استقال من رئاسة المكتب السياسي، وسلم القيادة للرفيق أبو علي مصطفى، الذي استشهد في العام ٢٠٠١».

٦. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وهي ثالث أكبر فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية. تتبنى الماركسية منذ انشقاقها عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سنة ١٩٦٩، ويتزعمها نايف حواتمة. يمثلها في اللجنة التنفيذية «تيسير خالد» (١٩٤١)، وفي المجلس التشريعي الحالي النائب «قيس عبد الكريم» (١٩٤٠) .

وفي مقابلة خاصة مع الرفيق «قيس عبد الكريم»، عضو المكتب السياسي للجبهة، صرّح بأن الجبهة تعمل الآن وبجدية على تجديد

الأطر القيادية، على المستويات كافة، وأوضح أن الجبهة في مؤتمرها العام الأخير الذي عقد في ٢٠١٢، قررت زيادة نسبة تمثيل الشباب في الأطر القيادية والتنظيمية كافة لتصل إلى نحو ٣٠٪. وهذا ما تم بالفعل في المؤتمرات الإقليمية التي عقدت في مستهل العام الحالي ٢٠١٦، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وأوروبا، حيث نال الشباب تمثيلاً يزيد على الثلث. وبالمثل جاء تمثيل النساء.

وحول نسبة الشباب وتمثيلهم، أوضح الرفيق «أبو ليلى» أن المكتب السياسي للجبهة يضم ١٩ عضواً، ٦ منهم من الضفة، و٤ عن قطاع غزة، و٩ يمثلون الخارج. اثنان منهم دون الـ٥٠ عاماً، و٦ بين ٥٠-٥٥ عاماً، و٨ بين ٥٥-٧٠ عاماً، و٣ فوق الـ ٧٠ عاماً.

أما اللجنة المركزية، وهي الحلقة القيادية التالية بعد المكتب السياسي، فتضم ١٠١ عضو، ونسبة الشباب فيها أعلى؛ حيث ٣٠٪ من اللجنة المركزية دون سن الـ٣٥ عاماً. و٥٠٪ منهم بين ٣٥-٥٠ عاماً، والباقي (٢٠٪) فوق الـ٥٠ عاماً، ثلاثة فقط منهم فوق السبعين، هم (نايف حواتمة، تيسير خالد، قيس عبد الكريم).

وفي المؤتمر العام، وهو الهيئة القيادية التي تشكل نواة الجبهة، وتضم المئات، أوضح «عبد الكريم» أن نسبة الشباب في المؤتمر العام والذين تقل أعمارهم عن الـ٣٥ عاماً هي بحدود الـ٤٠٪، وفي المؤتمرات الإقليمية وصلت نسبتهم من ٤٠-٤٥٪.

وفي المؤتمر الإقليمي للضفة، تم انتخاب ٩٧٠ عضواً، من مرتبة لجنة محلية فما فوق أغلبيتهم من الشباب. وهناك توجه لرفع نسبتهم في المؤتمر القادم. ولدى الجبهة مخطط لتأهيل ثلاثين كادراً من شباب الجبهة دون الثلاثين عاماً، عبر دورات تدريبية تمهيداً لتسليمهم مواقع قيادية متقدمة.

الرفيقة «ماجدة المصري»، عضو المكتب السياسي، ومرشحة الجبهة لانتخابات بلدية نابلس، أوضحت في لقاء معها، أن قوائم مرشحي الجبهة لانتخابات البلديات معظمها من الشباب. وأن نسبة تمثيل الشباب في أطر الحزب المختلفة، والتي لا تقل عن الثلث، تأتي كحق لهم، وليس من خلال نظام الكوتا. وكذلك تمثيل النساء، فمثلاً نالت المرأة في مؤتمر إقليم الضفة الغربية نسبة ٢٩٪، من خلال فوز ٢٧ رفيقة.

٧. حزب الشعب الفلسطيني

حزب الشعب الفلسطيني، كما جاء على صفحته الرسمية، هو حزب فلسطيني وطني ديمقراطي يساري اشتراكي، يناضل من أجل إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن أجل حقوق الفئات الفقيرة والمسحوقة والمهمشة، ويسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، والرفاه الاجتماعي لكافة أبناء المجتمع الفلسطيني، ويرى الحزب أن النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يكفل تحقيق هدف العدالة الاجتماعية هو النظام الاشتراكي المنسجم

والواقع الفلسطيني، ويمتاز الحزب بمضمونه الديمقراطي التقدمي.[٢٢] وهو امتداد للحزب الشيوعي الفلسطيني، وقد تأسس عام ١٩٨٢، وأمينه العام حالياً هو «بسام الصالحي».

ومن أبرز قياداته التاريخية «معين بسيسو»، «فؤاد نصار»، «بشير البرغوثي»، «سليمان النجاب». ومن قياداته الحالية: غسان الخطيب (١٩٥٤)، عبد المجيد حمدان (١٩٤٠)، «عبد الرحمن عوض الله (١٩٣٣)، نعيم الأشهب (١٩٣٠)، عبد الهادي زيدان (١٩٥٩)، طلعت الصفدي (١٩٤٥)، تيسير محيسن (١٩٦١)، عدنان الفقعاوي (١٩٦٣)، وليد العوض، عاصم عبد الهادي، نافز اغنيم، حجازي أبو شنب، عطا أبو رزق، بسام جودة، عايش اعبيد، وجيه أبو ظريفة، عبد الله أبو العطا، جهاد عياش.[٢٣]

ويلاحظ في أسماء قيادات وكوادر الحزب وجود جيلين، الأول من هم في السبعينات والثمانينات، وهؤلاء انضموا للحزب الشيوعي منذ أيامه الأولى، والجيل الثاني من الكوادر التي انضمت للحزب في فترات لاحقة، وهؤلاء في الأربعينات والخمسينات.

وفي لقاء مع «هديل شطارة» (٢٤ عاماً)، وهي سكرتيرة شبيبة رام الله لحزب الشعب، قالت: «يركز الحزب بشكل خاص على فئة الشباب، خاصة في الجامعات والمدارس. والجسم الشبابي في الحزب مستقل بنشاطاته وبرامجه، مع التأكيد أن تمثيل الشباب والمرأة في الحزب لم يأت عبر «الكوتا»؛ بل كاستحقاق طبيعي، وهو في حدود الثلث في المناطق والأقاليم. وقد أدركت قيادة الحزب بعد الهبّة الشبابية الأخيرة حجم الفجوة بين الشباب الفلسطيني والقيادات التقليدية، ووضعت برامج واعدة لردم هذه الفجوة، قدر المستطاع، معتبرة أن الشباب هم الذين أقل من ٢٨ عاماً».

وأوضحت «شطارة» أنه في الهيكل التنظيمي للحزب يأتي المكتب السياسي كأعلى هيئة قيادية، ويضم (١٣ عضواً)، تليه اللجنة المركزية (٥٤ عضواً)، ثم المؤتمر العام. وآخر مؤتمر عام عقده الحزب كان في العام ٢٠٠٨، ولكنه في الفترة السابقة عقد عدة مؤتمرات إقليمية، وقرر أن ينصب توجه الحزب على زيادة تمثيل عنصر الشباب في المؤتمر العام، وفي غيره من الأطر القيادية والتنظيمية. وأوضحت «شطارة»، أن الحزب بعد أن غير اسمه في مستهل التسعينات، وبدأ بالتوجه الشعبي كاد يفقد سمته الشيوعية.. اليوم، بدأ التيار الشيوعي داخل الحزب يعود بقوة، وهؤلاء أكثريتهم من الشباب.

وأضافت إن النظام الداخلي للحزب يشترط ألا تزيد فترة الأمين العام عن دورتين متلاحقتين، أي بحدود الثماني سنوات، وهذا يضمن تجديد القيادة، وبالتالي فإن المؤتمر العام القادم على الأرجح سيجدد القيادة، خاصة أن الرفيق «بسام الصالحي»، تم انتخابه في العام ٢٠٠٢. وهذه ليست المرة الأولى التي يتغير فيها اسم الأمين العام، فقد تداور على هذا المنصب بشير البرغوثي، وعبد المجيد حمدان، وبسام الصالحي.

٨. حركة الجهاد الإسلامي

حركة الجهاد الإسلامي؛ تنظيم فلسطيني يصنف مع حركات الإسلام السياسي، أسسها في بداية الثمانينات د. «فتحي الشقاقي»، وعدد من الطلبة الفلسطينيين أثناء دراستهم في مصر، متأثرين بالثورة الإيرانية (١٩٧٩)، والحركة غير منضوية تحت منظمة التحرير، ومناهضة لاتفاقية أوسلو، ولا تشارك في العملية السياسية، إذ قاطعت الانتخابات التشريعية سنة ١٩٩٦، وسنة ٢٠٠٦، أمينها العام الحالي «رمضان شلح».

من أبرز قياداتها، الشهيد فتحي الشقاقي (١٩٥١)، رمضان شلح (١٩٥٨)، زياد نخالة (١٩٥١)، عبد العزيز عودة (١٩٥٠)، نافذ عزام (١٩٥٨)، خالد البطش (١٩٦١)، خضر حبيب (١٩٦٢)، بسام السعدي (١٩٦٠)، خضر عدنان (١٩٧٨)، محمد البزور (١٩٨٠)، محمد النجار (١٩٨٤)، عبد الله الشامي (١٩٥٧)، أحمد المدلل (١٩٥٩)، محمد الهندي، أنور أبو طه، أحمد بركة، أبو عماد الرفاعي، ناصر أبو الشريف، وهؤلاء في الخمسينات من أعمارهم.

وبناءً على تواريخ ميلاد أبرز القادة المعروفين لحركة الجهاد الإسلامي، يمكن تقدير متوسط أعمارهم بِـ ٥٦ سنة.

ويلاحظ في قيادة الحركة أنها تضم جيلين؛ من هم في الخمسينات من أعمارهم، ومن هم في الثلاثينات، القيادات من الجيل القديم، هم المؤسسون الذين أتوا من خلفيات حزبية، وأكثرهم من جماعة الإخوان المسلمين، الذين اقتنعوا مع بداية ثمانينيات القرن الماضي بضرورة البدء بطرح برامج مواجهة فعلية ضد الاحتلال الصهيوني، والبدء بممارسة الكفاح المسلح. أما الجيل الجديد، فهم الذين انضموا للحركة في مراحل لاحقة، وتقدموا الصفوف القيادية.

وضع الجهاد الإسلامي يشابه إلى حد كبير وضع الجبهة الشعبية من حيث سرية القيادة الميدانية، وسرية المعلومات المتعلقة بالكوادر والهيئات القيادية، ولم نستطع الحصول على معلومات دقيقة تتعلق بالفئات العمرية، إلا ما يتعلق بالقيادات المعروفة والمكشوفة للإعلام.. وفي لقاء مع كادر قيادي في الحركة، فضّل عدم التصريح عن اسمه، قال (م.ن) إن الحركة تتبنى برامج خاصة لكسب الشباب، وإشراكهم في تحمل المسؤولية والمشاركة في صناعة القرار، خاصة فيما يتعلق بالعمل الميداني، وأكد (م.ن) أن الحركة تهتم بفئة الشباب، وتسعى لمنحهم الفرصة للوصول للمراتب القيادية، ودليل ذلك أن أغلب الشهداء والأسرى التابعين للجهاد هم من فئة الشباب. وأضاف قائلاً: «المسألة ليست فقط في الأعمار، فنحن نؤمن بأن شيوخنا وقادتنا الذين أسسوا هذه الحركة، ما زال بوسعهم العطاء».

٩. المبادرة الوطنية الفلسطينية

وهي حركة سياسية اجتماعية فلسطينية، أسسها الدكتور "حيدر عبد الشافي" من قطاع غزة، والدكتور "مصطفى البرغوثي" من مدينة

رام الله، و"إبراهيم الدقاق" من مدينة القدس، في السابع عشر من حزيران عام ٢٠٠٢.

وفي لقاء مع الأخ "صلاح الخواجا"، مسؤول التنظيم في المبادرة، وممثلها لدى القوى الوطنية، قال: "المبادرة بحد ذاتها تجربة كفاحية جديدة، بتنظيم جديد، وقيادة شابة، على الرغم من أن أغلبية قياداتها جاؤوا من خلفيات سياسية ونقابية سابقة، ولهم تجاربهم الخاصة". وأضاف: "حتى يكون التنظيم فعالاً ومؤثراً وحيوياً، لا بد من الاعتماد أكثر على عنصر الشباب". وأوضح "الخواجا" سياسة المبادرة تجاه الشباب، مشيراً إلى أن النظام الداخلي للمبادرة أنجز بعد العام ٢٠١٠، وقبل ذلك كان هناك فقط برنامج سياسي، اليوم توجد استمارة عضوية، واشتراك إلزامي للأعضاء. وأضاف: "الهيكل التنظيمي للمبادرة يتوزع إلى أربعة قطاعات رئيسة، هي: قطاع الشباب، المرأة، التنظيم، القطاع المهني والعمالي. وفي الهيئات القيادية العليا تصل نسبة الشباب تحت سن الـ٣٥ سنة، إلى نحو ٣٠٪، وأعلى هيئة قيادية في المبادرة هي "هيئة قيادة المحافظات"، ويجب أن يكون فيها ممثلان اثنان عن كل محافظة يمثلان قطاع الشباب، وكذلك نضمن تمثيل قطاع المرأة. ونسبة تمثيل الشباب في كل هيئة قيادية في المحافظات تقريباً النصف، مع ضمان تمثيل القطاعات الأربعة، وكذلك لجان التنسيق في المحافظات، أكثريتهم من الشباب والخريجين الجدد، وفي الهرم التنظيمي للمبادرة كلما نزلنا نحو القاعدة تزداد نسبة تمثيل الشباب. وحالياً أكبر شخص في الهيئات القيادية عمره ٦٢ عاماً، وبقية الهيئة متوسط أعمارها في الأربعينات. وفي الحملات والأنشطة والأعمال الميدانية يكون التركيز منصباً على عنصر الشباب، وكذلك في الدورات والتكليفات".

ولدى سؤاله عن دور الشباب في المشاركة في الانتخابات البلدية، أجاب: "سنشارك في الانتخابات البلدية المزمع عقدها، بالتحالف مع القوى اليسارية الخمس (الشعبية، الديمقراطية، فدا، حزب الشعب، المبادرة)، ولدينا إصرار على أن تضم قوائم المرشحين تمثيلاً قوياً للشباب والمرأة، على الرغم من أن بعض ممثلين عن الفصائل الأخرى يتحفظون على ذلك".

١٠. جبهة التحرير العربية

جبهة التحرير العربية، تنظيم فلسطيني مقرب من حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي، تأسست في العام ١٩٦٩، وهي ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، ومندوبها في اللجنة التنفيذية الأخ "محمود إسماعيل".

وفي مقابلة مع الأخ م. "محمود الصيفي"، عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، والقيادي البارز في جبهة التحرير العربية، قال إن نسبة تمثيل الشباب في العضوية سواء في لجان الأقاليم، أو المحافظات والهيئات القيادية تزيد على ٥٠٪. وأن أسرى الجبهة، وشهداءها هم جميعاً من الشباب.. أُسِروا أو

استشهدوا وهم في أعمار مبكرة. وأضاف: "نسب الشباب في القوائم الانتخابية للبلديات تصل إلى ٣٥٪ وقد شاركنا في الانتخابات منذ أول انتخابات أقرتها السلطة الوطنية، ولدينا رؤساء وأعضاء مجالس بلدية وقروية.. وأنا حالياً عضو مجلس بلدي "بيت فوريك" ممثلاً عن الجبهة نتيجة انتخابات آخر دورة".

وأوضح "الصيفي" أنه "لا توجد تقسيمات للفئات العمرية للعضوية، وإنما هي خليط من أعمار مختلفة، من المؤيدين حتى القيادة، وتتحدد نتيجة للانتخابات التنظيمية الداخلية". كما أكد "الصيفي" أن الجبهة تولي اهتماماً خاصاً وكبيراً في سياساتها تجاه الشباب، وتشركهم في صنع القرار، والتخطيط؛ حيث تشارك قيادات الطلبة والعمال والمرأة والشباب والمعلمين في اجتماعاتها بشكل دوري. ولدى الجبهة برامج خاصة بالشباب، وحملات توعية مستمرة؛ فهم الذين يشكلون التنظيمات الشعبية (كفاح الطلبة، كفاح المرأة، كفاح العمال، كفاح المعلمين.. وغيرهم)، فمثلاً لدى الجبهة مقعدان في اتحاد طلبة جامعة النجاح، وكذلك في باقي التنظيمات الشعبية في الوطن.

ملخص أولي

- متوسط أعمار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يبلغ ٧٧,٣ سنة.
- متوسط أعمار أعضاء المجلس المركزي فوق الستين عاماً.
- متوسط أعمار قادة الفصائل الوطنية ٧٣ سنة. ومتوسط أعمار قادة الفصائل الإسلامية في حدود الخمسينات.
- متوسط أعمار أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح ٦٨ سنة.
- متوسط أعمار أعضاء المجلس الثوري لـ"فتح" ٥٩ سنة.
- متوسط أعمار نواب كتلة فتح في المجلس التشريعي ٦٠ سنة.
- متوسط أعمار أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس ٥٩ سنة.
- متوسط أعمار نواب كتلة حماس في المجلس التشريعي ٥٨ سنة.
- متوسط أعمار أعضاء المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ٦٦ سنة.
- متوسط أعمار أبرز القادة المعروفين لحركة الجهاد الإسلامي، ٥٦ سنة.

خلاصة

في العقود الأخيرة زاد الاهتمام العالمي بفئة الشباب، ليس على مستوى البرامج المتخصصة، والمشاريع والخطط والموازنات الضخمة، وغيرها، وإنما أيضاً على صعيد زيادة الثقة بهذه الفئة، لا سيما أن الشبان في الوقت نفسه اتخذوا مسارات صعبة، شقوا من خلالها لأنفسهم طرقاً للوصول، وأثبتوا جدارة وكفاءة في ذلك.

وفي العديد من الدول المتقدمة بدأت الحكومات تعطي الشباب مراكز قيادية متقدمة، وأحياناً

بالغة الخطورة والحساسية، وصار عادياً أن نسمع عن وزير أو وزيرة بعمر أقل من ثلاثين أو أربعين سنة.. مثلاً، وزيرة العدل الجديدة في أرمينيا "أربينا هوفهنسيان"، مواليد العام ١٩٨٣، وزيرة التعليم في السويد "عايدة حاج علي" من مواليد ١٩٨٧، وزيرة التعليم العالي في فرنسا "نجاة بلقاسم" من مواليد ١٩٧٧، وزير الخارجية في النمسا "سباستيان كورتس" مواليد العام ١٩٨٦. وغيرهم كثيرون..

في المنطقة العربية يبدو أن الإمارات العربية المتحدة، الدولة الأولى، وربما الوحيدة التي بدأت تثق بالشباب، وتوليهم مناصب حكومية مهمة، فقد عينت الشابة "شما المزروعي" (٢٢ عاماً) وزيرة لشؤون الشباب، لتكون بذلك أصغر وزيرة في العالم، وكذلك عينت "عهود الرومي" وزيرة للسعادة، وهي في العشرينات من عمرها. وفي السعودية عُيِّن الأمير "محمد بن سلمان" وزيراً للدفاع وهو في التاسعة والعشرين من عمره.. مع أن رأي بعض المحللين أن التعيينات في تلك الدول تتم بناء على معايير العائلة الحاكمة، ولا تشترط المنافسة والكفاءة بالضرورة.

في فلسطين، كما هو الحال في البلدان العربية، لا يزال الشباب مهمشاً، على الرغم من تحصيلهم شهادات علمية عليا. وعلى الرغم من كفاءتهم، فإن الحرس القديم، ورجالات الرعيل الأول مازالوا هم الذين يتبوأون المراكز القيادية في الفصائل والأحزاب والمؤسسات والجامعات.. رئيس الجامعة يمضي ربع قرن في موقعه دون أي احتمال لتغييره!! أمين عام الحزب يمضي جُلَّ حياته في موقعه، إلى أن يتوفاه الله، باستثناء حالات معينة قليلة. أعضاء اللجان المركزية والمكاتب السياسية وقيادات الصف الأول يبقون في مناصبهم إلى ما شاء الله. الوزراء ووكلاء الوزارات جميعهم ممن تجاوزا الخمسين، وأكثرهم فوق الستين عاماً! ربما الاستثناء الوحيد في الحكومة الحالية هما: وزير التربية والتعليم د."صبري صيدم"، من مواليد ١٩٦٩، ووزير الثقافة د. "إيهاب بسيسو"، مواليد ١٩٧٨.

وقد تبين لنا بالأرقام، أن متوسط أعمار أعضاء اللجنة التنفيذية أكثر من ٧٧ عاماً، وأعمار المجلس المركزي في أواسط الستينات، وأعمار اللجنة المركزية لـ"فتح" ٦٨ عاماً، والمجلس الثوري ٥٩ عاماً، مع ملاحظة أنه تم انتخابهم قبل نحو سبع سنوات، ما يعني أنهم كانوا حينها بمتوسط عمر ٥٢ عاماً. ومع ذلك فهي سن مرتفعة، ولا تعبر عن الشباب. وبالمثل متوسط أعمار نواب كتلة فتح في المجلس التشريعي هو ٦٠ عاماً، مع ملاحظة أن معدل أعمارهم حين تم انتخابهم كان ٥٠ عاماً.

وكذلك متوسط أعمار أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس هو ٥٩ عاماً. وللجهاد الإسلامي ٥٦ عاماً، ومع أن متوسط أعمار نواب كتلة حماس في المجلس التشريعي ٥٨ عاماً، إلا أن معدل أعمارهم حين تم انتخابهم كان ٤٨ عاماً. وهو أيضاً رقم مرتفع.

وليس المهم في الموضوع أعمار قيادات الفصائل والأحزاب والمؤسسات الفلسطينية؛ وإنما هو عدم امتلاكها آليات التجديد والتغيير وتدوير السلطة، لا بالانتخابات الدورية المنتظمة، ولا بأي وسيلة أخرى، الأمر الذي يبقيها متكلسة، ويضعف قدرتها على المبادرة، وعلى التجاوب الديناميكي الحي مع المتغيرات العالمية. والأخطر من ذلك إبقاء الشباب خارج مواقع التأثير، وفي دائرة التهميش. خاصة أن الكثير من المؤشرات تؤكد أن عهد الفصائل والأحزاب والتيارات الأيديولوجية قد بدأ يخبو، ويتراجع، ويتقلص دوره، وإذا ما استمر على هذا النحو، فإن مسألة انتهاء هذا العصر كلياً هي مسألة وقت، وأن البديل الذي سيحل مكانه هو عصر المبادرات الفردية والجماعية غير المؤطرة سياسياً وأيديولوجياً.

لاحظنا بالأرقام والإحصائيات مدى تراجع اهتمام الشباب بالعمل العام، وضعف مشاركتهم في الحياة السياسية، وعزوفهم عن الأحزاب، وعن التفاعل مع القضايا الوطنية مقارنة بالفترات السابقة.

مع أن جميع الأحزاب والفصائل تؤكد أن لديها اهتماماً كبيراً بالشباب، وأنها تخصص لهم مشاريع وخططاً وبرامج تطوير، وتمنحهم الفرصة ليتبوؤا المواقع القيادية المتقدمة، إلا أن نتائج ذلك لم تظهر بعد، وهذا ليس تشكيكاً في أقوالها ونواياها وسياساتها تجاه الشباب؛ فربما نحتاج سنوات حتى نبدأ في تلمس نتائج التغيير.

فمن الطبيعي أن تهتم الأحزاب والفصائل بالعنصر الشبابي؛ لأن الشباب هم المصدر الوحيد للكسب التنظيمي واستقطاب أعضاء ومؤيدين جدد، ولكن الأهم من ذلك طبيعة البرامج التي ستحتويهم، وسياسات الحزب أو الفصيل تجاههم، ومدى الجدية في منحهم الفرصة للوصول للمواقع القيادية.

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن الجبهة الديمقراطية هي الأكثر جدية في تجديد قياداتها، وتأهيل العنصر الشبابي، ومنحهم فرصة التقدم في المواقع القيادية، وبالمثل يمكن القول عن المبادرة الوطنية، وإلى حد ما الجبهة الشعبية وحزب الشعب.. مع التأكيد على أن بقية الفصائل تهتم بالموضوع، ولكن نتائج اهتمامها غير واضحة، لحد الآن على الأقل.

قبل سنوات قليلة (٢٠١٢)، ولأول مرة في فلسطين، خرجت مظاهرات شعبية لم تكن موجهة ضد الاحتلال، إنما ضد حكومة د."سلام فياض"، ولدوافع وأهداف اقتصادية، سببها المعلن الاحتجاج على الغلاء، وكان أغلب المتظاهرين من فئة الشباب. وهذا له دلالات كثيرة، لعل أبرزها ما يشير إلى الدور الجديد والمتصاعد الذي بدأ يأخذه قطاع الشباب، وإلى تردي الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية لدرجة لم تعد تُحتمل.

ومرة ثانية، يخرج الشباب عن صمتهم في خريف العام ٢٠١٥، من خلال ما سمي حينها "الهبة الشبابية"، وكانت المواجهات حينها ضد

الاحتلال بشكل واضح. لكن محللين رأوا أن هذا الحراك الشبابي إنما هو شكل من الاحتجاجات الشعبية ضد السياسات الاقتصادية التي انتهجتها السلطة منذ نشأتها وخضوعها لاتفاقية باريس، وبالذات السياسات المالية والضريبية والأمنية، التي خلقت اقتصاداً تابعاً مشوهاً، ولم تبن اقتصاد تنمية حقيقياً، ويقول آخرون إن السبب والدافع هما انحراف البوصلة الوطنية عن مسار المقاومة، وتحول فصائل المقاومة إلى أجهزة أمنية، وتحول أولويات الناس من النضال ضد الاحتلال إلى تأمين لقمة العيش، وأيضاً فشل السلطة في تقديم نموذج الحكم الرشيد والصالح، وظهور حالات عديدة من الفساد المالي والإداري، وبالتالي خرج الشباب للتعبير عن رفضهم للأوضا ع بمجملها، وللتعبير عن وجودهم، وعن خوفهم وقلقهم من المستقبل. وتبع الهبة الشبابية بفترة قصيرة (٢٠١٦) سلسلة احتجاجات شعبية اتخذت صيغة نقابية، مثل إضراب المعلمين واعتصاماتهم أمام مجلس الوزراء، وأيضاً مظاهرات واعتصامات للعمال وموظفي القطا ع الخاص ضد قانون التقاعد.

ما يحرّض الشباب على الخروج ليس غلاء الأسعار؛ ولا البطالة.. على الرغم من أن الغلاء أرهق أسرهم، والبطالة تخيفهم، لكنهم يخرجون غاضبين لأسباب ودوافع كثيرة: ما يرونه يومياً من واقع محبط على أكثر من صعيد، نشرات الأخبار التي يسمعونها منذ أن وُلدوا، والتي لا شيء فيها يسُـرّ، حواجز الجيش والطرق الالتفافية، المستوطنات التي تطبق على قراهم، الجدار الذي حجب الهواء عنهم، استفزازات المستوطنين، أصحابهم الذين غيّبهم الموت الباكر على يد المحتل، آباءهم الذين يرونهم يهرمون سريعاً، وطنهم الذي يصغُر في أعينهم بسبب الانقسام، وبسبب قضم أطرافه من الاحتلال.. مستقبلهم المجهول..

انسداد الأفق السياسي سبب دائم لإخراجهم غاضبين؛ ليس لأن ذلك يفقدهم الأمل وحسب؛ وإنما لأنهم لم يروا فعلاً ثورياً يعمل على فتح كوّة فيه.. فقد غابت البنادق التي كانت تخترق كل الآفاق، وغاب الخطاب الثوري التعبوي، وجاءت بدلاً منها خطط التنمية في اقتصاد تابع شبه مشلول.. حتى الآفاق الداخلية سدها البعض منا؛ فقد تعطلت المصالحة، وتوقفت الانتخابات، وتوقفت ديناميكية المجتمع.

في المحصلة، يمكن القول إن هذا الجيل تُرك وحيداً.. ليكبر من دون توجيه، دون تنظيم سياسي يحتويه، ودون مثل أعلى، أو زعيم ملهم... التنظيمات الفلسطينية وفي مقدمتها حركة فتح تتحمل المسؤولية الأولى عن ضياعهم..

هؤلاء الشباب لا يكفيهم الحديث عن قضيتهم الوطنية من خلال الكتب المدرسية والجامعية، ولا يحتاجون خطيباً مفوهاً، ولا كاتباً مشهوراً. يحتاجون إلى البوصلة، وتحديد الهدف، يحتاجون إلى القدوة، وإلى إطار تنظيمي يجمعهم، إلى سلطة تحاسب الفاسد وتشجع المواهب بالدرجة نفسها من الأهمية؛ يحتاجون

وزارة تربية تعرف معنى الإبداع، ومعلّماً يحبهم ويسمح لهم بالركض في الساحات، يحتاجون أباً يحترم رأيهم، ومسؤولاً يكلمهم دون استعلاء، يحتاجون مساجد وكنائس لا تزرع فيهم الطائفية، ورجال دين لا يعلمونهم التعصب، يحتاجون تنظيمات وأحزاباً وطنية، تستوعبهم وتمنحهم الفرصة، ويحتاجون منظمات أهلية لا يكون همّها تدبير منح مالية، ونادياً يقضون فيه وقتاً مفيداً، يحتاجون إلى كتاب أو مجلة أو بيان، ولكن بشكل وأسلوب جديدين، يتناسب مع متغيرات العصر.. باختصار يحتاجون أن نفهمهم وأن نحسّ بهم؛ فنحن نحتاجهم.. لأنهم هم الذين سيحددون شكل المستقبل، وإذا لم نوفر لهم ما يحتاجون.. فسيضيعون.. وسنضيع جميعاً.

الهوامش

١ علا عوض، مؤتمر إعلان نتائج مسح الشباب الفلسطيني لعام ٢٠١٥، فندق السيزر، رام الله، ٢٠١٦/٣/١٧، وكالة وفا.

٢ علا عوض، مؤتمر إعلان نتائج مسح الشباب الفلسطيني لعام ٢٠١٥، فندق السيزر، رام الله، ٢٠١٦/٣/١٧، وكالة وفا.

3 Rema Hammami, Gendered Youth/Occupied Lives, Attitudes and Experiences of Palestinian Male and Female Youth in the West Bank, Gaza Strip % Arab Jerusalem, 2013, Institute of Women's Studies, 2014, Birzeit University.

٤ الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح الشباب، دنيا الوطن، ٢٠١٦/٣/١٧. http://www.alwatanvoice.html.887158/17/03/com/arabic/news/2016

٥ تقرير الدائرة القانونية، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، رام الله /www2.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload/Documents/الدائر~DOC.1

٦ الشباب الفلسطيني، الواقع والطموح – ورقة مفاهيمية، مقدمة لمركز الأرض للدراسات والأبحاث، رام الله.

٧ جميل هلال، شباب فلسطين يطرقون الجدران، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٥، شتاء ٢٠١٦.

٨ ماجد كيالي، تمرد شبابي على شكل هبة، الحياة، ٢٠١٥/١٠/٣١، http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11838530

٩ علا عوض، مؤتمر إعلان نتائج مسح الشباب الفلسطيني لعام ٢٠١٥، فندق السيزر، رام الله، ٢٠١٦/٣/١٧، وكالة وفا.

١٠ شباب فلسطين يرفضون التخلي عن الجنسية الفلسطينية، استطلاع رأي، دنيا الوطن، ٢٠١٥/٣/٢٣. http://www.683941/23/03/alwatanvoice.com/arabic/news/2015.html#ixzz43odltGZ9

١١ ارتفاع شعبية حماس في الضفة وغزة، ٢٠١٥/٦/١٠، وكالة أنباء سوا. http://palsawa.com/news/2015/10/06/main/34951.html

١٢ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية – أوراد. http://www.awrad.org/ar_category.php?id=TP2hGl6zVta2015169ApsGcRyBhnc

١٣ د. فضل عاشور، طبيب علم نفس، مقيم في غزة، من صفحته الشخصية على الفيسبوك.

١٤ دولة فلسطين، المجلس الوطني الفلسطيني، الصفحة الرسمية للمجلس. http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=364&Itemid=362&lang=ar

١٥ متوسط أعمار اللجنة التنفيذية، دنيا الوطن، ٢٠١٥/٨/٢٤– https://www.alwatanvoice.com/html.765163/25/08/arabic/news/2015

١٦ أعضاء المجلس المركزي، وكالة الأنباء الفلسطينية وفا - http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3773

ياسر عرفات، محمود عباس. فاروق القدومي. ياسر عبد ربه. سليمان النجاب. عبد الرحيم ملوح. محمود عودة (تيسير خالد). علي إسحق. سمير غوشة. محمود إسماعيل. ياسر عمرو. فيصل الحسيني. أسعد عبد الرحمن. أميل جرجوعي. زكريا الآغا. غسان الشكعة. رياض الخضري. محمد زهدي النشاشيبي. سليم الزعنون. المطران / إيليا خوري. تيسير قبعة .محمد موسى صبيح. فواز الحاج حسين. فؤاد بسيسو. إبراهيم خريشي. فتحي عرفات. عرفات المطري (غسان مطر)ـ عبد الرحمن شكري. عبد الرحمن المزين ـ أحمد عبد الرحمن ـ سلوى أبو خضرا ـ جميل شحادة ـ حيدر قبها ـ زهير الخطيب. أحمد عرفات القدوة. جمال الصوراني ـ عثمان أبو غربية ـ حنا ناصر ـ أحمد صدقي الدجاني. إبراهيم قبعة. صالح البرغوثي. عبد الله الحوراني. صلاح صلاح. محمد علي الأعرج. محمد غنيم (أبو ماهر). هاني الحسن. عبد الله الأفرنجي. نصر يوسف. حكم بلعاوي. يحيى عاشور. صخر حبش. ركاد سالم. حسين رحال. قيس عبد الكريم أبو ليلي. صالح زيدان. مصطفى الزبري (أبو علي مصطفى). جميل محمد المجدلاوي. واصل أبو يوسف. عمر أحمد شبلي. أحمد مجدلاني. نبيل القبلاني. صالح رأفت. علي عامر. مأمون أسعد بيوض التميمي. إبراهيم العتر. فؤاد باسيل حنا رزق. عبد الرحمن عوض الله. سليم البرديني. يحيى العبادسة. صلاح البردويل. عبد الرازق المجايدة. الحاج إسماعيل جبر. غازي الجبالي. نبيل عمرو. سميرة أبو غزالة. عبد اللطيف أبو حجلة. رفعت النمر. حسيب الصباغ. صبحي غوشة. انتصار الوزير. قسطنطين قرمش. عبد الرازق اليحيى. محمد ملحم. موسى أبو حميد. إبراهيم أبو عياش. عبد الجواد صالح. فائق وراد. إسحق الخطيب. وداد عبد الرحيم أحمد. إبراهيم عياد. داوود الزير. عصام عبد الهادي. عبد العزيز الحاج أحمد. إسماعيل الأخرس. عبد العزيز صقر. إلياس صنبر. حنا صافية. نصير عاروري. منيب المصري. باسل عقل. زهدي الترزي. فايز الأسود. يعقوب قرش. ناصر القدوة. صائب عريقات. مروان البرغوثي. أحمد حلس. أحمد مفرج. أحمد قريع ـ أبو العلاء ـ إبراهيم أبو النجا. روحي فتوح. غازي حنانيا. أحمد هاشم الصغير. صلاح التعمري. عباس زكي. جمال الشوبكي. عبد الكريم أبو صلاح. جمال الشاتي. قدورة فارس. كمال الشرافي. زياد أبو عمرو. فخري شقورة. موسى الزعبوط.

١٧ تعريف بحماس، الموقع الرسمي لحركة حماس. http:// /hamas.ps/ar

١٨ المكتب السياسي، الموقع الرسمي لحركة حماس، http:// hamas.ps/ar/politicalofficemembers

١٩ قائمة بأسماء نواب حماس في المجلس التشريعي عن الضفة الغربية، مقدمة من مكتب النائب أيمن دراغمة – رام الله.

٢٠ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الصفحة الرسمية للجبهة، http://pflp.ps/ar/index.php?act=page&id=1

٢١ أحمد ملحم، انتخاب أعضاء المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وطن للأنباء، ٢٠١٤/١/١٧. http://www. wattan.tv/news/84253.html

٢٢ حزب الشعب الفلسطيني، الموقع الرسمي. http://www. ppp.ps/ar_page.php?id=9132bay9515706Y9132ba #sthash.jTGRFtSF.dpuf

٢٣ حزب الشعب الفلسطيني، وكالة الأنباء الفلسطينية وفا– http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3547

الشباب الفلسطيني والتباسات مفهوم الهوية عبر الإعلام الاجتماعي

محمد أبو الرب*

تبحث هذه الورقة في تمظهرات الهوية لدى الشباب الفلسطيني عبر الإعلام الاجتماعي ومدى القدرة على تطويع هذا الفضاء الافتراضي لخدمة الهوية الفلسطينية الواقعة تحت شرط احتلالي، أخذاً بالاعتبار أن الجماعات – غالباً – ما تبحث تحت التهديد عن معززات لهويتها؛ ما يدفعها إلى أن تكون أكثر تمسكاً بهويتها من الجماعات التي تعيش ظروفاً اعتياديةً تتسع فيها مساحة الهمّ والرغبة الفرديين على حساب الجمعيّين، فإلى أي حد يمكن القول إن المنبهات الفردية والجمعية للهوية الفلسطينية حاضرة عبر الإعلام الاجتماعي؟

* أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت
maburub@ybirzeit.edu

الإجابة عن التساؤل أعلاه لا بد أن تبدأ بتشخيص «واقع» الشباب الفلسطيني عبر الإعلام الاجتماعي. وبلغة الأرقام، فقد وصل عدد مستخدمي (فيسبوك) في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما يقارب مليوناً ونصف المليون مستخدم بحسابات فعالة، منهم ٨٤٠ ألفاً من الذكور، و٦٠٠ ألف من الإناث. ومن بين مستخدميه، بلغ عدد الشباب من الفئة العمرية (١٥–٢٩ عاماً) نحو مليون وستين ألفاً، منهم ٥٨٠ ألفاً من الذكور، و٤٦٠ ألفاً من الإناث،[١]

أي أن ما يزيد على ٧٠٪ من البالغين في فلسطين لديهم حسابات على موقع (فيسبوك).

وأظهر استطلاع للرأي نفذه منتدى شارك الشبابي أن ما يزيد على ٢٥٪ من الشباب المستطلعة آراؤهم يقضون ما يزيد على ٦

ساعات يومياً على الـ(فيسبوك)، وما لا يقل عن ٢٩٪ يقضون ما بين ٣–٤ ساعات يومياً، و١٩٪ من ٤–٦ ساعات.[٢] زد على ذلك نتيجة استطلاع آخر أجراه مركز القدس منتصف ٢٠١٦، وأظهر أن ما يقرب من ٨٠٪ من الفلسطينيين يعتمدون على (فيسبوك) كمصدر رئيس لتلقي المعلومات والأخبار، في حين أشارت أطروحة ماجستير من غزة إلى أن ما نسبته ٧٢٪ من أفراد عينة الدراسة – وهم طلبة جامعات الإسلامية والأزهر والأقصى– يعتمدون على (فيسبوك) كمصدر للمعلومات، فيما اعتبر ٩٠٪ من الشباب المبحوثين أن لشبكات التواصل الاجتماعي تأثيراً على متابعتهم لوسائل الإعلام الأخرى إلى حد كبير وإلى حد ما، وتصدرت شبكات التواصل الاجتماعي نسبة ٥٢٪ كمصدر أول للحصول على الأخبار والمعلومات، فيما حصلت الصحافة الإلكترونية على نسبة ٢٣٪، والتلفزيون على نسبة ١٦٪، والإذاعة على ٦,٦٪، وتذيلت الصحف القائمة بنسبة ١,٤٪.[٣]

تصدح الأرقام والمعطيات أعلاه بحقيقة أنه لا يمكن تجاهل دور الإعلام الاجتماعي في التأثير على الواقع اليومي للفلسطينيين – والشباب خصوصاً– على المدى القصير، وعلى تمظهرات هويتهم الوطنية على المدى الطويل. والتساؤلات المشروعة في ضوء هذه الأرقام: ما الذي يدفع أكثر من نصف الشباب الفلسطيني لقضاء ما يزيد على ٣ ساعات يومياً كحد أدنى في استخدام الإعلام الاجتماعي؟ وماذا يعني أن يصبح أكثر من ٨٠٪ من الجمهور الفلسطيني معتمداً على الإعلام الاجتماعي كمصدر رئيس للتزود بالمعلومات؟ وما هي نوعية هذه المعلومات التي يتزود بها لندرك تأثير ذلك كله على هوية الشباب الفلسطيني واستشراف مستقبلهم؟ الإجابة عن التساؤلات أعلاه تستوجب التأسيس على ثنائية الواقع الفعلي «المادي»، والواقع الافتراضي، وكيف باتت تتشكل معارفنا واهتماماتها في ضوء هذه الثنائية.

ثنائية الواقعين: «الفعلي» و «الافتراضي»

تنبه جدلية الواقع الفعلي والواقع الافتراضي إلى مسألة أن مجمل مظاهر التغيير الحاصلة في الواقع الافتراضي تعبر عن هوية هذا الفضاء وليس شرطاً أن تكون تمثيلاً حقيقياً لاحتياجات الواقع. بعبارة أخرى، وبلغة د. عبد الرحمن عزي، فإن هناك فرقاً واضحاً بين محددات الزمن الاجتماعي ومحددات الزمن الإعلامي،[٤] والمقصود بالزمن الاجتماعي هنا هو الزمن المعاش بظروفه ومحدداته، أما الزمن الإعلامي، فهو في الغالب الزمن المتخيل أو الواقع المتخيل الذي نجده في الأساطير والروايات التاريخية وتحول إلى شكل جماهيري مع السينما والتلفاز، ولن ينتهي مع الإعلام الاجتماعي.

المعضلة الرئيسة في استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في فلسطين وعموم العالم

العربي، هي فيما إذا كانت هذه الشبكات لا تعكس في فضائها العام الفضاءَ الاجتماعي والواقعي، فتصبح مكانة الهوية الوطنية- بمختلف سياقاتها الفردية والجمعية- محل تساؤل، فكلما اتسعت المسافة بين الواقع الفعلي والواقع الافتراضي- الزمن الإعلامي والزمن الاجتماعي- ازداد اغتراب المستخدم وابتعاده عن واقعه خصوصاً في المجتمعات التي لم تنضج فيها الهوية الجمعية أو الفردية، أو تلك التي ما زالت تعاني من تهديدات حقيقية على هويتها كحالة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته لطمس الهوية الفلسطينية، وهذا ما يستوجب العمل المنهج لإنضاج الهوية الفردية والجمعية الفلسطينية.

لا يتوقف تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية عند مسألة تجاوز الفضاء الاجتماعي والواقعي، وإنما يتعداه إلى التأثير على هوية هؤلاء المستخدمين، فحسب د. بهاء الدين مزيد، فإن من أبرز سمات المجتمعات الافتراضية، اللامركزية، أنها تنتهي بالتدريج إلى تفكيك مفهوم الهويّة التقليدي سواء أكانت هويّة وطنيّة أم قومية،[٥] وصولاً إلى الهويّة الشخصية.

ولأن هوية الإعلام الاجتماعي بالأساس فردية لا جمعية، فإن انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على حالة المجتمعات غير الصناعية- المجتمعات المحكومة بقيم جمعية- يفوق حجم تأثيرها وانعاكساتها على المجتمعات التي تعلي من القيم الفردية؛ فالأخيرة ممأسسة على قيم الفردانية كمعطى هوياتي، أما التقليدية أو المحافظة منها، فقد بات الإعلام الاجتماعي كمعطى خارجي، يمثل أحد أبرز مدخلات تشكل الهوية الفردية فيها.

إن جوهر تحديات شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية كامن في استخداماتها داخل المجتمعات التقليدية، فبدلاً من أن تساهم في التركيز على القضايا الحيوية والمعضلات التي تواجه الأفراد والجماعات، تجدها توفر مساحة من الإشغال اليومي بعيداً عن القضايا الملحة والجوهرية، وتحت وقع التشويق والإثارة والتسلية، وتدفع غالبية مستخدميها نحو إشباع المكبوتات الثقافية والغريزية التي تتعارض والهوية الجمعية، وكأنها بذلك تدفع مستخدميها إلى ازدواجية الشخصية، وربما يصل الأمر إلى حالة فصام فردي وجمعي، بحيث تكون أبرز تجلياته استخدام أسماء مستعارة وصور غير حقيقية أو حتى امتلاك البعض لأكثر من حساب يدون على كل واحد منها بمضمون ومنطق مختلف لسبب بسيط وهو العجز عن تحدي القيم والأفكار المجتمعية الجمعية التي تصهر الفرد في بوتقتها وتمارس عليه عنفاً رمزياً، لذلك وجد الكثيرون في شبكات التواصل الاجتماعي ضالتهم في التدوين والنشر، بعضهم بجرأة أكبر من قدرتهم على تقديم أنفسهم في الواقع المادي، وآخرون كثر ما زالوا يخفون شخصيتهم الحقيقية في النشر والتدوين، فأي نوع من التغيير تحدثه شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية؟

في مقابل مفهوم الهوية بالمعنى التقليدي، برزت الهوية الرقمية، والتي شكلت في كثير من الأحيان فضاءً موازياً للهوية الوطنية والقومية، وبعيداً عن السياق التقني للهوية الرقمية، فهي أقرب لفضاء فردي على حساب الجمعي، يشكله الأفراد للتعبير عن رغباتهم وميولهم بما لا يتاح لهم في فضائهم المادي، تتشكل هذه الهوية من عادات تصفح واستهلاك «افتراضي» تعبر عن مكبوتات لا مصرح بها، لكنها توجه في المحصلة جمهور المستخدمين – كـ أفراد– إلى تعود جديد خارج عن سياق الهوية الجمعية «الأرضية».

ومن الممكن أن تتقاطع محصلة اهتمامات الأفراد على الشبكات الاجتماعية لتشكل هوية جمعية جديدة هي في الغالب على حساب الهوية الوطنية أو القومية الجامعة.

ما هي الهوية؟

يعرف المُعْجَمُ الوسيط الهوية: بأنها: حقيقة الشّيء أو الشّخص التي تميزه عن غيره. وبحسب قاموس أكسفورد، فالهوية: حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، والمتماثلة إلى حدِّ التطابق التام أو التشابه المطلق». أما معجم روبير فيحدد الهوية: «باعتبارها الميزة الثابتة في الذات»، ويختزن هذا التحديد معنيين يعمل على توضيحهما معجم المفاهيم الفلسفية لفولتير على الشكل الآتي: إنها ميزة ما هو متماثل، سواء تعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته، أو من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها».[٦]

لو دققنا فيما انتهى إليه معجم فولتير لوجدنا علاقة الفضاء الاجتماعي والتواصلي الجديد الذي خلقته شبكات التواصل الاجتماعية وتأثيرها على هوية الشباب الفلسطيني، فإذا كان الفضاء المتخيل «الافتراضي» اليوم ينتج سياقاته وتمظهراته الجديدة المتمايزة عن سياق الفضاء المادي الواقعي– وهي سياقات «هوياتية»– فإن الهوية بسياقاتها الوطنية أو القومية تصبح محل تساؤل، وهذا سبق أن أكده بهاء الدين مزيد وآخرون.

كيف تتشكل الهوية؟

يستوجب البحث في مسألة تشكلات الهوية النظر إلى العوامل المشكلة لعقائد الجماهير، والتي صنفها غوستاف ليبون إلى نوعين: عوامل طويلة المدى، وعوامل قصيرة المدى.[٧]

ويقع ضمن العوامل طويلة المدى: العرق والعادات والتقاليد والدين والتربية والزمن... فيما تتشكل العوامل قصيرة المدى من قوة بعض العبارات أو الجمل أو الصور والاستعارات. يمكن الافتراض هنا أن مكونات الهوية الفلسطينية بنيت وتعززت بناء على العوامل طويلة المدى، ولكنها بالتأكيد تعززت من خلال الأفعال والمواقف الآنية اليومية التي راكمت على ما سبقها. ومن غير الدقة بمكان الافتراض أنها– أي الهوية– «معطى جاهز قائم داخل زمنية مقدسة لا مجال لمساءلتها أو إضافة وتعديل عنصر منها».[٨]

أي أن الهوية ليست معطى ثابتاً، بل هي صيرورة وبناء متواصل ومتجدد،[9] فهي نتاج تفاعل الآني بالراسخ والمعزز طويل المدى، هذا التفاعل الذي يمنح الهوية صيرورة تشكل مستمر، أي أنها ليست بقوالب جاهزة، بل هي متكيفة ومتجددة، أما الهويات المتحجرة أو القاتلة فهي تلك التي تتقوقع حول ذاتها، فتفقد شيئاً فشيئاً من قدرتها على احتواء منتميها. إن مسألة الحفاظ على الهوية يتم بالتعزيز اليومي أو الاحتكاك اليومي بمكوناتها، لكن السؤال الذي يشغل بال الدارسين في حقل الهوية هو كيف يمكن للهوية أن تتعايش مع التكنولوجيا الرقمية، وهذا الفضاء الموازي الذي أنتجته، والذي أعاد صياغة منطق التواصل والعلاقات الإنسانية باعتبارها أحد تمظهرات الهوية.

الهوية الوطنية في موازاة الهوية الافتراضية

يعتبر الفعل المقاوم من عوامل تغذية الهوية الوطنية الفلسطينية والذي يتقاطع مع السرديات الفلسطينية التي تستحضر الفعل المقاوم، لكن حالة الاستعصاء السياسي وتراجع الفعل المقاوم وثقافة المقاومة لصالح ثقافة التسوية السياسية، خلق فجوة في عملية التزويد اليومي بما يعزز الهوية الفلسطينية، لتحل محل هذا التراجع في التزويد، مداخيل استهلاكية وترفيهية آنية ولحظية أكثر تشويقاً وجذباً مما هو أرضي ومتاح، ولقد لعب الإعلام الاجتماعي بكل تأكيد دوراً فعالاً في التأثير السيكولوجي العميق على رغبات جمهور الفضاء السبراني، من زاوية الجذب والذهول والتشويق وحالات تعبئة وقت الفراغ، وأوقات أخرى مستقطعة بمحتويات استهلاكية على حساب الاهتمام بالقضايا الجوهرية والهم العام المرتبط أساساً بالهوية الوطنية والقومية الفلسطينية.

وفي الوقت الذي يطغى فيه المحتوى الوطني أو الجدي على موضوعات التفاعل الأخرى في الإعلام الاجتماعي بسبب تطورات ميدانية مع الاحتلال مثلاً أو أي أحداث آنية ولحظية أخرى، فإن اتساع الاهتمام الجماهيري العام بهذه الأحداث يكون في الغالب بحدود الفضاء الافتراضي، والذي يكون في الغالب بديلاً عن الحضور في الواقع المادي. كما أن التعود على تعويض العجز في الحضور المادي افتراضياً، انعكس، أيضاً، على أشكال الحضور الممكنة في الواقع المادي، وقد أصبح من المستساغ استبدالها في الحضور الافتراضي كتقديم التهنئة في مناسبات عدة إلكترونياً دون الحاجة للمشاركة المادية. هذا الكلام انعكس، أيضاً، على الفعل المقاوم للاحتلال، والظاهرة التي شاعت وقت آخر عدوان إسرائيلي على قطاع غزة وتمثلت أحد مظاهرها بزيارة العموم للمستشفيات لغرض التقاط صور- ومنها السلفي- مع مصابي وجرحى العدوان، أو حتى التقاط صور مع المنكوبين والمشردين

أثناء تقديم مساعدات لهم أمام الكاميرات بما يعكس بشكل واضح اتساع ثقافة الاستعراض وحب الظهور، والأمر ذاته يتكرر في حالة زيارة الأسرى المضربين عن الطعام أو حتى التوجه للحواجز في مسيرات واعتصامات، وكأن منطق اشتغال هذه الصور- صورة مع مصاب وجريح- تضع صاحبها بموقع المصاب أو الفعل المقاوم ومكانته.

بعبارة أخرى، فإن ثقافة استعراض الفعل المقاوم ومنه شيوع ظاهرة «السلفي المقاوم» بدل من «السلفي» المعبر عن الحياة اليومية، يعكس بوضوح إمكانية تحوير التقنية في تمظهراتها وتشكلاتها المختلفة (ظاهرياً)، لكن دون القدرة على تجاوز أبجديات عمل التقنية نفسها والتي تعزز في مثل هذه المواضع ثقافة الاستعراض وحب الظهور، ولا تتوقف انعكاساتها في إفراغ الفعل المقاوم من مضمونه، وإنما تتجاوزه لإشاعة حالة عامة من التراجع وتحوير أدوات الفعل المقاوم. هذا كله لم يمنع طبعاً بروز مبادرات شبابية فلسطينية في جمع التبرعات لمنكوبي غزة وعكست بعض هذه المجموعات قدرة رهيبة على التنسيق الجماعي في الفضاء الافتراضي من طواقم جمع المساعدات وشحنها من الضفة الغربية وإيصالها إلى مجموعات أخرى في قطاع غزة وتوزيعها على المحتاجين. زد على ذلك، مبادرات شبابية لفضح جرائم الاحتلال باللغات الأجنبية، لكن وعلى الرغم من كل النجاحات الفردية، فإنها مشاركات موسمية ولحظية غالبيتها تنتهي بانتهاء العدوان، تماماً كما حصل في عدوان عام ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث توقفت بشكل شبه كامل هذه المبادرات، والأهم أنها لم تؤسس لحالة عامة من التغيير تماماً كما هي التخوفات في الأوساط الفلسطينية اليوم من تراجع حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الأسواق الفلسطينية والتي انطلقت أثناء العدوان على غزة، خصوصاً بعد أن تراجعت حدة هذه الحملات منذ لحظة توقف العدوان العسكري، ومصدر هذه التخوفات ليس بجديد، فقد نفذت حملات سابقة وحققت نجاحات آنية لكن سرعان ما هدأت وتراجعت، والسبب الرئيس ربما يعود إلى أن الاتصال والتواصل على شبكات التواصل الاجتماعي قائم أساساً على الإثارة والتشويق والانفعال، ومن ذلك أن جمهور هذه الشبكات لا يستقر عند موضوع معين حتى ينتقل إلى موضوع آخر، وما أن ينشغل بظرف سياسي وإنساني كسقوط أطفال في قصف على مناطق سكنية في سورية حتى ينتقل سريعاً إلى موضوع آخر «يشبع» مكبوتاته الثقافية والغريزية. هذه الصيرورة القائمة على التدفق الهائل للمعلومات وسرعة تبدل اهتمامات الجمهور تمس بشكل مباشر العناصر الراسخة في مخيلة جمهور الإعلام الاجتماعي وذهنيته، وتؤسس للحظية والآنية على حساب ما هو راسخ «طويل المدى».

التحزب السياسي وتشكلات الهوية

كثيراً ما يثار التساؤل عن مدى قدرة الأحزاب الفلسطينية على صقل هوية منتميها ومناصريها، لكن التساؤل الأدق هو في اتجاه هذا التعزيز: هل هو في سياق هوياتها الضيقة، أم في سياق الهوية الوطنية الجامعة؟

سبق أن أشرنا إلى أن انغلاق الأفق السياسي ومحدودية الفعل المقاوم على الأرض، لا الخطاب المقاوم، عززا من الخطاب الحزبي القائم على المنافسة والاستقطاب الحزبي على حساب بناء الهوية الوطنية خصوصاً لفئة الشباب التي تعايش بعض الأحداث المؤثرة في بناء الهوية الفلسطينية، وهي حالة أقرب ما تكون للانقياد الأعمى للتعبئة الحزبية والفصائلية، عززها الخطاب الإعلامي الحزبي خصوصاً عبر الإعلام الاجتماعي؛ بمعنى أن استحضار مناسبات تاريخية معينة كـ ذكرى وفاة أو استشهاد قيادي في هذا الفصيل أو ذاك، والإشادة ببطولات شخص أو مجموعة ما يصب كله في خدمة الاستقطاب والتعبئة الحزبية على بناء الهوية الوطنية الجامعة، أو حتى بناء معرفة عميقة لدى الشباب، فاقتباس مقولات مجزأة أو أقول مأثورة لهذا القيادي أو ذاك، لهذا المفكر أو ذاك هو النموذج السائد لخلق حالة من المطابقة والمشروعية في الفعل والمكانة بين صاحب القول ومستخدمه.

ستكشف نظرة سريعة وفاحصة لنوعية الخطاب الإعلامي لكبريات صفحات الإعلام الاجتماعي الفلسطيني وتحديداً تلك التي تركز على الشأن اليومي دون شك عن حجم التعبئة الحزبية وخطاب التخوين والتعصب الأعمى ورفض الآخر المختلف سياسياً ودينياً، والملاحظ أن هذا الخطاب يتسع يوماً بعد يوم في ظل انغلاق الأفق السياسي والخيبات المتواصلة في مسلسل المصالحة الفلسطينية، والتي ستزيد من اغتراب الجمهور الفلسطيني عن هويته الجامعة لصالح الهويات الحزبية الضيقة والهويات السبرانية الطارئة.

بطالة الشباب والفضاء الاجتماعي

وصلت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى ما يزيد على ٢٥٪ من نسبة القوى العاملة نهاية العام ٢٠١٥. [١٠] وهي في حالة تصاعد مستمر خلال السنوات الماضية، لكن الاكتراث لمسألة البطالة ذاتها أو زيادتها ربما أصبح ضمن دائرة التعود الفردي والجمعي طالما أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تشغل وقت الكثير من الشباب، ويكفي أن ننظر فقط إلى جزئية أن من يقضون أكثر من ٦ ساعات على فيسبوك هم ٢٥٪ من المستطلعة آراؤهم في استطلاع منتدى شارك، وهذا الوقت الطويل المستقطع يومياً أشبه بساعات عمل يومية لموظف، إذا ما أضفنا إليها ساعات النوم والأكل وقضاء الحاجات الأخرى.

إن التعود اليومي على الإلهاء وتلقي الكم الهائل من المعلومات الاستهلاكية عن الآخرين،

وسيادة عقلية التلصصية على حساب العقلية النقدية التأملية دفعت الكثير من الشباب للركون لوضعهم الحالي دون التفكير بكيفية التغيير أو الحصول على فرصة عمل، فلولا وجود هذه المساحة اليومية من التسلية والترفيه المتجددة لاندفع الشباب للبحث عن فرص عمل تحت ضغط الملل أو الحاجة لمواجهة الذات ومتطلبات الحياة اليومية.

تصورات لمستقبل الشباب الفلسطيني

لا يمكن التعويل كثيراً على العوامل طويلة المدى كالتربية والعادات والتقاليد للقول إن التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني عبر الفضاء السبراني تحت السيطرة، ومن ذلك أن كثيراً من الأدوار الاجتماعية المنوطة بالأسرة، أصبحت تؤديها وسائل الإعلام بفعل توسطها لعلاقات أفراد الأسرة ببعضهم، كما أنه ليس من السهل التعويل على الأهل كمشاركين في تعزيز الهوية الوطنية للناشئة، طالما أن الإدمان الإلكتروني يصل إلى أرباب الأسر ذكوراً وإناثاً.

كما لا يمكن التعويل على العقيدة الحزبية والانتماء الحزبي وحتى الوطني، طالما لا يتبعها تزويد واع ومتواصل للمعلومات، بعيداً عن الشعارات الجوفاء أو التي يرددها المناصرون دون وعي وثقافة كافية، في ظل انشغال يومي بالاستهلاكي والترفيهي.

كثيراً ما تطرح مسألة أن للتغير منهجين وهما: تغيير تدريجي مضمن، أو مباشر عبر منطق الصدمة، لكن أياً من النهجين قد يكون أكثر جدوى في حالة تعزيز الهوية الوطنية لدى الناشئة وعبر الإعلام الاجتماعي؟ الإجابة عن هذا التساؤل بالتأكيد ليست بالأمر السهل، مع إدراك حقيقة أن الأمر في جوهره يعتمد على طبيعة المسائل التي يراد تسويقها وترويجها للجمهور المستهدف، وغالباً ما ينجح أسلوب التضمين بالتدريج في الأمور غير المستساغة، وفي حال كانت مباشرة فإن نتيجتها الرفض كما في حالة المعتقدات الدينية أو التقاليد المتوارثة التي يرفض الناس مجرد نقاش منطقيتها، أما منطق الصدمة فيفترض أن ينبه الأنا لبعض من ضعفها أو تأزم عناصر هويتها.

في حالة الإعلام الاجتماعي، فإن التدفق الهائل للمعلومات التي نتلقاها يومياً يقلص من مساحة التفكير بكل ما هو جديد أو مشوق بمنطق الصدمة، بل هو أقرب للعقلية التواصلية القائمة أساساً على فكرة استمرارية التواصل كمدخل لتعزيز الأنا.

إن حالة القلق التي غالباً ما تصيبنا عند التفكير في كل مُدخل جديد على معارفنا وهويتنا هي حالة إيجابية كمنبه للأنا الفردية والجمعية، ومثلها قلق التقوقع حول الذات، لكن هذه الحالة– حالة القلق من التقوقع حول الذات– لم تعد ملحة للعموم خصوصاً عبر الإعلام الاجتماعي، طالما أن التساؤلات الجوهرية باتت

مؤجلة بفعل مساحة اللهو والاستهلاك التي بات الواقع الافتراضي يتيحها لجمهوره.

في ضوء ذلك، فإن بناء أي تصور لفعل التغيير ليس بالأمر السهل، لكن من المؤكد أن نجاح أي خطة لتعزيز هوية الشباب الفلسطيني لا بد أن تنطلق من الإعلام الاجتماعي على المستوى قصير المدى، ولا بد أن تعكس مأسسة واستمرارية وتراكمات، لا استجابات آنية ولحظية وقفزات في اهتمامات الجمهور من قضية إلى أخرى. أما على المدى الطويل، فإن تدريس منهاج التربية الإعلامية والذي بدأت به بعض الدول العربية كقطر وبعض مدارس لبنان سيحل كثيراً من الإشكاليات التي أنتجتها التقنية.

يجب توظيف الإعلام الاجتماعي وفيسبوك على وجه الخصوص في التأثير على الشباب، ليس فقط لأنه الفضاء الأوسع الذي يضم الشباب، وإنما أيضاً نظراً للوقت الطويل الذي يقضيه الشباب في تصفح هذه المنصات والذي لا يقل عن ٣ ساعات يومياً على أقل تقدير. كما أن عملية منهجة الخطاب يجب أن تراعي الفئات العمرية المختلفة أو مناطق جغرافية محددة، أو المستويات التعليمة أو... وهو ما يتيحه فيسبوك بحالة الإعلان الممول للمنشورات على سبيل الذكر لا الحصر.

مجدداً، إن محاولة إنقاذ الشباب الفلسطيني من الاغتراب الثقافي وتفكك الهوية الوطنية يستوجب مخاطبتهم بتخصصية عبر فضائهم الإلكتروني وبمحتوى جاذب وقادر على تجاوز الهويات الضيقة كالحزبية والعشائرية لصالح تعزيز الهوية الجمعية، ومن غير الممكن تجاهل هذه الوسيلة– الفضاء الإلكتروني– أو استمرار الاعتماد على طرق تقليدية لم تعد مدار اهتمام جمهور الشباب.

الهوامش

1 http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=1297e03y19496451Y1297e03#sthash.ipcY55uB.dpuf

2 http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=691987

بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة منتصف العام ٢٠١٤ (٤,٥٥ مليون نسمة)، في حيث زاد عدد مستخدمي فيس بوك في فلسطين على مليون ونصف مليون مستخدم. للمزيد على الروابط الآتية:

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=711588

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=700613

٣ أبو صلاح، صلاح محمد. استخدامات طلبة الجامعات لشبكات التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة. أطروحة ماجستير ص ٩٥.

متاحة على الرابط الآتي.

٤ انظر: عزي، عبد الرحمن. الإعلام وتفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية. الدار المتوسطية للنشر ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

٥ مزيد، د. بهاء الدين محمد. ٢٠١٢. «المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية/ كتاب الوجوه نموذجاً»، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص ٩. مصدر إلكتروني http://goo.gl/rKVBWK

٦ – مشواط، عزيز. أزمة الهوية في العالم العربي، أزمة معنى أم أزمة حضارة؟ مصدر إلكتروني ، منبر الحرية.

http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/5926

٧ غوستاف ليبون. سيكولوجيا الجماهير.

٨ مشواط، عزيز. مصدر إلكتروني سبق ذكره.

٩ المصدر السابق.

١٠ موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-2015-02a.htm

التداعيات الاقتصادية لهجرة الشباب الفلسطيني

رائد محمد حلس *

مقدمة

تعتبر مشكلة هجرة الشباب واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه البرامج التنموية في العالم الثالث، وبالأخص دول العالم الإسلامي والعربي، كونها تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه البلدان من الناحيتين العلمية والمادية. بالإضافة إلى حرمان هذه الدول من الاستفادة من شبابها وطاقتهم وإمكانياتهم، فالمستفيد والرابح الأكبر من ظاهرة هجرة الشباب هي البلدان المتقدمة التي تقوم عبر وسائل وطرق متعددة بجذب هؤلاء الشباب وتأهيلهم وتدريبهم وتعليمهم في مؤسسات تعليمية متطورة، بحيث يمكن لهذا الانتقال أن يحقق الفائدة في تطور العلم ويدفع بعجلة التنمية في الدول المتقدمة ويؤدي إلى اكتساب خبرات جديدة.

تكمن المشكلة الحقيقية في هجرة الشباب في عدم رغبة أو قدرة الشباب على ترك أوطانهم الجديدة والعودة إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنهم الأم.

تشكل هجرة الشباب الفلسطيني حالة فريدة في نوعها، نتيجة معاناة الأراضي الفلسطيني على مدار سنوات من هجرة شبابها وكوادرها وكفاءاتها العلمية للخارج، والتي كانت نتيجة طبيعية لانعدام الفرص، وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من حالة شلل

* باحث في الشؤون الاقتصادية – غزة– فلسطين.

شبه كامل، وانخفاض مستويات المعيشة، بالإضافة إلى سنوات طويلة من الحصار والانقسام والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتداعيات المترتبة على هذا الوضع وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي، ومنها ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى معدلات غير مسبوقة، واتساع دائرة الفقر، الأمر الذي دفع الشباب إلى التفكير بالهجرة واعتباره الحل الأمثل في مثل هذه الأوضاع.

تتطلب مشكلة هجرة الشباب الفلسطيني إعادة النظر فيها ودراسة آثارها وأبعادها، كون الشباب مصدر القوة وقاعدة الارتكاز لانطلاق عملية التنمية بجميع جوانبها، وذلك من خلال رسم سياسات ملائمة وفاعلة للتنمية البشرية، تهدف في المقام الأول إلى توفير البيئة المناسبة لشريحة الشباب، وضمان الاستثمار الأمثل في العنصر البشري، والذي يعد مفتاحاً لتحقيق النمو من أجل غد أفضل لمستقبل الأجيال القادمة والتي ستساهم في عملية التنمية والبناء والتطوير.

أولاً: مفهوم الهجرة

تعريف الهجرة:

يشمل مفهوم الهجرة مرادفات متعددة منها: هجرة الكفاءات، هجرة الأدمغة، نزيف الأدمغة (Brain Drain)، هجرة العقول، هجرة الشباب.

وفيما يلي نورد بعض التعريفات لمفهوم الهجرة، وما يشمله من المرادفات سالفة الذكر:

- **يقصد بمفهوم الهجرة لغوياً:** انتقال الإنسان من حال إلى حال، أو ترك الأرض إلى أرض أخرى، وتعني الهجرة عامة الانتقال عامة، أي الانتقال من منطقة إلى منطقة أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة (الرازي، ١٩٨٤، ص٧٩٠).
- **يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الهجرة على أنها:** انتقال الشخص أو الأسرة بالكامل من تجمع سكاني إلى آخر أو من دولة إلى أخرى، بشرط أن يجتاز الفرد هذا التجمع أو الدولة، وأقام أو ينوي الإقامة في مكان الوصول حتى لو قام بفترات زيارة بسيطة إلى مكان آخر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١، ص٢٦).
- **ويتبنى البعض مصطلح هجرة الكفاءات، وهو:** يعبر ببساطة عن الانتقال الإرادي أو القسري لذوي الشهادات العلمية العالية والخبرات الفنية من دولة إلى أخرى، سواء درسوا في وطنهم أو خارجه، بحيث يحقق لهم استقرارهم في الخارج بشكل دائم الاندماج في البنية الاجتماعية والعلمية والاقتصادية لمجتمع المهجر (عفارة، ٢٠٠٥، ص٢٣).
- **فيما يعتمد البعض مصطلح هجرة الأدمغة، وهو:** تحويل عالمي للموارد البشرية بشكل رأسمال بشري ويطال إجمالاً هجرة ذوي الكفاءات العالية من المتعلمين من الدول

النامية إلى الدول المتقدمة، ويشمل هؤلاء إجمالاً وليس حصراً المهندسين والأطباء والعلماء وغيرهم من أصحاب الكفاءات العالية والشهادات الجامعية (Docquier and Rapoprt, 2006, p2).

- **هناك من يرى أن الهجرة نزيف بشري،** حيث يقصد بمفهوم النزيف البشري غياب العناصر البشرية الحيوية اللازمة لتحقيق عمليات التنمية الشاملة لمجتمع من المجتمعات، في فترة زمنية محددة من حياته، هذا الغياب قد يكون بالهجرة أصلاً، أو بالامتناع عن العودة بعد قضاء فترة معينة في الخارج بقصد الدراسة أو التدريب، طالت هذه الفترة أم قصرت، وهذا النزيف يندرج تحته أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة، التي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره أو مستقبله (مرسي، ١٩٨٢، ص٤٧).
- **أما هجرة العقول،** فقد اعتبرتها منظمة اليونسكو نوعاً شاذاً من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري (الاتحاد البرلماني العربي، ٢٠٠١، ص٣).
- **يعرف الباحث هجرة الشباب:** على أنها تنقل الشاب من دولته الأصلية التي نشأ فيها إلى دولة أخرى بهدف تحسين وضعه المعيشي أو للبحث عن فرصة عمل أو مواصلة التعليم أو أي أسباب أخرى.

٢. أنواع الهجرة:

يمكن تصنيف الهجرة من حيث الدوافع والمسببات إلى نوعين، وهما (صالح، ٢٠١١، ص١٤٥):

- **الهجرة الإرادية (الاختيارية):** وهي النوع الذي يتخذ فيها الفرد قراره بالانتقال إلى مكان آخر، دون ضغط أو إجبار رسمي، وتسمى الهجرة الإيجابية.
- **الهجرة القسرية (الإجبارية):** وهذا النوع يشير إلى إجبار السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على الهجرة من منطقة معينة أو إخلائها، ويطلق على هذا النوع التهجير أو الإخلاء وتسمى أيضاً الهجرة السلبية.
- **أما من حيث أمد الهجرة،** فيمكن تصنيف الهجرة إلى نوعين، وهما (فوجو، ٢٠١٢، ص١٢):
  - **الهجرة الدائمة:** وتعني الهجرة دون العودة إلى الوطن الأصلي، وتعتبر من أكثر الأنواع خطورة.
  - **الهجرة المؤقتة:** وتكون هذه الهجرة بشكل مؤقت بهدف التحصيل العلمي أو لتحسين المستوى المعيشي، أو

لأسباب سياسية وأمنية، بحيث يعود الفرد المهاجر بعد تحقيق هدفه أو زوال المسببات المؤقتة إلى وطنه الأصلي في نهاية المطاف.

ثانياً: حجم ظاهرة الهجرة في فلسطين

يعتبر شح البيانات حول الهجرة وصعوبات تقدير حجمها والتعرف بدقة إلى خصائصها من أبرز التحديات التي تواجه الباحثين والمخططين والمعنيين بقطاع الهجرة، على حد سواء، ويعود هذا النقص إلى عدة عوامل، منها صعوبة حصر ظاهرة لها علاقة بعدة دول في الوقت نفسه، باعتبار أن حصر المهاجرين يستوجب معرفة أعدادهم في دول العالم كافة، وكون التعدادات العامة للسكان والمسوح الوطنية لا تسمح إلا بمعرفة المقيمين أو من لهم علاقة أسرية بالمقيمين في أحسن الأحوال، إضافة إلى ذلك هناك صعوبات تعود إلى ضعف تبادل المعلومات على الصعيد الدولي فيما يخص حجم الهجرة وخصائصها، علاوة على الأسباب الإدارية والسياسية وما تتضمنه الهجرة من هجرة غير مسجلة قانونية (فوجو، ٢٠١٢، ص١٣).

في قراءة لواقع هجرة الشباب الفلسطيني، أشار مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية ٢٠١٠، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آذار ٢٠١١، إلى أن نحو ٢٢ ألف فرد هاجروا للإقامة خارج الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، علماً أن هذا العدد لا يشمل الأسر التي هاجرت بالكامل، كما أن ٦٧٪ من الأسر الفلسطينية لديها مهاجر واحد على الأقل في الخارج، بواقع ٣,٤٪ من الأسر لديها مهاجر واحد فقط في الخارج، و١,١٪ من الأسر الفلسطينية لديها مهاجران اثنان في الخارج، في حين بلغت نسبة الأسر التي لديها ٥ مهاجرين فأكثر ١,٢٪ من إجمالي الأسر الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١، ص٢٩).

وعند توزيع المهاجرين حسب سنة الهجرة، فقد أظهرت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٥١,٢٪ من المهاجرين للخارج هاجروا قبل العام ٢٠٠٠، في حين هاجر ٢٨,٤٪ من المهاجرين بعد العام ٢٠٠٥.

كما أظهرت نتائج المسح، أيضاً، أن ٣٣٪ من المهاجرين هم ضمن الفئة العمرية المصنفة كشباب (١٥-٢٩ سنة)، وجاءت الفئة العمرية (٣٠-٤٤ سنة) في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,٦٪ من المهاجرين، ومن الملاحظ أن هناك تقارباً في التركيب العمري للمهاجرين حسب الجنس، وترتفع نسبة المهاجرين للخارج من الذكور مقارنة بالمهاجرات الإناث، فبلغت نسبة الجنس للمهاجرين للخارج ١٥٢,٢ مهاجر ذكر

لكل ١٠٠ مهاجرة من الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١، ص٣٠).

في السياق نفسه، بلغت نسبة الشباب في الأراضي الفلسطينية من الفئة العمرية (١٥–٢٩ سنة) الراغبين في الهجرة الدائمة للخارج خلال عام ٢٠١٥ نحو ٣٧,٥٪ بواقع ٢٧,١٪ في الضفة الغربية و٤٤,٢٪ في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة الشباب الراغبين في الهجرة المؤقتة في الأراضي الفلسطينية ٦٢,٧٪ بواقع ٧٢,٩٪ في الضفة الغربية و٥٥,٨٪ في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، ص٨٨).

وبالنسبة للمهاجرين حسب الحالة العلمية، أشارت نتائج مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠١٠ إلى أن أكثر من ثلث المهاجرين هم من حملة الشهادات العليا والجامعات، فقد بلغت نسبة المهاجرين الحاصلين على بكالوريوس فأعلى نحو ٣٥,٧٪ من إجمالي عدد المهاجرين للخارج، وبلغت نسبة المهاجرين من حملة شهادة الثانوية العامة ٣٥,٧٪ من إجمالي المهاجرين للخارج، في حين لم تتجاوز نسبة المهاجرين للخارج ممن لا يحملون أي مؤهل علمي ١,٣٪ من إجمالي المهاجرين للخارج (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١، ص ٣٠).

ووفقاً لمسح الشباب الفلسطيني لعام ٢٠١٥، فقد بلغت نسبة الشباب في الأراضي الفلسطينية من الفئة العمرية (١٥–٢٩) الراغبين في الهجرة من حملة الدبلوم فأعلى ٢٨,٤٪، بواقع ١٩,٦٪ في الضفة الغربية و٤١,٨٪ في قطاع غزة، وبلغت نسبة الشباب الراغبين في الهجرة في الأراضي الفلسطينية من حملة الثانوية العامة نحو ٢٤,٩٪، بواقع ١٨,٢٪ في الضفة الغربية و٣٥,٨٪ في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة الشباب في الأراضي الفلسطينية الراغبين في الهجرة ممن يحملون مؤهلاً يقل عن الثانوية العامة نحو ٢١٪، بواقع ١١,٦٪ في الضفة الغربية و٣٥,٨٪ في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، ص٨٧).

ومن الواضح أن زيادة الرغبة في الهجرة لدى الشباب من الفئة العمرية (١٥–٢٩) في قطاع غزة بمعدل أكبر من الضفة الغربية، ترجع للأوضاع السائدة في القطاع والمتمثلة في استمرار الحصار المفروض على القطاع منذ ٩ سنوات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

مما سبق يتضح أن نسبة المهاجرين الفلسطينيين للخارج لا تزال كبيرة وخاصة في صفوف الشباب وحملة المؤهلات العلمية، وهذا يعني أننا نواجه مشكلة حقيقية، وهي هدر الطاقات والكفاءات، وهذا الهدر له آثاره على بناء المجتمع ونمائه وعلى صحة إنسانه وعافيته النفسية، وعلى الأمن الاجتماعي.

الأمر الذي يتطلب محاربة هذه الظاهرة بالوسائل كافة، والعمل على تمكين الشباب واستغلال طاقاتهم وإمكانياتهم، كون الشباب

يعتبر العنصر الأهم لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في المدى القصير والبعيد، خاصة أن الشباب هم صانعو التنمية، والتنمية أعدت من أجلهم.

ثالثاً: أسباب الهجرة في الأراضي الفلسطينية

ترجع الأسباب التي تدفع الشباب الفلسطيني للهجرة للخارج إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

١. أسباب اقتصادية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تدفع الشباب إلى الهجرة للخارج أو الرغبة بالهجرة دون الاكتراث بما يكتنفها من مخاطر أو سلبيات، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يعانيه الشباب الفلسطيني من مشكلات اقتصادية وهي: ارتفاع معدلات البطالة وخاصة في صفوف الخريجين الجامعيين، وارتفاع أسعار السلع، والحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٦، وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع أجور المواصلات، وتدني مستوى الرواتب والأجور، وعدم توافر الاحتياجات المعيشية الأساسية، والعمل في مجالات خارج نطاق التخصص الأكاديمي، والفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، ومحدودية الدعم المقدم للمؤسسات الشبابية، ومحدودية ما يخصص لتنمية الشباب وتطويرهم في موازنة الحكومة الفلسطينية، وظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الأهلية (صافي، ٢٠٠٨، ص١١).

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أخطر التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني، ما فاقم أسباب ودوافع شريحة واسعة من الشباب الفلسطيني للهجرة للخارج أو حتى التفكير في الهجرة، فالاحتلال لا يزال مستمراً في فرض حصار شديد على قطاع غزة، والسيطرة على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية، بما فيها المنطقة «ج» والقدس الشرقية، وفي بناء جدار الفصل العنصري، والاستمرار في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، ومحاولات عزل القدس الشرقية ومقدساتها وتهويدها، كما لا يزال الاحتلال يتحكم بمقدرات الشعب الفلسطيني من حدود وأراض زراعية وموارد طبيعية وأجواء، ويقطع أوصاله ويقيد تجارته وحركته، ملحقاً بذلك الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤، ص٤).

أدى الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية إلى تراجع الوضع الاقتصادي العام، ما انعكس في انخفاض معدلات النمو، وزيادة معدلات البطالة والفقر، وإفقار شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني، وتراجع حجم الاستثمار والوضع المعيشي العام للسكان.

دفع تزايد معدلات البطالة في فلسطين

– والتي سجلت أعلى معدل لها في صفوف الشباب والخريجين الجامعيين – شريحة كبيرة من الشباب للتفكير في الهجرة للخارج، إذ إن الحصول على فرصة عمل سيفضي إلى تحسين الظروف المعيشية والحد من البطالة والفقر، لكن ارتفاع البطالة وخاصة في صفوف الخريجين لا تزال مرتفعة في فلسطين، وذلك نتيجة فقدان التنسيق بين احتياجات السوق المحلية من العمالة وبين أعداد الخريجين الذي يتضاعف عاماً بعد آخر مسبباً ارتفاعاً متزايداً في أعداد العاطلين عن العمل. وبذلك شكلت معدلات البطالة المرتفعة إحدى المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمع الفلسطيني بما فيها شريحة الشباب، حيث وصلت معدلات البطالة إلى معدلات غير المسبوقة، وتعد من أعلى معدلات البطالة في العالم، فحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية وصل إلى ٣٣٦ ألف شخص في العام ٢٠١٥، بواقع ١٤٣ ألفاً في الضفة الغربية و١٩٣ ألف شخص في قطاع غزة.

ولعل عدد العاطلين عن العمل يُظهر التفاوت الكبير في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ معدل البطالة في قطاع غزة ٤١٪ في العام ٢٠١٥، مقابل ١٧,٣٪ في الضفة الغربية.

واللافت للانتباه أن معدلات البطالة في صفوف الشباب سجلت أعلى معدل لها بنسبة ٣٦,٥٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، http://www.pcbs.gov.ps).

وفيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية لهجرة الشباب الفلسطيني أو التفكير بالهجرة، فقد كان معظمها مرتبطاً بتحسين الظروف المعيشية وعدم توفر فرص العمل في فلسطين، والتعليم والتدريب، والهرب من المشاكل العائلية، والحصول على عمل في الخارج.

أشارت نتائج مسح الشباب الفلسطيني للعام ٢٠١٥، إلى أن سبب رغبة الشباب الفلسطيني من الفئة العمرية (١٥–٢٩ سنة) في الهجرة كانت الأسباب الاقتصادية المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية وعدم توافر فرص العمل، بواقع ٤٠,٨٪ لتحسين ظروف المعيشة، و١٥,١٪ لعدم وجود فرص عمل، و١٢,٥٪ للتعليم والتدريب، و٣,٣٪ للهرب من المشاكل العائلية، و١١,٣٪ للحصول على عمل في الخارج (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، ص٨٩).

٢. أسباب سياسية:

يعاني الشباب الفلسطيني من مشكلات سياسية، أهمها ظاهرة الفئوية الحزبية في أوساط الشباب، والقيود على حرية التنقل والسفر، واستغلال الأحزاب السياسية لطاقات الشباب، وضعف دور المجلس التشريعي في معالجة قضايا الشباب، وعدم توافر قانون يحمي الشباب، وعدم توافر تشريعات تستجيب

لاحتياجات الشباب، وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في معالجة قضايا الشباب، ومحدودية فرص تقلد الشباب في المناصب العليا، والقيود التي تواجه الشباب في مجال حرية الرأي والتعبير، وضعف الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات الحكومية وداخل الأحزاب السياسية، وغياب فئة الشباب عن قيادة المؤسسات الشبابية، وضعف القيادات الشبابية، وضعف الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات الأهلية، وضعف المشاركة السياسية (صافي، ٢٠٠٨، ص١١).

كانت نهاية العام ٢٠٠٦، نقطة تحول في تفكير شريحة الشباب في الهجرة للخارج، إذ يعتبر العام الأسوأ منذ الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، خاصة أن هذا العام شهد أحداثاً ساهمت بشكل كبير في تردي أحوال الفلسطينيين السياسية والاقتصادية، وهذا نتج عن عدة عوامل، أهمها (ماس وآخرون، ٢٠٠٧):

- استمرار إسرائيل في انتهاج سياسة العنف والتصعيد وتكريس أعمال الاغتيال والحصار والإغلاق، وشل حرية الحركة للأفراد والبضائع على المعابر الفلسطينية، والامتناع عن دفع مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من عائدات الضرائب (أموال المقاصة) التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي والذي حرم السلطة الفلسطينية من أكثر من ٦٠٪ من إيرادات الحكومة الفلسطينية وما ترتب على ذلك من عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على تأمين فاتورة الرواتب للموظفين العموميين، كما أن الجانب الإسرائيلي تعمد انتهاج سياسة التجاهل بشكل واضح لسياسة ضبط النفس والتهدئة والدعوة إلى مائدة المفاوضات التي التزمت بها السلطة الفلسطينية ومعظم فصائل المقاومة.
- استمرار المقاطعة الدولية للحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطياً، وما نتج عن ذلك من عدم وصول المساعدات العربية والدولية إلى الشعب الفلسطيني، ووصول المساعدات بطريقة غير مباشرة دون المرور بوزارة المالية.
- فشل حركتي فتح وحماس في التوصل إلى اتفاق سياسي يحدد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة، وما تأتى عن هذا الفشل من حدوث فراغ سياسي كبير، نجم عنه فلتان أمني خطير واقتتال وخراب ودمار.
- بعد فشل حركتي فتح وحماس في التوصل إلى اتفاق سياسي، انقلبت حركة حماس على السلطة الفلسطينية في ١٤ حزيران ٢٠٠٧، وأحكمت سيطرتها بالكامل على قطاع غزة، ما أدى إلى وجود انقسام فلسطيني داخلي ووجود حكومتين، الحكومة الفلسطينية في رام الله وحكومة أمر واقع في غزة تدير شؤونها حركة حماس.

شكل الانقسام الفلسطيني ضربةً قاسيةً للمشروع الوطني الفلسطيني، ترتبت عليه نتائج سلبية خطيرة ألقت بظلالها الثقيلة على مناحي الحياة كافة، وتمثلت النتائج السلبية فيما يلي:

- انقسام جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة ووجود حكومتين واحدة في الضفة والثانية في غزة، وكل منهما تدعي أنها تمثل الشرعية بالنسبة للسكان الفلسطينيين.
- قصور في الممارسات الديمقراطية في المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فيما المجلس التشريعي يعاني شللاً تاماً في إصدار قانون واحد يستجيب لطموحات المواطنين.
- انتشار ظاهرة الفئوية السياسية، وانتشار ثقافة العنف والتعصب والكراهية ورفض الآخر.
- غياب الشباب عن المشاركة في صناعة القرار، والمشاركة في الحد الأدنى من تفاصيل الحياة اليومية.

على الرغم من الانفراج النسبي نتيجة توقيع اتفاق الشاطئ في الربع الثاني من العام ٢٠١٤ بين حركتي فتح وحماس وتشكيل حكومة توافق وطني، فقد ظل إرث الانقسام يلقي بظلاله على الاقتصاد ويعقد اكتمال مشروع الاستقلال وبناء الدولة، كما أدى إلى إرباكات تخطيطية ومسؤوليات مالية غير متوازنة لا تتواءم مع الالتزامات الواجبة تجاه المجتمع الفلسطيني ككل، كذلك ظل تعطل المجلس التشريعي يعيق منظومة تشريعية عصرية وموحدة بين شطري الوطن، تكون منسجمة مع المعايير الدولية (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤، ص٥).

جراء هذا الوضع الكارثي، فإن شريحة الشباب – وتحديداً أولئك الذين يقطنون في قطاع غزة الذي تعرض إلى حصار مطبق منذ العام ٢٠٠٦، تزامن مع الانقسام – كانت من أبرز ضحايا هذا الوضع والأكثر تضرراً منه.

وحسب تقرير مجلس حقوق الإنسان، فإن شريحة الشباب في قطاع غزة تتعرض لانتهاكات لحقوقها الأساسية، كالحق في الحياة، والحق في العمل، والحق في الأمن الشخصي، والحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في الحرية الشخصية، والحق في السكن، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الحركة والتنقل، والحق في الرعاية الصحية .. وغيرها من الحقوق الأساسية (مجلس حقوق الإنسان، ٢٠٠٧).

أمام ما تقدم من نتائج خطيرة وكارثية، تعزز مفهوم الهجرة لدى شريحة واسعة من الشباب الفلسطيني، ممن يرى في الهجرة وسيلة للهرب من الواقع المرير وطريقاً لتحقيق الأحلام والطموحات، بعدما نمت لديهم مشاعر كبيرة بأن أحلامهم وطموحاتهم المشروعة من الصعب تحقيقها، في ظل وجود الاحتلال، وفي ظل الظروف الأمنية والسياسية الراهنة، وغياب الأفق السياسي، والأهم الانقسام السياسي القائم حالياً، وغياب الرؤية المستقبلية والذي كان ضحيته شريحة الشباب بالدرجة الأولى.

وحول الأسباب السياسية التي تدفع الشباب إلى الهجرة أو التفكير بالهجرة، فقد أشارت نتائج مسح الشباب الفلسطيني لعام ٢٠١٥، إلى أن نحو ٧,٥٪ من الشباب يرجع سبب رغبته في الهجرة إلى الظروف السياسية والأمنية في البلد، بينما ٢,٧٪ من الشباب يرجع سبب رغبته في الهجرة إلى الاحتلال الإسرائيلي، ونحو ٠,٥٪ كانت بسبب الحصول على لجوء سياسي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، ص٨٩).

٣. أسباب اجتماعية:

ترتبط الأسباب الاقتصادية بالأسباب الاجتماعية ارتباطاً طردياً، فالبطالة وتراجع المستوى المعيشي على الرغم من كونها عوامل اقتصادية فإن لها انعكاسات اجتماعية، ويمكن تلخيص الأسباب الاجتماعية التي تدفع الشباب الفلسطيني إلى الهجرة إلى الخارج أو التفكير في الهجرة، فيما يعانيه الشباب من اتساع دائرة الفقر في أوساط الشباب، وارتفاع تكاليف الزواج، والتعصب في أوساط المجتمع الفلسطيني، والتعصب في أوساط الشباب، والتمييز في المجتمع الفلسطيني على أساس الخلفية السياسية، ومحدودية فرص مناسبة لاستغلال أوقات الفراغ، والعنف في المجتمع، وثقافة حب الذات وتضخيم الذات، وغياب ثقافة الحوار، والعشائرية والقبلية، والتدخل في زواج الأبناء والبنات، وقلة الأجسام الشبابية الضاغطة، وثقافة الاستعراض، وتجاهل مؤسسات المجتمع المدني لحقوق المتطوعين، وضعف دور الشباب في قيادة الإصلاح المجتمعي، والتمييز على خلفية موقع الإقامة، والمشكلات داخل الأسرة، وظاهرة كراهية الآخر، وسيادة المجتمع الأبوي أو التسلطي، والتمييز في مجال الميراث وخاصة الفتيات، والتمييز على خلفية الجنس، والعنف داخل الأسرة، والعنف ضد المرأة (يوسف، ٢٠٠٨، ص١٢-١١).

هذا الكم الهائل من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها شريحة الشباب الفلسطيني، يدفع بالكثير من الشباب نحو الهجرة إلى الخارج أو حتى التفكير بالهجرة، لذلك لابد من معالجة هذه المشكلات من منطلق أن التدهور في العلاقات الاجتماعية والرعاية الصحية ورأس المال البشري يؤثر سلباً على جميع المواطنين، في حين أن الاستثمار في الخدمات والحماية الاجتماعية بشكل شمولي، يؤدي إلى استدامة التنمية والنمو الاقتصادي (شبانة، ٢٠١٦، ص٤٩).

يتطلب ذلك رسم سياسات اقتصاد كلي قادرة على توليد فرص العمل اللائق، وتوفير فرص عمل للمجموعات المهمشة، والتقليل من الفرص الهامشية التي يتركز فيها النساء والشباب، إضافة إلى الإصلاح التشريعي لتعزيز العدالة، والتصدي للممارسات الإقصائية ومعالجة التمييز، وصياغة سياسات اجتماعية بما في ذلك الإحاطة وتوفير الحماية

للعمل غير المنظم، والامتثال للتشريعات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور ومكافحة التمييز، وتحسين خدمات التعليم والتدريب عالي الجودة، لتعظيم رأس المال البشري، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، ليس فقط ضد الانخفاضات الحادة في الدخل نظراً لحالات الطوارئ كالمرض والإعاقة والاحتلال وإجراءاته، وإنما أيضاً انخفاض الدخل المتعلق بأسباب هيكلية كغلاء المعيشة والتضخم.

كما يتطلب من السلطة الفلسطينية تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعرفة، وإعادة توزيع الدخل، من خلال اعتماد موازنات حساسة للنوع الاجتماعي، وموازنات محابية للشباب، وإصلاح المنظومة الضريبية لصالح الفقراء، وتطوير أدوات المراقبة وتقييم السياسات الاقتصادية وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمكين الشباب وضمان مشاركتهم الفاعلة في صناعة القرار، وتعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية.

إن الوضع الفلسطيني القائم بحاجة إلى خلق شراكات إبداعية تعزز الصمود وتتغلب على العوائق والمشكلات التي تواجه شريحة الشباب، من أجل تمكين الشباب وخلق فرص عمل جديدة لهم، وهذه الشراكات لا بد أن تكون إبداعية بمعنى يتجاوز الشراكات التقليدية، فمثلاً قطاع غزة بحاجة إلى خلق شراكات تستفيد من العمالة وهي في مكانها، نظراً للحصار الإسرائيلي، وفتح أسواق عمل خارجية غير تقليدية يتيح العمل من داخل القطاع، كما أن صندوق التشغيل قد يشكل مظلة لمبادرات عديدة تتضمن شراكات إبداعية تشمل مشاريع مشتركة لدعم الأجور والعمل، وصندوق إغاثة للمشاريع الأسرية الصغيرة، لا سيما في قطاع غزة والقدس ومناطق «ج» وضمان تسهيلات مصرفية استثمارية للفئات المهمشة، ودعم التدريب المهني والتقني للشباب الأفقر والأقل حظاً (شبانة، ٢٠١٦، ص٥٧).

نستخلص مما سبق أن شريحة الشباب الفلسطيني تواجه مشكلات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية كانت سبباً رئيساً في الهجرة إلى الخارج أو التفكير بالهجرة خاصة الأسباب الاقتصادية والمتعلقة في تحسين الظروف المعيشية وعدم توافر فرص العمل.

لذلك فإن السبب الأهم في تفكير الشباب الفلسطيني بالهجرة هو الاحتلال الإسرائيلي باعتباره السبب الرئيس لتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. حيث ساهم الاحتلال الإسرائيلي بشكل كبير في تعقيد الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، من خلال قيامه بثلاث اعتداءات عسكرية إسرائيلية على قطاع غزة خلال ست سنوات، إضافة إلى تسع سنوات من الحصار الاقتصادي المحكم، الذي تزامن

مع حالة الانقسام والذي ألقى بظلاله الثقيلة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية وبشكل خاص في قطاع غزة. مما ترتب على ذلك إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة المنهكة أصلاً، والفتك بقاعدته الإنتاجية، ولم يترك مجالاً لإعادة إعمار وإنعاش اقتصادي معقول، كما أدى إلى إفقار السكان الفلسطينيين في غزة، وجعل رفاههم الاقتصادي أكثر سوءاً من المستوى الذي كان عليه لعقدين سابقين (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص ١١).

أدى الحصار الاقتصادي بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وفقدان فرص العمل، وألحق دماراً هائلاً بالاقتصاد المحلي لغزة ومواردها الإنتاجية وبنيتها التحتية وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص١١).

رابعاً: آثار هجرة الشباب الفلسطيني وأبعادها

لا شك في أن هجرة الشباب الفلسطيني لها آثار وأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولكن سوف نقصر الحديث هنا على الآثار الاقتصادية لهجرة الشباب الفلسطيني، وهي مركبة بحيث تحتوي على آثار سلبية وآثار إيجابية.

١. الآثار السلبية لهجرة الشباب

تعني هجرة الشباب انتقال أهم رأسمال اقتصادي وهو الرأسمال البشري بما يحتويه من مؤهلات وطاقات وإمكانيات، واستقرارهم في الأوطان الجديدة وعدم الرجوع إلى وطنهم الأصلي، وبذلك تشكل هجرة الشباب الفلسطيني خسارة اقتصادية فادحة، نتيجة استغلال مؤهلات وطاقات وإمكانيات الشباب في تطوير وتنمية الوطن الجديد.

كما أن تزايد أعداد المهاجرين إلى الدول الأوروبية وأميركا اللاتينية المستقبلة للمهاجرين فاقم من مشكلة البطالة في هذه الدول، لعدم توافر فرص عمل لأبنائها، نتيجة تزايد عدد المهاجرين، ما يؤدي إلى حدوث ندرة في الكفاءات والمتميزين من الشباب.

إضافة إلى ذلك فإن الدول المستقبلة للهجرة غالباً ما لا تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين، كما لا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها، ولا تسعى إلى دمج المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه، والأخطر أنه في السنوات الأخيرة ولا سيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تحولت النظرة إلى المهاجرين إلى اعتبارهم خطراً على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل (شلبي، ٢٠٠٦، ص٥٠).

تؤدي الهجرة، أيضاً، إلى إحباط الشاب الذي لم ينجح في الهجرة، وفقدانه حافز التقدم والتطوير، وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة المقارنة بين

ما يتقاضاه الشباب في وطنهم وما يتقاضاه الشباب في دول المهجر.

وهناك سلبية أخرى تتمثل في أن بعض المهاجرين قد يقبلون على العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية، ما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدان هؤلاء لمهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة.

٢. الآثار الإيجابية لهجرة الشباب

هناك آثار إيجابية لهجرة الشباب في الجانب الاقتصادي، بحيث إن الشباب الفلسطيني يعاني من ارتفاع البطالة وعدم وجود فرص عمل، وسوء الظروف الاقتصادي، وبالتالي يجد الشباب الفلسطيني في الهجرة للخارج وسيلة لتحسين الظروف المعيشية وطريقاً لإيجاد فرصة عمل تحقق ذواتهم وطموحاتهم.

كما أن من إيجابيات ظاهرة هجرة الشباب الفلسطيني التحويلات المالية التي تتدفق إلى ذويهم والتي تسهم في تحسين مستواهم المعيشي.

تأثير ذلك على التنمية في فلسطين إيجابي من خلال أن هذا الأمر يخفف من حدة البطالة بالإضافة إلى الاستفادة من التحويلات المالية لذوي الشباب المهاجرين واستغلالها في التطوير والتنمية في فلسطين.

وعلى الرغم من إيجابيات هجرة الشباب المتمثلة في التحويلات المالية والتي قد يستفيد منها البلد الأم في عمليات التطوير والتنمية، فإن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات تتمثل في أن هذه التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية، خاصة أن أغلب هذه التحويلات تذهب إلى النفقات الاستهلاكية وإلى المجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

الخلاصة

- تعتبر هجرة الشباب خارج وطنهم من الظواهر المجتمعية المركبة والمتعددة الأبعاد، فهي ليست ناتجة عن عوامل محلية وإقليمية فحسب، وإنما هي ناتجة أيضاً عن أبعاد عالمية، حيث لعبت العولمة دوراً رئيساً في تعزيزها، فهي قادرة على اختراق الحدود الوطنية يساعد في ذلك ثورة الاتصالات، ووسائل الإعلام من حيث قوة تأثيرها على سلوكيات، ومفاهيم الأفراد خاصة فئة الشباب وهم الأكثر حساسية إزاء المجتمع.
- هجرة الشباب مسؤولية الدولة، وعليها الاهتمام بهم، لأنهم يعتبرون المحرك الرئيس للتنمية ومؤسساتها التي من واجبها العمل على تطوير البيئة الملائمة لهم للحد من هجرتهم لخارج الوطن.
- على الرغم من الآثار الإيجابية لهجرة الشباب الفلسطيني من خلال الاستفادة من التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون لذويهم، فإن

هجرة الشباب لا تزال مشكلة حقيقية تواجه التنمية في فلسطين، نتيجة أن الهجرة وخاصة هجرة الشباب تسبب خسارة أهم عنصر من عناصر التنمية وهو الشاب، وبالتالي فإن هجرة الشباب تعني هدر الطاقات والكفاءات، وهذا الهدر له آثاره على بناء المجتمع وتنميته، إضافة إلى أن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات تتمثل في أن التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية وإلى المجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع التنمية الحقيقية والمستدامة.

- أدى الوضع السياسي والاقتصادي القائم في الأراضي الفلسطينية إلى تراجع الوضع الاقتصادي العام وانخفاض معدلات النمو، وزيادة معدلات البطالة والفقر، وإفقار شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني، وتراجع حجم الاستثمار، وتراجع الوضع المعيشي العام للسكان، ما عزز من أسباب دفع الشباب الفلسطيني للهجرة.
- ساهم الاحتلال الإسرائيلي من خلال الاعتداءات المتكررة على قطاع غزة وفرضه حصاراً شاملاً منذ ١٠ سنوات والذي تزامن مع حالة الانقسام في تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع الكثير من الشباب الفلسطيني للتفكير جدياً في الهجرة.
- هناك إجماع من الشباب الفلسطيني حول الأسباب الرئيسة لرغبتهم في الهجرة ومنها أسباب اقتصادية متعلقة بتحسين الظروف المعيشية وعدم وجود فرص التعليم والتدريب.
- تترك هجرة الشباب الفلسطيني آثاراً سلبيةً أهمها، أنها تؤدي إلى إحباط الشباب الذي لم ينجح في الهجرة وفقدان حافز التقدم والتطور، والشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة المقارنة بين ما يتقاضاه الشباب في وطنهم مع ما يتقاضاه الشباب في دول المهجر، إضافة إلى أن بعض المهاجرين قد يقبلون على العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية، ما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقد هؤلاء مهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة.

التوصيات

لا شك في أن الشباب الفلسطيني يعتبر العنصر الأهم لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في المدى القصير والبعيد، خاصة أن الشباب هم صانعو التنمية، والتنمية أعدت من أجلهم، بالتالي فإن محاربة ظاهرة الهجرة والحد منها يكون بتمكين الشباب في وطنهم من خلال تحسين الظروف المعيشية وإيجاد فرص عمل لهم وإشراكهم في القرار السياسي، وبهذا الخصوص يقترح الباحث التوصيات الآتية:

١. العمل على تقديم العون الاقتصادي للشباب الفلسطيني من خلال إيجاد فرص عمل لهم، والحد من مشكلة البطالة.

٢. العمل على استيعاب الخريجين في المؤسسات الحكومية قدر الإمكان، وفي ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب هذا الكم من الخريجين؛ يبقى القطاع الخاص الملاذ الوحيد لاستيعاب جزء من الخريجين في سوق العمل.

٣. توفير تسهيلات مصرفية لفترة طويلة ودون فوائد للمشاريع الشبابية والإبداعية.

٤. إعداد دراسات حول احتياجات سوق العمل الفلسطينية من التخصصات الجامعية والمهنية تستفيد منها المؤسسات التعليمية عند توفير التخصصات لطلابها.

٥. فرض قيود على هجرة الشباب، مع أهمية توفير فرص حقيقية دافعة لبقائهم، والحد من العوامل الدافعة لهجرتهم.

٦. ضرورة اعتبار الشباب جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، من خلال استثمار طاقاتهم بما يعود عليهم وعلى وطنهم بالفائدة وبما يكفل مشاركتهم الفاعلة في التنمية المتكاملة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

٧. تخصيص موازنات خاصة محابية للشباب الخريجين العاطلين عن العمل ودعم المبادرات الإبداعية، وتخصيص بند في الموازنة العامة لمشاريع الفئات غير المقتدرة وخاصة فئة الشباب.

٨. العمل على توفير المنح الدراسية للشباب، ومتابعة الجامعات الفلسطينية فيما يخص تحديد الرسوم بما يضمن سلامة العملية التعليمية وجودتها وتوفير فرص التعليم للشباب، خاصة أبناء الأسر من أصحاب الدخول المنخفضة والفقراء.

٩. العمل على ضمان إصدار قانون يحمي حق الشباب ويصونه.

١٠. ضرورة وصول الشباب الفلسطيني إلى الهيئات التشريعية وأماكن صنع القرار، من خلال إصدار التشريعات التي تعزز المشاركة السياسية لدى الشباب وتضمن تقلدهم المناصب العامة، مع ضرورة خفض سن الترشح للمجلس التشريعي والمجالس المحلية إلى ٢٥ سنة.

١١. تكريس العمل المجتمعي التطوعي بهدف الاستفادة من الطاقات الشابة بما يخدم المصلحة العامة وتنمية المجتمع.

١٢. تشجيع المبادرات الشبابية التي تساهم في تطوير دورهم وتعاضدهم مع الفئات الاجتماعية لما لها من آثار إيجابية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم معنوية أم وطنية.

١٣. إعداد برامج توعوية لتثقيف الآباء والشباب حول مخاطر الهجرة وآثارها على المجتمع ككل وعلى الشباب بشكل خاص.

المراجع:

١. الاتحاد البرلماني العربي، **مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية – وضع سياسات واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج**، مجلة البرلمان العربي، السنة ٢٢، العدد ٨٢، كانون الأول، ٢٠٠١.

٢. الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، جنيف: ٢٠١٥.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة ٢٠١٥**، رام الله: ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية ٢٠١٠ (التقرير الرئيسي)**، رام الله: ٢٠١١.

٥. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، بيروت: دار التنوير العربي، ١٩٨٤.

٦. سلطة النقد الفلسطينية (٢٠١٤)، التقرير السنوي ٢٠١٣، رام الله.

٧. شلبي، مغاوري (٢٠٠٦)، **الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة**، العدد ١٦٥، مجلة السياسة الدولية.

٨. صافي، يوسف، **متطلبات النهوض بحالة حقوق الشباب الفلسطيني: دراسة قطاع غزة كنموذج**، مركز هدف لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.

٩. صالح، نصيرة، **أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج (دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج – جامعة مولود معمري – تيزي وزو)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو، ٢٠١١.

١٠. عفارة، علاء الدين، **هجرة الكفاءات العلمية السورية أسبابها – انعكاساتها على التنمية (بالتطبيق على أساتذة جامعة حلب)**، رسالة ماجستير غير منشورة، سورية: جامعة حلب، ٢٠٠٥.

١١. فوجو، ميسون، **استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠١٢.

١٢. مجلس حقوق الإنسان: تقرير ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧.

١٣. مرسي، محمد عبد العليم، **نزيف العقول البشرية**، الرياض، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

١٤. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون (٢٠٠٧)، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد (٩)**، رام الله.

Docquier F. and Rapoprt H., **The Brain Drain**. Instiute of Economic and Social Research, Department of Science Economics, University Catholique de Louvain, 2006.

الشباب والتشريعات القانونية: دراسة مقارنة من منظور النوع الاجتماعي

محمد خطيب*

انقضى القرن العشرون دون أن يكون الشباب موضوعاً ذا خصوصية في القانون الدولي. وفقط في ٢١ أيار من العام ٢٠٠٣ ظهر أول إعلان دولي حقوقي يخص الشباب، وهو (الميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية) (Charter on the Participation of Young People in Local and Regional Life Revised European)[1] ولحقت به في ١١ تشرين الأول ٢٠٠٥ مجموعة الدول الناطقة بالإسبانية في أميركا الجنوبية وشبه جزيرة أيبريا حيث ظهرت (المعاهدة الأيبرو أميركية المتعلقة بحقوق الشباب) (IBERO AMERICAN Convention on Rights of Youth)[2] وفي ٢ تموز ٢٠٠٦ لحقت إفريقيا بالركب من خلال (الميثاق الإفريقي للشباب) (African Youth Charter)[3].

وفي الوقت الذي أفردت فيه أمم أوروبا وإفريقيا وأميركا الجنوبية وثائق والتزامات واضحة خاصة بالشباب، فإن الميثاق العربي لحقوق الإنسان[4] الذي وضع في الفترة نفسها (٢٣ أيار ٢٠٠٤) لم يورد بنداً واحداً عن الشباب.

وبناءً على ما سبق، فإن الشباب في فلسطين والعالم العربي يفتقرون إلى وثيقة عالمية أو إقليمية تكرس حقوقهم كشباب. والأسوأ من ذلك عدم وجود قوانين خاصة بالشباب في فلسطين، ومعظم الدول العربية تقريباً.

* مختص في النوع الاجتماعي والتنمية
Jerusalem.muk@gmail.com.

في ظل غياب قانون للشباب أو إعلان عالمي موقع عليه من دولة فلسطين، فإن دراسة التشريعات ذات الصلة بالشباب تتم من خلال دراسة واقع التشريعات التي تتصل بالميادين الخمسة المذكورة في أجندة أولويات الشباب بعد العام ٢٠١٥، والتي تناولت حقوق الشباب موضع الأولوية وحصرتهم في الفئة العمرية (١٥-٢٤ عاماً)، والأجندة التي هي عبارة عن إعلان عالمي تعكس نشوء إجماع أممي على مقترحات صلبة ومتماسكة لميادين خمسة مستهدفة لها أهمية جوهرية وتأثير بالغ على الشباب.

عالمياً، هناك نوعان من التشريعات، فهناك تشريعات خاصة بالشباب، وهناك تشريعات لا تذكر الشباب ولا تلحظ خصوصيتهم أصلاً، ولكنها تتناول قضايا تخصهم، مثل قوانين العمل والأحوال الشخصية والخاصة بالجمعيات والأحزاب والإعلام والضرائب والتعليم والتدريب. وفي كل الأحوال هناك مواثيق دولية وقعت عليها الدولة وتبنت ما فيها من نصوص تشريعية.

تعريف الشباب:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشباب[٥] بأنهم الفئة العمرية (١٥-٢٤ عاماً)، ولكنه يعترف بتعريفات الدول المختلفة للشباب، ومن هنا يقترح اعتبار هذه الفئة موضع التركيز الأساسي ويمكن توسيع الفئة إلى عمر ٣٥ عاماً.

إعلان الأمم المتحدة: أجندة أولويات الشباب ما بعد ٢٠١٥

لم تتوقف هذه الورقة عند مضامين (الميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية) و(المعاهدة الأيبرو أميركية المتعلقة بحقوق الشباب) و(الميثاق الإفريقي للشباب) والتي تبين حقوق الشباب التي اعترف بها العالم في مستهل الألفية الثالثة، وذلك من باب الإيجاز، فأجندة أولويات الشباب ما بعد ٢٠١٥ المستمدة من المواثيق السالفة لا تعطي فقط إطلالة على موقع الشباب في المنظور الحقوقي الكوني الحالي. وإنما تشكل إطاراً لقراءة التشريعات الفلسطينية من منظور حقوق الشباب.

في الثاني والثالث من حزيران ٢٠١٤، نظمت دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ECOSCO) بالتعاون مع مكتب الشباب في الأمانة العامة للأمم المتحدة لقاءً بعنوان (ملتقى «الاسوسكو» حول الشباب للعام ٢٠١٤: إدراك مستقبل الشباب الذي يصبون إليه»)،[٦] في مقر الأمم المتحدة ضم أكثر من ألف منظمة شبابية للمشاركة في النقاش لصياغة أجندة عالمية جديدة بعد الأهداف الإنمائية للألفية. ووجه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون كلمة للشباب، أكد فيها أنهم يستحقون صوتاً حقيقياً في تشكيل السياسات التي تؤثر على حياتهم. وأشاد بان بجهود الشباب في المساعدة في تشكيل جدول أعمال التنمية لما

بعد العام ٢٠١٥، مؤكداً أن الأجندة تخصهم لأنها تتعلق بمستقبلهم، وقال: «يجب أن تكون أجندتكم، إنها لمستقبلكم أنتم». وأشار بان إلى أن اليافعين البالغ عددهم ١,٨ مليار شخص في العالم يواجهون تحديات فريدة من نوعها كالتعليم الجيد والرعاية الصحية الأساسية والعمل اللائق، وعليهم مواجهة التحديات العالمية أيضاً كقضية تغير المناخ.

ونتيجة مداولات اليومين أعلاه تم استخلاص الصيغة النهائية لنتائج المداولات التي استمرت نحو خمسة شهور من كانون الثاني حتى أيار ٢٠١٤، بمشاركة ١٧٠٠ منظمة شبابية ومجموعة الأمم المتحدة حول الأطفال والشباب وشبكات كونية لمنظمات عالمية غير حكومية مختصة بالشباب وأخرى حكومية.

استعرض المشاركون أبرز الإشكاليات التي تواجه الشباب في العالم خاصة العالم الثالث وتوقفوا ملياً عند الإشكالات الآتية:

- هناك ١,٨ نسمة على مستوى العالم من الفئة ١٥-٢٤ عاماً، وهو العدد الأضخم في التاريخ لهذه الفئة.
- ٩٠٪ من شباب العالم موجودون في الدول النامية ويتجهون ليكونوا النسبة الأكبر في العالم.
- ٥٠٠ مليون من الشبان ضمن الفئة المذكورة دخلهم أقل من ٢$ يومياً.
- ٧٠ مليون شاب في العالم عاطل عن العمل، وهناك حاجة لنحو ٦٠٠ مليون وظيفة يجب توليدها في العالم حتى العام ٢٠٣٠.
- نسبة البطالة في الفئة ١٥-٢٤ ثلاثة أضعاف النسبة لدى الفئات الأكبر وفي بعض البلدان تشكل هذه الفئة أكثر من ٥٠٪ من العاطلين عن العمل.
- ٦٠ مليون مراهق من المرحلة المذكورة دون الثانوية العامة خارج المدرسة.
- واحدة من كل ٣ فتيات في الدول النامية تتزوج قبل سن ١٨ عاماً، وعلى مستوى العالم، فإن أكثر من ٥٠٪ من الاعتداءات الجنسية تقع على فتيات تقل أعمارهن عن ١٦ عاماً.
- ١,٥ مليار شخص معظمهم أقل من ٣٠ عاماً يسكنون في مناطق الصراع أو مناطق تتسم بالفقر والهشاشة.

الشباب غير ممثلين، ومستبعدون من عمليات صنع القرار. وفقط أقل من ٢٪ من البرلمانيين في العشرينات من أعمارهم، و١٢٪ فقط في الثلاثينات.

تم الخروج بأجندة أولويات الشباب بعد العام ٢٠١٥ والتي هي عبارة عن إعلان عالمي يعكس نشوء إجماع أممي على مقترحات صلبة ومتماسكة لميادين خمسة مستهدفة لها أهمية جوهرية وتأثير بالغ على الشباب. وهذه الميادين هي:

- التربية.
- العمل وريادة الأعمال.
- الصحة.

- الحكم الرشيد.
- السلام والاستدامة.

في ظل غياب قانون للشباب أو إعلان عالمي موقع عليه من دولة فلسطين، فإن دراسة التشريعات ذات الصلة بالشباب تتم من خلال دراسة القوانين التي تتصل بالميادين الخمسة المذكورة في أجندة أولويات الشباب بعد العام ٢٠١٥، والتي هي عبارة عن إعلان عالمي يعكس نشوء إجماع أممي على مقترحات صلبة ومتماسكة لميادين خمسة مستهدفة لها أهمية جوهرية وتأثير بالغ على الشباب. من خلال منظور النوع الاجتماعي، لأنه لا يعكس التمييز على أساس الجنس (الإناث) فقط، وإنما التمييز ضد مختلف الفئات المهمشة.

أوردت الأجندة أساساً الأولويات الثماني الآتية.[٧] وتوردها هذه الورقة باعتبارها الحقوق الأساسية التي أقر العالم أن لها الأولوية فيما بعد العام ٢٠١٥، وبالتالي فإن التشريعات تقاس بقدر ما تحققه من هذه الأولويات.

١. ضمان الوصول لتعليم أساسي نوعي والتعليم ما بعد الأساسي وتوسيع الوصول العادل للتعليم ما بعد الثانوي.
٢. ضمان أن يحقق الشباب ثماراً تعليميةً جوهريةً وقابلةً للقياس، مع تعليم رسمي وغير رسمي ومهني وتدريب نوعي يجهزهم بالمعارف والمهارات ذات الصلة التي تقودهم لحياة آمنة وصحية وإنتاجية، بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل وتعزيز المواطنة العالمية وتنميتها.
٣. تقليل أعداد الشباب الذين ليسوا في حالة عمل أو تعليم أو تدريب وزيادة الوصول للعمل والعيش اللائقين من خلال تمكينهم من الوصول لفرص التعليم ووضع سياسات تتيح التحول والانتقال من المدرسة للعمل وتقوية شراكة القطاعين العام والخاص من أجل تلاقح أفضل للمهارات، وتعزيز الوصول للخدمات المالية وغير المالية لزيادة فرص ريادة الأعمال التي يقودها شباب وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل.
٤. ضمان مشاركة الشباب الجادة والجوهرية والشاملة في عمليات صنع القرار والحكم وبناء السلم، وفي التطوير والتنفيذ والتمويل الكافي لسياسات شبابية عابرة للقطاعات ومراجعة الآليات ضمن برنامج عالمي لعمل الشباب.
٥. تحسين الصحة الجسدية والاجتماعية والنفسية للمراهقين والشباب وتعزيز السلوكيات الصحية لتقليل مخاطر الأمراض غير المعدية وتعاطي المخدرات وكذلك خدمات ومعلومات طبية مقبولة بأسعار معقولة.
٦. ضمان الوصول للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية بما يتضمن نقص المناعة المكتسبة والأساليب الحديثة لمنع الحمل والتعليم الشامل حول الجنسانية (النشاط الجنسي) مع تركيز خاص على الفتيات المراهقات.

٧. تعزيز حقوق الإنسان والمساءلة القائمة على النوع الاجتماعي والقضاء على أشكال العنف والتمييز ضد المراهقين والشباب، ومن ضمن ذلك المراهقات والشابات والأطفال، ويتضمن ذلك الزواج المبكر والزواج بالإكراه والممارسات المؤذية.

٨. تعزيز جمع البيانات وتحليلها حول المراهقين والشباب مصنفة وفق العمر والجنس والحالة الزواجية، وتعزيز المتابعة والتقييم والمساءلة والشفافية ودعم المناصرة وصنع السياسات.

أولاً - الحقوق ذات الأولوية في التعليم:

تشير التقديرات الأممية إلى أن ضمان معرفة الشباب مهارات الكتابة والقراءة والحساب يمكن أن يخرج من الفقر (١٧١) مليون شاب يعيشون في دول ذات دخل منخفض، أي تقليص نحو ١٢٪ من الفقر في العالم. على الرغم من أن المنجزات الكبيرة التي تحققت في التعليم الأساسي خلال العقد الماضي فإن ٦٩ مليون مراهق في المرحلة دون الثانوية هم خارج المدرسة. تلك الجهود تقوضت إلى درجة كبيرة نتيجة ضعف مستوى جودة الأنظمة التعليمية. فهناك أكثر من ٢٥٠ مليون طفل في سن التعليم الأساسي لا يجيدون القراءة والكتابة حتى بعد ٤ سنوات من الدراسة في المدرسة. في الدول الأقل تطوراً فإن ربع الشبان الذكور ١٥-٢٤ عاماً وثلث الشابات الإناث من فئة الأميات نفسها.

تؤثر النتائج والمخرجات التعليمية مباشرة في النمو الاقتصادي، إذ إن ضمان استكمال المراهقات الإناث للتعليم ما بعد الأساسي يمكن أن يضيف ١,٥٪ سنوياً إلى الدخل القومي للدول، بينما ضمان مشاركتهن في سوق العمل من بوابة الدراسة والتدريب يمكن أن يضيف إلى الدخل القومي نحو ٤,٤٪.

ومن هنا طرحت أجندة الشباب ما بعد العام ٢٠١٥ [٨] الأولويات الآتية في مجال التعليم مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً:

١. ضمان الوصول عالمياً لتعليم نوعي سواء الأساسي أو ما بعد الأساسي وتوسيع الدخول المنصف والعادل للتعليم العالي.

٢. ضمان أن كل الشباب في مختلف المستويات الدراسية يجب أن يحققوا مخرجات ونتائج جوهرية ومحددة وقابلة للقياس عبر تعليم نوعي وآمن ووثيق الصلة ويتم ذلك من خلال أعداد كافية من المعلمين الذين يحظون بالدعم والإسناد والمدربين جيداً ووجود البنى التحتية الكافية.

٣. ضمان أن الشباب يصلون إلى تعليم رسمي وتعليم غير رسمي وتدريب يمكن تقديمه من خلال الحكومات والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الشبابية وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تقودهم لحياة صحية وإنتاجية تتلاقى

مع احتياجاتهم ومطالب سوق العمل بما يعزز مواطنة عالمية.

٤. ضمان الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعليم شامل حول الحياة الجنسية والمهارات الحياتية وحقوق الإنسان وبناء السلم والاستدامة ومهارات ريادة الأعمال والمواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة وفرص التعلم مدى الحياة.

٥. زيادة الموازنات الوطنية المخصصة للتعليم وتقوية المساءلة والاستجابة لدى الحكومات الوطنية.

مراجعة الحالة الفلسطينية

يفترض أن يكون التعليم في فلسطين محكوماً بقانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤.[٩] وهناك تصريحات وأخبار متداولة في وسائل الإعلام تتحدث عن قرب الانتهاء من قانون جديد للتربية والتعليم وأنه خضع لنقاش اجتماعي واسع. ولكن المفارقة أنه لم يتم نشر أي مسودة للنقاش بما في ذلك في وسائل الإعلام الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة التربوية الرسمية أو حتى الخاصة بمؤسسات أهلية، وظل النقاش حبيس المدعوين للمشاركة فيه.

أما القانون الساري المفعول نظرياً فلا تتم الإشارة إليه، فيما ينشر من دراسات وخطط وإستراتيجيات، وقد يكون في مراجعة هذا القانون شيء من الترف الفكري نتيجة حالة التهميش والتغييب المحيطة به. وهنا يمكن ملاحظة ما يلي:

١. على الرغم من أن أفكاره حديثة، فإنه مرتبط بفترة تاريخية ماضية كانت خلالها فلسطين جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، ولم يجر تعديله بما يؤدي إلى ربطه بدولة فلسطين.

٢. إن الكثير يجري في الواقع وعلى نحو منظم ومنتظم بشكل مخالف لما في القانون، والكثير مما في القانون غير موجود في الواقع، والأهم والأخطر أن ذلك كله يتم دون أي تعديل للقانون الذي لا بد من التأكيد على أن أفكاره حداثية وعصرية وتستحق الاحترام مع أن عمره الزمني طويل.

٣. قانون قديم لكن عصري وحداثي.

وعلى الرغم من تغييبه تستعرض الورقة بعض بنوده:

- على الرغم من أن أفكاره حديثة، فإنه مرتبط بفترة تاريخية ماضية كانت خلالها فلسطين جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، ولم يجر تعديله بما يؤدي إلى ربطه بدولة فلسطين.

المادة ٣ أسس فلسفة التربية في الأردن

تنبثق فلسفة التربية في الأردن من الدستور الأردني، وتتمثل في الأسس الآتية:

المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية ونظام

الحكم فيها نيابي ملكي وراثي والشعب الأردني جزء من الأمة العربية.

ج) صهر المجموعات السكانية في بوتقة مجتمع أردني عربي منسجم متماسك.

المادة ٢٨ أعضاء اللجنة العليا

تتكون اللجنة العليا من:

- ممثل عن الجامعة الأردنية ينسبه مجلس الجامعة
- أفكاره حداثية وعصرية

ينص القانون في المادة ١٠ على أن مدة مرحلة الإلزام تسع سنوات تبدأ في أول العام الدراسي الذي يلي تمام السنة السادسة من عمر الطالب. وفي المادة ١٦ مدة الدراسة الثانوية ثلاث سنوات

(على الرغم من أنه) منذ سنوات طويلة جرى تمديد المرحلة الإلزامية إلى ١٠ سنوات وتقليص الثانوية إلى سنتين. خلافاً للقانون فقد جرى تحويل اسمها من إلزامية إلى أساسية. على الرغم من أن كلمة الزامية تركز على إلزام الدولة بها، أما كلمة الأساسية فلا تحمل معنى الإلزام بالوضوح نفسه. وهنا يمكن أن تثار التساؤلات حول سبب تغيير الاسم.

ينص القانون في المادة ١٤ على أنه يجوز جمع التبرعات المدرسية بموجب نظام خاص لتقوية النشاط المدرسي على مختلف وجوهه. مع أن التبرعات عملياً إلزامية ومن الشائع في المجتمع الفلسطيني أن يقوم بعض المقتدرين بتسديد المبالغ المطلوبة من الطلبة الفقراء. كما أن القانون يتعامل مع التبرعات باعتبارها لتعزيز الأنشطة ولكنها في الواقع مصدر أساسي للمصاريف اليومية للمدرسة والصيانة وأعمال التطوير البسيطة.

ينص القانون في المادة ١٨ على أنه لا يقبل في المرحلة الثانوية إلا من يحمل الشهادة الإلزامية، أما المدارس الخاصة التي لم تعد طلابها لتقديم هذا الفحص، فتعطى مهلة سنتين من نفاذ هذا القانون لتحقيق هذه الغاية. وفي المادة ٥٥ تجري الوزارة امتحاناً عاماً في نهاية المرحلة الإلزامية تمنح الطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى (الشهادة الإلزامية) ويكون تنظيم هذا الامتحان وشروط منح الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة. على الرغم من أن هذه الشهادة ملغاة منذ نحو أربعين عاماً.

ينص القانون في المادة ٢٧ على تشكيل اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية تختص برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية ولا يجوز تغيير المناهج أو تعديلها إلا بعد موافقة اللجنة العليا. وفي المادة ٢٨ أعضاء اللجنة العليا هم : ممثل عن الجامعة الأردنية ينسبه مجلس الجامعة. ممثل عن وزارة التربية والتعليم ينسبه الوزير.

ممثل عن مؤسسات التعليم العالي ينسبه الوزير ويؤخذ دورياً منها بحسب قدم تأسيسها. ممثل عن المدارس الأهلية الخاصة ينسبه الوزير. رئيس قسم المناهج والكتب

المدرسية (بحكم وظيفته كما يأتي فيما بعد) ويكون أميناً لسر اللجنة، ولا يجوز أن ينتخب رئيساً أو نائباً لرئيس اللجنة. ممثل عن نقابات المهن العليا (الطب، الصيدلة، المحاماة، الهندسة) تنسبه مجالس هذه النقابات دورياً. ممثل عن الغرف الصناعية والتجارية تنسبه دورياً مجالس هذه الغرف. عضوان من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بأمور التربية والتعليم ينسبهما الوزير بصفتهما الشخصية من خارج الوزارة.

وفي الواقع العملي، فإن هذه اللجان بمثل هذه التركيبة غير موجودة على أرض الواقع

-قانون قديم لكن عصري وحداثي

يطرح القانون أهدافاً جوهريةً وقابلةً للقياس وهي منسجمة مع أجندة الشباب ما بعد ٢٠١٥ ولكن هذه الأهداف غير متحققة في الواقع المعاش وفق العديد من الدراسات المنشورة، ما يشير إلى غيابها عن أذهان المخططين وقيادة المؤسسة الرسمية.

ينص القانون في المادة ٤ الأهداف العامة للتربية والتعليم ٣- تنمية المهارات الأساسية الآتية:

أ. نقل الأفكار بسهولة إلى الآخرين عن طريق التعبير الشفوي بلغة عربية فصحى. نقل الأفكار بسهولة إلى الآخرين عن طريق التعبير الكتابي بلغة عربية فصحى.

ج. استعمال الأرقام بيسر في شؤون الحياة العامة.

د. الإصغاء المركز والملاحظة الدقيقة لأقوال الآخرين ولما يجري في البيئة للاستفادة من آراء الآخرين وخبرتهم.

هـ. اتباع الأسلوب العلمي في البحث والتفكير والاستنتاج والتمييز بين المعلومات الصحيحة والخطأ.

و. اتباع الموضوعية في النقد بقصد البناء والإصلاح والتقدم المستمر.

ز. تكوين عادة القراءة والمطالعة وتنميتها باستمرار بقصد المتعة والاستزادة من المعرفة.

وهذا الجزء من الأهداف جوهري وقابل للقياس ومتلائم ومعايير أجندة الشباب ما بعد ٢٠١٥ سالفة الذكر.

رفع المستوى الاقتصادي الفردي والجماعي وزيادة الدخل القومي، وذلك بإتاحة فرص تعليمية متساوية للجميع عن طريق تنويع البرامج التعليمية، بحيث تتمشى مع رغبات الأفراد وميولهم من ناحية، وتفي من ناحية أخرى بحاجات البلاد القائمة والمنتظرة في جميع المجالات ضمن مخطط اقتصادي شامل للدولة.

والجزء أعلاه أيضاً الذي يرتبط بتنويع البرامج بحاجات البلاد المتوقعة ضمن مخطط اقتصادي شامل هي قمة الحداثة التنموية وتتلاءم إلى أبعد الحدود مع أجندة الشباب ما بعد ٢٠١٥. والمشكلة الأساسية أن هذا القانون لسبب أو لآخر غير موجود عملياً على أرض الواقع.

ت. التعليم مهنة ولها إجازة مقننة ومنظمة

وهذا التطور يعبر عن تطور غير موجود وبعيد المنال والجهود المحدودة السابقة ليست بالوضوح والنضج والواقعية الموجودة في هذا القانون

ينص القانون في المادة ٢١ على إجازة ممارسة مهنة التعليم: لا يعين ابتداءً من نفاذ هذا القانون أي شخص في أي مؤسسة تعليمية في المملكة حكومية أو خاصة، إلا إذا حصل من وزارة التربية والتعليم على إجازة بممارسة مهنة التعليم، ويستثنى من ذلك من عين قبل نفاذ هذا القانون على حساب الرواتب المقطوعة والبلديات ووكالة الغوث.

وفي المادة ٢٢ شروط الحصول على إجازة مهنة التعليم يشترط لمنح هذه الإجازة للمعلمين الذين يعينون ابتداءً من نفاذ هذا القانون ما يلي (وتعتبر هذه الشروط حداً أدنى):

في رياض الأطفال والمرحلة الإلزامية، شهادة الدراسة الثانوية العامة، بالإضافة إلى دراسة سنتين تشمل الثقافة العامة والخاصة والتربية المسلكية أو ما يعادل هذه الدراسة ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بشهادة الدراسة الثانوية العامة وحدها.

في المرحلة الثانوية: شهادة جامعية كاملة (بكالوريوس أو ليسانس أو ما يعادلهما) بالإضافة إلى دراسة التربية المسلكية لمدة سنة واحدة أو ما يعادلها من دورات في التربية المسلكية ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بالشهادة الجامعية وحدها.

في المعاهد: شهادة تخصص جامعية في الموضوع الذي سيتولى المعلم تعليمه (مثل ماجستير أو دبلوم تخصص أو ما يعادلها) ويفضل في معاهد المعلمين بالإضافة إلى ذلك الحصول على دراسة في التربية المسلكية، ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بالشروط المطلوب توافرها في معلمي المرحلة الثانوية فقط.

وفي المادة ٢٣ تأهيل من لا تتوافر فيهم الشروط: على الوزارة – في حدود إمكانياتها – أن تهيئ الفرص والوسائل لمعلمي المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة الذين عينوا قبل العام الدراسي ١٩٦٥/٩٦٤ والذين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٢) لرفع مستواهم العلمي والمسلكي وذلك بتأسيس معاهد أو عقد دورات لتأهيل من يرغب في ذلك منهم.

وينص القانون في المادة ٢٦ نظام انتقاء المعلمين ونقلهم على: يوضع نظام يشتمل على شروط انتقاء المعلمين وقواعد نقلهم.

وعلى أرض الواقع –وخلافاً للقانون – لا يوجد نواظم لمهننة التعليم أو قواعد النقل.

ج. مشاركة المجتمع بمختلف مؤسساته بلجنة المناهج.

وهذا مخالف للواقع، حيث تتشكل اللجنة في الواقع من مسؤولي وزارة التربية والتعليم ويتم تثبيت أسمائهم في الصفحات الأخيرة من الكتاب المدرسي.

وينص القانون في المادة ٢٧ على تشكيل اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية: تؤلف لجنة عليا تختص برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية ولا يجوز تغيير المناهج أو تعديلها إلا بعد موافقة اللجنة العليا.

وفي المادة ٢٨ أعضاء اللجنة العليا تتكون اللجنة العليا من: ممثل عن الجامعة الأردنية ينسبه مجلس الجامعة. ممثل عن وزارة التربية والتعليم ينسبه الوزير. ممثل عن مؤسسات التعليم العالي ينسبه الوزير ويؤخذ دورياً منها بحسب قدم تأسيسها. ممثل عن المدارس الأهلية الخاصة ينسبه الوزير.

هـ. رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية (بحكم وظيفته كما يأتي فيما بعد) ويكون أميناً لسر اللجنة ولا يجوز أن ينتخب رئيساً أو نائباً لرئيس اللجنة. ممثل عن نقابات المهن العليا (الطب، الصيدلة، المحاماة، الهندسة) تنسبه مجالس هذه النقابات دورياً. ممثل عن الغرف الصناعية والتجارية تنسبه دورياً مجالس هذه الغرف. عضوان من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بأمور التربية والتعليم ينسبهما الوزير بصفتهما الشخصية من خارج الوزارة.

د. لجنة المناهج متغيرة ومحدودة المدة.

تغير لجنة المناهج يتيح تجدد الذهنيات التي تراجع المناهج بما يضمن تجديداً جوهرياً لا شكلياً أو سطحياً للمناهج. وتنص المادة ٢٩ على تعيين أعضاء اللجنة العليا: يعين عضو اللجنة العليا بتنسيب من الجهة المختصة وبقرار من مجلس الوزراء ولا يعزل إلا بقرار من مجلس الوزراء. وفي المادة ٣٠ مدة العضوية تكون مدة العضوية في اللجنة سنتان.

هـ. إعداد الكتب المدرسية متاح لجميع الكفاءات في المجتمع من خلال طريقة المسابقة الحرة

الأصل في القانون– وهو أمر غائب في الواقع– أن يكون إعداد الكتب المدرسية من خلال طريقة المسابقة الحرة ونشر إعلان طلب مؤلفين في الصحف اليومية. وأما التكليف فيعتبره القانون مقبولاً في حالات خاصة فقط. كما أن القانون يبين خطوات عملية لكل خيار،

ينص القانون في المادة ٤٠ – طرق تقرير الكتب المدرسية على:

ا) يتبع في تقرير الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة وفي الحالات الخاصة يلجأ إلى طريقة التكليف.

ب) يجوز كذلك عند الضرورة القصوى اتباع طريقة الاختيار من السوق الحرة.

وتوضح المادة ٤١ التأليف وفق طريقة المسابقة الحرة:

أ. إذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة يعلن القسم مرتين على الأقل في صحيفتين يوميتين محليتين عن حاجة الوزارة إلى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يعينها.

ب. تقدم مشروعات الكتب إلى مكتب الكتب المدرسية ويقدمها المكتب بدوره إلى القسم.

ج. يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مع اللجان الفرعية التي تؤلفها اللجنة العليا لهذه الغاية ويقدم نتيجة هذه الدراسات إلى اللجنة العليا.

د. على الرغم مما ورد في المادة (٣٣) تقدم اللجنة العليا قراراتها بشأن مشروعات الكتب إلى الوزير لإقرارها وتنفيذها.

وتوضح المادة ٤٢ التأليف وفق طريقة التكليف:

إذا تقرر اتباع طريقة التكليف، يطلب القسم بموافقة اللجنة العليا إلى شخص أو أكثر من المتخصصين ذوي الخبرة إعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المنهاج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية.

و. شروط الموجهين التربويين

يضع القانون شروطاً للموجه التربوي تعبر عن بعد نظر، منها أن تكون له خبرة في التعليم وفي الإدارة المدرسية، مما يؤدي إلى ضمان تنوع الخبرات في الموجه التربوي كما يؤدي إلى تجدد الدماء في الإدارات المدرسية من خلال أن جزءاً منهم سيتحول للتوجيه التربوي كما أن ذلك يضمن توفر الكفاءة التربوية في مدير المدرسة.

ينص القانون في المادة ٨٥ على شروط الموجهين التربويين والإداريين:

يشترط في الموجهين التربويين والإداريين أن يكونوا جامعيين وذوي خبرة في التدريس لا تقل عن أربع سنوات وذوي خبرة في الإدارة المدرسية لمدة لا تقل عن سنة ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شرط الخبرة في الإدارة المدرسية على أن يتم تدريب كل موجه تربوي أو إداري في دورات خاصة.

ز. قيم متوازنة وشاملة لمختلف مناحي التنمية الشاملة.

ينص القانون في المادة ٣ على أسس فلسفة التربية في الأردن على مختلف القيم التنموية والحقوقية اللازمة لبناء مجتمع قائم على الحقوق الإنسانية والتنمية المستدامة:

- عروبة فلسطين وجميع الأجزاء المغتصبة من الوطن العربي والعمل على استردادها.
التفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية.
- احترام كرامة الفرد وحريته وتقدير المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطغى

أحدهما على الآخر.

- العدل الاجتماعي، وإتاحة الفرص المتساوية للتعليم لجميع أبناء الأردن وبناته ضمن إمكانيات الأفراد أنفسهم.
- مساعدة كل طالب على النمو السوي جسمياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً ليصبح مواطناً مسؤولاً عن نفسه وعن مجتمعه.

ما سلف أعلاه هو استعراض لبعض نقاط القوة في القانون، ولكن للإيجاز لم يتم عرض ما ينبغي عرضه، ولكن يمكن القول إن قانون التربية والتعليم لعام ١٩٦٤ لا يشكل مانعاً من أجل تحقيق أجندة الشباب ما بعد ٢٠١٥ الواردة آنفاً، لا بل يشكل حاضنة ملائمة إذا نال القانون مكانته التي يفترض أن ينالها.

وهو منسجم مع المواد ١٢-١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [١٠]

ثانياً: العمل وريادة الأعمال

تشير تقديرات الأمم المتحدة الى أن العام ٢٠١٣ شهد ٢٠٠ مليون نسمة من العاطلين عن العمل منهم ٧٤ مليون في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً. الشباب من هذه الفئة العمرية. تزايدت مشاركة الشباب بالعمل في القطاع غير المنظم، ويضعف وصول الشباب للوظائف بسبب نقص الخبرة العملية ورأس المال الاجتماعي وضعف الجاهزية والتأهيل التعليمي والتدريب والإرشاد في المجالات ذات الصلة.

كما أن الشباب رواد الأعمال يواجهون عوائق مماثلة تتضمن الوصول لمعلومات ذات صلة كافية وضعف الوصول للخدمات المالية والتدريب على المهارات، والدعم قبل وبعد كل مرحلة من المراحل المتعددة سواء في مراحل انطلاق المشروع أو في مراحل إدارة المشروع.

تشير التقديرات إلى أنه في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٣٠ فإن الاقتصاد العالمي سوف يحتاج لتوليد أكثر من ٦٠٠ مليون فرصة عمل لمواجهة الانتشار الحالي للبطالة، والتواصل في زيادة السكان في سن العمل، علماً أن ٩ من كل ١٠ فرص عمل تم توليدها من القطاع الخاص.

ومن هنا ثمة أهمية خاصة لتقوية وتعزيز التنمية في القطاع الخاص لضمان التحفيز والنمو الاقتصادي المستدام وعبر التصنيع ومراعاة العوائق والخصوصيات وضمان الاستخدام الكفؤ للمصادر.

إن السعي لفرص العمل اللائق وفرص العيش الكريم أولوية عالمية. وبالتالي تبرز أهمية الابتعاد عن العمل الاستغلالي، والتوجه للتدريب غير المدفوع والأجور المتساوية للأعمال ذات القيمة المتساوية.

ومن هنا طرحت أجندة الشباب ما بعد العام ٢٠١٥ الأولويات الآتية في مجال العمل وريادة الأعمال مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً

١. زيادة معدلات العمل بين الشباب والشابات

مع معايير تستهدف الشباب الأقل حظاً من خلال سياسات التحول والانتقال من المدرسة إلى العمل اللائق.

٢. ضمان ربط أفضل بين مهارات الشباب والحاجات المتغيرة لسوق العمل من خلال تقوية الشراكة بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص.

٣. توفير فرص الوصول للتعليم والتدريب الملائم لتطوير المعارف والمهارات بما يتضمن التعليم والتدريب المهني والتقني، حول ريادة الأعمال وإضافة المعلومات حول فرص العمل والأسواق الجديدة وشبكات المستثمرين والدوليين.

٤. ضمان وصول الشباب من رواد الأعمال للمساعدات خاصة المالية المفصلة خصيصاً لاحتياجاتهم في كل مرحلة من مراحل التأسيس والإدارة.

٥. ضمان المساواة والتي تتضمن المساواة الجندرية بما يتضمن فجوة الأجور.

٦. ضمان الوصول العالمي للحماية الاجتماعية الكافية بما يتضمن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والمعيشية للشباب في القطاعين الرسمي وغير الرسمي وفق معايير منظمة العمل الدولية.

مراجعة الحالة الفلسطينية:

في فلسطين هناك ثلاث مرجعيات تشريعية في مجالات العمل وريادة الأعمال هي:

- قانون تشجيع الاستثمار رقم ١ لعام ١٩٩٨.
- قانون العمل.
- العهد الدولي الخاص بـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وفيما يلي مراجعة لكل منها

قانون تشجيع الاستثمار رقم ١ لعام ١٩٩٨ [11]

ما يمكن أن يهم الشباب في هذا القانون هما المادتان ٢٣ و٢٨، الأولى تتحدث عن الاستثمارات التي تستحق التحفيز، والثانية حول الاستثمار الذي يمكن إعفاؤه من ضريبة الدخل.

لكن سرعان ما يتبين أن الشباب مستبعدون، حيث تنص المادة ٢٣ في فقرتها الأولى على أنه حتى يكون تقديم التسهيلات ممكناً فيجب أن تكون قيمة الاستثمار مائة الف دولار فأكثر ويكون التشجيع هو الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات ثم يمكن تخفيضها لمدة ٨ سنوات إضافية وهو يخص شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام ويتم الاكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأسمالها.

ومن هنا يمكن القول إن القانون المذكور لا يفيد الغالبية العظمى من رواد الأعمال والذين لا تتجاوز قيمة استثمارهم في الغالب ربع هذا المبلغ أو أقل. وبالتالي ليسوا جزءاً من تشجيع رواد الأعمال الشباب في عمر ١٥-٢٤ عاما.

قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ [١٢]

هناك إشكاليتان مدمرتان في قانون العمل هما:

- مشكلة غياب الضمانات، والضمانات الزائفة.
- مشكلة استمرار غياب مكملات نص عليها القانون

وفيما يلي استعراض لكل منها:

- مشكلة غياب الضمانات، والضمانات الزائفة

الأمثلة أكثر من أن تورد في الورقة. وفيما يلي بعض الأمثلة:

١. تنص المادة ١١٦ حول تأمين العمال على أنه يجب على صاحب العمل أن يؤمن جميع عماله عن إصابات العمل لدى الجهات المرخصة في فلسطين.
٢. المادة (١١٧) واجبات صاحب العمل عند إصابة العامل أنه عند وقوع إصابة عمل على صاحب العمل القيام بما يلي:
   ١. تقديم الإسعافات الأولية اللازمة للمصاب ونقله إلى أقرب مركز للعلاج.
   ٢. تبليغ الشرطة فور وقوع أي إصابة أدت إلى وفاة العامل أو ألحقت به ضرراً جسمانياً حال دون استمراره عن العمل.
   ٣. إخطار الوزارة والجهة المؤمن لديها خطياً عن كل إصابة عمل خلال ٤٨ ساعة من وقوعها ويسلم المصاب صورة عن الإخطار.

وإذا لم يلتزم صاحب العمل بهذه الحقوق المترتبة عليه لصالح العامل فإنه يعاقب بغرامة من (٣٠٠-٥٠٠) دينار وهي غرامة ليس فيها شيء أقل من الردع بل إن تكلفتها أقل بكثير وبلا مقارنة مع تكلفة الحقوق التي ترتبها المادتان أعلاه. وبالتالي فإن العقوبة ضمانة زائفة. لا بل تزود صاحب العمل الذي يريد التهرب من الالتزام بالواجب الأخلاقي والإنساني بمخرج قانوني تجاه عامل مصاب قد يحتاج علاجه عشرات أو مئات آلاف الدنانير وقد يتوقف عن العمل لسنوات.

وتنص المادة ١٣٥ حول عقوبة إعاقة أعمال مفتش العمل أو هيئة التفتيش على أن كل من يمانع أو يعارض أو يعيق أعمال مفتش العمل أو هيئة التفتيش يعاقب بإزالة المخالفة وبغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار. ومن هنا فإن هذه الغرامة البسيطة تشكل داعماً له في رفض التفتيش.

تنص المادة ٩٥ حول حظر تشغيل الأحداث أنه لا يجوز تشغيل الأحداث في:

١. الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة التي يحددها الوزير.
٢. الأعمال الليلية أو الأعياد الرسمية أو الدينية أو أيام العطل الرسمية.
٣. ساعات عمل إضافية أو على أساس وحدة الإنتاج.
٤. الأماكن النائية أو البعيدة عن العمران

وتنص المادة ١٠٠ حول حظر التمييز بين

النساء والرجال على أنه وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه يحظر التمييز بين الرجل والمرأة.

وتنص المادة ١٠١ حول حظر تشغيل النساء على أنه يحظر تشغيل النساء في:

١. الأعمال الخطرة أو الشاقة التي يحددها الوزير.
٢. ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والستة أشهر التالية للولادة.
٣. ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء

ولكن عقوبة الإتيان بمخالفة من هذه المخالفات الجسيمة هي (٢٠٠-٥٠٠) دينار. وهذه الغرامة لا تدفع إلا بعد الكشف عنها وثبوتها ويتطلب ذلك إجراءات معقدة لإثبات ذلك.

وإذا كان المبلّغ عن المخالفة العامل نفسه أو كان شخصاً آخر فلا شيء يحمي العمال ويحفظ فرصة العمل. ومن هنا فإن الحصول على أي حق من الحقوق غالباً ما يرتبط بفقدان الوظيفة. وفي بعض الحالات يخبر صاحب العمل أصحاب العمل المجاورين ويحذرهم من تشغيل العامل المبلّغ. ومن هنا تكون مصلحة العمال في كثير من الأحيان المحافظة على العمل وليس رفع الظلم الذي يعترف به القانون.

مشكلة استمرار غياب مكملات نص عليها القانون

تطرح الورقة مثالين أحدهما من المادة ٣ والثاني المادة ١٠٧

تنص المادة ٣ حول نطاق التطبيق أنه تسري أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب العمل في فلسطين باستثناء:

١. موظفي الحكومة والهيئات المحلية مع كفالة حقهم في تكوين نقابات خاصة بهم.
٢. خدم المنازل ومن في حكمهم على أن يصدر الوزير نظاماً خاصاً بهم.
٣. أفراد أسرة صاحب العمل من الدرجة الأولى.

نص القانون قبل ١٦ عاماً من كتابة هذه الورقة على حق موظفي الحكومة بتكوين نقابة لهم، وأن على وزير العمل أن يصدر نظاماً خاصاً بخدم المنازل ومن في حكمهم. ولم يصدر وزراء العمل المتعاقبون النظام، ولم يتم السماح بإنشاء نقابة لموظفي الحكومة، وتم التضييق على من حاول إنشاءها.

المثال الثاني هو المادة ١٠٧ حول هيئة تفتيش العمل وقد نصت المادة على:

١. بمقتضى هذا القانون يشكل الوزير هيئة تسمى هيئة تفتيش العمل من عدد ملائم من المفتشين والمؤهلين أكاديمياً ومهنياً لمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
٢. يتمتع أعضاء هيئة تفتيش العمل في ممارستهم لمهامهم بصلاحيات الضبطية القضائية.

تفيد عبارة (بمقتضى هذا القانون) الإلزام، أي أن وزراء العمل المتعاقبين كانوا ملزمين

بتشكيل الهيئة التي لم يشكلوها كضمانة لتطبيق القانون مهما كانت ضمانات العدالة فيها هشة.

وعلاوة على ما سبق، فإن القانون بما يتسم به من نواقص صرح بها القانون وبما يضمه من ضمانات وهمية أو غائبة فإنه لا يمكنه أن يلبي المواد ٦-١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي التزمت به دولة فلسطين.

ثالثاً: الصحة

مرحلة المراهقة مرحلة حرجة تتسم بالنمو الجسدي والعاطفي والاجتماعي السريع، وخلالها يقوم كل فرد بتطوير القدرات المطلوبة لحياة منتجة وصحية ومرضية. الصحة والتطور خلال تلك الفترة يؤثران على الصحة في فترة البلوغ.

تقريباً ثلثا حالات الوفاة المبكرة وثلث الأمراض التي تصيب البالغين ترافقت مع ظروف أو سلوكيات بدأت في فترة الشباب منها تدخين السجائر أو قلة النشاط البدني أو الممارسة الجنسية غير الآمنة، أو التعرض للعنف.

عالمياً فإن ١,٣ مليون مراهق توفوا عام ٢٠١٢ معظمهم بسبب أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها.

وهناك ثلاثة أسباب لموت المراهقين هي: حوادث الطرق والإيدز والانتحار.

النساء الشابات يحملن أعباء أكبر نتيجة الوفاة والإعاقة بسبب تعقيدات تتعلق بالحمل والولادة وتتضمن الإجهاض غير الآمن مما يزيد وفيات الفتيات من ١٥-١٩ عاماً في الدول ذات الدخل المتدني والمتوسط.

وطرحت أجندة الشباب ما بعد عام ٢٠١٥ الأولويات الآتية في مجال الصحة مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً:

١. ضمان الوصول العالمي لخدمات ومعلومات صحية ملائمة للمراهقين والشباب ذات جودة ومقبولة وبأسعار معقولة.
٢. ضمان وصول عالمي لصحة جنسية وإنجابية وحقوق إنجابية وخدمات متعلقة بنقص المناعة المكتسبة وأساليب منع الحمل مع تركيز خاص على المراهقات.
٣. ضمان كشف وعلاج مبكر لدعم خدمات الصحة العقلية للمراهقين والشباب.
٤. تحسين الواقع الصحي للمراهقين والشباب من خلال برامج تستهدف المراهقين والشباب تتضمن منع العنف والحوادث والكشف المبكر وعلاج الصحة العقلية.
٥. زيادة الاستثمار لتعزيز السلوكيات الصحية وبرامج تعزيز الصحة الهادفة إلى تقليل مخاطر الأمراض غير المعدية والتدخين والسمنة المفرطة والعنف وإصابات حوادث الطرق وتقليل الضرر الناتج عنها وتعاطي المواد المخدرة بما يشمل المخدرات والكحول.

٦. إدراك المحددات الاجتماعية والسياسية للصحة وطرح أشكال عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كافة كطريق لتحسين صحة الشباب والمراهقين.

مراجعة الحالة الفلسطينية

القانون الأساسي في فلسطين هو قانون الصحة العامة ١٣رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٤ وهو قانون يعاني من إشكالية كبرى تتضمنها المادة ٢ حول مهام وصلاحيات وزارة الصحة وتضم ١٦ مهمة غالبيتها الساحقة تتعلق بترخيص المؤسسات والخدمات، والبنود النادرة التي لا تتحدث عن التراخيص منها البند ١ والذي تحدث عن تقديم الخدمات الصحية الحكومية الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية، وإنشاء المؤسسات الصحية اللازمة لذلك.

وتحدث البند ٥ عن توفير التأمين الصحي للسكان ضمن الإمكانات المتوفرة. أما المادة ٥ حول توفير الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية فإنها تنص على أن على الوزارة توفير الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية المتعلقة بصحة الأم والطفل، أي أن المقصود بالخدمات هو ما يتعلق بصحة الأم والطفل.

بوضوح شديد ليس في القانون مادة حول الأهداف التي على الوزارة تحقيقها، الحديث في مختلف مواد القانون عن إجراءات فقط. ومن الجلي والواضح وضوح الشمس عدم وجود التزام وتعهد واحد تقطعه الوزارة على نفسها في هذا القانون.

وليس فقط ـ أن هذا القانون لا يلبي أدنى اعتبار لأجندة الشباب بعد العام ٢٠١٥ ولا يتواءم مع المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه يبدو في منتهى الضعف مقارنة بالمادة ٩٧ مسؤولية الوزارة عن تأمين الخدمات الطبية للطلاب من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ التي تنص على أن: وزارة الصحة مسؤولة عن تأمين الخدمات الطبية العلاجية لطلاب المؤسسات التعليمية الحكومية مجاناً سواء في العيادات والمستوصفات والمستشفيات الحكومية أو في المؤسسات التعليمية.

وكذلك المادة ٩٩ تعيين الأطباء في المؤسسات التعليمية الخاصة التي تنص على: تلزم المؤسسات التعليمية الخاصة بتأمين الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وذلك بتعيين طبيب يشرف على الصحة العامة لطلابها ومعلميها وموظفيها ويجري لهم فحصاً طبياً كاملاً دورياً ويستقبلهم في عيادته الخاصة ويتقيد بجميع تعليمات قسم الصحة المدرسية.

رابعاً: السلام والأمن الشخصي

المجتمعات المسالمة والآمنة والحاضنة لمكوناتها المتعددة تتطلب مشاركة وانخراط

الشباب. الشباب لديهم وجود كبير بين ضحايا العنف المباشر وغير المباشر سواء في الصراعات المسلحة أو الإرهاب أو الجرائم. عالمياً فإن ٤٣٪ من ضحايا جرائم القتل هم من الفئة ١٥–٢٩. كما أن أكثر من نصف الاعتداءات الجنسية تقع على فتيات أعمارهن أقل من ١٦ عاماً، في البلدان المتأثرة بالصراعات فإن معدلات العنف ضد الشباب تكون غالباً أكبر. الشابات والشبان يواجهون مخاطر جسدية أكبر وعنفاً وإقصاء. وهم أكثر استهدافاً وعلى نحو شديد سواء في التجنيد للقوى والجماعات المسلحة واستخدامهم كجنود صغار، ويتم الاتجار بهم في العمل الاستغلالي والاستغلال الجنسي، ويتعرضون لصدمات فقدان العائلة والأصدقاء والمجتمع وفرص التعليم والرزق.

فقط ٢٠٪ من اللاجئات في عمر الدراسة الثانوية ملتحقات بالمدارس الثانوية. الجهود الإنسانية والتنموية قلما تستهدف الشباب وقلما يسمح للشباب بالمشاركة في قرارات تستهدفهم، وبالتالي فإن دور الشباب في منع وحل الصراعات ومنع العنف والتطرف أساسي ومهم في تحقيق السلم المستدام.

فيما يلي ميادين مفتاحية في أجندة الشباب ما بعد ٢٠١٥ في هذا المجال:

١. القضاء على أشكال العنف كافة ضد الأطفال والشباب بما في ذلك المدارس والأسر والمجالات العامة ومراكز الاعتقال وفي الفضاء الافتراضي عبر الإنترنت.
٢. إنهاء أشكال العنف والتمييز كافة ضد الفتيات والشابات بما يتضمن العنف الجنسي والأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والممارسات المؤذية والاتجار وغيرها من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.
٣. تعزيز مشاركة الشباب كشرط أساسي لمجتمعات آمنة وسالمة.
٤. ضمان أن تطرح الجهود التنموية والإنسانية حاجات الشباب وتحمي حقوقهم كبشر.
٥. ضمان مشاركة الشباب في تعليم وتربية حقوق الإنسان والسلام سواء من خلال التعليم الرسمي أو غير الرسمي وكذلك الوصول لفرص التبادل الثقافي والعمل التطوعي.
٦. ضمان التوزيع العادل لثمار التنمية على الشباب لتعزيز مجتمعات آمنة وسالمة ومحصنة.

الحالة الفلسطينية:

لا يوجد قوانين فلسطينية حول هذه القضايا ولكن توجد مواثيق دولية أهمها المواد من ١–١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[١٤] وكذلك اتفاقية سيدا للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهذان العهدان ملزمان لدولة فلسطين نتيجة توقيعها عليهما.

خامساً: الحكم والمشاركة

يعرف الحكم بأنه قضية ذات أولوية عليا للشباب الذين يريدون رؤية الحكومات تتم محاسبتها بفعالية، ويرون أن بنى الحكم متاحة الوصول لهم ومشاركتهم في صنع القرار. إن دولتين من أصل كل ثلاث دول لا تستشير الشباب كجزء من عمليات التحضير لاستراتيجيات محاربة الفقر أو لاستراتيجيات وطنية أخرى.

الحكم الصالح وسيادة القانون يتطلبان مشاركة جوهرية للشباب وبالتحديد الشابات في عمليات صنع القرار وعلى المستويات كافة ومن ضمنها التخطيط والتنفيذ والتقييم للسياسات والبرامج مع الشباب كشركاء وقادة تنمويين.

تجعل المعلومات المدققة وتكنولوجيا الاتصال من السهل على الشباب جمع والوصول للمعلومات وزيادة الشفافية والمحاسبة في عمليات صنع القرار. على المستويات المحلية والوطنية فإن مجالس شعبية للشباب يجب أن تنشأ وتتواصل للعب دور تجسيري بين الشباب وصناع القرار وأفضل الممارسات في صنع القرارات المشتركة والإدارة المشتركة والملائمة لكل من الطرفين.

وتطلب ذلك الأولويات التالية في أجندة الشباب ما بعد ٢٠١٥:

١. تعزيز المشاركة الشاملة للشباب وخصوصاً الشابات في الحكم وعمليات صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.
٢. تطوير وتنفيذ سياسات شبابية عبر قطاعية ممولة على نحو كاف تتضمن المشاركة في الرقابة والتقييم ومطابقة للبرنامج العالمي لتحرك الشباب.
٣. ضمان الحق بالمعلومات والجمعيات وحرية التعبير وحرية الرأي للجميع بما يتضمن الشباب المهمشين.
٤. تعزيز الحركات والشبكات والمنظمات التي يقودها شباب وتحسين وصولهم للمؤسسات التي تؤثر في حياتهم.
٥. تشجيع ودعم المشاركة المدنية للشباب والتطوع من أجل التنمية بما يتضمن التعليم والتوعية حول حقوق الإنسان.
٦. تعزيز مؤسسات شفافة قابلة للمساءلة وفعالة على المستويات كافة.
٧. دعم وتعزيز زيادة الوصول العادل لمعلومات منفتحة جديدة وموثوقة سهلة النفاذ والتوعية عبر تكنولوجيا المعلومات لتعزيز آليات مساءلة قوية ومشاركة أقوى في صنع القرار.
٨. ضمان أن ينخرط الشباب على نحو جوهري في آليات الرقابة وطنياً وعالمياً لضمان الالتزام على نحو قابل للمساءلة في أجندة الشباب ما بعد العام ٢٠١٥

حالة فلسطين:

فلسطينياً هناك قانونان ليسا حتماً خاصين بالشباب لكنهما لمؤسسات خاصة بالشباب يفترض أن الهدف منهما تمكين الشباب في

فلسطين، القانون الأول هو قانون[١٥] المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني الذي نشأ بتاريخ ٢٠١١/٤/١٩ وقانون مؤقت لمؤسسة [١٦] رعاية الشباب رقم ٧٠ لعام ١٩٦٦. علماً أن قانون المجلس الأعلى تجاهل قانون مؤسسة رعاية الشباب دون أن يلغيه لأن المرسوم الرئاسي ألغى أي نظام سابق خاص بالمجلس وليس أي قانون خاص بالشباب. واللافت أنه لدى المقارنة بين مقاصد القانونين يتبين أن قانون العام ١٩٦٦ أكثر تقدماً وحداثةً من قانون العام ٢٠١١. علما أنه لم تنشأ في فلسطين منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسسة رعاية الشباب الواردة في القانون المذكور.

تغيب عن قانون المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني الضمانات والتفاصيل والمضامين والرؤى والأهداف والآليات التي يزخر بها قانون تمكين الشباب في جمهورية كوسوفو، ويظهر قانون المجلس الفلسطيني مجرد هيكل تنظيمي يوظف ويستعين بالمؤسسات الشبابية ويسيطر عليها وعلى قطاع الشباب بدل أن يمكنها في إطار رؤية حقوقية ذات بعد تنموي مستدام. وفيما يلي بعض بنوده:

تعبر مادة (٢) عن حظر التنوع والتعددية التمثيلية على أساس تنوع الرؤى وتعددها بتعدد الأمكنة والأفكار والمنهجيات والرؤى والطموحات بحيث يكون المجلس: المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني هو الهيئة الوحيدة المسؤولة عن كافة أنشطة الشباب الفلسطيني الرياضية والكشفية والاجتماعية في جميع أماكن تجمع الشعب الفلسطيني.

تعبر مادة (٣) عن الاستحواذ والتفرد واحتكار القرار من نخبة تمثيلية عليا بالتخطيط وعدم اتاحته حقا لكل شاب وشابة، الامر الذي يضرب مبدأ المشاركة في صنع القرار : يكون للمجلس هيئة فنية عليا تتولى وضع البرامج والخطط وتقدمها لمناقشتها في المؤتمر وإقرارها، وتشكل هذه الهيئة من رؤساء الفروع وأعضاء المكتب التنفيذي.

تعبر مادة (٥) عن حالة هرمية انضباطية فوقية تؤكد ما ذهبت اليه المواد السالفة والآتية: يكون للمجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني مجالس فرعية في أماكن تجمع الشعب الفلسطيني (باستثناء مكان وجود المكتب التنفيذي) ترتبط بالمكتب التنفيذي مباشرة، وتعمل على تنفيذ مخططات وأهداف المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني، ويوضع لها نظام بما يكفل سرعة وضبط وحسن سير العمل.

وتؤكد مادة (١٢) ما ذهبت اليه المواد السالفة من أن الاشتراك والعضوية امر محتكر من نخب وينحصران في الاطر القيادية وليسا متاحين لكل شاب يرى أن لديه من الرؤى والافكار ومنهجيات العمل ما يمكنه من تمكين الشباب: يشترط في عضو هيئة من هيئات المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني:

- أن يكون ممن أدوا أو ما زالوا يؤدون خدمات جليلة للشباب، وممن لهم خدمة طويلة في هذا المجال.

- أن يأتي من خلال الأطر التنظيمية.

اما المادة ١٠ الخاصة بالاهداف، فتقوم على معاني التعبئة والتحشيد والتوجيه والسيطرة باستخدام خطاب فيه نبرة عسكرية (التوجيه من الأعلى للاسفل) خالياً تماماً من معاني التشاركية لا سيما في صناعة القرارات في القضايا التي تصوغ الواقع التنموي والحياتي نحو عالم يقوم على حرية الشاب/ المواطن في صياغة الواقع والتاثير في مؤسسات الحكم المركزي (التنمية من أسفل لأعلى)

مادة (١٠): يهدف المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني إلى :

١. إعداد الشباب لتحمل مسؤولياته تجاه الثورة والوطن.
٢. تنظيم قطاع الشباب الفلسطيني ليكون الحزام البشري القوي الذي يربط بين قطاعات شعبنا الأخرى.
٣. إعداد قادة الشباب فنياً للمشاركة الفعالة في القيادة.
٤. تعميق روح الولاء والفداء للوطن، وغرس روح الثورة والشجاعة في نفوس الشباب.
٥. تمكين الفتاة الفلسطينية من أخذ دورها الإيجابي في ممارسة أنشطة الشباب.
٦. تعميق الارتباط التاريخي والجغرافي بفلسطين.

ما ورد اعلاه يظهر في عباراته كأنه يعبر عن تشكيل عسكري لا عن اطار يفترض ان يكون تنموياً مدنياً يقوم على أن يكون لكل شاب الحق في تحديد هويته الفكرية وأولوياته نحو معيشة لائقة ومشاركة جوهرية في صناع القرار وتشكيل الواقع وتشييد أساسات المستقبل وتصور ملامحه وإبداع الأدوات الكفيلة ببناء جسر متين بين الحاضر والمستقبل وبين الواقع والأمل وبين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون.

في البنود السالفة كان الشباب في موقع المفعولية لا الفاعلية. في البندين الأول والثاني يجري الحديث عن إعداد وتنظيم موجهين من الأعلى ضمن رؤى مسلم بها، والبند الثالث يتحدث عن الإعداد (لقادة الشباب) وليس لعامة الشباب، والبند الخامس يتحدث عن ادوار ايجابية تعني وجود أدوار سلبية بحيث يجري تمكين الإيجابية وعدم تمكين السلبية. كما أن البند بأكمله يشير للفتاة كملحق بالشباب لا كمكون. بحيث يبدو مصطلح الشباب خاصاً بالذكور. وكان الاجدى ببند كهذا أن يؤكد عدم التمييز وألا يؤكد الإلحاق.

مقارنة بين قانون تمكين الشباب في كوسوفو وقانون المجلس الأعلى للشباب والرياضة في فلسطين

لتقييم قانون المجلس الأعلى للشباب في فلسطين يمكن المقارنة بقانون تمكين الشباب في دولة نامية فقيرة من دول أوروبا الشرقية عانت ويلات حرب أهلية ومجازر وتطهير عرقي وهي دولة كوسوفو.

قانون تمكين الشباب، جمهورية كوسوفو

اللافت لدى قراءة قانون تمكين الشباب في جمهورية كوسوفو[١٧] أنه يحيل القارئ في عديد من مواده وعلى نحو متكرر إلى الدستور، وتلا اسم القانون مباشرة إشارة إلى أنه مستند إلى المادة ٦٥ من الدستور. وفيما يلي استعراض لأبرز مضامينه.

يهدف القانون إلى تعزيز واعادة تشكيل مستمرة لمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار دون أي اقصاء على أي أساس من أسس الاختلاف، بما يطور وينمي مجتمعا ديمقراطيا يعيش فيه الشباب المساواة والإنصاف والوضعية الاجتماعية اللائقة.

يتناول القانون اربعة مجالات هي:

- المسؤولية الأساسية هي تقوية قطاع الشباب ودعم مشاركة الشباب في صناعة القرار.
- مسؤوليات مؤسسات الحكومة المركزية ومجالس الحكم المحلي تجاه الشباب والمؤسسات الشبابية
- العمل التطوعي والتربية غير الرسمية للشباب. والتربية غير الرسمية هي الانشطة الثقافية الهادفة إلى تحسين المعرفة والمهارات والتنافسية فيما يتعلق بتطور الفرد والمواطن والمجتمع وقطاع العمل وحق الشباب في التنظيم الذاتي والعمل التطوعي وانشاء المنظمات والمجموعات الرسمية وغير الرسمية بكل حرية بما ينسجم مع الدستور واحترام المساواة والكرامة لكافة الناس والمكفولة بموجب الدستور.
- تنظيم وترخيص المراكز الشبابية

يبين القانون أن أجهزة الحكومة المركزية ومع الالتزام بالدستور مسؤولة عن تطوير وتنفيذ وتبني الوثائق والبرامج ذات الصلة بقطاع الشباب، ودعم البرامج التنموية وبناء القدرات في قطاع الشباب، وجمع المعلومات حول قطاع الشباب وتزويد المعلومات والاستشارات للشباب والبرامج الشبابية. ودعم وإدماج ومشاركة الفئات المهمشة في المجتمع من خلال البرامج والحملات وضمان البنى والإجراءات التي تضمن مشاركة الشباب في المنظمات الشبابية والحكومية. وكما يفرض القانون على الحكومة أن تحدد الوزارات المفتاحية المسؤولة عن تعزيز وتنفيذ ما سبق.

ويوضح القانون أن هناك مسؤوليات على عاتق البلديات والمجالس المحلية وهي ضمان المستلزمات المالية والموارد البشرية لتنفيذ البرامج الشبابية وكذلك المستلزمات الكافية للحيز العام بالمشورة مع المجلس الشبابي المحلي للقيام بأعمال البلدية حيث الشباب يخططون ويديرون ويطورون أنشطتهم وتربيتهم غير الرسمية وكذلك دعم التربية غير الرسمية لمنظمات الشباب وسائر الأنشطة التنموية التي يبادر إليها الشباب. إضافة إلى تطوير السياسات الشبابية من خلال المشورة مع

مجلس الشباب المحلي لإنجاز أعمال البلدية بما يلائم احتياجات الشباب، واخيراً ضمان الشفافية في إدارة الشراكة مع المراكز الشبابية المرخصة من البلدية المعنية.

يطرح القانون جسماً هو المجلس المركزي للعمل الشبابي، وهو منظمة طوعية للمنظمات الشبابية ذات مهمة استشارية تمثل مصالح المنظمات الشبابية في مؤسسات الحكومة المركزية والآليات الدولية. ومسؤولياته قائمة على مبدأ المشاركة المتساوية والمنصفة للجميع كما أنه يمثل مصالح الشباب ومؤسساتهم في مؤسسات الحكم المحلي.

أما المراكز الشبابية فمهمتها توفير المجال للبرامج والأنشطة الشبابية والتي هي متاحة لكافة الشباب ويتم ترخيصها من دوائر مختصة بالشباب ضمن مجالس الحكم المحلي، تأخذ بالاعتبار البنى والبرامج والمهمات ذات الصلة بتنمية الشباب جسدياً ونفسياً واجتماعياً وروحياً، وتوفر المجال للمصادر والفرص لتطوير أنشطة التربية غير الرسمية وغيرها من الأنشطة المخطط لها من الشباب.

يضمن القانون مشاركة الشباب في مجالات التعليم والعمل والصحة والشؤون الاجتماعية والثقافة والرياضة والترفيه والتربية المدنية والديمقراطية والبيئة والتخطيط الحيوي والتنمية الريفية.

يقر القانون أن العمل التطوعي يعتبر مهماً للمجتمع، وأنه ينظم من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين شريطة ألا يكون في مصلحة شخص أو عائلة أو يكون مأجوراً. وأنه يمكن الشباب من الوصول إلى الآفاق والإمكانات وبالتالي تحسين المهارات المهنية والخبرات والممارسات التطوعية، وأن العمل التطوعي محكوم بتعاقد بين المتطوع والمنظم ويعتبر كخبرة عملية تعتبر ذات أولوية في المنافسة على الوظائف.

ويؤكد القانون ان التربية غير الرسمية ينبغي أن تكون متحققة كمتطلبات في الشباب بموجب قوانين الدولة، حيث إنها تؤدي إلى تعزيز وتطور تنمية الوعي بالمواطنة بما يتفق مع المبادئ التي تخص الديمقراطية والتسامح والإنسانية وحماية البيئة والهوية التاريخية والتطور الثقافي والتعددية والحوار الاجتماعي والسياسي والرعاية الصحية والتربية البدنية والعمل وتعزيز الشباب. وان التربية غير الرسمية توثق بوساطة شهادات تدريبية تعطى للمتدربين.

بالمجمل ليس في أي مما ورد في قانون مجلس الشباب والرياضة الفلسطيني ما يتصل بالإعلانات الدولية لحقوق الشباب من قريب أو بعيد، بل هو يتناقض معها جملة وتفصيلا.

منظور لفهم الإشكالات السالفة في التشريعات الفلسطينية

هناك أساسان لفهم الإشكالات السالفة في التشريعات الفلسطينية. وهي: الإشكالات التشريعية، وإشكالات دعوات التغيير من

التوجه النسائي (مختلف عن التوجه النسوي). وفيما يلي إضاءة على كل منها:

- إشكالات العملية التشريعية

الإشكالية الأساسية في هذا المجال أنه في عديد الحالات تكون مسودات القوانين في الحالة الفلسطينية عبارة عن قانون أو نظام من دولة أخرى، ويتم إجراء تعديلات أولية أساسية ثم يتم تداوله كمسودة للنقاش، ولا يتاح النقاش عادة – إلا نادراً – لفئات المجتمع جميعها، وغالباً ما يتاح النقاش لنخب ليس مؤكداً درجة تماسها وعلاقاتها مع الفئات ذات الصلة الوثيقة بالفئات الأكثر تأثراً بالقانون.

قال أحد المختصين في ورقة بأحد المؤتمرات (غير منشورة) إن عدداً من القوانين جاء متسرعاً ودون منح مجال للنقاش العام بخصوصه قبل إقراره نهائياً ... والجزء الأكبر منها لم يطرح في الصحف المحلية و/أو وسائل الإعلام الأخرى لتمكين المهنيين وأصحاب الرأي والمعرفة من المشاركة في تحديد مواطن الصحة والخطأ.

وأضاف إن اللجوء إلى عمليات القص واللصق في بناء القانون الواحد أدى إلى إجهاض الهدف من القانون الجاري تشريعه، وتطرق إلى عدم الدراسة الجدية والمسبقة لنتائج إصدار القانون.

بالاختصار، فإن القانون الذي يأتي منعزلاً عن رؤية تنموية وغير منبثق عن تشاركية حقيقية وفعلية لا يمكن أن يحقق مردوداً تنموياً إيجابيا.

الإشكالية الثانية هي أن القوانين ليست حيادية بطبيعتها، بل إنها تنتمي إلى سياقات وبنى فكرية واجتماعية وسياسية وطبقية وعرقية ودينية وطائفية ... بحكم الطبيعة الاجتماعية للبشر، ولكل تشريع تصوراته الفكرية والفلسفية للمجتمع والدولة والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا فإن هذه التشريعات تعكس ذهنية القائمين على التشريع.

إشكالات دعوات التغيير من التوجه النسائي (مختلف عن التوجه النسوي):

دعوات التغيير النسائية التوجه تطلب المساواة بين الرجال والنساء في القوانين دون عناء النظر في جوهرها وجوهر فلسفتها وأبعادها ومقاصدها واهدافها ونتائجها والبحث إن كانت هذه القوانين منصفة وتراعي مقاصد الدستور والمواثيق الدولية.

تقول إحدى الباحثات[١٨]: «تتصف تلك التشريعات بأنها عمياء جندرياً، فلم يرتبط مبدأ المساواة القانونية بتوفير مظلة الدعم والمساندة للمرأة العاملة لتسهيل انخراطها في سوق العمل. وتخفيف الأعباء عنها، حيث لم يتم توفير دور رعاية أطفال وحضانات قرب منشآت العمل، ولم يتم منح الأمهات أدوات تمكنهن من رعاية أطفالهن المرضى بل تم تقصير إجازة الأمومة إلى سبعين يوماً بدلاً من ثلاثة أشهر كما كان معمولاً في التشريعات السابقة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف يمكن الخوض في قضايا التمييز الإيجابي

والمساواة بين الرجال والنساء في قانون يفتقر للضمانات المتعلقة بحقوق ينص عليها القانون ذاته، إن المراجعة الجندرية للقانون تتعلق بالعدالة بتوزيع السلطة بين مختلف الأطراف الخاضعين له، فهل يوزع قانون العمل السلطة بين أرباب العمل والعمل على نحو عادل يمنع تغول أحد الطرفين على الآخر، وهل ينص على ضمانات تجعل عدم التقيد بالقانون بالغ الأثر السلبي على الطرف الذي يتجاهل حقوق الطرف الآخر. إن إغماض العين عن التوزيع العادل للسلطة في أي قانون أخذاً بالاعتبار أن أطراف العلاقة متباينون في القوة والتنظيم والفاعلية هو العمى الجندري ذاته. وهذا ما يجعل الجهود النسائية جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحل.

خاتمة

ان إعلان (الميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية) في العام ٢٠٠٣ وبعده (المعاهدة الأيبرو أميركية المتعلقة بحقوق الشباب) ثم (الميثاق الإفريقي للشباب) يعكس وعياً أمميا بالحالة المتردية التي وصلها الشباب في مختلف أنحاء العالم، واذا كان هذا هو الحال في أوروبا فكيف هو الحال في فلسطين والوطن العربي، إن عدم الاعتراف بأزمة الشباب واستمرار تجاهلهم وتجاهل حقوقهم في القوانين بل وفي الدراسات والمراجعات النسائية للتشريعات هو تعبير عميق عن الأزمة وتعميق للدمار الاجتماعي، ومؤشر عميق على أن الواقع الرديء مفتوح على فصول مديدة وطويلة الأمد وتراكمية، وخلال ذلك ستواصل الأجيال الحالية والقادمة دفع أثمان باهظة. المراجعة السالفة تكشف عن أن التشريعات ذات الصلة بالشباب في فلسطين لا تحتاج لتجديد بقدر ما تحتاج إلى رؤية تنموية منصفة ومدركة للتحديات والمخاطر.

الهوامش

1 http://www.coe.int/t/dg4/youth/Coe_youth/Youth_Participation_Charter_en.asp
2 www.refworld.org/pdfid/4b28eefe2.pdf
3 http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/african_youth_charter_2006.pdf
4 http://hrlibrary.umn.edu/arab/a003-2.html
http://www.un.org/en/ecosoc/youth2014/pdf/background_note.pdf
5 www.undp.org/.../Youth/UNDP-Youth-Strategy-2014-2017-AR.pdf?.
6 http://www.un.org/en/ecosoc/youth2014/pdf/background_note.pdf
7 www.un.org/youthenvoy/.../The_Global_Youth_Call.pd..
8 www.un.org/youthenvoy/.../The_Global_Youth_Call.pd..
9 www.dft.gov.ps/index.php?option=com...pid..
10 www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf
11 muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12442
12 muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13975
13 muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14778
14 www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf
15 www.wafainfo.ps
16 www.dft.gov.ps/index.php?option=com...pid
17 www.youthforum.org/.../Kosovo-Law-on-empowermen..
١٨ الكفري، صالح، نصر، خديجة، ٢٠١١، واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي، نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين، مؤسسة مواطن.

مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة وصنع القرار في فلسطين

نتالي حمدان*

المقدمة

تشكل هذه الدراسة محاولةً لتسليط الضوء على واقع مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة وصناعة القرار في الواقع الفلسطيني، وترتكز هذه المشاركة إلى جدلية العلاقة بين دور الدولة (السلطة الوطنية الفلسطينية) ومكوناتها ومنظومتها التشريعية والقانونية وبرامجها وآليات صنع القرار لديها، ومدى تطور شريحة الشباب كشريحة فاعلة وأساسية في المجتمع ذات هوية واضحة ومحددة وذات وعي شامل بدورها وطبيعة مجتمعها وقضيته الوطنية التي تتسم بالتعقيد لعوامل ليس مجال بحثها في هذه الدراسة.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى تداخل السياسي بالاجتماعي والاقتصادي والواقع الإقليمي والدولي الذي يحيط ويؤثر بالقضية الوطنية، خاصةً أن مرحلة التحرر الوطني في المجتمع الفلسطيني لا تزال قائمةً بالتوازي مع عملية البناء الوطني والتنموي والديمقراطي لأسس الدولة الفلسطينية المنشودة. وعليه، فإن هذا المقال سيتطرق إلى واقع الشباب في المجتمع الفلسطيني، حيث سنحاول إلقاء الضوء على المفهوم الدولي لدور الشباب في أي مجتمع انطلاقاً من الرؤية العامة التي جسدتها قرارات الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه تقديم لمحة موجزة حول واقع الشباب في المجتمع الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار أن مصطلح الشباب يشمل كلا الجنسين، وإن كانت هناك

* باحثة في العلاقات الدولية.

تعقيدات وتحديات إضافية تكتنف وضع الشابة الفلسطينية.

كما ستتطرق الدراسة إلى آليات صنع القرار لدى السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكومة)، مبينة مدى توافر البيئة السليمة لتوفير الفرص أمام الشرائح المختلفة وخاصة الشباب في صياغة السياسات العامة ورسمها وصناعة القرار.

وأخيراً، تشكل هذه الدراسة إطلالةً على سبل صياغة علاقة إيجابية تهدف لتوسيع مشاركة قطاعات المجتمع وخاصة الشباب في الحياة العامة.

المفهوم الدولي لدور الشباب في صناعة السياسات العامة

ينطلق تعريف الشباب ودورهم في المواثيق الدولية عامة من الإدراك الواسع لأهمية هذا الدور على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية كافة، حيث اعتبرت الأمم المتحدة هذا القطاع حيوياً ومهماً نظراً لاتساع نطاق هذه الشريحة على مستوى العالم (من حيث العدد أو النسبة في المجتمع، ومن حيث التأثير والدور الذي يضطلع به الشباب أيضاً). فالشباب في الإعلانات والمواثيق الدولية لهم الحق بالمشاركة في صنع القرار، والذي يتأصل بضمان ممارسة الحقوق الفردية والحقوق الجماعية في الوقت نفسه. فالمادة «٢١» من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده مباشرة أو بوساطة ممثلين يُختارون بحرية. كما تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، ويشمل هذا الحق– في مفهومه العام– الحق في صنع السياسات العامة وصنع القرارات. كما نصت المادة «٢٥» من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «يتاح لكل مواطن دون أي تمييز بسبب الاعتبارات المنصوص عليها في المادة «٢» ودون فرض أي قيد غير معقول» [١] (زريقي ٢٠١٦). وأكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في التعليق العام رقم «٢٥» الصادر في ١٩٩٦ (المادة ٦) أن المشاركة المباشرة للمواطنين في إدارة الشؤون العامة تشمل المشاركة في صنع السياسات العامة وحق المشاركة في صنع السياسات من خلال بعض الدساتير.

وفي سياق الرؤية الشاملة للأمم المتحدة التي تمخض عنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ في العام ٢٠١٥ النابع من مدى قلق المجتمع الدولي من الأثر المهم لهذا القطاع على السلم والأمن الدوليين خاصة بسبب النزاعات المسلحة ونتائجها المدمرة في التشريد واللجوء؛ بسبب غياب فرص التعليم والعمل والاقتصاد؛ ما

١ زريقي، إسماعيل. ٢٠١٦. «سبل تعزيز مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة». المركز الديمقراطي العربي. ١-٤ ورقة بحثية.

يؤثر تأثيراً خطيراً على جهود تحقيق السلام الدائم والمصالحة، كما وتنبع أهمية هذا القرار، أيضاً، من التسليم بالدور المهم والإيجابي الذي يساهم به الشباب من أجل صون السلام والأمن وتعزيزهما، والذي يقدمه الشباب– في المجالات كافة– لمنع نشوب النزاعات، والإسهام بحلها، معتبراً تلك الإسهامات مهمة لاستدامة جهود حفظ السلام وشموليتها ونجاحها، وفي تحقيق العدالة والمصالحة الاجتماعية الداخلية والدولية، نظراً لاتساع شريحة الشباب من السكان التي توفر وتتيح عائداً ديموغرافياً فريداً يمكن أن يسهم في تحقيق السلام الدائم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، شريطة إيجاد السياسات الشاملة لتحقيق هذا الدور وتفعيله، كما يلاحظ الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به الشباب باعتبارهم قدوةً إيجابيةً في صنع أو مكافحة التطرف العنيف، والذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب وتأجيج النزاعات وعرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم انعدام الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة لوضع خطة عمل واسعة بغرض إدراج عنصر مشاركة الشباب وتوليهم أدواراً قياديةً وتمكينهم باعتبارهم من العناصر الأساسية في إستراتيجية الأمم المتحدة وأنشطتها.

بناءً على ما سبق، ووفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ للعام ٢٠١٢ والقاضي باعتبار فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، فإنه يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية تهيئة بيئة شاملة تحظى فيها الجهات الفاعلة من الشباب بمختلف أطيافهم بالاعتراف بهم وبدورهم، وتوفير الدعم المناسب لتنفيذ البرامج والأنشطة كافة، حيث «جاء قرار ٢٢٥٠ لحث الدول إلى النظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات في المؤسسات والآليات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وحلها».[٢]

«الدولة وشريحة الشباب»

تعتبر الدولة الحديثة صاحبة التأثير الكبير والجوهري على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتبلور دورها بدقة عبر منظومة شاملة من القرارات والتشريعات والبرامج والخطط والتدخلات المباشرة وغير المباشرة في مختلف جوانب الحياة العامة، ولعلنا في هذا المجال نميل إلى مفهوم الدولة المدنية التي تحكمها دساتير وقوانين وأنظمة تضمن الحريات الفردية، كما حريات مكونات المجتمع كافة. وهي الدولة التي يشكل دستورها المظلة الأوسع للناس ويُمارس تحت كنفها الحريات والفكر، بحيث لا تفرض أو تهيمن فئة على أخرى ولا يتغول فيها أحد على الآخر، وهي دولة قانون ومؤسسات يتم فيها تطوير السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية وصولاً إلى نظام

٢ الأمم المتحدة. قرار رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥ مجلس الأمن

من الفصل والتوازن، ويلعب القانون فيها الدور السائد على الجميع، بصرف النظر عن مكانتهم وأصولهم ونفوذهم ومناصبهم وإمكانياتهم، مؤكدين في الوقت ذاته أن الإشارة للدولة المدنية تستوجب إقرانها بالدولة الديمقراطية أيضاً، والتي تعني سيادة القانون واحترام الحريات وتداول السلطة والاحتفاء بالتعددية الفكرية والجندرية وتوفير المساحات كافة للمشاركة الفاعلة لمختلف قطاعات المجتمع وشرائحه.

يشكل ما ورد في هذا المجال من الإشارة إلى مفهوم الدولة النموذج، القاعدة والركيزة الأساسية لقياس مدى توافر البيئة اللازمة لمشاركة قطاعات المجتمع وشرائحه وخاصة الشباب بفاعلية في الحياة العامة.

الدولة والسياسات العامة

شهدت السياسات العامة تطوراً في العقدين الأخيرين سواء من حيث تعريفها ومداخل صنعها وطرق تحليلها، وهذا ناجم عن التحول الكبير في وظائف الدولة وتعاظمها لتنظيم شؤون المجتمع وتنسيقها وخدمة مصالحه ورعايته، ومع التعقيدات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، فقد تغير مفهوم السياسة العامة، بحيث أصبح أكثر تعبيراً عن مصالح أفراد المجتمع واحتياجاتهم وأكثر تجسيداً لمحصلة التفاعل والتكامل والتمازج القائم بين النشاطات المختلفة للاعبين الرسميين وغير الرسميين في المجتمع.

ومع أن السياسة العامة تلعب دوراً بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الرئيسة للنهوض بالدولة وتنميتها في المجالات والنواحي كافة، فإن «السياسة العامة، للأسف، لم تحظ بالاهتمام الكافي في المفاهيم والدراسات العربية، بسبب طبيعة الأنظمة السياسية والنقص الكبير في المعلومات حول العملية السياسية، وغموض قواعدها، بالإضافة إلى الأحادية الحزبية المهيمنة في أغلب البلدان العربية».

يعتبر موضوع اللاعبين من أهم المواضيع في السياسة العامة، لما له من انعكاسات على نوع السياسات وعلاقتها بالفرد والمجتمع ونظام الحكم.

الشباب والسياسات العامة

تعتبر قضية الشباب وإدماجهم في صياغة السياسات العامة من القضايا التي أصبحت تأخذ اهتماماً كبيراً على المستويات الدولية، تماشياً مع الاتجاه العام لدى الحكومات حول ضرورة إشراك الشباب في صناعة السياسات العامة وصياغتها والانخراط في الحياة السياسية من خلال السياسات والبرامج والأنشطة الداعمة للعمل التنموي، ويتمتع المجتمع الفلسطيني بخاصية استثنائية تتمثل في ارتفاع نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان، إذ بلغت نسبة الشباب في فلسطين من سن (١٥-٢٩) ٣٠٪ من إجمالي السكان، وذلك حسب إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني لسنة ٢٠١٥، يتوزعون بواقع ٣٧٪ في الفئة

العمرية بين ١٥–١٩، و٦٣٪ في الفئة العمرية بين ٢٠–٢٩ سنة.[٣](مركز الإحصاء الفلسطيني: إحصائيات ٢٠١٥).

وهذا يؤشر إلى أن ثلث المجتمع الفلسطيني فتيّ، كما قامت منظمة العمل الدولية SWTS بمسح للفترة نفسها؛ وذلك بهدف رصد أثر السياسات وبرامج تشغيل الشباب؛ لتوجيه هذه الإحصائيات ووضعها أمام صنّاع القرار والشركاء الاجتماعيين الذين يهتمون بتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

يشكل وضع المعطيات والدراسات والأبحاث أمام صنّاع القرار وإيلاء المزيد من الاهتمام لهذه الشريحة الحيوية والكبيرة استثماراً إيجابياً للطاقة الكامنة في مختلف عمليات الدولة وخاصة التنموية منها، سواء الحكومية أو المؤسسات الرسمية والأهلية والتي من المفترض قيامها على أساس استراتيجي لاستثمار هذا الدور في التنمية المنشودة.

لا تتحقق أهداف وطموحات الشعب الفلسطيني المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة القائمة على العدل والمساواة والتي تحفظ لشعبها الحرية والتعددية والحياة الكريمة في كنف القانون إلا في إطار الشراكة المجتمعية الشاملة التي تتيح تمثيلاً حقيقياً للشرائح المختلفة في المجتمع، وخاصة الشباب الذي يتمتع بقدرات ومهارات وطاقات حيوية وأساسية في عملية البناء الوطني العام.

وأثبتت تجارب الدولة المتطورة على مر الأزمنة والعصور أن تحقيق التنمية يرتبط ارتباط وثيقاً بتفعيل قطاع الشباب الذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في إحداث التغيير المطلوب من خلال إشراك هذه الشريحة في صناعة السياسات العامة، باعتبارها رأس المال الوطني الأبرز والأهم.

السلطة الوطنية الفلسطينية والشباب

يدفع السياق المفاهيمي العام لعلاقة الدولة بقطاع الشباب إلى التساؤل حول هذه العلاقة في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث إن واقع الحال في السلطة الوطنية الفلسطينية ينبع من سياسة تقوم على تحجيم السلطتين التشريعية والقضائية وتعظيم نفوذ السلطة التنفيذية، على اعتبار أن ذلك يصب في مصلحة البلد؛ لأن الديمقراطية قد تجلب عواقب وخيمة في مناخ إقليمي مضطرب، وبمرور الوقت لم تعد السلطة التنفيذية مهيمنة على صنع القرار فحسب، بل بات أيضاً للأجهزة الأمنية دور أكبر في صناعة القرار من دور باقي الأجهزة داخل السلطة التنفيذية نفسها، بما في ذلك الحكومة، باعتبار ذلك ضمانة لأمن البلد واستقراره، وباتت إدارة البلد تعمل وفقاً لعقد اجتماعي غير مكتوب يقول إن على السلطة التنفيذية تأمين الخدمات الأساسية من وظائف وتعليم

٣ الإحصاء الفلسطيني ، رام الله . ٢٠١٦

وصحة ودعم للمواد الأساسية مقابل غياب صوت فاعل للمواطن في عملية صنع القرار عبر تشريعات تضمن تمثيلاً عادلاً ونزيهاً له، كما تضمن نظاماً من الفصل والتوازن والمراقبة والمساءلة الحقيقيين، مما يدفع إلى التساؤل المركزي حول طبيعة الحكم (الرشيد) الذي يفترض وضع منظومة شاملة من القوانين والتشريعات والإجراءات (منظومة السياسات) وفق إطار تنظيمي وإداري ومؤسساتي يأخذ بعين الاعتبار الفصل المتوازن للسلطات وتكامل أدوارها، وما ينبثق عن ذلك من قرارات وأحكام وبرامج تدعم فرص وصول القطاعات المهمشة والشرائح المجتمعية المختلفة، ونخص بالذكر هنا الشباب والمرأة، للوصول إلى حقوقهم في الميادين المختلفة على قدم المساواة؛ ما يكفل لهم ضمانة العدالة والشعور بالأمن الإنساني، والذي يتيح المجال لفهم التدخلات البرامجية والسياساتية التي يتمحور حولها مفهوم المشاركة، حيث يساهم ذلك في إدراك تأثير تلك التدخلات على مختلف الفئات عقب المصادقة عليها من مختلف الجهات المختصة، وبما يؤهل لمستوى القرار، وبالتالي إتاحة الفرصة لتقويم وتصويب أي قصور قد يعتري هذه العملية (المشاركة)، وبالتالي أي خلل في مقومات هذه المعادلة، سيخلق فجوات من الصعب الحد من آثارها وتداعياتها.

وعطفاً على ما سبق، فمن المهم وضع التساؤلات الآتية التي من شأن البحث فيها المساعدة على المقاربة بين الواقع البنيوي للسلطة (الدولة) وبين عملياتها السياساتية؛ لتدارك الفجوة بين النظرية والتطبيق، وهذه التساؤلات تكمن في:

١. آلية صنع القرار في مؤسسات السلطة؟

يلاحظ أنه يوجد إطار نظري يتمثل في الرؤية والمفاهيم والبرامج التي تفتقد إلى التطبيق الواقعي وتتسم بغياب المنهجية العلمية والإدارية والتطبيقية (تبقى رؤية عامة فقط) وهذا حصيلة ما تم تلخيصه في النظر إلى خطط الحكومة المتعاقبة في مجال البناء والتنمية وغياب مشاريع القوانين التي لم تأخذ حيزاً في الوجود المباشر والتي تجمدت إلى مشاريع قرارات فقط، وعلى سبيل المثال مشروع قانون رعاية الشباب. (للتوثيق- مراجعة لخطط التنمية المتعاقبة مشروع قانون رعاية الشباب وأي مشاريع أخرى، قرارات الحكومة).

٢. هل رسم السياسات إطار واضح المعالم أم تتداخل فيه تأثيرات المواقف السياساتية والاجتماعية ومراكز القوى ومجموعات الضغط المختلفة؟

فالسياسات العامة قد طرأ عليها وعلى مكوناتها العديد من التطورات والتغيرات المنهجية والعلمية، سواء تعريفها أو مداخل صنعها وطرق تحليلها؛ ما ساهم في جعل التركيز منصباً أكثر على مخرجاتها بدلاً من

التركيز على مدخلاتها، بحيث أصبح مفهوم السياسة العامة أكثر تعبيراً عن مصالح احتياجات أفراد المجتمع، وأكثر تجسيداً لمحصلة التفاعل والتمازج القائم بين النشاطات المختلفة للاعبين الرسميين وغير الرسميين؛ ولأن السياسة العامة تلعب دوراً بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل للنهوض بالدولة وتنميتها في المجالات والنواحي كافة.

٣. كيفية اتخاذ القرار الرسمي؟

على الرغم من أن مكونات اتخاذ القرار من الناحية النظرية متوافرة (المعلومات، الخطط، البرامج، الأهداف، الدراسات، التحليلات اللازمة)، فإن هناك غياباً لعمليات التقييم والمتابعة واستخلاص الدروس والعبر، بالإضافة إلى غياب الجدول الزمني في العملية.

من الملاحظ أن آلية اتخاذ القرار تغلب عليها الفردانية والشخصانية على الرغم من بعض المحاولات الجدية لصناعة القرار على أسس علمية ومنهجية سليمة، في السعي لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، والتي تتلخص في تحقيق مستوى مقبول من التوافق والمشاركة والتجاوب والشمولية في إعداد الخطط والبرامج وتحقيق الكفاءة والفاعلية في تطبيق القرارات، بحيث تنبثق القرارات المطبقة من القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة وفق نظام شامل من النزاهة والمساءلة والشفافية.

مما سبق، نستنتج أن واقع الحال لا يبشر بإمكانية مواءمة حقيقية بين (النظرية والواقع) في ظل الاستنتاج السلبي الخاص ببلورة تناغم وتكامل بين الطموح والرؤية وبين آليات رسم السياسات وصنع القرار، حيث تتم هذه العملية بصورة بعيدة نسبياً عن فهم احتياجات المجتمع الرئيسة، خاصة احتياجات الشباب الملحة، ودون وضع أولويات وبرامج تستجيب لطبيعة المشاكل التي تواجه هذا القطاع، وتوثر بشكل كبير على مقدرات المجتمع وعمليات التنمية.

دور الشباب في التنمية

إن الحديث عن تنمية حقيقية شاملة ومستدامة لأي مجتمع يعتمد كما ذكر سابقاً على مشاركة فعالة للشركاء وخاصة الشباب، ولتحقيق هذه الغاية لابد من سياسة وطنية شاملة وفق رؤية إستراتيجية للتنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، ويقوم هذا المنظور على أساس مقاربات التنمية البشرية ومبادئها، من حيث إن التنمية حق فردي وجماعي، وإن الناس ليسوا هدفاً للتنمية فقط وإنما هم صناع لها وراسمون لسياساتها أيضاً من حيث الاستدامة والإنصاف والمساواة والتمكين وحماية الحريات، وضمان الحقوق وإتاحة الفرص.

فالمنظور الشبابي للتنمية يفترض التعامل مع الشباب ليس كفئة مستهدفة من مخرجات العملية التنموية فحسب، وإنما كمجموعة اجتماعية لها احتياجاتها ضمن رؤية تدفع

نحو تضمين احتياجات الشباب وتطلعاتهم وحاجاتهم في كل مرحلة من مراحل العملية التنموية وبمشاركة الشباب أنفسهم.

فالمنظور الشبابي يجب ألا يتعاطى مع الشباب بوصفهم مشكلة أو بوصفهم ضحايا، وإنما يجب التعاطي معهم كشريحة فاعلة مساهمة، واستثمارها في بناء قدراتها والاعتماد عليها كشرط ضروري في إحداث التغيير المنشود والتغير الاجتماعي، وهذا يتطلب ترسيخ القناعة بالمنظور الشبابي للتنمية والنضال من أجل تضمينه في مجمل الممارسات والعمليات التنموية في المجتمع والسياسة والاقتصاد والإدارة. وهذا ما يدفعنا إلى تساؤل كبير حول ما إذا استطاع أو يستطيع الشباب الفلسطيني بلورة هوية واضحة المعالم وتحديد دورهم وأولوياتهم ورؤيتهم في المنظور الذي أشرنا إليه، والذي يكتنفه العديد من الإشكاليات والتحديات والمعيقات، والتي بالإمكان الإشارة إليها بشكل موجز على النحو الآتي:

١. يعاني الشباب الفلسطيني من تهميش مزدوج، فهم بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني الراسخ تحت الاحتلال الإحلالي الاستيطاني المضطهد للحقوق والحريات، وتارة بوصفهم فئة اجتماعية في نظام سياسي اجتماعي لا يوليهم القدر الكافي من الاهتمام في رسم السياسات وصناعة القرار، مما يفرض عليهم شعوراً عاماً بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل.

٢. عدم قدرة الشباب على صياغة مشكلاتهم ووضعها في إطار أولويات الأجندات السياساتية الوطنية؛ ما يحول دون تشكيل هوية واضحة.

آفاق مشاركة الشباب في الحياة العامة

إذا كانت طبيعة مشاركة الشباب في رسم السياسات وصناعة القرار كشريحة حيوية ورئيسة تشكل ما يقارب ثلث المجتمع الفلسطيني، ترتبط بالعلاقة الجدلية بين مكونات النظام السياسي الديمقراطي وبين قدرة الشباب على بلورة هوية واضحة ومنظمة وقادرة على فرض وجودها وأولوياتها واهتماماتها وبرامجها، فإن هذه العلاقة المتبادلة والجدلية يكتنفها العديد من الإشكاليات والتعقيدات والصعوبات في طرفي العلاقة. فمن ناحية، فإن النظام السياسي، وكما ورد في سياق الدراسة، يشوبه العديد من أوجه القصور في تطوير البيئة السياساتية والتشريعية والقانونية والإدارية والإجرائية التي من شأنها جميعاً أن تساهم في بلورة البيئة المناسبة لشراكة شاملة مع الشرائح المجتمعية كافة، وبالتوازي مع المسار نفسه بين مسألة التحرر والاستقلال ومسألة البناء الوطني في إطار دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، حيث يتمتع الشباب بحياة كاملة وثرية تمكنهم من أن يكونوا شركاء فعالين في رسم السياسات

واتخاذ القرارات وتخطيط النشاطات وتنفيذها وتقييمها، والتي تلبي طموحاتهم وآمالهم وأحلامهم، وأن يكونوا قادرين على المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية للمجتمع الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، فإن فاعلية دور الشباب في عملية الإصلاح والتنمية ترتبط أيضاً بقدرته على تنمية ذاته، حتى يصبح قادراً على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، وتنمية الشباب لذاته يجب أن تفهم بالمعنى الشامل وفي جوانبها الثقافية والبدنية والروحية والمهنية والسياسية، فهذه النظرة الشمولية والمتعددة الجوانب في النظر لتنمية الشباب لذاته هي الكفيلة- في إطار الحالة العامة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني- ببلورة هوية واضحة للتعامل بجدية مع التحديات التي تواجه الشباب، وبالتالي يصبح بناء حركة اجتماعية شبابية واحدة من أهم الاستراتيجيات التنموية وحتى السياسية؛ لما تنطوي عليه من فكرة محورية، وهي الاستثمار في الشباب بصورة تسهم في تمكين الحالة الفلسطينية عموماً. حيث تسعى هذه الحركة عبر عمليات التعبئة الاجتماعية وأنشطة الضغط والتأثير، إلى تضمين المنظور الشبابي في العمليات والممارسات والخطط والإجراءات المؤسسية المرتبطة بإدارة المجتمع والاقتصاد والسياسة على المستويين المحلي والوطني، وفي هذا الإطار، فإن بناء هذه الحركة يشترط العمل على زيادة الوعي في أوساط الشباب وبناء الضمير الجمعي وتطوير التوقعات الجماعية عبر أنشطة جماعية ترويحية وتنشيطية وتطوعية وتربوية تنأى بهم عن الصراع الفئوي بأشكاله العائلية والفئوية والسياسية، وتنأى بهم عن الانغلاق الفكري والتعصب التنظيمي، وتحثهم على القيام بمبادرات سلمية لحماية السلم الأهلي والدفاع عن قضايا الشباب وحقوقهم ومصالحهم، والانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح الشعبي ضد الاحتلال وممارساته.

وأخيراً، فإن تمكين الشباب وإتاحة الفرص أمامهم قضية لا تتوقف على مبادرة الدولة (السلطة) أو جهودها فحسب، وإنما يزيد عليها في المسؤولية موقف الشباب أنفسهم، فالإحباط والتقاعس والتشاؤم والانسحاب والعزلة لن تفيد معها أي مبادرات رسمية ولن تدفع صانعي القرار إلى الالتفات الجدي لهذه الشريحة والقيام بدورها نيابة عنها، وبالتالي سيظل الشباب غائباً ومغيباً عن ساحة الفعل الاجتماعي وتحديد ملامح مستقبله.

قائمة المصادر والمراجع

١. حسين جواد، عباس. ٢٠١٦. «صياغة السياسات العامة إطار منهجي». جامعة أهل البيت ١-٢ استرجعت بتاريخ ٢٠١٦/٠٩/١٥.
www.ahlilbaitonline.com

٢. زريقي، إسماعيل. ٢٠١٦. «سبل تعزيز مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة». المركز الديمقراطي العربي. ١-٤ ورقة بحثية.

٣. الهنداوي، أحمد. ٢٠١٦. «نحو مقاربة لتطوير السياسات الوطنية للشباب». ٢-٧. استرجعت بتاريخ ٢٠١٦/٨/٩ www.difi.org

٤. سنجق، رانيا. ٢٠١٦. «أهمية الشباب في المجتمع» استرجعت ٢٠١٦/٠٨/٣٠.
www.mawdoo3.com

٥. «مفهوم الدولة التنموية وتطوره استبيان بيريز كالدبني». المركز العربي للبحوث والدراسات. استرجعت ٢٠١٦/٠٩/١٩
www.acrseg.org

٦. محيسن، تيسير. ٢٠. «نحو خطة وطنية للشباب في فلسطين» ٢-١٢. ورقة عمل.

٧. برنامج الرئيس. «رؤية تحليلية». ٢٠٠٧.

٨. مجلس الأمن «قرار ٢٢٥٠» (٢٠١٥) قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥.

٩. «دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي». مركز المعلومات الوطني. ٢٠١٦/٠٩/١٨
www.wafainfo.ps

١٠. الزعبي، محمد ٢٠١٣. «واقع الشباب العربي بين التطلعات والتحديات». ١-٧. استرجعت ٢٠١٦/٠٩/١٨ www.ahewar.org

١١. مركز الإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦.

١٢. توانا، دانيال، وندى زهدي. ٢٠١٤. دليل إعداد أوراق السياسات العامة. مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط POMED.

١٣. رحال، عمر ٢٠١٠. قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح. رام الله. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – شمس.

١٤. الخطة الإستراتيجية ٢٠١٣ – ٢٠١٥ ديوان الموظفين العام.

١٥. ٢٠١١. إقامة الدولة وبناء المستقبل. خطة التنمية الوطنية ٢٠١١ – ٢٠١٣ السلطة الوطنية الفلسطينية.

١٦. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦ السلطة الوطنية الفلسطينية.

UN 4 Youth" Youth, Political Participation and Decision Making". 2016
www.un.org -

Public Policy".2016 Wikipedia -
.استرجعت بتاريخ ٢٠١٦/٧/٨
www.wekepedia.org

١٧. أبو حطب، غسان. ٢٠١٦. «ديناميات نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في صفوف الشباب».

١٨. قرارات مجلس الوزراء من سنة ٢٠٠٨ – ٢٠١٦ المتعلقة بالشباب
www.un.org

الشباب والانتخابات المحلية: آمال وتحديات ...!!

طلال أبو ركبة*

لا يختلف اثنان على أن الشباب يمثلون الثروة الحقيقية للمجتمع، وأنهم الأداة الفاعلة لاستكمال عملية التحرر وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وأنهم يشكلون الرافعة الحقيقية لبناء تنمية مستدامة حقيقية، فالشباب هم عصب المجتمع وأمله في التقدم والبناء والتغيير.

تختلف الدول فيما بينها في تحديد الفئة العمرية التي تدخل ضمن مصطلح الشباب، وقد حددتهم أغلب كيانات الأمم المتحدة وجمعيتها العامة بأنهم الفئة العمرية التي تقع بين ١٥ إلى ٢٤ عاماً. أما في فلسطين، فلا يوجد تعريف أو تحديد لفئة الشباب، ويرجع السبب وراء ذلك إلى عدم سن السلطة الوطنية قانوناً للشباب، فوزارة الشباب والرياضة حددت الفئة العمرية للشباب من ١٨ إلى ٣٥ عاماً، في حين أن قانون الشباب الفلسطيني رقم (٢) لسنة ٢٠١١ الصادر عن كتلة التغيير والإصلاح في غزة عرف فئة الشباب بأنها الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٨ و٣٥ عاماً.

تعتبر شريحة الشباب- التي تمثل نحو ٢٥٪ من إجمالي السكان في فلسطين- الأكبر في فلسطين مقارنةً بنسب الأعمار الأخرى، إذ يشير التركيب العمري إلى أن المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعاً فتياً، فقد قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (٠-١٤ عاماً) منتصف العام ٢٠١٥ بنحو ٣٩,٤٪ من مجمل السكان في فلسطين، وبلغت نسبة الأفراد (١٥-٢٩ عاماً) ٣٠,٠٪، في حين بلغت

* كاتب وباحث في شؤون حقوق الانسان.

نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (٦٠ عاماً فأكثر) ٤,٥٪ فقط.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء، تبلغ نسبة الشباب الفاعلين في الحياة العامة نحو ١٣٪ فقط من الشباب بين عمر (١٥-٢٩ عاماً)؛ من بينهم (٦,٣٪) من الشباب الذين ينتمون إلى أندية ومراكز رياضية، و(٣٪) يلتحقون بجمعيات أهلية أو ثقافية أو منظمات غير حكومية، و(٢,٤٪) ينتمون إلى اتحادات ونقابات بمختلف أشكالها، فيما أقل من (١,٥٪) من الشباب ينتمون إلى أحزاب أو حركات سياسية، وهذا يدل على وجود عدد من المعيقات الرئيسة أمام بروز الشباب الفلسطيني في الحياة العامة وترشحهم للانتخابات والنهوض بقيادة مستقبلية بصورة خاصة.

كشفت مرحلتا التسجيل والترشح للانتخابات المحلية في فلسطين، والتي تم تأجيلها لحين البت في قضية وقفها أمام محكمة العدل العليا برام الله، عن دور الشباب الفلسطيني المأمول سواء في اقتحام مواقع صنع القرار في الهيئات المحلية على اختلاف مستوياتها من جهة، وعلى مستوى المشاركة في عملية التسجيل من جهة أخرى، فقد بلغت نسبة الشباب المسجلين لممارسة الحق الانتخابي ٤٠٪ من إجمالي المسجلين في السجل الانتخابي وفق لجنة الانتخابات الفلسطينية.

ويتبين من الكشوف الأولية للمرشحين أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥-٣٥ عاماً) يشكلون أكبر عدد من المرشحين بنسبة ٣١٪ من العدد الكلي للمرشحين في القوائم، تليهم الفئة العمرية ٣٦-٤٥ عاماً وتشكل ٢٩٪، في حين وصلت نسبة المرشحين ممن أعمارهم بين ٤٦-٥٥ عاماً إلى ٢٥٪ من المرشحين، فيما وصلت نسبة المرشحين فوق سن ٥٥ عاماً إلى ١٥٪.

يذكر أن محافظة سلفيت تصدرت القائمة من حيث نسبة الشباب المرشحين فيها، حيث وصلت نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٦ عاماً إلى ٤٢٪ من العدد الكلي للمرشحين، بينما سجلت محافظة القدس أدنى مستوى للفئة العمرية ذاتها بنسبة لم تتعد ٢١٪.

وبمراجعة الخطاب المعلن للمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع، نجد أن الإجماع ينعقد على أهمية مشاركة الشباب في الحياة السياسية ومراكز صنع القرارات عبر تمثيلهم في الهيئات القيادية الأولى، وبالتدقيق من الناحية العملية، تبين وجود فجوة واسعة بين الخطاب النظري وبين الممارسات، حيث تدلل الإحصاءات بما لا يقبل مجالاً للشك على حجم التهميش الواسع الذي يعانيه الشباب في مجال المشاركة السياسية الفاعلة في مراكز صنع القرار.

لا تشير الأوضاع الحالية إلى وجود سياسات واضحة ومحددة المعالم تجاه تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، يمكن تناولها بالتحليل والنقد بما لها وما عليها، وذلك في ظل

عدم وجود سياسة تشريعية تمكن الشباب من الوصول إلى مراكز صنع القرارات، وغياب خطة وطنية موحدة للنهوض بواقع الشباب وتعزيز مشاركتهم السياسية، وذلك بفعل الانقسام في السلطة التنفيذية، وعدم وضع حقوق الشباب وتعزيز مشاركتهم السياسية على سلم الأولويات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهنا لابد من الوقوف على جملة من الحقائق التي تشكل عائقاً أمام مشاركة الشباب سياسياً على المستوى المحلي:

- أولاً: على صعيد الخطط والبرامج، يسهل للمتابع أن يكتشف بسهولة عدم وجود خطة وطنية في أراضي السلطة الفلسطينية بشقيها تسعى للنهوض بمشاركة الشباب السياسية، حيث لم تقم وزارة الشباب والرياضة بتنفيذ خطط وبرامج ذات علاقة بتعزيز المشاركة السياسية للشباب، فقد اقتصرها دورها على النشاط الرياضي، مع غياب واضح لدور المجلس الأعلى للشباب ورؤيته وبرامجه تجاه تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية.
- ثانياً: على صعيد التشريعات والقوانين، لاتزال التشريعات الفلسطينية المتعلقة بمشاركة الشباب في الحكم المحلي تعاني قصوراً واضحاً من حيث سن الترشح، فلا تزال تستثني من هم دون الثانية والعشرون من هذا الحق، علماً أن الشاب في هذا العمر يكون قد أنهى حياته الجامعية وبات مؤهلاً للعمل العام، من خلال ما اكتسبه من معارف ومهارات خلال رحلته العلمية، يضاف إلى ذلك أن الشباب في هذه المرحلة يتلقون العديد من الدورات عبر مؤسسات المجتمع المدني تؤهلهم للقيادة والإدارة والتخطيط الاستراتيجي والديمقراطية والنوع الاجتماعي، على أمل إدماجهم مخرجاتها في الحياة العامة والمهنية.
- ثالثاً: على صعيد الوعي المجتمعي، لاتزال الثقافة الأبوية وما يعتريها من قيم اندماجية تساهم إلى حد كبير في تهميش الشباب وإقصائهم عن المشاركة السياسية، حيث لا تزال هذه القيم تلعب دوراً في إحجام الشباب أو منعهم من المشاركة السياسية وتسنم مراكز صنع القرار، وتشير الأرقام الكمية إلى تدني مشاركة الشباب في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، ولوحظ ذلك في معظم القوائم الحزبية التي تعاملت مع الشباب كوقود للانتخابات أكثر من كونهم مشاركين فعليين فيها، ولم تمهد أمامهم الطريق لخلق قيادات مستقبلية يتم صقلها في الهيئات المحلية، وذلك من خلال إعداد القوائم والتي افتقدت لوجود شبابي يتناسب مع حجهم الانتخابي من ناحية، ومع الرؤية المستقبلية لخلق قيادات شابة في المجتمع الفلسطيني، يضاف إلى ذلك بروز القوائم

العشائرية والعائلية والجهوية في القوائم المرشحة، وهو ما يعني تراجع القيم المدنية الديمقراطية التي تمكن الشباب من الولوج في ظل ثقافة القبيلة والتي تستند إلى فارق السن كأساس للترشح.

- رابعاً: على صعيد تمكين الشباب، على الرغم من الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لتمكين الشباب وإدماجهم في الحياة العامة، فإن أثر ذلك على مستوى وعي الشباب وتمكينهم لا يزال يشكل علامة استفهام كبرى لدى الجميع، حيث إن الشباب الفلسطيني يرتد على ذاته لصالح البنى التقليدية في حزبه السياسي، ولم يثمر هذا الجهد عن أي نتائج عملية على الأنظمة الداخلية للأحزاب وسياساتها تجاه مشاركة الشباب، أضف إلى ذلك عزوف الشباب أنفسهم عن المشاركة، نتيجة حالة الإحباط، وعدم إيمانهم بقدرتهم على إحداث التغيير، يضاف إلى ذلك سلسلة من الأمراض المزمنة التي تضرب فئة الشباب ولعل أبرزها على الإطلاق أمراض الزعامة المبكرة.

في واقع كهذا، لا يمكن التكهن ببديل سياسي محدد حول تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية وتبوئهم مراكز قيادية في الهيئات الأولى، وذلك بسبب ارتباط مشاركة الشباب في الحياة السياسية بالوضع السياسي العام وخاصة حالة الانقسام، وتعثر الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة وفق اتفاقيات القاهرة والشاطئ والدوحة، لذا نحن بصدد أكثر من سيناريو متوقع على النحو الآتي:

- **السيناريو الأول:** بقاء الأوضاع كما هي دون تعديل جدي، وذلك نتيجة استمرار حالة الانقسام وترسخها على المستويات كافة، وتعطل الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية، ولا يزال هذا السيناريو الأوفر حظاً في ضوء عدم وجود رغبة حقيقية في تحقيق المصالحة من طرفي الانقسام، وفشل التجارب السابقة لإنهاء الانقسام على الرغم من كثرة الاتفاقيات وتعدد الجهات والتدخلات لتحقيق المصالحة، وعدم إحداث خلخلة في موازين القوى المحلية تفرض تحقيق المصالحة في المدى المنظور. وقد باتت تترسخ قناعات لدى العديد من أبناء الشعب الفلسطيني بعدم جدوى الاجتماعات والاتفاقيات المتعلقة بالمصالحة وإنهاء الانقسام، وفقدان الثقة في مخرجاتها. وفي ظل عدم جدية طرفي الانقسام وسلبية المواطنين، ستستمر الأوضاع على حالها، بانتظار حدوث تغيرات دراماتيكية تحرك المياه الراكدة.
- **السيناريو الثاني:** إعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية وقانونية في إطار تحقيق اتفاق المصالحة، بناء على التغيرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة،

وخاصة خارطة تحالفات بعض الأطراف الإقليمية الفاعلة وتعديل سياساتها نسبياً كتركيا وقطر، وزيادة الضغط باتجاه تحقيق المصالحة، وفي حال نجاح هذا السيناريو ستتوفر الأجواء المناسبة للشباب للمشاركة السياسية في إطار العملية الانتخابية.

يوجد فرص كبيرة نسبياً أمام هذا السيناريو، بعد ترميم العلاقة نسبياً بين حركة حماس وجمهورية مصر العربية، وتراجع المواقف الداعمة لحكومة حماس من تركيا وقطر، وتوجههما لترتيب العلاقة مع الرئيس أبو مازن ومع جمهورية مصر العربية، ما يعيد لجمهورية مصر العربية الدور الرئيس في ملف المصالحة.

- **السيناريو الثالث:** تحقيق اتفاق المصالحة بالاستناد لعوامل داخلية فلسطينية دون التأثيرات الإقليمية في إطار حراك جماهيري واسع وشامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشارك به فئات المجتمع المتضررة من الانقسام وفي المقدمة منهم الشباب، لتفرض على طرفي الانقسام الاستجابة السريعة لتنفيذ اتفاق المصالحة عبر الضغط المجتمعي الثوري. وعلى الرغم من محدودية فرص هذا السيناريو كون الضغط المحلي لإنهاء الانقسام حتى هذه اللحظة يقتصر على هبات وأنشطة غير ممأسسة، ولا تعمل في إطار حركة اجتماعية ضمن خطة واضحة ومحددة المعالم، فإنه يبقى أحد الخيارات المتوقعة، جراء انسداد أفق المصالحة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستويات كافة، وفشل المراهنات على النوايا المعلنة لطرفي الانقسام، وعدم القدرة على التنبؤ بمستقبل الموقف المجتمعي من استمرار حالة الانقسام.

ومن الواضح أن الظروف الموضوعية مهيئة لحراك جماهيري، ولا أحد يستطيع توقع أو وقف هذا الحراك عندما تحين لحظته المناسبة. وفي حال نجاح هذا السيناريو ستكون فرص تعزيز مشاركة الشباب أوسع، خاصة أنهم سيكونون طليعة هذا الخيار، ما يمكنهم من الدخول في مفاوضات لتعديل التشريعات والسياسات التي تعزز مكانتهم وفرصهم في المشاركة بصنع القرارات.

- **السيناريو الرابع:** تعزيز مشاركة الشباب في الأحزاب والجمعيات بصرف النظر عن تحقيق المصالحة من عدمه، وهذا يتطلب تعديل الأنظمة الداخلية للأحزاب والجمعيات لجهة الأخذ بنظام الكوتا الشبابية من الجنسين في الهيئات القيادية، ونعتقد أن هذا السيناريو هو الأكثر واقعية كونه غير متعلق بتحقيق المصالحة، وإنما يحتاج لإرادة حزبية ومؤسساتية. وما يعزز من فرص هذا السيناريو تقبل الأحزاب والجمعيات من حيث المبدأ لهذا الخيار، والتعاون مع الجمعيات التي نفذت مشاريع في هذا المجال.

بقي أن نشير أخيراً إلى أنه على الرغم من ثقل وتأثير الانقسام على مستوى ترتيب مؤسسات المنظمة والسلطة، فإن ذلك لا يمنع الأحزاب والمؤسسات من تعديل أنظمتها وسياساتها، بما يضمن وصول الشباب من الجنسين لمراكز صنع القرارات.

ختاماً، فإن المطلوب الآن من أجل فتح آفاق أوسع للشباب في الحياة السياسية تعديل قوانين الانتخابات المحلية وتخفيض سن الترشيح إلى الهيئة المحلية (٢٢ سنة)، وإلزام القوائم الانتخابية بكوتا شبابية من الجنسين لا تقل عن ٣٠٪ في مواقع مضمونة النجاح، وكذلك لابد من وجود نص في القانون الأساسي الفلسطيني في الفصل الخاص بالسلطة التنفيذية، يؤكد ألا يقل تمثيل الشباب في مجلس الوزراء عن ٣٠٪، وإصلاح وتحديث الأنظمة الداخلية للأحزاب والأنظمة الأساسية للجمعيات الأهلية، بما يؤمن كوتا شبابية من الجنسين في المراكز القيادية لا تقل عن ٣٠٪، وتخصيص نسبة محددة للشباب من موازنة السلطة لا تقل عن ٥٪.

المرأة الفلسطينية والانتخابات البلدية: مشاركة رمزية وتحديات مجتمعية

رهام عودة *

منذ أن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية، بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦، فتح باب الترشح للانتخابات المحلية ٢٠١٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة، طبقاً لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، دبت روح الأمل والتفاؤل في نفوس معظم المواطنين، بأن يكون هذا الإعلان الرسمي بادرة خير على الشعب الفلسطيني وخطوة إيجابية اتجاه إنهاء الانقسام.

وعلى الرغم من شعور المواطنين بالتفاؤل الحذر، فقد كان هناك شعور كبير بالقلق والشك لدى بعض الناشطين السياسيين والفاعلين في المجتمع المحلي حول مدى إمكانية نجاح هذه التجربة الانتخابية البلدية التي تم تأجيلها في السابق عدة مرات بسبب الانقسام الفلسطيني والصراع السياسي بين الأحزاب الفلسطينية، وعدم وجود اتفاق نهائي بين الفصائل على إجراء أي نوع من الانتخابات في موعدها الطبيعي.

لكن تلك المشاعر المتذبذبة بين التفاؤل والتشاؤم، لم تثبط همة عدد كبير من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين لم يترددوا في تحديث بياناتهم في سجلات لجنة الانتخابات المركزية، أو ترشيح أنفسهم، وفق قوائم انتخابية حسب ما نص عليه قانون انتخابات الهيئات المحلية لعام ٢٠٠٥.

* كاتبة ومحللة سياسية.

أسباب مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات البلدية:

اعتبرت الانتخابات البلدية، التي كان من المخطط أن يتم إجراءها بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٨، بمثابة فرصة كبيرة لبعض النساء الفلسطينيات لكي يشاركن ضمن القوائم الانتخابية للمجالس المحلية، وذلك حسب ما نصت عليه المادة رقم (١٧) من قانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٥، التي شددت على أنه يجب ألا يقل تمثيل المرأة في المجالس المحلية عن نسبة (٢٠ ٪) من العدد الكلي لأعضاء المجلس المحلي.

لذا انضمت بعض النساء للقوائم الانتخابية تطبيقاً لقانون انتخابات الهيئات المحلية ومن أجل تحقيق عدة أهداف أيضاً تتنوع وفق مكانة النساء الأعضاء في تلك القوائم والدوافع السياسية والاجتماعية والقانونية التي شجعت المرأة سواء في القرية أو المدينة على تسجيل اسمها كمرشحة ضمن نظام القوائم، لكي تمثل أفراد مجتمعها في المجالس المحلية.

تتعدد الأسباب التي دفعت المرأة للموافقة على الانضمام لقوائم انتخابات الهيئات المحلية، حسب الطبيعة والخلفية السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية للمرأة المرشحة. لذا أرى هنا أن من الأسباب التي جعلت المرأة الفلسطينية ترشح نفسها في قوائم الانتخابات البلدية للعام ٢٠١٦ ما يلي:

أولاً) أسباب حزبية وسياسية

أقصد هنا بالأسباب الحزبية والسياسية أن من دفع المرأة للمشاركة في الانتخابات البلدية هو حزب سياسي معين اتخذ قراراً سياسياً بضم عضوات منتسبات رسمياً للحزب أو أخريات ذات علاقة جيدة بالحزب ولكنهن مستقلات أو قريبات من شخصيات قيادية في الحزب إلى قوائمه الانتخابية. وأعتقد هنا أن مشاركة النساء في قوائم الانتخابات البلدية كانت بمثابة تلبية للشروط القانونية ومجرد مشاركة رمزية وتجميلية، حتى لا تتهم الحركات النسوية الحزب بأنه لا يعترف بحقوق المرأة وأنه لا يأخذ بعين الاعتبار قضايا الجندر.

لذلك من يطلع على القوائم الانتخابية المدعومة من الأحزاب الرئيسة الفاعلة، سيلاحظ أن عدد النساء في القوائم الانتخابية لا يتجاوز اثنتين وأن معظم المقاعد الانتخابية يحتلها الرجال، حتى أنه من ناحية ترتيب أسماء الأعضاء في القائمة الواحدة، نجد أن المرأة لا تترأس أي قائمة انتخابية بل كان يذكر اسم المرشحة الثانية في أغلب الأحيان في نهاية القائمة الانتخابية.

ثانياً) أسباب عشائرية وعائلية

ومن الأسباب الأخرى لمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، رغبة العائلات الكبرى والعشائر في أن يشارك أعضاؤها بشكل كبير وقوي في المجالس المحلية، فقد شهدت عملية تشكيل القوائم الانتخابية البلدية في القرى والبلدات في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة صراعاً بين العائلات والعشائر في السباق نحو انتخابات مقاعد المجالس البلدية، وتغلبت

العصبية العشائرية على الانتماء الحزبي.

ومن أجل ضمان قانونية القوائم الانتخابية التي شكلتها العشائر، أدرجت أسماء بعض نساء العشيرة في القوائم الانتخابية البلدية كمتطلب قانوني، وليس من منطلق الإيمان بحقوق المرأة في المشاركة السياسية والمجتمعية.

وعند الاطلاع على القوائم الانتخابية للعشائر بالضفة الغربية، لوحظ أنه تم اختيار النساء المرشحات حسب مكانة الرجل في العشيرة، فقد تمت دعوة زوجات وأخوات وبنات رجال العشيرة الذين يتمتعون بمناصب قيادية في العشيرة للانضمام للقوائم الانتخابية، بصرف النظر عن مستوى هؤلاء النساء التعليمي والثقافي، وبغض النظر عن مدى وعيهن بحقوقهن السياسية، حيث همش رجال العشيرة عدداً كبيراً من النساء المرشحات على الرغم من مشاركتهن بشكل رسمي في القوائم الانتخابية.

واتضح ذلك التهميش بشكل صريح وعلني، عندما تم إخفاء الأسماء الرسمية لنساء العشائر أثناء الإعلان عن أسماء أعضاء القوائم الانتخابية العشائرية، فقد تم الاكتفاء بوضع كنية أو لقب عائلي بدلاً من كتابة الاسم الكامل للمرأة، فعلى سبيل المثال تم استبدال اسم المرأة الرسمي بـ «زوجة س» أو «أخت س»، حتى أن الأمور وصلت إلى ألا تتم كتابة أي كنية للمرأة، وإنما الاكتفاء فقط بذكر كلمة «أخت» أو وضع رسم «زهرة» كإشارة إلى أن المشاركة في الانتخابات هي امرأة، ما أثار انتقادات لاذعة من عدد كبير من المؤسسات النسوية والناشطين في الإعلام الاجتماعي، الذين تداولوا الموضوع عبر صفحاتهم الاجتماعية باستهجان كبير وسخرية من العادات البالية والعقلية الذكورية المتطرفة التي تعتبر ذكر اسم المرأة نوعاً من العيب والإهانة، ما دفع لجنة الانتخابات المركزية إلى أن تصدر تصريحاً إعلامياً يؤكد أن هؤلاء المرشحات الخجولات سجلن أسماءهن الرباعية بشكل قانوني في سجلات المرشحين الرسميين ودون استخدام أي رموز.

ثالثاً) أسباب جندرية وحقوقية

بالإضافة إلى الأسباب السياسية والعشائرية التي دفعت النساء إلى ترشيح أنفسهن في الانتخابات البلدية ضمن نظام القوائم، كانت هناك دوافع أخرى شجعت المرأة على ترشيح نفسها وهي دوافع تتعلق بحقوق المرأة والجندر.

فقد شجعت بعض المؤسسات النسوية مجموعات مستقلة من النساء على تشكيل قائمة نسائية شبابية تمثل المرأة في الانتخابات البلدية، وذلك لكي تلفت نظر المجتمع إلى أهمية المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة، ولكي يتم الترويج لضرورة اعتبار الجندر وحقوق المرأة من قضايا الشأن العام. حيث تعتقد ناشطات الحركة النسوية أن نسبة المقاعد المخصصة للنساء والواردة في قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥

والمعدّل بالقرار بقانون رقم (١٢) غير كافية، ويجب أن تتم زيادة الكوتا النسائية من ٢٠٪ إلى ٣٠ ٪ على الأقل، فقد جاء في القانون أن المجلس الذي لا يقل عدد مقاعده عن ١٣ عضواً يجب أن تتمثل النساء فيه بمقعدين على الأقل، وهذا يعتبر غير كاف بالنسبة للمطالبات بحقوق المرأة.

بناءً على المحاولات النسائية لدعم زيادة الكوتا النسائية في الانتخابات، ورغبة الناشطات النسويات الشديدة في التأثير على صناع القرار في المجتمع الفلسطيني؛ تشكلت لأول مرة في تاريخ الانتخابات البلدية الفلسطينية قائمة انتخابية نسائية طرحتها ناشطات في شؤون المرأة، وذلك لمنافسة ست قوائم (حزبية وعشائرية ومستقلة) في الانتخابات المحلية لمجلس بلدي دورا بمحافظة الخليل.

وظهرت تلك القائمة النسائية تحت اسم «عطاء بلا حدود»، وضمت أسماء تسع نساء، تنافسن على الفوز بالانتخابات المحلية في مجلس بلدي دورا، في سابقة هي الأولى من نوعها على مستوى الأراضي الفلسطينية. وذلك في محاولة من هؤلاء النساء للمشاركة بفاعلية، وسعياً منهن إلى إيجاد مكان حقيقي للمرأة، وعدم الاكتفاء بما أقره القانون الفلسطيني حول الكوتا المخصصة للنساء في الانتخابات المحلية. كما ضمت إحدى القوائم المتنافسة على مقاعد مجلس بلدي «أم النصر» في شمال غزة خمس نساء ورجلاً واحداً.

رابعاً) أسباب مهنية

من جهة أخرى، أعتقد أن من الأسباب الأخرى التي دفعت بعض النساء للمشاركة في القوائم الانتخابية البلدية الرغبة في تعزيز مواقعهن المهنية، حيث لوحظ أنه كانت هناك مشاركة كبيرة من بعض النساء الأكاديميات اللواتي يعملن في الجامعات الفلسطينية أو اللواتي يعملن في مجال العمل المحلي المجتمعي المتعلق بالبيئة والمياه، فقد تم جذب هؤلاء النساء المهنيات للانضمام لبعض القوائم الانتخابية المستقلة التي شكلها أكاديميون في قطاع غزة، وذلك كنوع من تشجيع النساء المهنيات الأخريات على التصويت لصالح مرشحات القوائم المستقلة، وفي الوقت نفسه تشجيع أفراد المجتمع على انتخاب قوائم مستقلة ومهنية قد تقدم حلولاً عملية ومهنية لمشاكل المجتمع المحلي بناء على خبرة أعضاء القائمة العلمية والمهنية وما يتمتعون به من ثقة كبيرة في المجتمع المحلي.

خامساً) أسباب شخصية

لابد من الإشارة إلى أن من بعض الأسباب التي أدت إلى مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية هي أسباب شخصية تتعلق بالمرأة نفسها، التي تريد أن تؤكد ذاتها وتحقق طموحها الشخصي للوصول إلى مناصب رفيعة في المجتمع وترغب في المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار الفلسطيني ورفع صوتها

النسوي ضمن مجتمع ذكوري يحبذ مشاركة الرجال في الشأن العام أكثر من النساء.

لذا أعتقد أن من أهم الأسباب الشخصية لمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية محاولة المرأة تحدي العادات والتقاليد وإثبات الذات، والثقة العالية بالنفس والقدرة على التغيير المجتمعي وتقديم حلول اجتماعية بشكل متساو مع الرجال.

التحديات المجتمعية التي تواجه المرأة الفلسطينية في الانتخابات البلدية:

بعد تناول الأسباب الرئيسة المؤدية لمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، لابد من القول إن تلك المحاولات أبرزت بشكل واضح الكم الكبير من التحديات المجتمعية التي تواجه المرأة الفلسطينية عادة عند إقدامها على المشاركة في قضايا الشأن العام، وبالأخص في مجال الانتخابات الفلسطينية، سواء كانت انتخابات بلدية أو تشريعية أو حتى رئاسية. فمازال المجتمع الفلسطيني غير مقتنع بشكل كامل بأهمية المشاركة النسائية في الانتخابات، ولا يثق بقدرة المرأة الفلسطينية على إحداث تغيير سياسي أو اجتماعي، أو المساهمة في عملية إصلاح المجتمع وتقديم حلول مستدامة للمشاكل اليومية التي يعاني منها المجتمع المحلي، مثل مشاكل الكهرباء والمياه والسكن وغيرها من المشاكل التي يعاني منها المجتمع بشكل يومي.

تعتبر عدم ثقة أفراد المجتمع بدور المرأة في تقديم الحلول وصنع القرارات من أهم التحديات التي تواجها النساء، خاصة في المجتمعات المغلقة التي تحكمها قوانين وأعراف قبلية وعشائرية، حيث تعتبر المجتمعات المغلقة أن الدور الرئيس للمرأة يجب أن يكون فقط في نطاق العائلة وخدمة الزوج وتربية الأطفال، وإذا ما أرادت تلك النساء المشاركة في الانتخابات وقضايا الشأن العام، فيجب أن يشاركن بناء على موافقة الرجل وتلبية المصلحة الكبرى للعائلة أو العشيرة، لذا عندما تم ترشيح بعض النساء في القوائم الانتخابية للعشائر تم ذلك بناء على أوامر من شيخ العشيرة الذي أراد أن تشارك نساء العشيرة في القائمة فقط كإجراء قانوني وروتيني من أجل ضمان تسجيل قائمته الانتخابية في سجلات اللجنة الانتخابية المركزية التي تشترط وجود الكوتا النسائية في كل قائمة انتخابية حسب قانون الانتخابات الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن من بعض التحديات المجتمعية لمشاركة النساء في الانتخابات البلدية أنه كان هناك اهتمام كبير من معظم مشكلي القوائم الانتخابية، بضم نساء ينتسبن لعائلات كبيرة تتمتع بنفوذ قوي في المجتمع المحلي، ولم يكن هناك اهتمام باختيار النساء حسب دورهن الفعال في المجتمع المحلي، ما أدى إلى تنافس بعض الأحزاب السياسية لجذب نساء ينتسبن لعائلات ذات مكانة كبيرة في المجتمع أو متزوجات من

رجال قياديين، فتم تهميش مشاركة النساء اللواتي ينتمين إلى طبقات المجتمع المتوسطة، وأثار ذلك النزعة القبلية والمصلحة السياسية في المجتمع، وأبرز أيضاً مدى سوء توظيف دور المرأة الفلسطينية في تلك الانتخابات ومدى تهميش طبقات أخرى من المجتمع.

آثار تأجيل الانتخابات البلدية

وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها المرأة الفلسطينية في عملية الإعداد للانتخابات البلدية من أجل المطالبة بتعزيز دورها في المشاركة بشكل فعال وإيجابي في المجتمع، فلا يمكننا أن نتجاهل الحالة السياسية الفلسطينية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في ظل ظروف الانقسام، فبعد أن انتعش الأمل في قلوب الفلسطينيين بإمكانية انعقاد الانتخابات البلدية في موعدها بشكل متواز بالضفة الغربية وقطاع غزة، تغلبت المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية، فقد تم التشكيك في نزاهة الانتخابات، قبل البدء حتى بتنفيذها، وتوالت الطعون الانتخابية من الأحزاب المتنافسة ضد عدد كبير من القوائم الانتخابية، وتم تبادل التهديدات ضد أعضاء بعض القوائم الانتخابية، الأمر الذي أثار حالة من القلق وعدم التيقن من إمكانية نجاح تلك الانتخابات، وشيوع حالة من الشك والريبة والانطباعات السلبية بأن هناك مخالفات قانونية كثيرة فيما يخص عملية تسجيل وتشكيل القوائم الانتخابية.

ونتيجة لتلك الأجواء المتوترة التي سادت عملية الإعداد للانتخابات البلدية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أصدرت محكمة العدل العليا بتاريخ ٢٠١٦/٩/٨، قراراً بتأجيل الانتخابات البلدية حتى إشعار آخر.

قاد هذا التأجيل إلى شعور النساء باليأس والإحباط من عدم تقدير الجهود المبذولة في عملية التسجيل في الانتخابات البلدية، وشعور أفراد المجتمع بعدم الثقة في القيادات السياسية بخصوص القدرة على إنهاء حالة الانقسام وإجراء انتخابات بلدية نزيهة، قد تفرز قادة محليين يقدمون حلولاً فعالة لمشاكل المجتمع المحلي.

خاتمة:

أخيراً يمكننا القول، إن مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات البلدية، حتى لو كانت مشاركة رمزية، تعد خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تفعيل دور المرأة الفلسطينية في عملية صنع القرار وإشراكها في المناصب القيادية بالمجتمع، فمجرد ورود أسماء نسائية بشكل علني في بعض القوائم الانتخابية، يعتبر مؤشراً على مدى اندماج المرأة الفلسطينية في عمل المجتمع المحلي والتوافق المجتمعي الكبير على ضرورة إشراك النساء في كل الانتخابات، وبصرف النظر عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى ترشيح النساء أنفسهن ضمن قوائم

انتخابية متنوعة، فإن المرأة الفلسطينية ما زالت حاضرة في المشهد السياسي والاجتماعي ومازالت تتحلى بروح الصبر والمثابرة من أجل أن تفرض نفسها في مجتمع يتقلد فيه الرجال معظم المناصب العليا.

لذا، إن كانت مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات البلدية غير مكتملة بسبب تأجيل تلك الانتخابات حتى إشعار آخر، فلا يوجد شك في أن تلك المشاركة غير المكتملة قد مهدت الطريق لناشطات نسويات من أجل الترويج لقضايا حقوق المرأة والمطالبة بدعم زيادة نسبة الكوتا النسائية والعمل على تمكين النساء في عملية المشاركة بصنع القرارات الوطنية سواء على مستوى الوطن أو المدينة أو القرية، فمشاركة المرأة مطلوبة في مختلف المجالات وجميع المناطق الجغرافية.

الشباب الفلسطيني: معطيات إحصائية ودلالات

سناء قصراوي*

يمثل الشباب الفلسطيني شريحة كبيرة في المجتمع، إذ تبلغ نسبة الشباب في الفئة العمرية (١٥–٢٩ سنة) (٣٠٪) من مجموع أفراد المجتمع، بمجموع (١,٤٠٤) مليون نسمة، وبواقع (٧١٦ ألف ذكر) و(٦٨٨ ألف أنثى) بنسبة مقدارها (١٠٤,١) ذكر لكل (١٠٠) أنثى. فيما بلغت نسبة الفئة العمرية بين (٠–١٤ سنة) (٣٩,٤٪) من عدد السكان، ما يشير إلى أن المجتمع الفسطيني مجتمع فتي يمتلك ثروة من الموارد البشرية الفاعلة للمستقبل، والتي تحتاج، أيضاً، إلى الكثير من الإمكانات، وتوفير الاحتياجات التي تمكن من النهوض بالمجتمع وتكون قادرة على أن تكون طاقةً فاعلةً مستقبلاً.

وبما أن الشباب هم عِماد المستقبل، فيجب الاهتمام بهم، والعمل على تطوير قدراتهم ومهاراتهم، من خلال توفير التعليم والتدريب المناسبين لهم، ورفد سوق العمل والمجتمع بالكفاءات والخبرات المطلوبة التي يحتاجونها، وكذلك العمل على تحسين أوضاعهم من خلال توفير سبل الحياة الكريمة لهم، والتي تستطيع أن توفر لهم عوامل الاستقرار النفسي والاجتماعي، وإدراج احتياجاتهم في الخطط التنموية بعيدة المدى.

التعليم: من خلال مسح لواقع الشباب الفلسطيني في الفئة العمرية (١٥–٢٩ سنة)، أجراه جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في العام ٢٠١٥، لوحظ أن نسبة الأسر التي

* باحثة في التنمية الاجتماعية.

يترأسها شباب من الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) بلغت (١٤٪) موزعة بواقع (١٢,٦٪) في المحافظات الشمالية، و(١٦,٦٪) في المحافظات الجنوبية، وأشارت الدراسة نفسها إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم من تلك الفئة العمرية بلغت (٣٦,٩٪) توزعت بين (٣٢,١٪) للذكور، مقابل (٤٢٪) للإناث، أما نسبة الحاصلين على دبلوم متوسط في الفئة العمرية من (١٨-٢٩ سنة) فبلغت (١٣,١٪)، فيما كانت نسبة الحاصلين على بكالوريوس فأعلى للفئة نفسها من الجنسين (٣١,١٪)، ويمكن تفسير تلك النسب والمعطيات بتردي الوضع الاقتصادي للشباب، إذ يتوجه الشباب الذكور للبحث عن عمل لإعالة أسرهم وأنفسهم، لقناعة البعض منهم بعدم جدوى التعليم في ظل غياب فرص العمل في السوق المحلية في مرحلة ما بعد التخرج. أما بالنسبة للإناث فقد يؤدي تردي الوضع الاقتصادي للأسرة إلى حرمانها من التعليم وتزويجها مبكراً للتخلص من عبئها الاقتصادي والاجتماعي.

تؤكد المسوح أن نسبة الخريجين من الجامعات وكليات المجتمع المتوسطة تصل إلى (٤٠٠٠٠) خريج سنوياً، إلا أن دراسات أخرى أثبتت أن هناك عدم مواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق الفلسطينية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الثقافة السائدة المنتشرة التي تجعل أفراد المجتمع يتجهون إلى تخصصات أكاديمية محددة، ويبتعدون عن التخصصات المهنية، بالإضافة إلى غياب أي جهود من وزارة التربية والتعليم العالي لتوجيه التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي وضبطها، بالإضافة إلى غياب أي تنسيق مشترك بين الجامعات والمؤسسات الخاصة والأهلية لتحديد احتياجات السوق وتوجيه مؤسسات التعليم العالي لإنشاء تخصصات تتناسب معها.

العمل: أما بالنسبة لحجم مشاركة تلك الفئة في القوى العاملة في السوق الفلسطينية، فقد أظهر المسح أن (٣٠,٢٪) هم من العاطلين عن العمل، وتوزع العاطلون عن العمل حسب المنطقة على النحو الآتي: (٥١,٥٪) في المحافظات الجنوبية و(١٨,٢٪) في المحافظات الشمالية، وهنا نرى الفجوة الواسعة بين المنطقتين، وربما يفسر تلك الفجوة، تداعيات الانقسام في المحافظات الجنوبية والحصار الإسرائيلي المفروض عليها وإغلاق الحدود والمعابر، في حين أن المحافظات الشمالية (الضفة) تشهد انفراجاً يتمثل في حرية التنقل والاستيراد والتصدير، وفتح سوق العمل الإسرائيلية أمام الشباب الفلسطيني، ما ساعد على انخفاض نسبة البطالة فيها مقارنة بغزة، كما يمكننا القول إن عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل من الأسباب الرئيسة لانتشار البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (٢٠-٢٩ سنة)، إذ أظهر مسح الشباب (٢٠١٦) أن أعلى نسبة بطالة بين الأفراد

الذكور (٢٠-٢٩ سنة) في العام (٢٠١٥) كانت في المجالات الآتية: العلوم الإنسانية (٥٢٪)، العلوم الطبيعية (٥١,٥٪)، علوم تربوية وإعداد معلمين (٤٥,٥٪)، أما بين الإناث فكانت في المجالات الآتية: الصحافة والإعلام (٨٨,٦٪)، علوم اجتماعية (٧٩,٦٪)، كما أظهر المسح أن البطالة موزعة حسب الجنس بين الشباب الفلسطيني على النحو الآتي: (٢٥٪) للذكور و(٦٠٪) للإناث، وبفارق كبير بينهما لصالح الإناث، ويرجع ذلك إلى أسباب اجتماعية وثقافية تتمثل في محدودية المهن التي تسمح للنساء بممارستها وتتنافس عليها مع الذكور، وكذلك العادات والتقاليد التي تحد أيضاً من قدرة النساء على العمل وتضع المعيقات أمام عمل المرأة مثل خروجها من البيت بشكل يومي، كما ترفض بعض المجتمعات المحلية خروج المرأة للعمل خارج منطقة سكناها أو الانتقال للعيش خارج بيت العائلة من أجل العمل، يضاف إلى ذلك سبب آخر هو تفضيل المجتمع الفلسطيني تزويج المرأة على العمل خارج البيت، كذلك يمكن إرجاع ذلك إلى عدم توفر خدمات الرعاية- بالنسبة للمرأة المتزوجة- كدور الحضانة والخدمات الموجهة لأطفال النساء العاملات؛ ما يحد من مشاركتهن في القوى العاملة ويدفعهن للبقاء في البيت من أجل العناية بالأبناء، وتعتبر مشاركة النساء في القوى العاملة في فلسطين الأدنى بعد الأردن في العالم، إذ بلغت في العام (٢٠١١) (١٦,٦٪) فقط، في حين كانت في النرويج (٦١,٧٪) وترجع أسبابها إلى ما ذكر سابقاً. (مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطينية، ٢٠١٣).

وفي محاولة الشباب للخروج من حالة التعطل عن العمل وعدم وجود فرص عمل مناسبة أو معدومة نهائياً، أفاد (٧٦,٤٪) من الشباب بأنه لا يوجد عمل مطلقاً، في حين رأى (٩,٦٪) أن السبب هو عدم توافر العمل المناسب لمؤهلهم العلمي، لذا حاول البعض إنشاء مشاريع خاصة، الذكور (٢٩,٦٪) والإناث (١١,٩٪)، وقد نجح (١٦,١٪) منهم في امتلاك مشروعه الخاص، وترجع أسباب انخفاض تلك النسبة إلى ضعف الموارد المالية ونقص الخبرة المهنية والمهارات اللازمة لإدارة المشروع، وعدم توفر سبل الاستمرارية لأي مشروع في ظل التقلبات التي تعيشها السوق الفلسطينية، متأثرة بالأوضاع الأمنية والسياسية السائدة لدى الشباب، كذلك عدم وجود دعم من المؤسسات الرسمية لفئة الشباب في إنشاء مشاريع مثل المؤسسات الإقراضية والمصرفية والتي تضع شروطاً تعجيزيةً على القروض، والتي تقف عائقاً أمام استفادة الشباب من تلك البرامج، وكذلك عدم اهتمام المؤسسات الأهلية بدعم الشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة من خلال المنح والقروض الميسرة، وتوفير فرص التدريب والتأهيل الجاد والحقيقي.

جاءت نسبة الإناث اللواتي يمتلكن مشروعاً (٤,٦٪) فقط، ويرجع ذلك بالإضافة إلى كل

ما سبق إلى حرمان المرأة من اتخاذ القرار المستقل وممارسة حقها في امتلاك مشروعها الخاص، فكثير من النساء ممن يقمن بإنشاء مشاريع ويحصلن على قروض يُجبرن على تسجيل مشاريعهن باسم أحد الذكور في العائلة سواء كان زوجاً أو أخاً أو أباً.

الهجرة: إن تفكير الشباب بالهجرة يعني خسارة الوطن موارد بشريةً فاعلةً ومهمةً في عملية التنمية، ويعد ذلك خسارة عظيمة لجميع الدول، ولفلسطين خصوصية في موضوع الهجرة، إذ تعرضت فلسطين لموجتين من الهجرة القسرية، في العام ١٩٤٨، وفي العام ١٩٦٧، نتيجة ممارسات الاحتلال، هذا بالإضافة إلى الهجرة شبه الدائمة للشباب في مراحل مختلفة سببها الواقع السياسي والاقتصادي السيئ الذي يسببه الاحتلال، كما تشهد فلسطين هجرة قسرية داخلية أُخرى سببها أيضاً ممارسات الاحتلال، ومنها مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها وطرد السكان منها، وجدار الفصل العنصري. إلا أن فلسطين، أيضاً، شهدت عودة للمهاجرين، خاصة في الفترة بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٦) بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

يميل (٢٣,٦٪) من الشباب إلى الهجرة، وتعود أسباب ذلك إلى الأوضاع السياسية السائدة واستمرار الاحتلال وغياب الأمن، وما ينجم عن ذلك من تأثير على الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي عدم توفر فرص عمل مناسبة أو انعدامها كلياً، ويظهر ذلك بشكل أكثر حدة في المحافظات الجنوبية، إذ أظهر مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية (٢٠١٠)، أن نسبة الراغبين في الهجرة بلغ (٣٧٪) في قطاع غزة، مقابل (١٥,٢٪) في المحافظات الشمالية، ويمكن إضافة تقييد الحريات في غزة تحديداً وانعدام حرية التعبير بالإضافة الى انتشار الفساد والمحسوبية لصالح جهة على حساب أخرى إلى تلك الأسباب، الأمر الذي جعل الشعور بالظلم يسود في قطاع الشباب والذي يرى في الهجرة هروباً من تلك الأوضاع.

أظهرت النتائج أن الأسباب أو الدوافع الرئيسة للهجرة كانت التعليم والدراسة بواقع (٣٤,٤٪) من إجمالي المهاجرين للخارج، في حين كان الدافع الرئيس لنحو (١٤,٦٪) من المهاجرين تحسين مستوى المعيشة، مقابل (١٣,٧٪) هاجروا لعدم توفر فرص عمل في الأراضي الفلسطينية. كما أظهرت نتائج المسح أن (٣٣,٠٪) من المهاجرين هم من الفئة العمرية المصنفة كشباب (١٥-٢٩ سنة)، وجاءت الفئة العمرية (٣٠-٤٤ سنة) في المرتبة الثانية بنسبة (٢٥,٦٪) من المهاجرين للخارج. وبلغت نسبة المهاجرين ممن يحملون بكالوريوس فأعلى نحو (٣٥,٧٪) من إجمالي المهاجرين، في حين لم تتجاوز نسبة المهاجرين ممن لا يحملون أي مؤهل علمي (١,٣٪) من إجمالي المهاجرين، ما يعني في المحصلة خسارة موارد بشرية مؤهلة ومدربة، تفقدها الدولة بصرف

النظر عما إذا كانت هناك فائدة من الأموال التي تتدفق إلى البلد من المغتربين، لأنها لا تعادل الخسارة المترتبة على فقدان تلك الموارد البشرية المؤهلة، هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناتجة أيضاً- خاصة في الفئة التي تهاجر إلى الولايات المتحدة الأميركية والتي بلغت نسبتهم (٢١,٦٪) من المهاجرين- عن تلك الهجرة، حيث يستقر رب الأسرة في بلد المهجر وتعود الأم والأبناء إلى فلسطين وأحياناً الأبناء وحدهم ليبقوا في رعاية الجدين (كبار السن) أو الأعمام، وما ينتج عن ذلك من تفكك للأسرة الفلسطينية وحرمان الأبناء من البيئة الطبيعية للتنشئة المناسبة وما يترتب على ذلك من مشاكل سلوكية ونفسية.

المشاركة المجتمعية، لا يمكن أن نغفل ضرورة استثمار الطاقات الشبابية لخدمة المجتمع، فهناك محاولات ضئيلة جداً في هذا المجال، أهمها ما تقوم به الجامعات من تخصيص ساعات خدمة مجتمعية، يجب على الطالب إنهاؤها كشرط لتخرجه، ويمكن القول إنه إذا ما تم استثمارها بالشكل الصحيح فستعود بالفائدة على المجتمع وعلى الشباب أنفسهم.

تكمن أهمية المشاركة المجتمعية في صقل شخصية الفرد وإتاحة الفرصة أمام الشباب لتطوير مهاراتهم وتحسين قدراتهم وتعزيز المبادئ والقيم المجتمعية الإيجابية لديهم، ويمكن أن تعكس المشاركة المجتمعية ومشاركة الشباب في أعمال تطوعية حالة الرخاء والاستقرار النفسي والاجتماعي، إلا أن ذلك قد لا ينطبق على الشباب الفلسطيني، فالكثير من الشباب الفلسطيني يشارك في أعمال تطوعية مجتمعية بهدف تحسين مهاراته وقدراته المهنية من خلال المشاركة في دورات تدريبية قد تمكنه من الحصول على فرصة عمل ملائمة.

وحسب ما جاء في مسح الشباب الفلسطيني، النتائج الرئيسة (٢٠١٦)، فقد أفاد (١٩,٦٪) فقط ممن هم في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) بأنهم شاركوا في أعمال تطوعية ولو لمرة واحدة فقط، أما بخصوص انضمام الشباب إلى مؤسسات شبابية تطوعية، فقد أفاد (٦,٣٪) من الذكور بأنهم ينتمون لأندية شبابية ومراكز رياضية ويستفيدون من خدماتها، تلك المراكز التي تهتم بأن تقدم لهم البرامج الترفيهية الرياضية والثقافية، علماً أن بعضها يعمل على تنمية وتطوير مواهبهم وشغل أوقات الفراغ، ومما لا يخفى على متتبع وباحث أن معظم التجمعات السكانية سواء في الريف أو الحضر وحتى المخيمات يوجد بها مركز شبابي أو ناد رياضي يعنى بالشباب الذكور، ويلاحظ انخفاض هذه النسب بصورة ملحوظة لدى الإناث الشابات مقارنة بالذكور، فمثلاً بلغت نسبة الشباب الذكور المنتمين لأندية رياضية (١٠,٦٪) مقارنة بـ(١,٦٪) فقط للإناث، وتعزى هذه النسبة المتدنية إلى عدم وجود مراكز وأندية نسائية في معظم التجمعات السكانية إلى جانب أثر العادات والتقاليد السائدة التي تحد من

حرية المرأة في الخروج من المنزل لقضاء وقت في ناد ترفيهي أو رياضي وكذلك انشغال المرأة بالأعمال المنزلية على عكس الرجل، ومع ذلك فإن نسبة انتماء الذكور لهذه الأندية تبقى ضعيفة، وقد يعود ذلك لعدم قدرة تلك الأندية على تلبية احتياجات الشباب، بالإضافة إلى عدم بذل الهيئات المشرفة على تلك الأندية جهوداً كافية لاستقطاب الشباب وانحصار العضوية وتأثرها بالعائلية والعشائرية أحياناً والانتماءات الحزبية أحياناً أُخرى.

أما بالنسبة لعضوية الشباب في الجمعيات الأهلية غير الحكومية، فقد كانت نسبة الذكور المنتمين لجمعيات ومنظمات أهلية وغير حكومية (٤٪) مقارنة بـ (١,٩٪) لدى الشابات الإناث. ونجد أن ذلك ينطبق عليه ما ينطبق على النوادي الرياضية، إذ يمكن القول على الرغم من أن الأنظمة الداخلية للجمعيات الأهلية توجب العضوية المفتوحة، فإن تلك المؤسسات تعاني من انغلاقها على عضوية محدودة وعدم التوجه نحو الشباب لاستقطابهم للعضوية في الهيئات العمومية أو مجالس الإدارة، مع العلم أنه وفي السنوات الأخيرة نشطت وأنشئت جمعيات نسوية أيضاً في تلك التجمعات، وعلى الرغم من ذلك نرى أن مشاركة الإناث تبقى ضئيلة، وفي الغالب تنحصر في المؤسسات النسوية فقط، أما عضوية أو مشاركة المرأة خاصة في التجمعات الريفية فكانت مشروطة من العائلة بالحصول على منفعة مادية (مساعدة عينية)، فيما تحرم المرأة من المشاركة المجتمعية للأسباب ذاتها التي تحد من مشاركتها في القوى العاملة.

نخلص إلى القول إن الشباب على الرغم من المعيقات الكثيرة التي تواجههم والنجاحات القليلة التي تصادفهم، يتحملون أيضاً المسؤولية فيها أسوة بكل الأطراف الأخرى، سواء على صعيد المؤسسة الرسمية (الحكومة، المنظمات الأهلية والقطاع الخاص) في ظل الغياب الفاعل لها في مواجهة مشاكل الشباب أو على صعيد المؤسسة غير الرسمية (الفرد والعائلة والمجتمع) بما تحمله من معتقدات وثقافة وعادات وتقاليد قد تحد من إمكانيات الشباب وتطورهم، وعودة لما ورد سابقاً، لا بد من الحديث عن بعض الاقتراحات التي قد تساهم في حل مشاكل الشباب في فلسطين.

في مجال التعليم: بعد أن بينت الدراسات أن هناك فجوة واضحة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق الفلسطينية وغياب البرامج التدريبية التي تمكن الخريجين وتنمي مهاراتهم، لا بد من أن تقوم كل جهة بمسؤوليتها في هذا المجال، فعلى وزارة التربية والتعليم العالي وضع سياسات تنموية وخطط استراتيجية يكون الشباب فيها محوراً رئيساً، وكذلك الاهتمام بقطاع التعليم بحيث يتم تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، وذلك بفرض مزيد من الرقابة على الجامعات وعدم منح التراخيص لافتتاح كليات لا تخدم حاجة السوق، وأن تعمل على تشجيع إنشاء المعاهد

والكليات المهنية بتقديم الدعم المادي لها والعمل على بذل جهد أكبر في زيادة الوعي والتأثير بثقافة أفراد المجتمع نحو اختيار التخصص والمهنة، كما يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة) إعادة النظر ببرامجها الأكاديمية ومناهجها التعليمية والانتقال بها من الأسلوب النظري إلى أسلوب التدريب المهني والعملي الذي يساعد في تطوير مهارات الطلبة وتهيئتهم لمتطلبات سوق العمل ويلبي احتياجات المجتمع المحلي من السوق، كل ذلك من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة الحكومية والقطاع الخاص والأهلي أيضاً، كذلك الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية والمشاريع البحثية الخاصة باحتياجات المجتمع والسوق والبعد عن الأبحاث الوصفية التقليدية والمكررة وسد الثغرات في حقل الخبرات والكفاءات التي يحتاجها المجتمع. كما على المجتمع والأسرة والأفراد أن يغيروا اتجاهاتهم نحو التخصصات الأكاديمية التقليدية وأن يوجهوا أبناءهم نحو التخصصات المهنية والعملية التي يحتاجها المجتمع وسوق العمل.

الحديث عن التعليم يقودنا، أيضاً، إلى سوق العمل، فمن الصعوبة بمكان الفصل بينهما، إذ يجب أن تتم المواءمة بين احتياجات سوق العمل والاختصاصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي، إلا أن هناك، أيضاً، جانباً من المسؤولية على القطاع الخاص من خلال مبادرته إلى تقديم الدعم المادي للمعاهد المهنية والتخصصات المهنية الجامعية، وكذلك أن تساهم شركات ومؤسسات القطاع الخاص بتوفير التدريب المهني المستمر للعاملين في السوق، وإعداد برامج تدريبية- بحسب احتياجات القطاع الخاص- تعمل على تطوير مهاراتهم أو إرسالهم إلى الخارج لتلقي التدريب اللازم والاستفادة من الخبرات.

لا بد من بذل جهد إضافي لتطبيق قانون العمل وضمان حقوق العمال، بتطبيق الحد الأدنى للأجور وتطبيق نظام الحوافز، وتحسين شروط برنامج التقاعد أو الضمان الاجتماعي- على اعتبار أن النظام لا يزال قيد البحث وبحاجة لتعديل- بما يكفل مصالح العاملين، كل ذلك يساهم وبقوة في تشجيع الخريجين الجدد على التوجه إلى التخصصات المهنية التي توفر لهم فرص عمل ودخلاً يكفل لهم العيش بكرامة ويلبي احتياجاتهم. فإذا ما استطعنا تحسين قطاع التعليم وتطوير سوق العمل، فإن ذلك سيقود بشكل مباشر إلى تغيير توجه الشباب وخاصة ذوي الكفاءات والمؤهلات نحو الهجرة، فالمجتمع الفلسطيني بحاجة إلى كل أبنائه للصمود ومواجهة الهجمة الشرسة التي يقودها الاحتلال الذي يسعى لتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني على المستوى الاقتصادي- إضافة للممارسات الاحتلالية على جميع الأصعدة- فهو يعمل على تدمير الاقتصاد الفلسطيني للإبقاء على

تبعية الاقتصاد الفسطيني لاقتصاد المحتل من خلال محاربة الصناعات الوطنية وفتح سوقه للعمالة الفلسطينية– غير الماهرة وغير المدربة– المحصورة في مجالات محددة أهمها قطاعا الخدمات والبناء، ودفع الأجور العالية مقارنة مع الأجور في السوق الفسطينية، ومنافسة الصناعات الوطنية من حيث الجودة الأعلى أحياناً ومنافسة الأسعار للقضاء على أي صناعة وطنية وإعاقة خلق اقتصاد وطني قوي.

القضية الأخيرة تتعلق بمشاركة الشباب المجتمعية نظراً لأهميتها القصوى في تعزيز مشاركتهم بشكل فاعل يعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة.

يعتبر الشباب رأس مال بشرياً يجب استثماره وعدم الاستهانة به، كما أن إهمال هذه الثروة وعدم توجيهها بشكل إيجابي قد يقود إلى عواقب وخيمة ومشاكل اجتماعية، خاصةً إذا لم يجد الشباب ما يشغل أوقات فراغهم؛ ما يؤدي الى وقوعهم في العديد من المشاكل ومن بينها انخراطهم في عالم الجريمة أو تعاطي المخدرات وغيرها من الآفات، لذا كان لا بد من العمل على استثمار تلك الطاقات، ويتم ذلك من خلال إشراك الشباب في أعمال مجتمعية تطوعية، والسماح لهم بأن يكونوا جزءاً من صنع القرار داخل المؤسسات الأهلية التطوعية، لذا وجب على تلك المؤسسات أن تشجع الشباب على التطوع من خلال فتح باب العضوية لهم في جمعياتها العمومية ومجالس إدارتها، وكذلك تبني مشاريع وبرامج تلبي احتياجات الشباب وتنفيذ برامج ومشاريع لبناء قدرات الشباب وتمكينهم لبناء مشاريعهم الخاصة بما يخدم مصلحة المجتمع ومصلحتهم.

ولتشابك المحاور وتأثر العناصر ذات العلاقة بالشباب، توجب وضع إستراتيجيات تنموية على مستوى الدولة للنهوض بالشباب وإعدادهم للمرحلة القادمة، باعتبارهم المورد البشري الثمين للمجتمع الفلسطيني وقادته في المستقبل.

المصادر:

١. مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، التقرير الرئيس، ٢٠١٠، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٢. مسح الشباب الفلسطيني، النتائج الرئيسة (٢٠١٦)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣. مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني ٢٠١٣ ورقة سياساتية – معهد الصحة العامة والمجتمعية – جامعة بير زيت.

لنقل للشباب ماذا «لا» ونترك لهم «النَعَم»!

م. عارف الحسيني*

استوقفني مشهد شاب مقدسي ثائر في السابعة عشرة من عمره وهو يهم، بكل قوته، بضرب عامود الإشارة الضوئية المعدني الصلب بمطرقة حديدية متواضعة في منطقة شعفاط مقابل منزل الشهيد محمد أبو خضير، وذلك بعد يومين على استشهاده، اقتربت من الشاب وكان قد تجمّع حوله عدد من أبناء جيله، وسألته عما يفعل، فنظر إليّ بلؤم شديد، وقال: «قتلوا ابن عيلتي وبدنا ننتقم!» فقلت: لكن هذه الإشارة الضوئية في شعفاط، وليست للمستوطنين الذين يسكنون مقابل الشارع، دفعني لأبتعد عن طريقه وأكمل ما بدأه مع زملائه، لكن دون إنجاز، فلا الإشارة سقطت من طرقات المطرقة الحديدية ولا هو شفى غليله، وعلى الأغلب دفع لاحقاً ثمن انتقامه من الإشارة الضوئية كفالات وغرامات وأياماً وليالي قاسية في أقبية التحقيق.

رويت ما شاهدت لقيادي فلسطيني تمترس في موقعه منذ عقود، ولم تغب القدس عن لسانه في المحافل كلها، فلم يكترث أبداً لما قلت، ورد علي: هذا بالقدس فقط!

جعلتني هذه الحادثة أراقب أكثر التداعيات في المشهد الشبابي في فلسطين خلال السنوات الأخيرة، وليس في القدس فقط، ولم أقتنع أن ما يجري في القدس استثناء، ولعل أهم ما يمكن رصده أن شبابنا بشكل عام، وفي القدس بشكل خاص، يعيشون حالة ضياع، غاب عنهم التآلف ضمن الأُطر السياسية كما كان الحال في الانتفاضة الأولى، واختفى من الأجندة

* روائي وناشط شبابي.

اليومية دور التنظيم أو الحزب أو الفصيل الذي انحسر بالشعارات والمناكفات، فلم يعد الانتماء الأول للجماعة السياسية التي تحمل الأفكار والأيديولوجيا ويشترك أعضاؤها تنظيمياً في حياة نضالية ترفع من مستوى الفرد عبر انخراطه في وحدة فكر ومبادئ وعمل وطني جامع بعيداً عن المصلحة الشخصية أو العائلية، كان الشباب حتى مرحلة أوسلو يجتمعون حتى في المناسبات الاجتماعية وفق توجهاتهم ومعتقداتهم الفكرية وخلفياتهم السياسية، أما اليوم فقد ذاب الانتماء للوطن في تفاصيل الحياة، فحضرت العشيرة واضحة ومحفزة لملء شاغر الجماعة، وعادت العائلة والقبيلة لتحكم، وأصبح التعصب والجهالة حالة عامة، حتى لو كان ذلك في قضية وطنية من الطراز الأول مثل الشهادة، وفي بعض الأحيان تدهور حال الشباب، فغابت، أيضاً العشيرة، فتشكلت العصابة، وأصبح التجمع لخدمة المصلحة الفردية المادية البحتة بمختلف الوسائل دون أي منظومة قيمية تحكمها حتى العشيرة، فأين نحن وإلى أين نذهب؟

تشير الإحصاءات إلى أن المجتمع الفلسطيني فتيّ وقادر على النهوض من ركام السنوات الأخيرة بسواعد شبابه إن أحسن الأداء ونجح في الخروج من براثن الفردانية والشللية، وبالعودة لبعض الأرقام التي تُذكّرنا بالواقع، فإن الشباب يشكلون ٣٠٪ من المواطنين في الضفة وغزة والقدس، و٧٢٪ من الأسر فيها شاب واحد أو شابة واحدة على الأقل، وتشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي جمعها وأضاف إليها الباحث الدكتور جميل هلال في بحثه حول دلالات الهبة الشعبية الأخيرة، إلى أن ٣٥٪ من الشباب (٢٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٦٪ في قطاع غزة) يرغبون في الحصول على درجات علمية أعلى من بكالوريوس (ماجستير ودكتوراه)، وهي نسبة تشير إلى توافر درجة عالية من الطموح بين الشباب لاكتساب رأسمال ثقافي وتحسين فرص العمل والدخل، ولكن للأسف دلّت المقابلات التي أجريت مع مجموعات شبابية مختلفة أن الهدف من مواصلة التعليم هو النجاح في الحصول على تأشيرة للهجرة.

ويلاحظ، وفق المعطيات ذاتها، أن غالبية الشباب (٧٥,٥٪) لا تقرأ جرائد أو مجلات، ونسبة مشابهة (٧٦٪) تستخدم الحاسوب بشكل يومي وتتصل بالعالم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتبحث عن فرصها هناك، وهذه ظاهرة خطيرة في ظل تراجع الأداء السياسي على مستوى القيادة، وذلك بسبب إصرار القيادة الحالية على مخاطبة محرك شعبها (الشباب) بالوسائل القديمة نفسها التي لا تمت للشباب بصلة، ولا تصلهم ولا يتفاعلون معها، ناهيك عن نوعية خطاب الشعارات الذي لم يعد فاعلاً.

تنطبق هذه المؤشرات على الضفة الغربية وغزة بشكل أساسي، أما في القدس، فإن وضع المدينة وشبابها أكثر تعقيداً، فقد تُركت القدس في الخلف لتقع فريسة لسياسات جهنمية تنفذها

سلطات احتلالية تمتلك السيطرة الكاملة والوقت الكافي والإمكانات لتفعل ما تريد بضحاياها الذين فاق عددهم الثلاثمائة ألف مواطن مقدسي، يسكنون داخل حدود جدار الفصل العنصري الذي انتزعهم من الحضن الفلسطيني، فقد بلغت نسبة التسرب من المدارس الثانوية لدى الذكور مثلاً أكثر من ٥٠٪، وأصبح الشباب في سن مبكرة أيدي عاملة رخيصة في سوق العمالة الإسرائيلية، وبالتالي انخفضت نسبة البطالة بين الشباب في القدس على عكس ما بلغت في الضفة الغربية في منتصف العام ٢٠١٥ بواقع ٢٥٪ للذكور، و٦٠٪ للإناث، ليس لأن شباب القدس (الذكور تحديداً) يمتلكون المؤهلات اللازمة لينطلقوا إلى سوق العمل التي تضمن لهم التطور والارتقاء وإنما لأن سوق الخدمات الإسرائيلية تحتاج إلى عمال مقيمين يقضون حياتهم في وظائف خدماتية بسيطة، لا يتذمرون أو يشتكون ولا يحمّلون المشغّل الإسرائيلي عبء استيرادهم وإسكانهم.

وربما ما يعبر بالفعل عن حالة اليأس التي يمر بها الشباب الذين نتوقع منهم أن يحملوا الراية ويكملوا المسيرة هي الإحصاءات الخطيرة التي لا ينتبه إليها أحد حول مكانهم ودور الجيل القادم في المشهد السياسي والوطني، ولإلقاء الضوء قليلاً على حالة العزوف الشبابي عن المشاركة السياسية والتي تُفسر الرغبة الجامحة لدى النخبة الشبابية الفكرية غير البرجوازية في الهرب وبدء الحياة في مكان آخر، يجدر ملاحظة تدني مشاركة الشباب في النشاطات العامة والانخراط في أحزاب وتنظيمات سياسية، وفي هذا السياق، أشارت أبحاث إلى أن نسبة المشاركة تقل عن ١,٥٪ بين أوساط الشباب بين العمر ١٥-٣٤ عاماً، أما عن توهم بعض القادة أن البديل عن انشغال الشباب بالسياسة والعمل الوطني- والذي يمكن أن تكون له تداعيات غير مرغوب بها - هو الانخراط في نشاطات أخرى مثل الرياضة أو المشاركة في فعاليات مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات التنموية الربحية وغير الربحية، فقد أشارت دراسات إلى أن ٦,٥٪ فقط من الشباب ينتمون لأندية ومراكز رياضية (٦٪ في الضفة و٧٪ في غزة). وتتفاوت نسبة الانتماء لأندية ومراكز رياضية بين الشباب والشابات، إذ بلغت بين الشباب ١١٪، وأقل من ٢٪ بين الشابات). وبلغت نسبة الالتحاق بجمعيات أهلية أو ثقافية أو منظمات غير حكومية ٣٪ (٤٪ بين الشباب مقابل ٢٪ بين الشابات)، أما عن عضوية الشباب في الاتحادات والنقابات بمختلف أشكالها، فقد بلغت ٢,٤٪، فهل نجحت المنظمات الأهلية والأندية الرياضية والمحاولات الأخرى في ملء الفراغ السياسي لدى الشباب الذي أحدثته مرحلة ما بعد الثورة وما قبل التحرر؟ هل هذه الأرقام طبيعية في بلد يقبع تحت الاحتلال ويتباهى بحركة التحرر الوطني التي قادتها عبر عشرات السنين نخبة شبابية ثائرة علّمت العالم معنى العنفوان ورفض الظلم

التاريخي الذي حلّ بالشعب الفلسطيني؟

ما لا يمكن إنكاره حتى لو أغمضنا أعيننا عن الأرقام والإحصاءات وتحليل مواقف الشباب وآرائهم، هو وجود حالة عامة من فقدان الثقة الكامل لدى أغلب الفئات الشبابية المنظمة وغير المنظمة بالقيادة التي تجمدت في مواقعها منذ عقود طويلة، ذلك أن الشعور العميق الذي يسكن السواد الأعظم من الشباب وعلى رأسهم شباب ينتمون هم وعائلاتهم تاريخياً للحزب الحاكم سواء بالضفة الغربية أو في غزة هو الشعور بالظلم لجيلهم ولجيلين سبقاه على الأقل، الشعور بالحرمان من الحصول على فرصة حقيقية للانخراط الفعال في المعترك السياسي القيادي، والذي يمكن أن يدفعوا ثمنه الباهظ لخدمة قضية عادلة، ولكن أيضاً سوف يكون لهم مكان في حلبة القيادة، كما كان للرعيل الأول في الحركة الوطنية، أما ما يختلج في ذهن الشباب فهو أن عليهم التضحية وغيرهم سوف يقطف الثمار!

بات هذا الشعور العام أكبر وأعمق عند ظهور سياسة الحكم الفردانية وانهيار دعاية بناء الدولة المدنية ومؤسساتها في نظر الشباب الذين يواجهون الواسطة والمحسوبية وكسر القوانين حسب الأمزجة وتخطي النظام الديمقراطي وتغييب أسس الشفافية حسب مصالح فئة متنفذة، وتكرر كل ذلك في مناحي الحياة العامة المختلفة والتي تشمل الصحة والتعليم والتشغيل وغيرها، لقد تفشت حالة من السأم لدى الشباب من الاستماع للشعارات الرنانة ومشاهدة ممارسات معاكسة على الأرض، وفي لقاء رصد حالة الشباب الفلسطيني وعقدته مع عشرات من الشباب والشابات، تحضيراً لنقل وجهة نظرهم لمؤتمر سابق شارك فيه أصحاب القرار الفلسطيني ممن أمضوا أربعة عقود فما فوق في رئاسة الأحزاب وعضوية اللجان المركزية والتنفيذية، طرحت على الشباب المشاركين- وأغلبهم تميزوا وأبدعوا في مجالات عديدة أهمها العلوم والتكنولوجيا والهندسة والعمل المجتمعي الطوعي ويعتبرون من طلائع أبناء جيلهم الذين ترعرعوا في كنف «أوسلو»- العديد من الأسئلة البسيطة والمركبة، فكانت الإجابات عنها مؤشراً جدياً على جوهر حالة الضياع، فعلى سبيل المثال لم ينجح ثلاثون شاباً وشابةً في ذكر أكثر من ثلاثة فصائل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يتمكنوا من استذكار أسماء أمناء عامين لتلك الأحزاب التي قضت عقوداً طويلةً في الزعامة. طغت السوداوية واليأس على المشهد المستقبلي، وأشار جميع المشاركين إلى بحثهم عن فرصة تأخذهم إلى خارج فلسطين، مؤكدين أنهم لم يجدوا أملاً في البقاء أو التحرر أو العيش بكرامة. وحول انتخابات البلديات مثلاً فقد كانت هناك صراحة كبيرة في القول إن الانتماء هو للعائلة أو العشيرة ومن ثم البلدة ومن ثم المنطقة الجغرافية الأوسع، وفي النهاية إلى أي الأحزاب ينتمي المرشح حقيقة وليس ظاهرياً ليكسب الأصوات، لكن أكثر من نصف الشباب لم يهتموا بالموضوع. وحول

الانتخابات التشريعية والرئاسية، فإن الإجماع كان منصباً على أنها لن تجرى، وإن أجريت فلن يكون للشباب مكان فيها لأن القيادات السياسية نفسها سوف تترشح، وفي أحسن الأحوال يورثون مناصبهم لأقاربهم أو لأناس منتفعين منهم يسيطرون عليهم. ويا لغرابة الحال بين الساسة، فجميعهم يقرون ويعترفون بأن هناك فجوة بينهم وبين الشباب، وينادون بتفعيل دور القيادات الشابة ومنحهم الفرصة الكافية كتلك التي أخذوها في شبابهم، ولكن لا نجد أياً منهم يعلن تنحيه أو استقالته أو يبادر إلى عقد انتخابات في حزبه أو الإطار السياسي الذي يتزعمه مع زملائه منذ الصبا.

ومع التأكيد على أهمية نقل تفاصيل التجربة النضالية للأجيال القيادية الشابة وتحقيق التراكم في التجربة النضالية التي نحلم بها ولم تتحقق حتى الآن، وقد استمعنا للماضي كثيراً وتحزبنا له ودافعنا عنه وسردناه كلّ من وجهة نظره في مختلف المحافل، وفي هذا الإطار، لا يمكن إلا أن نعتز ونفتخر بالرصاصة الأولى ومن أطلقها، وأن نبقيهم رموزاً نشحذ بقاماتهم الهمم، لا بد أن نمجّد الثورة ونزهو بمرحلة لبنان والانتفاضة الأولى، لكن لا يمكن أن نبقى قابعين هناك!

لعل أكثر ما أخشاه أننا وقعنا في أسر هذه التجربة التي لا يوجد منها سوى الذكريات، ولا يمكن استعادتها في التنفيذ، نحن نعيش اليوم مرحلة مختلفة تماماً، ليس لأننا بادرنا إلى التغيير، وإنما لأن الديناميكية الإقليمية والعالمية تغيرت وغيرت معها شكل الصراع وأدواته. فالحكمة إثر الخبرة كنز كبير، لكن العملية النضالية المستمرة تحتاج لمواكبة وتطور وتحتاج أكثر من ذلك إلى طاقة شبابية ربما مندفعة وجاهزة للتضحية حتى يكون هناك تراكم يؤدي إلى الإنجاز.

من وجهة نظري، حين ينهض الشباب الفلسطيني ويأخذ مكانته ودوره القيادي؛ لن تبقى هناك تفرقة بين شباب القدس وشباب باقي فلسطين، وعلى الرغم من خصوصية المدينة ووضعها تحت الاحتلال المباشر وآلة الاضطهاد اليومي، فإن علينا الانتباه إلى أن شباب المدينة يحملون الهم الفلسطيني ذاته وليس من الأفضل أن نردد «خصوصية القدس» في كل مكان حتى أصبحت شماعة للتخلي والكسل والخنوع للعجز، وإنما علينا أن نعطي شبابها أولاً كل ما يحصل عليه أي شاب فلسطيني في النهضة إن حدثت، سواء بمبادرة القيادة أو بفعل البيولوجيا، ومن ثم نزيد على العطاء والدعم عطاءً آخر يلبي الاحتياجات الخاصة للمدينة النازفة.

أمضينا السنوات الثلاثة والعشرين الأخيرة ونحن نسمي الشباب الحالي «جيل أوسلو»، أقنعتهم الحالة السياسية ورموزها بالرخاء قبل العام ٢٠٠٠م ومن ثم بالثورة المتجددة في الانتفاضة الثانية وبعدها بالديمقراطية المطلقة عبر انتخابات قسمت الوطن المسلوب إلى معسكرين، ومن ثم تفشى الحلم ببناء مؤسسات

الدولة المستقلة التي لم تتحقق، وقد تعودت الحكومات المتعاقبة على معونة دول العالم، ولم تنتبه إلى أن الاحتلال مازال قائماً، وأن أي منصب يمكن للشباب أن يسعوا إليه لن يكون إلى سراباً دون وجود السيادة على الأرض، حيث لا يمكن للأدرينالين الشاب أن يتعامل مع السلطة المنقوصة ببرغماتية وتفهم. لقد جمعوا الشباب في الحافلات وحمّلوهم الأعلام وجلبوهم ليهتفوا للإنجازات دون أن يروها، رفعنا رؤوس الشباب بالوهم، وقطعناها إن نقدوا أو تساءلوا بأدوات جاءت لتحميهم لا لتقصيهم، قلنا لهم في كل لحظة ما عليهم أن يفعلوا، لذا حان الوقت ألا نكتفي بنصحهم بما يجب عليهم ألا يفعلوه فقط، لأن الحفاظ على الوجود الفلسطيني ليس رهن اتفاقات أو مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، فقد حسم الأخير قراره بالإبقاء على حالة اللا حرب واللا سلم، وألا يسمح بقيام دولة فلسطينية بأي حال من الأحوال وأن يحافظ على منظومة المصالح على جانبي الجدار العنصري ليكون هناك دوماً ما يحمي الوضع القائم لكيلا تتضرر مصالحه، وقد أنهى الاحتلال حواره الداخلي حول القدس وأهلها وحسم مبدأ تهويدها وأسرلة من يتبقى من سكانها بعد تنفيذ سياسات التهجير الهادئ وخلالها.

ماذا على شبابنا ألا يفعلوا؟ عليهم ألا يفقدوا الأمل، فالصراع في بدايته، وفي نظرة للتاريخ فإن ٦٨ عاماً من الطغيان ليست بالزمن الطويل في نضال الشعوب، وسوف ينتهي الصراع بعودة الحق لأصحابه يوماً ما، ولكن عليهم أن يكونوا موجودين يومها ولديهم الكفاءة والقدرة لبناء كيان سياسي، فالويل لمن يفقد الأمل. على شبابنا ألا يقدسوا الموت، وأن يعشقوا الحياة، فالحياة عطاء، والمحبة صمود، ولا يوجد خيار سوى الوطن الذي يسكننا، يجب ألا نجعل من الموت حبل غسيل لهمومنا، على شبابنا ألا تخدعهم ضوضاء المحتل وأتباعه، وعليهم أن يتعلموا البرغماتية دون تنازل وأن يزرعوا بأنفسهم وفي أبنائهم من بعدهم روح التعلم الدائم والنفس الطويل، فنحن لم نحضّر أبنائنا لواقعنا، ولكن علينا وإياهم تهيئة من يورثنا لمواجهة ما هو قادم.

على الجيل القادم ألا يضرب بالمطرقة عامود إشارة ضوئية موجودة أمام منزله لينتقم للعشيرة، بل أن يتأكد من وصول الكهرباء لها ليحفظ أهله وبلده ويبني بفكره حضارة وازدهاراً، ويفعل كل شيء وهو حي يرزق ليحرر وطنه، ويتأكد أن من يرثه سيبني ولا يهدم.

دون ذلك، فليفعلوا ما يريدون، ليشكلوا التيارات والأحزاب والجماعات، ويمسكوا الحكم ويعملوا بحق ويصيبوا ويخطئوا، ليجدلوا نسيجاً جديداً من العلاقات والتحالفات، ويؤمنوا بالانشباك وليس الاشتباك، كي يصنعوا من الحاضر والمستقبل مفخرةً لوطن يتسرب من بين أيدينا بذنبنا وذنب غيرنا، ولكنا سنحوله إلى دولة مدنية في يوم من الأيام، وهي قادمة لا محالة، فالطبيعة تكره السكون، والطاقة تملأ الفراغ دوماً.

الشباب والسياسة في فلسطين: أسئلة الدور والفاعليّة والأولويات

إدارة وتحرير: رشاد توام*

المشاركون:**

- **سلوى حماد، حزب الشعب الفلسطيني.**
- **رامي جبيل، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.**
- **محمد القيق، حركة المقاومة الإسلامية «حماس».**
- **عوض مسحل، حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح».**

من يُقر بأن القضية الفلسطينية هي– في المقام الأول– قضية أرض ووجود، يُقر– بالضرورة– بأن رافعة التحرر الوطني كانت الشباب. وما بين «ماضيهم» و«حاضرنا»، تعاقبت أحداث وتغيرت سياقات، تراجع خلالها دور الشباب واستتر، فمن حركة طلابية صالت وجالت، رائدةً آنذاك، إلى «حركة» معاصرة فقدت «ديناميكيتها»، ومضى ما فيها من جذر «حرك»! ومن شباب زرعوا بذور النظام السياسي الفلسطيني ونصبوا عماده، إلى نظام سياسي هرم ومنقسم، أُقصي عنه الشباب!

باستحضار ذاك التاريخ، وتلك «الحقائق» أو «الادعاءات»، تلح جملة من الأسئلة حول نظرة الشباب الفلسطيني إلى قضايا الشأن السياسي العام. وفي هذا السياق، نظم معهد السياسات

* أكاديمي، وقيادي سابق في الحركة الطلابية الفلسطينية.

** قياديون سابقون في الحركة الطلابية، نشطوا في ساحة جامعة بيرزيت، وشغلوا مراكز قيادية في كتلهم الطلابية (وبالتالي في فصائلهم السياسية)، ومثلوها في شغل مراكز قيادية في مجلس الطلبة: **سلوى حماد**، منسقة كتلة اتحاد الطلبة التقدمية (٢٠٠٨–٢٠٠٩)، وعضو مجلس الطلبة (٢٠٠٦–٢٠٠٧)؛ **رامي جبيل**، سكرتير القطب الطلابي التقدمي (٢٠٠٥–٢٠٠٧)، وعضو مجلس الطلبة (٢٠٠٤–٢٠٠٥)؛ **محمد القيق**، رئيس مجلس الطلبة (٢٠٠٦–٢٠٠٧)، وعضو لجنة قيادة الكتلة الإسلامية (٢٠٠٥–٢٠٠٦)؛ **عوض مسحل**، رئيس مجلس الطلبة (٢٠٠٩–٢٠١٠)، ومنسق حركة الشبيبة الطلابية (٢٠٠٤–٢٠٠٥). [رُتبت الأسماء «أبتثيا» وفقا لأسماء العائلات].

العامة هذه الندوة المغلقة بمشاركة عدد من قيادات الحركة الطلابية الفلسطينية السابقين.* ولغايات منهجية، دُعي المتحدثون من بين عينة مختارة زمنياً ومكانياً: «زمنياً» باختيارهم ممن نشطوا في قيادة الحركة الطلابية قبل نحو العقد، و«مكانياً» بأن يكونوا جميعهم قد نشطوا في الساحة ذاتها. وقد اختيرت جامعة بيرزيت، لما تمتاز به ساحتها من وسطية في الجغرافيا والتوجهات السياسية؛ ذلك كله مع مراعاة اختلاف مشاربهم السياسية وخلفياتهم الحزبية. وقد التقوا ليتحاورا حول قضايا مركزية مختارة في الشأن العام الفلسطيني، صيغت على شكل أربعة محاور أساسية تقوم عليها هذه الندوة:

١. الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام.
٢. صنع القرار السياسي في الشأن الداخلي.
٣. المقاومة وإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
٤. الحركة الطلابية الفلسطينية.

* * *

توام: أسعدتم مساءً. بداية أشكر معهد السياسات العامة على تشريفه لي للمرة الثانية لإدارة وتحرير ندوة مهمة كهذه. في المرة الأولى حاورت زملاء وأساتذة في مجال الاختصاص القانوني بخصوص موضوع انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية (إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، صيف ٢٠١٤). أما هذه المرة، فأحاور زملاء سابقين في الحركة الطلابية، جمعنا إضافة إلى المكان (جامعة بيرزيت) والزمان (قبل نحو العقد)، الكثير من القواسم المشتركة التي لطالما طغت على ما يفرقه تنوع المشارب السياسية.

الزملاء الأعزاء، أرحب بكم، ويسعدني أن نلتقي مجدداً بعد غياب، لنتحاور كما كنا نتحاور سابقاً. ربما الاختلاف أن هذه المرة سيكون بإمكاننا إجراء مراجعات أكثر عمقاً وموضوعيةً بحكم الفترة الزمنية التي فصلتنا عن تلك المرحلة. ولعل في ندوتنا هذه – وفيما نناقشه خلالها من موضوعات حساسة، وربما لمجرد عقدها – رسالة نبرق من خلالها لقيادات الفصائل السياسية أن الشباب مستعد دائماً لأن يلتقي للحوار على طاولة مستديرة، فأين أنتم من ذلك؟!

بدايةً، اسمحوا لي أن أضعكم في صورة منهجية النقاش، الذي يفرضه علينا تعدد المحاور وتعدد المتحدثين، ومحدد وقت الندوة تبعاً للمساحة المخصصة لنشر الندوة في المجلة. هذه المحددات تفرض عليّ ابتداءً الاقتصاد في طرح الأسئلة، وبحيث أمكّن كلاً منكم من تقديم مداخلة أساسية في كل محور. وأتوقع أن تكون مداخلاتكم في كل محور من المحاور الثلاثة الأولى قائمةً على ثلاثة مداخل: (١) تقييمكم لواقع حال كل موضوع. (٢) رؤيتكم للإصلاح بخصوص كل موضوع في حال كنتم في

* عقدت الندوة مساء يوم الثلاثاء، ٢٠ أيلول ٢٠١٦، في مقر المعهد برام الله. نص مداولات الندوة هنا نقلاً عن جهاز تسجيل صوتي.

مواقع صنع قرار. (٣) مدى التغيير/ التحول بين نظرتكم الآن عن نظرتكم لذات الموضوع قبل نحو العقد، عندما كنتم نشطاء في قيادة الحركة الطلابية. أما المحور الرابع (الحركة الطلابية الفلسطينية)، فطبيعته الخاصة تتطلب منا تناوله من خلال ثلاثة مداخل خاصة به: (١) تقييمكم لواقع حال الحركة الطلابية الآن وأسباب ذلك. (٢) دور الحركة الطلابية المنشود في العمل النقابي بشكل خاص. (٣) دور الحركة الطلابية المنشود بخصوص موضوع كل محور من المحاور الثلاثة الأولى. كما ألفت انتباهكم إلى أنه سيكون هناك تعقيب لكل منكم في نهاية كل محور، تجيبون خلاله عن سؤال مركزي أستشفه من مداخلاتكم، وتعقبون في الوقت نفسه على مداخلات بعضكم البعض إن وجدتم داعياً لذلك.

المحور الأول: الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام

توام: عشر سنوات ونيف على الانقسام وما زال مستمراً، ما بين «انقلاب» و«حسم عسكري»، قضينا عقداً مختلفين في توصيف حدث احتل مركزاً متصدراً في قاموس السياسة الفلسطينية. اليوم، وكشباب تفاعلنا مع الانقسام منذ بدايته، لن نسترسل في توصيفه، بل سنتحاور في الحلول، في آليات إنهاء الانقسام، وما يعترضها من معيقات. وغالباً يتطلب منا ذلك بداية توصيف آثار الانقسام وتفاعلاتها.

القيق: نحن نمر في فترات متدحرجة في آليات العمل على إنهاء الانقسام، لكنها للأسف متدحرجة في مكانها. وفي الحقيقة، نواجه معضلتين: الأولى لها صلة بتعلق عقليتنا الفلسطينية بصندوق الاقتراع والخشية منه في الوقت نفسه. أما الثانية، فتتعلق بعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين الرئيسين في معادلة الانقسام، «فتح» و«حماس». هاتان المعضلتان تجتمعان وتلتقيان مع لغة الإعلام التي أتوقع- من خلال متابعتي لمحطات التلفزة الفلسطينية- أنها ليست بسياسة ممنهجة، بقدر ما هي توجيهات برؤوس أقلام، ليجتهد الإعلاميون في تعزيز التوتر وثقافة الانقسام بالتأسيس عليها. هذا يقودنا إلى مرحلة خطيرة على «النسيج الاجتماعي»، وذلك لما للإعلام من دور كبير ومؤثر سواء من خلال شبكات التواصل الاجتماعي أو التلفزة أو غيرها. وبالأخص أننا نكاد نجد مناصرين ومنتمين لأغلب الفصائل الفلسطينية في البيت الواحد، وبالتالي فإن «فيروس» الانقسام قابل للانتشار للنواة الأولى في المجتمع.

هذا التوتر يصب في المعادلة الكبيرة، وهي معادلة المصلحة الوطنية العليا، بمعنى أننا جميعاً نستخدم عبارة «المصلحة الوطنية العليا» لتبرير أي من تصرفاتنا التي يكون فيها اعتداء على الطرف الآخر. وبالتالي بات لدينا لُبس في فهمنا لمشروع التحرر الوطني،

وللمصلحة الوطنية العليا. وفي الفترة الأخيرة أصبحت لدينا مدخلات خارجية، كالقول إن «فتح» تصغي لأمركا، و«حماس» تنصاع لأمر الإخوان المسلمين، واليسار يوالي بشار الأسد وهكذا. وعلى ما يبدو صرنا نهرب من واقعنا المحلي في مواجهة الاحتلال إلى واقع الإقليم، بالقول والتبرير إن الإقليم ضعيف ومنقسم، فلماذا نحن لا نكون ضعفاء ونبقى منقسمين، إذ إن الانقسام لم يعد «موضة» فلسطينية، وإنما صار «إستراتيجية» لدى الجميع في الإقليم.

أما بخصوص رؤيتنا الشخصية لإنهاء الانقسام، فنحن بحاجة أولاً إلى ترتيب البيت الإعلامي الفلسطيني بجميع مشاربه، بحيث يتم توجيهه لخدمة القضية الفلسطينية. لا أقصد أن تجامل «فتح» «حماس» أو العكس، وإنما أقصد أن يركز الإعلام الرسمي والشعبي والفصائلي على ثلاثة ملفات: القدس والأسرى والاستيطان. هذه القضايا من شأنها توحيد النفس الفكري للشعب، حتى ينشغل بالتفكير فيها بعيداً عن خلافات «فتح» و«حماس»، وبالتالي تعزيز المقاومة. أما الآلية الثانية، فتتمثل بدمج المجتمع في ثقافة المقاومة وليس عزله عنها. وهذا يربطنا بالمشروع الاقتصادي الذي استهدف الشعب الفلسطيني، وهو مشروع خطير جعل كل شخص منا مرتبطاً بقرض أو شيك أو مؤسسة إقراض. هذا المشروع جعل المجتمع غير مترابط، ويعلق عدم ترابطه على شماعة الانقسام.

أخيراً، فيما يتعلق بتغير نظرتنا اليوم للموضوع عما كان قبل ١٠ سنوات، فمما لا شك فيه لدينا نقطة تغيير في النظرة الفلسطينية العامة، فنحن اليوم نتكلم من منطلق معرفة أكبر بالوحدة الوطنية؛ ففي البدايات كنا نتساءل مستنكرين حول أهمية وجود أكثر من برنامج سياسي، فليكن برنامجاً واحداً معيناً نسير وفقاً له وانتهى! لكن فيما بعد نصل إلى مرحلة مفادها استحالة إقصاء أي من الأطراف للآخر. لدى الفصائل الفلسطينية ما يجمعها أكثر مما يفرقها، ويكفي أن الاحتلال يتعامل معها جميعها بالمنطق نفسه ولا يميز إيجابياً تجاه أي منها. ختاماً، نستطيع القول إن القيادة السياسية في الفصائل والمجتمع والإعلام إن أرادت تعزيز الوحدة الوطنية فهي قادرة. وتدعم ذلك الأصوات الشبابية لإنهاء الانقسام بالتأسيس على ثوابتنا وروح النضال الراسخة في التاريخ الفلسطيني لدى جميع الفصائل. وعندها باستطاعتنا القول إن التغيير بات وارداً، بعد عشر سنوات من هذه المهزلة.

جبيل: أضيف إلى بعض النقاط التي تحدث فيها الأخ محمد، وأتفق معه في بعضها؛ فمن وجهة نظري تتمثل أول خطوة لإنهاء الانقسام بإعادة القرار الفلسطيني الداخلي قراراً مستقلاً. لم تكن المشكلة يوماً في الجماهير، بل كانت المشكلة دائماً على مستوى القيادة التي لا تتفق فيما بينها، وهذا مرتبط بمصالح معينة تحرص عليها القيادة. وهنا أتحدث بشكل عام، وليس فقط قيادتي «فتح» و«حماس». لا شك في أن المصالحة الوطنية خطوة

جدية على طريق التحرر والاستقلال، ويتوجب أن يكون قرار تحقيقها بمبادرة وإرادة داخلية.

بعد عشر سنوات من الانقسام، وما يمثله من مهزلة أعادت قضيتنا للخلف كثيراً، يجب أن نعمل على الثقافة الفلسطينية الداخلية، وبالأخص من خلال التركيز على الأجيال الصاعدة (كفئة مستهدفة)، وعلى الوحدة الوطنية والتسامح الداخلي (كجوهر ومحتوى للتعبئة الوطنية)، بصرف النظر عن فكر الطرف الآخر أو انتمائه، فليكن ما يكن، فبالنهاية جميعنا فلسطينيون. وربما أنا هنا أتحدث من واقع تجربتي بالتعامل مع طلبة المدارس. المفروض تعميم هذه الثقافة في مجتمعنا من خلال إعلامنا ومدارسنا. ويتوجب إقصاء أي شخص له ظهور إعلامي يحاول زعزعة هذه الثقافة، ولدينا الكثير على هذه الشاكلة.

أما فيما يتعلق بظاهرة الانقسام في الإقليم التي تحدث عنها الأخ محمد، فأنا أرى أن بالإمكان توظيفها بشكل إيجابي، بأن تكون حافزاً لإنهاء الانقسام؛ فما يجري في الإقليم من تفاعلات من شأنه أن يساعد في تمزيق وحدتنا الوطنية بشكل أكبر. وبالتالي يتوجب أن نكون واعين لذلك، وألا ننساق إلى مساحات تضر بنا. كذلك يتوجب محاسبة كل من هو مسؤول عن هذا الانقسام. كيف ننهي الانقسام؟ أرى أنه لا يمكن إنهاؤه في مكة أو الدوحة أو سواهما، يتوجب أن يكون الأمر داخلياً. بالفعل، الإشكال بالأساس بين فصيلين أصيلين، لكن من ينهي الانقسام ليس هذين الفصيلين فقط، فالمفروض توسيع دائرة الحل بتدخل جميع الفصائل. والأهم من ذلك دور الشارع، بتحرك الشباب الفلسطيني؛ شخصياً أرى بالإمكان الضغط لإنهاء الانقسام من خلال اعتصام الشباب لمدة شهر في الشارع. عندما يكون في الشارع شباب من مختلف الفصائل؛ سنعري بالضرورة كل من يرفض إنهاء الانقسام. نحن كجمهور لا نعرف حقيقة من يعطل المصالحة، ففي كل مرة يوظف كل طرف إعلامه لتبرئة نفسه واتهام الآخر. لكن عندما تكون المبادرة داخلية، وخرجت من القاعدة للقمة، فبالإمكان حينها الوصول إلى مرحلة جدية في إنهاء الانقسام. أعود لأؤكد أن المشكلة ليست بصغار الكوادر في الفصائل، وإنما المشكلة لدى بعض الأشخاص المتنفذين والمنتفعين في قيادة أغلب الفصائل. ولذلك يتوجب على الشارع الفلسطيني أن يقول كلمته، يكفي أن يكون متلقياً للأخبار، بل يتوجب أن يقوم بدوره في صنع القرار.

فيما يتعلق بتغير النظرة الآن عما هي قبل عشر سنوات، ففي ذلك الوقت كان الأمر صادماً، وكنا نتوقع إنهاء الانقسام بأسرع وقت؛ فقد علمنا التاريخ أن الجرح الفلسطيني سرعان ما يلتئم بعد حدوث أي من الانقسامات. اليوم وبعد عشر سنوات من الانقسام وتعزيزه بتنا ندرك أكثر عمق الأزمة. ولذلك يتوجب أن يتراجع كل فصيل عن النظرة لذاته بأنه هو الوحيد الذي على الصواب ويسعى للاستقلال، وبالتالي يتوجب أن

نجتمع داخلياً ونتفق على ملامح أولية لبرنامج تحرر وطني. لا نطالب بالضرورة بإلغاء جميع الاتفاقيات والتراجع عن التوجه للأمم المتحدة، وإنما نطالب بالاتفاق على حد أدنى.

مسحل: لا شك في أننا اليوم قبالة واقع مأساوي، وسببه الرئيس استمرار الانقسام، وانتهاك الوحدة الوطنية التي لطالما تغنينا بها كصمام أمان وقانون انتصار، وبالأخص كون الاحتلال هو المستفيد الأول والحقيقي من الانقسام، ولذلك لا ينفك عن تغذيته. أتفق مع الأخ محمد والأخ رامي على أن هناك خلخلة للنسيج الاجتماعي، فالدم الذي سال لم يقف عند شخوص، وإنما امتد الجرح ليصل لكل بيت فلسطيني. هناك اختلاف في الرؤى والبرامج، وهناك تدخل خارجي غير مباشر لعدم التوصل إلى حل، كون هناك فائدة لمصالح بعض الأطراف الخارجية. ويعزز ذلك وجود منتفعين داخليين من استمرار الانقسام.

بالإمكان الجزم أن الدور المناط بالشباب والفعاليات الشعبية والنخبوية لم يأخذ حيزه الصحيح، فلم يكن هناك ضغط شعبي حقيقي يقود إلى إجبار القيادات على الرضوخ لطموحات الشعب. وربما يجدر بي الإشارة إلى تجربة شخصية قريبة، حيث استطعنا إبان التحضير لانتخابات الهيئات المحلية أن نشكل قائمة وحيدة من كادر فتحاوي وكادر حمساوي، أردنا من خلالها أن نبرق رسالة جدية في مضامين الوحدة الوطنية. يعود نجاح هذه التجربة إلى تضافر جهود شبابية حقيقية همها الوطن؛ وساهم في إنجاحها كون الثلة التي عملت على هذه المسألة كانت شباباً مناضلين تعرفوا إلى بعض داخل سجون العدو المشترك. وبالتالي إذا كان المنطلق وطنياً وتوفرت الإرادة فباستطاعتنا الولوج بالحالة الفلسطينية إلى بر الأمان. وباستذكار ما شهدته بعض الدول العربية من تحركات شعبية، نتذكر أن الشعب الفلسطيني حول شعارها إلى شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام». وهذا توجه يحمل فكراً عميقاً حال تم التقطاه.

لتحقيق المصالحة الوطنية، يتوجب على كل من هو في منبر خطابي عام أو فصائلي التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية وضرورة إنهاء الانقسام. وفيما يتعلق بالفصيلين المتخاصمين (فتح وحماس)، فإن المكانة التي يحظيان بها من جماهيرية واهتمام دولي توجب عليهما الوقوف عند مسؤولياتهما أولاً. أما المطلوب من قوى اليسار، فهو ألا تبقى وكأنها «بيضة القبان» في هذه المسألة، وإنما عليها أن تقوم بمسؤوليتها بهذا الخصوص. كذلك فإني على ثقة بأنه يجب على الشباب أن يتصدروا المبادرة، كون الانطلاق من القاعدة سيحقق بالضرورة الوصول إلى نتائج حقيقية.

هناك مقدرات يجب أن تكون في طريق المصالحة، تبدأ من الضغط الشعبي وصولاً إلى الانتخابات. وبحكم وجود اختلافات بين الفصائل في الرؤى والبرامج، قد تعيق بلورة برنامج شامل، يجب التوصل لاتفاق مرحلي

على الأقل، من خلال تفعيل دور منظمة التحرير ومؤسساتها، وتوسيع رقعتها لتحتوي الفصائل من خارج المنظمة. هذا الاتفاق المرحلي هو الذي يمهد إلى إجراء انتخابات سواء محلية أو تشريعية ورئاسية، بما من شأنه كفالة ضخ دماء جديدة. هناك ضعف في الوعي لدى الشباب، وهناك ماكينة تعمل لتغييب الوعي الفلسطيني، مراهنة على كون اندثار الوعي والثقافة سيقود بالضرورة إلى اندثار جميع القيم والمبادئ. وهنا «مربط الفرس» (بالعامية الفلسطينية) الذي يجبرنا على إعادة بث الوعي في صفوف شبابنا. كما أرجو ألا نغفل عاملاً خطيراً يتمثل بدور بعض المؤسسات الأهلية الممولة التي ساهمت ولعبت دوراً كبيراً في تعميق الانقسام. يجب إنهاء هذا الملف الذي يمكن الجزم بأنه الملف الأسود الحقيقي في تاريخ القضية الفلسطينية. وأعتقد أن حالة الانقسام، في حال ما امتدت لسنوات قادمة، ستكون لها خطورة على أفكارنا، بحيث يتعدى أثرها نفوسنا وأبناءنا إلى الأجيال القادمة.

حماد: بعد عشر سنوات من الانقسام، أرى أننا وصلنا لمرحلة أدركنا فيها أن هناك إستراتيجية موجهة للعمل على الشارع الفلسطيني والمجتمع ككل، وبدأت تظهر نتائجها، وهي تتمثل بداية بغياب الوعي والتثقيف. هذا الدور كانت تقوم به- بشكل أساسي- الفصائل سابقاً، وبالأخص اليسارية، وبدأ هذا الدور يتراجع خلال عهدنا في قيادة الحركة الطلابية، أما اليوم فاختفى كلياً.

هذا يقودنا إلى آلية أخرى، وهي طبيعة المناهج الدراسية التي تتم تنشئة طلبة المدارس استناداً إليها. في الزمن الذي كنا فيه طلبة مدارس كنا نتعلم بجدية الجغرافيا الفلسطينية، ما فيها وما يحيط بها. أما اليوم فمن النادر أن تجد طفلاً في المدرسة يحدد بدقة مكان غزة، فما بالكم بمكان عكا وحيفا ويافا! إضافة إلى ذلك، كان من مفردات هذه الإستراتيجية ظهور مشاريع التطبيع الداخلية التي اتخذت أشكالاً وصوراً متعددة.

إشكال آخر يتمثل في كوننا نحن، كشباب فلسطيني موجودين داخل أحزاب، نختلق الاختلاف حتى داخل أحزابنا السياسية، بتنا وكأننا نلتقط أي فرصة لخلاف، أي فرصة لخطاب مفرق ونقوم بتبنيها. على سبيل المثال لا أذكر على عهدنا في الجامعة أننا كنا نسمع فكرة التمييز على أساس طائفي أو جغرافي أو حضري، للأسف الآن بتنا نسمعها وهي آخذة بالتجذر. هنا، كيف سنتحدث عن وحدة وطنية وتوافق أحزاب سياسية إذا ما بتنا نبحث أساساً عن نقاط الخلاف وننطلق منها.

مسألة أخرى، أتفق مع الأخ محمد في طرحه بخصوص ربط الشباب الفلسطيني بقروض وشيكات وأمور مالية واقتصادية. هذا هو رأس المال الذي يفترسنا، أصبحنا نفكر في أننا لا نريد أن نقوم بشيء يؤثر على وظائفنا، بحكم أن لدينا ارتباطات نخشى الإخلال بها. أما الهم الوطني، فإذا لم نكن نعمل بوظيفة مرتبطة بالشأن العام، كالعمل في مؤسسة أهلية أو

دولية مهتمة بتنفيذ مشاريع محددة، فتجدنا نبتعد عن الاهتمام بالشأن الوطني. وبالتالي تحولنا إلى دمى لرأس المال، يتحكم بنا وينسينا الهم الوطني.

للخروج من هذه الأزمة، يتوجب الإصرار على إجراء انتخابات (على مختلف مستويات التمثيل) نحترم نتيجتها؛ فقد بات من الواضح منذ بدء التحضير لانتخابات الهيئات المحلية وتشكيل القوائم الانتخابية أن هناك إشكاليات وضعفاً لدى فصيل سياسي، فدعم باتجاه تعليق الانتخابات. ولم يعترض أحد، فاليسار مثلاً اكتفى بالمتابعة. كذلك هناك مسألة أخرى، نحن لم نعد نفكر بالفلسطينيين في الشتات؛ فحياتنا اليومية جعلتنا نفكر بأنفسنا ولا نفكر مثلاً بالشباب في مخيم اليرموك أو في مخيمات لبنان، على الرغم من أن الوضع لديهم يزداد سوءاً من يوم إلى آخر. وهذا نتيجة ما يسمى «الربيع العربي» المشتعل على مقربة منا، وكنا كما بقية الأحداث في المنطقة من ضحاياه.

فيما يتعلق بالفرق بين نظرتنا الآن للموضوع عما كانت قبل عشر سنوات، ففي ذلك الوقت– عندما كنا في قيادة الحركة الطلابية– كنا نعتقد أننا مؤثرون وسيزداد تأثيرنا في المستقبل، ولكن بعد التخرج وجدنا أنفسنا لا نملك أي دور مؤثر. فها هي القيادة ذاتها منذ عشر سنوات تتحكم بكل شيء، ونحن بتنا متابعين فقط. كنا سابقاً ننظر إلى موضوع إنهاء الانقسام كمهمة صعبة، وقد تملكنا الإحباط، إلا أننا اليوم نعتقد أن الأمر سهل، حال اقتنعنا بأن عدونا الأساسي هو الاحتلال، وليس المنتمي لذلك الفصيل أو تلك المنطقة.

توام: بتشريح مداخلاتكم، ألاحظ أنكم جميعاً تركزون على الإعلام كأداة لتعميق الانقسام، وفي الوقت نفسه ترون فيها أداة لتوجه عكسي بتعزيز المصالحة والوحدة الوطنية، وكأن لسان حالكم يقول «هو الداء والدواء». سأترك لكم المجال الآن للتعقيب على مداخلاتكم، وأرجو خلاله الإجابة عن السؤال المركب التالي: نحن الآن، وبعد تشخيص الإشكالات المتصلة بالانقسام وتقديم مقترحات للحل، وفي حال صح توصيفنا كقيادات شابة، ماذا بإمكاننا أن نعمل للدفع باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية؟ وهل بإمكاننا ممارسة أدوار جماعات ضغط على قيادات الفصائل؟ وما هي الأدوات الممكنة على هذا الصعيد؟

القيق: لنكن منطقيين وواقعيين، ليس بمقدور أي منا أن يحرك شيئاً على المستوى السياسي الأعلى، ليس لعجز فينا، وإنما لأن معادلة الانقسام باتت ثقافة، فالأمر لم يعد بالإمكان حسمه بين «فتح» و«حماس» فقط، لو كان كذلك فالمسألة سهلة وباستطاعتنا التأثير. ولذلك يتوجب علينا الاهتمام بإنقاذ ثقافة الوحدة الوطنية. على سبيل المثال، عندما خرجت من الأسر الأخير، بعد الإضراب المفتوح عن الطعام، أصررت على ألا ترفع راية خضراء واحدة، فهذا الانتصار ليس لشخص أو فصيل، بل لفلسطين، فالكل دعمني وشارك في هذا الانتصار. وقد أردت أن يكون لذلك بعد في

الوحدة الوطنية. مثال آخر، البارحة كنت في زيارة للشمال، فزرت بيتاً لقيادي في «حماس» وزرت أيضاً بيتاً لقيادي في «فتح». لماذا؟ كي أترك انطباعاً لدى من ينظر إليّ كنموذج يقتدى به في أن الاختلاف الفصائلي لا يفرقنا. وبهذا الشكل بإمكاننا تعزيز ثقافة الوحدة الوطنية من خلال تصرفاتنا. للأسف، لن يكون بإمكاننا قطع ثقافة الانقسام بضربة فأس واحدة، وبالتالي ما هو ممكن، أن يراكم كل منا– من جهته– مسالك من شأنها ترويض هذه الثقافة، وبالأخص من خلال وسائل الإعلام، بتهدئة الأمور والحد من التشنج الذي بات منتشراً في المجتمع.

حماد: من المؤكد أنه ليس من السهل علينا التأثير بشكل مباشر وسريع، بل ما هو ممكن العمل لسنوات قادمة. كيف سنقوم بالضغط على قيادات فصائلنا ونحن لا نعلم بالضبط ماذا يجري في لقاءاتهم المغلقة! نحن لا نستطيع الضغط على قيادتنا، فمن السهل عليهم الرد بألا نتدخل، بل وربما يحاربونا في مصدر دخلنا، فنصبح ضحايا لمقصلة رأس المال التي ما انفكت تفتك بالشباب الفلسطيني. كما أن فكرة التخوين باتت سهلة جداً، وعنصراً من الثقافة، لنأخذ مثلاً الأوصاف السلبية التي أطلقت على العمليات الفدائية التي حصلت مؤخراً. هذه العمليات تشير إلى انبعاث جيل قادم، جيل مشبع بالعنف، ويصب جام غضبه من خلال المقاومة، تزامناً مع ضعف الفصائل السياسية والتعبئة الوطنية. جاء هذا العنف من وضع اجتماعي واقتصادي ومعيشي سيئ، ومن الجيد أنه يوجه ضد الاحتلال، ومن الجيد أن من شأنه توريط القيادات السياسية.

مسحل: أختلف قليلاً عما تفضل به الزميلان، برأيي نحن باستطاعتنا التأثير، وهناك مواقف كثيرة تدعم ذلك، فعلى الرغم من ضعف الوعي العام، فإن هناك شريحة واعية من الشباب بإمكانها الانطلاق لنشر ثقافة «لا»، ثقافة الرفض لما يجري. هناك أجندة خارجية تفرض واقعها على القيادات السياسية، وهناك ارتباطات لكل الفصائل الفلسطينية، ليست سياسية فقط، وإنما مادية أيضاً، فهناك من القيادات من هم مقيدون بالمال، إما بشكل حزبي أو شخصي. وبالتالي يتوجب أن نصدح بصوت عال من داخل الشعب، لأن الشعب ماكينة إذا تحركت بشكل صحيح فسنشكل فارقاً. باعتقادي أن بإمكاننا ومن اليوم، أن نشعل شمعة بدل أن نلعن الظلام، بإمكاننا الانطلاق من هذه الندوة لعمل شيء بهذا الاتجاه. فكما لبينا دعوة الأخ رشاد لنلتقي لنقاش مواضيع على هذه الحساسية، فبإمكاننا توسيع دائرة الدعوات ونشكل جماعة ضغط. ستكون البداية من خلال بث الوعي، وليس انتهاءً بتنظيم وقفات جدية يكون صوتها عالياً يصل صداها لكل الشعب. بإمكاننا على سبيل المثال دعوة قيادات «فتح» و«حماس» للاجتماع، لتنظيم حوار مفتوح أمام وسائل الإعلام، ونكون «عرابيه»، فنحن– كما تفضلت الأخت سلوى– لا نعلم ما يحدث في الاجتماعات المغلقة، التي يتصدقون علينا في

نهايتها بصور تذكارية. فليجلسوا ويتحدثوا كما نفعل نحن الآن، قد نختلف ويختلفون، ولكن بالتأكيد سنصل إلى حلول، طالما أن اللقاء قائم على قاعدة احترام الآخر.

جبيل: أتفق تماماً مع طرح الأخ عوض. من واقع تجربة شخصية في «الانتفاضة الثالثة»، كان هناك غياب واضح لجميع الفصائل، فخرجنا بتجربة من الشارع الفلسطيني من مشارب مختلفة، وكأنها بديل عن تلك القوى، فتوجهت إلينا تلك القوى مباشرة، يتساءلون عن مطالبنا. وبالتالي في حال عملنا على تعرية القيادة، بالتأكيد سترضخ وتلجأ إلينا. نعم، لن يحصل ذلك بين ليلة وضحاها، ولكنه سيحصل بالنهاية. إذا ما كان الرسول الأكرم (عليه الصلاة والسلام) قال: «نصرت بالشباب» ليبني أمة، فما بالنا لا نوظف الشباب في إنهاء انقسام داخلي في بلد صغير كفلسطين. هذا الأمر ربما يتطلب منا أن نكون متطرفين بعض الشيء، بحيث نجبر الجميع على تحقيق المصالحة. إذا اقتنعنا داخلياً أن أي فصيل هو فقط أداة لتحرير فلسطين، وهو ليس بشيء مقدس بحد ذاته، هنا ينتهي الانقسام. فلنتفق على برنامج وطني مرحلي يجمعنا جميعاً. أتساءل: من هو أي قيادي فلسطيني ليقرر كما يروق له؟! نحن الشعب، نحن الخاسر في هذه المعادلة، وبالتالي الشعب هو صاحب القرار. تعلمون جميعاً كيف أن العمل الميداني يوحد مختلف المشارب، فلطالما خبرناه في جامعة بيرزيت، لطالما راهنا عليه ولم يخذلنا أبداً. وفي بداية «الانتفاضة الثالثة»، شاهدنا الكثير من الشواهد على ذلك. بالنسبة لي، جزء أساسي من مشاركتي في هذه الندوة هو محبتي للموجودين فيها، وكم أرغب ألا ينتهي حوارنا أو دورنا في نهاية هذه الندوة. ختاماً أقول: كلما تعززت المقاومة ضعف الانقسام.

المحور الثاني: صنع القرار السياسي في الشأن الداخلي

توام: لا شك في أن المحور الأول- وإن انتهينا منه وانتقلنا لمحور آخر- سيبقى ملقياً بظلاله ليس على هذا المحور فحسب، وإنما على جميع المحاور في هذه الندوة. ولذلك قدمناه عليها جميعها، ولذلك أفردنا له المساحة الأوسع في هذه الندوة. ولكن أرجو في هذا المحور أن تنصب المداخلات بشكل مباشر على عملية صنع القرار السياسي في النظام السياسي الفلسطيني. وبالأخص حول مدى رضا الشباب عن آلية صنع القرار السياسي وموقع الشباب منه. وكيف ينظر الشباب إلى دورهم في النظام السياسي قبالة الدور السياسي الذي يلعبه نظراؤهم في البلدان المتقدمة والسائرة في ركاب التقدم؟

مسحل: بما له صلة بالمحور الأول، أعتقد أن صنع القرار السياسي رهينة لحالة الانقسام الموجودة على صعيد الكل الفلسطيني، وقد فشلت كل مؤسساتنا بمشاربها المختلفة في الوصول إلى قرار فلسطيني يتعاطى مع الوضع الداخلي بكل جوانبه، وأنا مقتنع أن هذا الأمر يتأثر طردياً

بمدى تعميق الانقسام. ضمن هذا المنظور، أرى أن لدينا فقداناً حقيقياً للتنمية السياسية المرتبطة بالبناء داخل المجتمع والوصول إلى عقد اجتماعي. وبالتالي فإن الإشكال الأكبر هو غياب دورنا كشباب، وربما تغييبنا بالأحرى، قبالة مراكمة مسؤوليات متعددة على أشخاص بعينهم! لا شك في أن القرار السياسي الفلسطيني يمر في منظومة فشل حقيقي، وهذا له ارتباطاته المتعددة كالأجندات الخارجية والمصالح. كما أننا اليوم واعون لحالة موجودة في الساحة الفلسطينية مرتبطة بمجريات الواقع الإقليمي ومدى تأثيرها علينا، فالواقع الإقليمي منقسم، ونسمع في الآونة الأخيرة عن رباعية عربية وتحالف قطري تركي، وتدخل روسي إيراني. للأسف نحن نتغنى بالقرار الفلسطيني المستقل، وفي الحقيقة ليس هناك قرار!

لا شك في أن الواقع يضع العراقيل أمام فئة الشباب. لكن يتوجب ألا نغفل أن لشخصية الكوادر الشابة دوراً في فرض نفسها أكثر في المساحة التي تخصصها لها فصائلها السياسية، وبالأخص أن الفصائل تراجعت عن دورها التعبوي بما يساعد على تحجيم وتقزيم دور فئة الشباب. في المقابل، أنا فخور جداً بشخصيات فلسطينية شبابية في مواقع معينة، قدمت نموذجاً مشرقاً عندما توافرت لها الإمكانيات والصلاحيات. نحن اليوم للأسف نعايش حقيقة شيخوخة القيادة على الأصعدة كافة، بالكاد نجد منهم من هو دون «عكازة»!

جبيل: أرى أن من يتحكم في صنع القرار أفراد وليس مؤسسات، وبالكاد شخص أو اثنان. على سبيل المثال، قالت القيادة إنها لن تتوجه إلى المفاوضات إلا بوقف الاستيطان، بعد فترة نجدها تذهب للمفاوضات دون وقف الاستيطان. تقرر القيادة أننا ذاهبون إلى انتخابات، لاحقاً تتراجع. هذا يدلل على أن هناك أشخاصاً ينفردون في صنع القرار السياسي. كما لا نغفل أن هناك تدخلاً خارجياً في شؤوننا الداخلية، وبالأخص الإقليم، فترضية السعودية وإيران وغيرهما عامل مؤثر في صنع القرار لدينا. في ظل واقع كهذا، للأسف، لا يوجد دور للشباب، انظروا إلى القيادة على المستويات كافة، وبما فيها الفصائل، هي قيادة هرمة. ولا تخجل من التغني بتجديد الدم الفلسطيني، وعند المحك العملي يوظفون الدم الفلسطيني الشاب فقط كرافعة لذات «الختيارية». برأيي انتهى دورهم، «يعطيهم العافية»، فليستريحوا ولنأخذ فرصتنا نحن أيضاً بممارسة دورنا في التحرير وخدمة الوطن.

للأسف بات مصطلح «القرار السياسي» عبارة تثير السخرية، أذكر قديماً كيف كان يوجد قرار موحد من القوى الوطنية، يشارك في بلورته الجميع. أما الآن على سبيل المثال، وعلى مستوى الأحزاب اليسارية، كان موضوع الانتخابات موضع خلاف داخلي لدينا، وجزء كبير من كوادرنا كانوا ضد الانتخابات وننظر إليها كمؤامرة على الشعب الفلسطيني. ولكن ما حصل أنه اتخذ قرار حزبي داخلي في الجبهة

الشعبية بالمشاركة في الانتخابات من غير رجوع للقاعدة أصلاً. في الحقيقة، نحن أحوج ما نكون إلى «كراسي تيفال»، لا تلتصق.

فيما يتعلق بالفرق بين نظرتنا الآن للموضوع عما كانت قبل عشر سنوات، شخصياً كنت أنظر للجامعة على أنها محطة من محطات النضال، مثل السجن والعمل وغيرها. لم أتفاجأ كثيراً لاحقاً بحكم كوني كنت مطلعاً على معادلة الوضع القائم. لكن صدمت بشكل أكبر على المستوى الحزبي الداخلي، ووصلت إلى قناعة أنه لا يوجد فصيل منزه، وجميع الفصائل تلاميذ لدى المدرس نفسه. ختاماً، أبرق مجموعة من التوصيات: إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير ودمج الجميع فيها حتى يكون هناك قرار مشترك؛ وعدم الانصياع للتدخلات الخارجية في الشؤون الفلسطينية؛ وتمكين الشباب من دورهم في اتخاذ القرار.

حماد: بداية، أرغب بإثارة مسألة مدى توافق القرار السياسي وتطلعات الشارع، برأيي أن ذلك القرار وما ينبثق عنه من نهج سياسي لا يعبر عما يريده الشعب، وبالأخص فئة الشباب. كما لا بد من الإشارة إلى مسألة غاية في الخطورة تتمثل بتراجع مستوى الحريات، فيما انعكس على شكل اعتقالات سياسية متزايدة في الضفة والقطاع، وإضافة إلى الصحافيين، باتت هناك اعتقالات على مشاركات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

الأصل أن يتخذ القرار السياسي فيما هو لصالح المجتمع، وبحكم تعطل المجلس التشريعي، لجأت السلطة التنفيذية إلى التشريع من خلال القرارات بقوانين التي لم يتوافق العديد منها مع تطلعات المجتمع، بحكم أنها ليست نتاج نقاش عام يأخذ بالاعتبار تلك التطلعات. وقد تابعنا مؤخراً أزمة المعلمين وأزمة الضمان الاجتماعي، وكم أثرتا على الشارع. هذا داخلياً، أما على الصعيد الخارجي، فلا أحد باستطاعته أن يقدم لك إجابة شافية حول سبب التوجه الرسمي لتوقيع هذا الكم الكبير من الاتفاقيات الدولية، ولا توجد مؤشرات تلمح إلى أن هناك دراسة مسبقة لهذا الموضوع، فيما يتعلق بما يفرضه ذلك من التزامات على فلسطين. أما على صعيد الخطابات في المحافل الدولية، فإن المستوى السياسي الرسمي عادة ما يتبرأ دائماً من العمليات الفدائية، ويصفها بأنها غير معبرة عن الشعب الفلسطيني، وكأن منفذيها من كوكب آخر! في المقابل، أرى أن القمع الذي تمارسه السلطة في غزة بمنع إطلاق الصواريخ، والضفة بمنع العمليات الفدائية سيقود في النهاية إلى انفجار الشارع.

فيما يتعلق بالرؤية للإصلاح، أرى أن من المهم إجراء انتخابات للمجلس التشريعي، بحيث يعاد تفعيله؛ فهو المعبر الأول عن إرادة الشعب. أما فيما يتعلق بتغيير النظرة للموضوع الآن عما هو الحال قبل ١٠ سنوات، ففي الزمن الذي كنا فيه في قيادة الحركة الطلابية كنا قادرين على تنظيم أحداث تحرك الشارع الفلسطيني، ومن هم قبلنا كانوا أقدر منا، أما اليوم فذلك ليس متصوراً.

وبالتالي باتت ساحة جامعة «بيرزيت» كبقية الجامعات من حيث قوة التأثير على الشارع.

القيق: يبدو لي الحديث حول موضوع القرار السياسي ضيقاً بعض الشيء، لذلك أرغب في أن أطلق عليه القرار الفلسطيني الشامل. وهنا أتحدث حول ثلاث نقاط: الأولى، غالباً سنجد داخل كل فصيل ثلاثة أنواع سيئة من الكوادر، يتمثل الأول بالكادر المتخاذل أو الذي لم يعد ينظر للمحتل كعدو؛ فيما النوع الثاني هو الفاشل بطبيعته الذي لن يكون باستطاعته المساهمة في بلورة استراتيجية مقاومة؛ أما النوع الثالث، فهو من لا يريد أن يعمل ولا يسمح لك بالعمل. وبالتالي كيف سنصنع قراراً سياسياً بوجود مثل هذه النماذج؟!

من الانتقادات التي أوجهها للفصائل على هذا الصعيد، مصادرة قيادات الفصائل لرأي الشعب في اختيار رئيسه بالتوافق بينهم على تمديد ولاية أبو مازن في الرئاسة دون الرجوع للشارع. كذلك أستغرب من تبجح الفصائل في مسارعتها لتبني عمليات فدائية فردية أقدم عليها شبان صغار بسكاكين، أفلا تخجل كفصيل لديك جناح مسلح من تبني عمليات كهذه لا تتوافر فيها أقل المستلزمات اللوجستية للعمل الفدائي؟! أكل ذلك لأجل مجد مزور ومصطنع؟! مثال آخر يتعلق بالإضراب الفردي عن الطعام، فجميع الفصائل متفقة على أنه محظور (الطريف أنهم في النهاية اتفقوا على أمر!). حسناً، إن كان هذا المدخل ممنوعاً، فوجهونا إلى مدخل آخر مسموح. لا يوجد! للأسف الحركة الأسيرة وضعها مأساوي، فقد أثر عليها الوضع الفلسطيني العام.

مسألة أخرى، أتساءل إن كان هناك من يستطيع أن يجمع ١٥ ألف شخص لحفل غنائي في مدينة روابي، ألا نستطيع أن نجمع مثل هذا العدد لأجل هدف سياسي موحد؟! للأسف، أصبح القرار السياسي بيد الشركات التجارية الكبرى (جوال والوطنية والاتصالات وغيرها)، هي تستطيع أن تؤثر بالقيادة والشارع أكثر من أي طرف آخر. وبالتالي القرار السياسي مقيد بمنظومة اقتصادية خطيرة تعدت على كرامتنا وعزتنا.

توام: لاحظت أنكم متفقون على أن هناك تغييباً لدور الشباب في صنع القرار السياسي. ضمن التعقيب على مداخلاتكم في هذا المحور، أرجو الإجابة عن السؤال المركب الآتي: هل السبب الوحيد لعدم مشاركة الشباب في صنع القرار أن هناك من يغيبهم عن ذلك مستأثراً بالأمر؟ أم أن هناك تقصيراً من طرف الشباب؟ وهل ينتظر الشباب أن يتيح لهم من يغيبهم الفرصة أم ينتزعها انتزاعاً؟

جبيل: صحيح أن هناك من يغيبنا، وصحيح أيضاً أننا مقصرون كشباب. لن نُمنح هذا الحق ما لم نطالب به. وليس هذا بحق يعود علينا بالمنفعة الشخصية، بل هو حقنا في المشاركة بتحقيق الحرية والاستقلال والتغيير نحو الأفضل. أما فيما يتعلق بالتعقيب على مداخلات هذا المحور، فقد أثار انتباهي موضوع أثارته الرفيقة سلوى، وهو مدى توافق القرار السياسي مع تطلعات

الشارع. بالتأكيد لا يوجد توافق. على سبيل المثال: التنسيق الأمني والتوجه للمحاكم الدولية، فإن توجه القيادة بخصوصهما مختلف مع تطلعات الشعب. ربما جوهر الفكرة أن هموم القيادة تختلف عن هموم الشعب، فالقيادة لا تعاني من ممارسات الاحتلال اليومية كما يعاني منها الشعب. وبالتالي لا يضيرها التفاوض مع الاحتلال لسنوات طويلة. ما زال الخير في شعبنا، ولكن ماكنة النظام الاقتصادي ما انفكت تذلنا، بحيث بتنا نحن كشباب مقصرين في أداء دورنا، فبالإضافة إلى تهديدات سلطات الاحتلال هناك مسألة عدم الأمان الوظيفي. على صعيد التجربة الشخصية، فأنا وبحكم عملي كموظف دولي توقفت مرتين عن عملي لمجرد مشاركتي في فعاليات تضامنية مع أصدقاء أسرى مضربين عن الطعام!

مسحل: بالفعل، هناك تغييب للشباب، وفي الوقت نفسه هناك تقصير من الشباب. إن مدى تأثيرنا في داخل فصائلنا وفي مؤسسات صنع القرار متصل بجوانب معينة على الصعيد الشخصي، كقدرتنا الشخصية على مواكبة وتحمل أساليب الإحباط وممارسات القيادة المناكفة لنا. هذا الأسلوب لن يواتي الجميع، بل نحن نتحدث عن حالات محدودة وعدد محدود من الشباب الذين لديهم نفس طويل لخوض غمار تحدّ كهذا.

حماد: أتفق مع ما تحدث به رامي وعوض، ولا داعي للتكرار أو التوسع. ما أرغب في التحدث به هو الإشارة إلى أننا بتخرجنا من الجامعة بتنا نرى الأمور بشكل أوسع. وربما أتحدث عن تجربة شخصية: كنت ناشطة داخل صفوف الحزب في الجامعة، وعندما تخرجت من الجامعة بقيت سنتين ناشطة في صفوفه أيضاً. ولكن عندما التحقت بعملي المتصل بمقاومة الجدار بت أتساءل: «على ماذا كنت أحارب؟!». فالدور الذي تقوم به الأحزاب ضعيف جداً، وبالتالي باتت لدي قناعة أنه ليس من الضروري أن أكون قيادية في حزبي بقدر ما يتوجب عليّ أن أحافظ على وطنيتي ودوري الشخصي في النضال الذي أقتنع به. وبالتالي بت أجد نفسي الآن صاحبة دور من خلال الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال. وغالباً هذه التوجه موجود لدى كل منا في المجال الذي يعمل به.

القيق: أرجو ألا يفهم حديثنا جلداً للفصائل، لا شك في أننا نحترمها ونقدر دورها التاريخي الذي نحتت لأجله في الصخر. ولكن ما ننتقده – وهو على سبيل النقد البناء وليس التهجم– هو حالة الترهل التي وصلت إليها، وعدم تجديد الدماء فيها. كما أننا كنا ناقشنا أشكال الانقسام في المجتمع، ولا نهدف البتة إلى إثارة نوع آخر من الانقسام، كالانقسام بين قيادات الفصائل كبار السن والشباب. ولا نسعى بحديثنا إلى إحلال الشباب مكانهم بشكل مباشر، فما تحتاجه الفصائل من إصلاح يقتضي حكمة الكبار وعنفوان

الشباب. وفي حال انطلقنا من الإصلاح الداخلي في كل فصيل، نذهب في مرحلة تالية إلى التنافس الشريف بين الفصائل في خدمة القضايا والمصالح الوطنية.

المحور الثالث: المقاومة وإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

توام: كانت المقاومة رافعة القضية الفلسطينية، ومن خلالها تصدرت القضية قمة الاهتمام الدولي. من الكفاح المسلح كآلية وحيدة لتقرير المصير، إلى ثنائية البندقية وغصن والزيتون، وصولاً إلى اليوم؛ كيف ينظر الشباب إلى المقاومة وآليات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟ هذا هو موضوع هذا المحور. وهو موضوع لا بد من الخوض فيه عند الحديث عن الشباب والسياسة في فلسطين.

جبيل: إن دواعي المقاومة ستبقى موجودة طالما استمر الاحتلال والاستيطان والتهجير والاعتقال. وبرأيي فإن جميع أشكال ووسائل المقاومة مفتوحة ومشرعة لكل إنسان تحت الاحتلال، وأعتقد أن جميع الوسائل مطلوبة. إن تجارب المقاومة المسلحة ما زالت مؤثرة وتحظى باحترام، وربما أقربها تجربتا غزة وحزب الله في لبنان، ولا شك في أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة». في الوقت نفسه يتوجب علينا عدم إغفال أهمية استقطاب المناصرة الدولية لقضيتنا، سواء من حيث الجهود الدبلوماسية وإدانة إسرائيل في المحافل الدولية أو مختلف أشكال المقاطعة. كما لا نقلل من أهمية أشكال التضامن الدولي وإن كانت رمزية كرفع العلم الفلسطيني من مشجعي أندية رياضية أجنبية.

بالتأكيد لنا دور كشباب في هذا الموضوع، كمعارضة التنسيق الأمني الذي أثر كثيراً في الضفة الغربية. ولكن في الوقت نفسه يتوجب عدم استخدام التنسيق الأمني كشماعة للتقصير في المقاومة، فمن يريد المقاومة بحق لن يعيقه أي تنسيق. كما أرجو التركيز على ثقافة المقاومة، بإعادة الاعتبار لها ولكل رمزية وتجربة تعبر عنها: الشهيد والجريح والأسير، وحتى من يرفع العلم ويهتف. بالإمكان العمل على إعادة الاعتبار لها من خلال جملة المقترحات التي تحدثنا بها جميعاً سابقاً، كالإعلام والتعبئة. على صعيد آخر، يتوجب علينا مكافحة التطبيع الذي بات يتعامل معه كثيرون على أنه شيء طبيعي. وقد فاقم من معضلة التطبيع ظهور شخصيات اقتصادية وعشائرية تمارس دور النخبة دون ضوابط وطنية. بل هناك توجه إلى أن تكون بديلاً للسلطة على غرار روابط القرى. ختاماً، أؤكد أن شرعية المقاومة بوسائلها (السلمية والعنفية) لا تغني عن ضرورة التناسق فيما بينها، وفقاً لإستراتيجية تضمن تحقيق مكتسبات.

حماد: ليس لدي ما أضيفه كثيراً على حديث الرفيق رامي. ولكن لا بد من الإشادة بالمرحلة التي وصل إليها الشباب في تطويع أي شيء

لصالح المقاومة، وكان هذا واضحاً في كيفية استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي، سواء على صعيد نقل أخبار المقاومة أو الحشد لأشكال المقاومة الشعبية من مظاهرات واعتصامات وما إلى ذلك. وبما من شأنه أن يسهم في النهاية في انتشار ثقافة المقاومة. كما أن من شأن العمل من خلال هذه الوسائل ربط الناشطين ببعضهم في مختلف البقاع في الداخل والخارج.

من جهة أخرى، للأسف فإن ثقافة المقاطعة غير منتشرة جيداً في الشارع الفلسطيني، وبالأخص المقاطعة الاقتصادية. كذلك تظهر للسطح بين حين وآخر ظاهرة تطبيع جديدة ومبتكرة، وآخر ما اطلعت عليه بهذا الخصوص أن هناك أستاذاً في جامعة بيت لحم عمل على مشروع، بالشراكة مع أستاذ في الجامعة العبرية، يوائم بين الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية للنكبة، ويحاول تمريره لطلبة المدارس الفلسطينية (مستوى الصف الرابع)، مع العلم أنه كانت لديه موافقة من أحد وزراء التربية والتعليم في الحكومة الفلسطينية خلال فترة سابقة. ولم يقف هذا المشروع إلا بضغط مدراء المدارس. ختاماً، أؤكد وجوب التصدي لموضوع التطبيع بشكل أكبر.

القيق: لا بد بداية من التذكير بأن الأنظمة العربية حالياً لم تعد تخجل من مناصرة إسرائيل علانية. وبالتأكيد نحن بالأصل لم نعد ننتظر منهم دعماً مادياً أو فتح الحدود لنصرتنا. أحياناً أشعر بالشفقة والغيظ من الخذلان الذي يتعرض له أبو مازن في المحافل الدولية، من أشقائه رؤساء الدول العربية. على صعيد المقاومة الفلسطينية الذاتية، أنا لست قلقاً على غزة، فالفصائل هناك مستعدة دائماً، كل الخوف على الضفة الغربية. مع العلم أن الخطر الحقيقي على إسرائيل هو الضفة وليس القطاع، فإن وجود مقاوم واحد في الضفة سلاحه «مولوتوف» أخطر من ألف مقاوم في غزة أسلحتهم صواريخ.

هنا بإمكاننا الحديث حول ثلاثة عناصر دمرت المقاومة الفلسطينية: الأول، هو التنسيق الأمني. هذا التنسيق كان موجوداً من قبل، ولكن الرئيس الراحل ياسر عرفات (رحمه الله) كان يديره بشكل لا يؤثر على تنامي القوة العسكرية للفصائل ونشاطها المقاوم، وعندما كشفت إسرائيل أسلوبه قامت باغتياله. أما العنصر الثاني، فهو حالة الاغتراب التي تعيشها الفصائل الآن. لا أعلم كيف ارتضت الفصائل لنفسها أن تكون جميعها أشبه بمؤسسات حقوق إنسان، بحجة عدم رغبتها في تشويه صورتها أمام الغرب. ما الداعي لوجود أي فصيل لا يؤمن بالمقاومة؟! للأسف باتت هذه الفصائل أشبه بأندية ثقافية. أما العنصر الثالث، فما زلنا نعاني من مشكلة الإعلام. للأسف باتت أغلب وسائل الإعلام لأصحاب رؤوس الأموال الذين جل همهم جمع المال، وليس القضايا الوطنية، اتفاقاً ومصلحتهم بوجود تهدئة وأجواء تسمح لهم بزيادة استثماراتهم. لا شك في أن

أغلب أصحاب رؤوس الأموال سيكونون خصماً شرساً لكل من هو مؤمن بالمقاومة. على سبيل المثال: مؤخراً قام «البنك» بإغلاق حسابي بحجة أني على قائمة الإرهاب، بموجب قرار اتخذ في الإدارة الإقليمية للبنك في الأردن، ودون علم سلطة النقد الفلسطينية.

مسحل: لا شك في أن استمرار الاحتلال يعني بالضرورة استمرار المقاومة بمختلف الوسائل المتاحة، بما فيها الكفاح المسلح. ونحن في ذلك لسنا متلهفين للموت أو الأسر، بل نقاوم في سبيل حريتنا واستقلالنا، ولكن للأسف، لأجل ذلك هناك «فاتورة» علينا تسديدها. تعزيز المقاومة يتطلب بداية أن نتغلب على ضعف الوعي الذي بات منتشراً، وأراهن على أننا سنجد من بين طلبة المدارس من ليس باستطاعته التمييز بين المسجد الأقصى وقبة الصخرة. لا شك في أن هناك إستراتيجية ومنظومة إسرائيلية تعمل على إضعاف وعينا. شخصياً أنا مؤمن بأن مفاهيم من قبيل تنظيم النسل أدوات تعمل ضمن منظومة لتثبيط عزيمة المقاومة؛ فإن أكثر ما تخشاه إسرائيل العامل الديمغرافي، وهذا ما تؤكده جملة من التقارير الاستراتيجية.

أتفق مع رامي في طرحه فيما يتعلق بالمقاطعة، وأرى أن حركة المقاطعة «BDS» أثرت على المنظومة الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية بشكل أكبر من تأثير الفصائل خلال العقدين الأخيرين. وهذا مثبت بالتقارير الإسرائيلية. في الحقيقة كنت أتمنى أن يحمل المحور عنوان «المقاومة والصراع العربي-الإسرائيلي»، لأن هناك مشكلة في قبولنا بنسب الصراع لفلسطين فقط. برأي عندها لن يكون باستطاعتنا إدانة تطبيع الحكومات العربية مع إسرائيل. فقبل بداية الندوة كنت أطلع الأخ رامي على نموذج لمنهاج في المدارس القطرية يُعرف القدس على أنها عاصمة إسرائيل.

على الصعيد الداخلي، ما زال التطبيع يبتكر أشكالاً جديدةً، ربما آخرها تنظيم مسيرة لنساء فلسطينيات تنطلق لتلتقي بمسيرة أخرى لنساء إسرائيليات من أجل «نداء بصوت السلام»، يتوجهن به للتظاهر أمام منزل نتنياهو لاستجدائه من أجل السلام. أترون إلى أين أوصلنا التطبيع إلى الآن؟! إن المقاومة الفلسطينية بحاجة إلى إستراتيجية حقيقية، ونحن متيقنون أن الشباب وقود الثورة، كانوا وسيبقون. ولذلك يتوجب علينا بث أفكارنا في الأوساط المجتمعية حتى تكون لدينا فعلاً مقاومة ضمن استراتيجية موحدة قدر الإمكان. ولذلك يتوجب علينا بداية إنهاء الانقسام وطي صفحة العار هذه.

توام: جميع مداخلاتكم تصب في دعم المقاومة بأشكالها كافة إن كانت عنفية أو سلمية. وبالتالي فقد تحدثنا عن أشكال المقاومة ضمن هذين الحدين (العنف والسلم)، لكن هناك مستوى آخر لتعريف أشكال المقاومة من حيث البعد التنظيمي، كالمقاومة المنظمة والمقاومة العفوية/ الفردية. خلال تعقيبكم على مداخلات

هذا المحور، برجاء الإجابة عن السؤال المركب الآتي: هل تؤيدون جميع أشكال المقاومة بالمعنى الثاني الذي عرضته عليكم؟ هل من شأن المقاومة العفوية أن تحرز مكاسب تساوي على الأقل خسائرنا المادية؟ بمعنى هل معادلة إثارة الذعر لدى إسرائيلي أو خدشه توازي استشهاد شاب فلسطيني هي معادلة مقبولة؟ أطرح هذه الأسئلة وفي ذهني العديد من الأمثلة المستقاة من الهبة الشبابية التي اندلعت قبل عام.

حماد: في الحقيقة جزء كبير من الشهداء الذين نفذوا عمليات طعن خرجوا من عائلات وطنية تاريخياً، ولها تضحياتها. هناك منهم من ذهب للقيام بعملية عن سبق إصرار وترصد، وهذا حق مشروع لهم بغياب دور المقاومة الذي كانت تلعبه الفصائل قديماً. قد لا يخلو الأمر من وجود بعض الحالات القليلة التي خرج فيها شبان لتنفيذ عمليات متأثرين بمشاكل اجتماعية (وهو ما تحاول الرواية الإسرائيلية تعميمه ضمن دعايتها المغرضة)، ولكن من الجيد تفريغ العنف المجتمعي في مقاومة الاحتلال، فلا شك في أن للاحتلال دوراً في تأزيم أي مشكلة اجتماعية. في سياق متصل، ربما تجدر بنا الإشارة إلى أشكال أخرى من المقاومة تتمثل بالصمود، فمجرد الصمود مقاومة. ومن ذلك رفض البدو الفلسطينيين الخطة الإسرائيلية لنقلهم من أماكن سكناهم إلى أماكن أخرى تتوافر فيها خدمات حضرية. برأيي وجودنا في هذا البلد وعدم تفكيرنا بالهجرة هو بحد ذاته مقاومة.

القيق: لا يوجد أي محدد للمقاومة. مثل هذه الهبات الشبابية مفهومة في ظل واقع غابت عنه المقاومة المنظمة. وغابت عنه أيضاً أي وسائل من شأنها مواجهة الاحتلال، فحتى على صعيد المنظمات الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لا يوجد أي تقدم ملموس من شأنه التأثير على الاحتلال. أؤكد ما تحدثت به الأخت سلوى بأن الكثير من منفذي العمليات الأخيرة هم من عائلات مرفهة ووضع اجتماعي واقتصادي ممتاز، ولم يدفعهم للمقاومة سوى حالة الانسداد في الأفق السياسي العام. ما دفع بهذه الموجة من الأعمال الفدائية هو وجود إنذار مبكر لدى هذه الفئة بتأزم الوضع السياسي، وأعتقد أن الفترة القادمة ستكون صعبة على الإسرائيليين، ولن تنفعهم برامجهم الاقتصادية والأمنية التي وجهوها للسيطرة علينا، بل ربما سيكون لها أثر في زيادة الضغط المولد للانفجار.

جبيل: أتفق مع ما تقدم به زملائي، لكني مع العمل المقاوم الذي يخدم هدفاً سياسياً. وليس معنى كلامي هذا أني مع تحجيم العمل المقاوم مهما كان شكله أو وسائله. فليس هناك ذنب لمن لم يجد أمامه سوى «سكين» ليقاوم، بل الذنب على من تركه وحيداً في الميدان. في السابق كانت الفصائل تقوم بتدريب الشباب بدنياً وتقنياً وتأهيلهم نفسياً للقيام بعمليات فدائية، فعملية القتل ليست بالشيء الهين، حتى وإن كان المستهدف عدواً. ولذلك نجد عدداً من المحاولات الفاشلة لعمليات الطعن. غياب

دور الفصائل هو من دفع الشباب للإقدام على عمليات فردية دون تحضير جيد. وباعتقادي أنه في الانتفاضة الثانية، لم يكن العمل المقاوم منظماً كما يجب.

مسحل: إلى حد ما أخالف آراء الزملاء؛ فأنا ضد العشوائية في العمل المقاوم. ولكني في الوقت نفسه لا أدين الحالات الفردية التي وجدت ذاتها في حلقة مفرغة. في المقابل، اكتفت الفصائل خلال الهبة الشبابية الأخيرة بالمتابعة والتسابق أحياناً بالمزاودات البينية على الرغم من أنه لم يكن لأي منها دور حقيقي فيما يجري. أعاود التأكيد على حاجتنا لإستراتيجية وطنية للمقاومة بمختلف أشكالها.

المحور الرابع:
الحركة الطلابية الفلسطينية

توام: ما من أحد يدرس تاريخ القضية الفلسطينية إلا ويقف مطولاً عند دور الحركة الطلابية فيها، وهم من نقلوها من قضية لجوء إلى قضية أرض ووجود. هذا الهم السياسي لم يؤثر على دور الحركة الأساسي في العمل النقابي، فزاوجوا باقتدار بين الدورين. ومع قيام مشروع السلطة الوطنية على جزء من الأرض الفلسطينية حتى أخذ دور الحركة الطلابية بالتراجع، والانكفاء إلى سجالات بينية فرقتها الانتماءات الفصائلية. لهذا المحور– كما أوضحت لكم سابقاً– طبيعة خاصة، فهو من جهة محور مستقل، وله من جهة أخرى تقاطعات مع المحاور الثلاثة الأخرى. وعليه أرجو أن تكون منهجية التحدث بخصوصه قائمة– قدر الإمكان– على المداخل الثلاثة الآتية: (١) تقييمكم لواقع حال الحركة الطلابية الآن وأسباب ذلك.* (٢) دور الحركة الطلابية المنشود في العمل النقابي بشكل خاص. (٣) دور الحركة الطلابية المنشود بخصوص موضوع كل محور من المحاور الثلاثة الأولى.

حماد: لا شك في أن هناك تراجعاً كبيراً في دور ومكانة الحركة الطلابية، شهدت بداية هذا التراجع عند التحاقي بالجامعة، أما اليوم فوصلت الحركة الطلابية إلى مرحلة من الضعف لم تصلها من قبل، ولم تعد قادرة على التأثير بالشارع. هذا التوصيف قبالة حقيقة أن الحركة الطلابية في عهدها الذهبي قد خرجت نخبة من القيادات التي تتبوأ مكانة متقدمة اليوم في الفصائل والنظام السياسي ككل.

أما فيما يتعلق بأسباب التراجع، فلا شك في أن الحركة الطلابية تأثرت بالوضع السياسي العام، وانعكست عليها الأحداث والمواقف

* المحرر: أثار المشاركون بهذا الخصوص إشكالية تقنية تتعلق بكون الوقت المتاح لن يمكنهم من تشخيص تفصيلي لتاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية وتراجع دورها ومكانتها. ولتلافي هذا الإشكال اقترح مدير الندوة أن يحيل خلال تحريرها إلى دراسة منشورة له– في هذه المجلة– حول هذا الموضوع. انظر: رشاد توام. «الحركة الطلابية الفلسطينية: الكاريزما المأزومة والمؤسساتية الضائعة». *مجلة سياسات*، عدد ١٣–١٤ (٢٠١٠): ٨٢–١٠٤. [يحيل الرابط التالي إلى نسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي نشرت فيه الدراسة: goo.gl/hS8g8G]

خارج أسوار الجامعات. كما أن هناك جملة من المؤثرات الجديدة التي لم نشهدها في عهدنا. منها ما هو متعلق بمصادر تلقي المعلومات كوسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها من سلبيات وإيجابيات. كذلك هناك اختلاف في نوع العلاقة بين الأساتذة والطلبة، فقديماً كنا نسمع أن الأساتذة كانوا مهتمين أكثر بتوعية الطلبة وإشراكهم في حوارات وأنشطة ثقافية وطنية غير منهجية. هذا الأمر لم يعد موجوداً الآن. وفي سياق متصل، اختلف أسلوب التدريس، صار عبارة عن تلقين، وهو أسلوب آخذ بالترسخ أكثر فأكثر.

فيما يتعلق بالدور النقابي المنشود للحركة الطلابية، فبالأساس أن يكون عملها نقابياً. ولكن العمل السياسي في الحركة الطلابية الفلسطينية يعبر عن خصوصية كوننا شعباً تحت الاحتلال. وهكذا أخذت تترسخ علاقة الكتل الطلابية بالفصائل السياسية، كل حسب توجهها. ولا شك في أن الاشتغال في العمل السياسي بات يؤثر أكثر على نوعية العمل النقابي الذي تقدمه الحركة الطلابية. وبالأخص أن الانتخابات باتت هي الشغل الشاغل للحركة الطلابية، تصب كل اهتمامها ومواردها وتركيزها عليه. التراجع الحاصل لدى الحركة الطلابية لا يقتصر على الدور النقابي، وإنما تعداه إلى الدور السياسي، ولذلك فإن دورهم في التعاطي مع موضوعات المحاور الثلاثة الأولى هو تعاط ضعيف. وربما أنصحهم بالتركيز أكثر على الشؤون النقابية.

القيق: تواجه الحركة الطلابية الآن جملة من العقبات. تتمثل العقبة الأولى بالقبضة الأمنية، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وبالتأكيد في الداخل. فيما تتمثل العقبة الثانية بحالة الفراغ في قيادة الحركة الطلابية. أشبه الحركة الطلابية الفلسطينية بالأسد الذي قيده عامل الحديقة بالسلاسل، فعندما أراد أن يتحرك وجد نفسه مقيداً فجلس، حاول في اليوم التالي فوجد أنه ما زال مقيداً فجلس، وفي اليوم الثالث لم يقم الأسد ليحاول، لأنه باتت لديه قناعة بأنه مقيد. فجاء عامل الحديقة وفك قيده، وبقي الأسد جالساً ظاناً أنه مقيد. هذا هو واقع حال كوادر الحركة الطلابية الفلسطينية، فهم مقتنعون تماماً بأنهم مقيدون. برأيي على الحركة الطلابية أن تتحرك في الضفة وغزة، وعليهم ألا يشعروا بأن تنظيم انتخابات مجالس الطلبة منة من أحد، بل هذا حق.

على الرغم من كل ذلك، أرغب بالإشارة إلى تجربة ناجحة بإمكان عموم الحركة الطلابية الالتفات إليها والاستفادة منها. وتتمثل بتجربة الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت التي لقنت التاريخ درساً، عندما أثبتت أن ليس بإمكان القبضة الأمنية أن تؤثر على مرحلة تشل فيها العمل الطلابي. فعلى سبيل المثال، فإن كوادر الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت تعرضوا للاعتقال والتضييق من طرف الاحتلال والسلطة الفلسطينية أيضاً. ولكنهم أثبتوا للكتل الإسلامية في الجامعات الأخرى ومختلف الكتل الطلابية

في فلسطين أنه لا يوجد أي معيق يثني عن العمل. السؤال المهم: لماذا لا تنتقل هذه التجربة إلى الجامعات الأخرى في الضفة وغزة؟! فسر النجاح هو الصبر والاستمرار في العمل.

باعتقادي باتت الحركة الطلابية في «بيرزيت» قدوة في هذا المجال. وتتمنى الحركة الطلابية في بقية الجامعات أن تكون مثلها. لذلك فإن الاحتلال لا يرفع عينيه عن ساحة «بيرزيت». وأخشى بجدية أن الاحتلال سيستهدفها بضربة معنوية قوية، وأخشى أن يكون للأزمة المالية التي تواجهها الجامعة حالياً أثر على واقع الأيام القادمة. ما من أحد ينكر أن «بيرزيت» أيقونة مشرقة، سواء من حيث أجواؤها الوحدوية أو تميزها الأكاديمي والطلابي، وربما لذلك لا نجد أي فصيل أو مسؤول يهتم بحل أزمتها!

مسحل: نحن اليوم قبالة تراجع كبير في دور الحركة الطلابية، وربما بالإمكان تلخيص أسباب التراجع في أربعة عناصر: الأول، لدي قناعة بأن دور الحركة الطلابية يتناسب طردياً مع مقاومة الاحتلال، بمعنى كلما تصاعد صراعنا مع الاحتلال كانت هناك نخبة في الحركة الطلابية قادرة على أن تقود. فيما يتمثل العنصر الثاني بغياب دور مؤسسة مهمة من مؤسسات منظمة التحرير، وهي الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي لعب تاريخياً دوراً محورياً في صقل شخصية الطلبة الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم، وكان له مساهمة مهمة في إبراز الهوية الفلسطينية منذ انطلاق ثورتنا المجيدة. أما العنصر الثالث، فيتمثل بغياب عملية التعبئة والتأطير داخل الفصائل بما أثر سلباً على الدور الحقيقي للطلبة. ذلك فيما يتمثل العنصر الرابع بالانقسام الذي ما زال مستمراً حتى اليوم ملقياً بظلاله على معادلة باتت فيها الحركة الطلابية متأثرة وليست مؤثرة، بحيث أصبحت تتلقى من الفصائل. ولم تعد الحركة الطلابية كما عهدناها تفاخر بأنها على يسار فصائلها إذا أخطأت وعلى يمينها إذا أصابت.

أما الآن، فأرجو أن تسمحوا لي بالرد على مداخلة الأخ محمد. أخ محمد، انتقدت الحركة الطلابية في غزة بأنها لم تقاوم القبضة الأمنية كما قاومتها الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت. وفي الحقيقة أنا أستغرب ذلك منك! فأنت تعلم أن الحركة الطلابية في غزة، وبالأخص الكتل الطلابية المحسوبة على فتح، ممنوعة من المشاركة في الانتخابات بل وفي النشاطات من حيث المبدأ. بينما في الضفة جميع الساحات تسمح للكتلة الإسلامية بذلك. لم تشهد أي من جامعات الضفة دخول رجل أمن بعصاه أو سلاحه كما حدث ويحدث في جامعات غزة. لا أريد الإطالة بعمل مقارنة بين ممارسات الأمن في الضفة وغزة تجاه الحركة الطلابية؛ فالصورة أوضح من أن تكون بحاجة إلى شرح أو محاججة. بل أدعوك لنتشارك في مبادرة لتسوية الإشكال على هذا الصعيد. هذه المبادرة تقوم على عنصرين أساسيين: صياغة دستور موحد لمجالس الطلبة في الجامعات

الفلسطينية، والتزام القيادة السياسية في كل من الضفة وغزة بألا تعيق نشاط عموم الحركة الطلابية، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات.

جبيل: بالتأكيد أتفق مع الزملاء على أن هناك تراجعاً في دور الحركة الطلابية. هذا الواقع قبالة حقيقة تاريخية مفادها أن من قاد الثورة الفلسطينية هم قيادات الحركة الطلابية، سواء في الداخل أو الخارج، وأن عماد تأسيس الفصائل القائمة الآن هو الحركة الطلابية أيضاً. السبب الأبرز في تراجع الدور يعود إلى معضلة في الثقافة القائمة الآن ونوع الوعي الضعيف المنتشر. فخلال العصر الذهبي للحركة الطلابية كانت المعيقات المادية أكبر بكثير مما هي عليه الآن، وعلى الرغم من ذلك كانت الحركة مؤثرة. فجامعة بيرزيت مثلاً كان وضعها أكثر صعوبة، فالاحتلال موجود على باب الجامعة، ومع ذلك خرّجت شرف الطيبي ومروان البرغوثي وقائمة طويلة من الشهداء والقيادات، ومن «بيرزيت» كان يصدر قرار القوى الوطنية الفلسطينية الموحدة، ومن ساحتها يأتي التصعيد في المواجهات.

أتفق مع الأخ محمد فيما تحدث عن الفجوة الحاصلة لدى قيادات وكوادر الحركة الطلابية الآن، وأعتقد أن من واجبنا مساعدتهم وعدم تركهم وحدهم، من خلال نصحهم وتثقيفهم وتنمية وعيهم الوطني. بشكل خاص يتوجب أن تستعيد ساحة «بيرزيت» دورها في تحريك الشارع. وهو ما كنا حريصين عليه في عهدنا، وكان من سبقونا أكثر حرصاً على ذلك. ولطالما تحدث الإعلام المحلي بل وحتى إعلام الاحتلال عن محورية ساحة «بيرزيت» في تحريك الشارع الفلسطيني. وفيما يتعلق بالدور النقابي المنشود للحركة الطلابية، أرى أن الحركة الطلابية هي من سلمت عنقها لإدارات الجامعات وقيادات الفصائل. والأصل ألا تساوم الحركة الطلابية على دورها النقابي، فهو جوهر وجودها.

عند الحديث عن الحركة الطلابية في فلسطين يجب ألا يغيب عن ذهننا، ولو للحظة، أن الطلاب في أي دولة في العالم هم إحدى أبرز القوى التي تسترضيها الحكومات، وتخشى منها. وقد شهد العالم الكثير من التحركات الطلابية التي أسقطت حكومات. للقيام بدور ضاغط على الحكومة يتوجب أن يكون العمل والتحرك بشكل منظم ومنهجي.

توام: أقدر أن ضيق الوقت يعيق بلورة تصور كامل حول واقع وهموم الحركة الطلابية، ولكن ما قدمتموه ضمن هذه المساحة الضيقة يلمح إلى أبرز الإشكاليات بهذا الخصوص. الآن، وعلى سبيل التعقيب على المداخلات، أرغب بأن نتحدث سريعاً حول أزمة جامعة بيرزيت القائمة الآن كحالة تطبيقية ضمن هذا المحور،* وبالتالي أرجو الإجابة عن السؤال المركب الآتي: هل

* المحرر: انتهت الأزمة عقب يومين من عقد هذه الندوة، وتحديدا مساء ٢٢ أيلول، وذلك بعد الوصول إلى اتفاق بين إدارة الجامعة ومجلس الطلبة. وقد آثرنا الإبقاء على الحوار الذي جرى بخصوصها، للمحافظة على وحدة الندوة كعمل مكتمل، وباعتبار هذا الحوار دراسة لحالة قد تتكرر في أي من الجامعات الفلسطينية، ولا بد من أخذ العبرة من تجارب سابقة.

ترون أن الأسلوب الذي عمدت إليه الحركة الطلابية، بإغلاق بوابات الجامعة رفضاً لقرار الجامعة برفع الرسوم، هو الأسلوب المناسب للتعاطي مع قرار كهذا؟ أليس هناك أسلوب أقل حدية يحقق ذات الضغط؟ هل بالإمكان عزو هذا المسلك إلى تزعزع الثقة بين قيادة الحركة الطلابية والطلبة؟ بحيث لا تثق الحركة الطلابية بأن الطلبة سيلتزمون بقرارها بتعليق الدوام في ظل عدم إغلاق الجامعة.

حماد: بدايةً لست مطلعةً بشكل واف على الأزمة، ولكن فعلياً هناك أزمة ثقة بين الطلبة والحركة الطلابية، وربما نعزو ذلك إلى النظرة التي ترسخت لدى الطلبة حول الحركة الطلابية في السنوات الأخيرة بأن جل همها «لعبة السياسة» والانتخابات. وبالأخص أن الطلبة ينتقدون– عن حق– بذخ الكتل الطلابية بالصرف على الدعاية الانتخابية. ولطالما كانت هناك مبادرات بتخصيص جزء من ميزانية الحملات الانتخابية لصالح صندوق الطالب المحتاج، ولكن لا أعلم كيف بات الوضع الآن. وبالتالي ربما بإمكان عزو أزمة الثقة إلى تقصير الحركة الطلابية في عملها النقابي قبالة اهتمامها أكثر بالسجال الحزبي البيني.

القيق: يبدو أن الجامعة تراهن على أن الطلبة في صفها! وفي الحقيقة، فإن ماكنة إعلام الجامعة قوية، على الرغم من أن المفترض أن تكون ضعيفة بحكم أنها جامعة وليست بحاجة إلى إعلام من هذا النوع. ناهيك عن أن للجامعة قناة اتصال مباشرة مع الطلبة تتمثل بنظام «Ritaj»، الذي يتطلع إليه الطلبة نفسياً بدرجة عالية من الرسمية. وبالتالي فهي قادرة أكثر على إقناع الطلبة ودفعهم للدوام. هذا النظام أتاحت إدارة الجامعة حيزاً فيه لصالح نقابة العاملين، فيما لا تتيحه لمجلس الطلبة. بوجهة نظر الحركة الطلابية، فإن فتح أبواب الجامعة والمراهنة على التزام الطلبة بتعليق الدوام يعتبر نوعاً من المغامرة، وعلى إثره فإن قرار الحركة الطلابية سيكون عرضة للكسر. على صعيد متصل، للأسف إدارات الجامعات معنية بكسر شوكة مجالس الطلبة مع أنها تحظى بشرعية انتخاب لا تحظى بها إدارات الجامعات نفسها. هناك إصرار من الحركة الطلابية في الجامعة الآن على استكمال الإضراب والإغلاق حتى تحقيق مطالبهم. بل وحتى عندما حاولنا التوسط بالأمر لفتح أبواب الجامعة (في وفد من رؤساء سابقين لمجلس الطلبة كنت والأخ عوض من بينهم)، كان ردهم بأنهم لا ينتظرون منا سوى التضامن، ولا حاجة لنفكر معهم، وأنهم أكثر دراية بإستراتيجية إدارة الجامعة في التعامل مع الحركة الطلابية.

مسحل: في الحقيقة أنا ضد «جنزرة» (إغلاق) الجامعة بهذا الشكل لسببين: الأول، هذا الأسلوب تعبير عن ضعف الحركة الطلابية، فالأصل أن يكون هناك تسلسل في الخطوات النقابية بعد تعثر الحوار، قد تبدأ بإغلاق مبنى الإدارة اليوم ومبنى كلية في اليوم التالي وأخرى

في الثالث وهكذا. العمل النقابي داخل ساحة الجامعة بوجود الطلبة والأساتذة والإدارة يحقق نتائج أكثر، وفي الوقت نفسه يبقي للحركة الطلابية مجالاً للتصعيد. أما السبب الثاني، فإن «جنزرة» الجامعة مشهد سلبي يدلل على الضعف. إذا ما أردنا استحضار العقلية التي عملنا عليها نحن في إدارة أزمات كهذه سابقاً، فأنتم تتذكرون كيف كنا نلوح بـ «جنزرة» مداخل الجامعة كتهديد لإدارة الجامعة. وغالباً كنا نصل إلى تفاهم قبل الوصول إلى هذا الأسلوب. أما أن تبدأ عملك النقابي بالدرجة الأخيرة من السلم فهذا تصرف غير محترف. في المقابل، تتحدث الجامعة (حتى اليوم) عن ٢٦ يوماً من الإغلاق، ولكن في الحقيقة الجامعة لم تتعطل سوى ١٠ أيام دوام رسمي. وبالتالي إعلامياً حسبة الأرقام الحقيقية في صالح الجامعة. بالمجمل، نحن للأسف نشهد الإغلاق الثالث للجامعة خلال أربعة أعوام. وللأسف أيضاً، فإن الطلبة لا يلتزمون كلياً بقرار مجلس الطلبة والحركة الطلابية في الوقت الذي يعاركون فيه لأجلهم.

جبيل: أتفق مع الرسلاء، كان المفروض تأخير أسلوب إغلاق الجامعة، حتى يكون هناك مجال للتدرج في الأدوات الأخرى الأقل حدية. وأعتقد أن الإضراب مع وجود الطلبة في ساحة الجامعة يشكل ضغطاً أكبر على إدارة الجامعة. كذلك الأمر على المستوى الإعلامي، هناك فرق بين ٢٠ طالباً معتصماً في الجامعة وبين وجود ألف طالب مضرب فيها دون إغلاق. لكن، وفق ما فهمناه من الطلبة المعتصمين فإن إدارة الجامعة لا تبالي البتة بالحركة الطلابية ولا تعيرها أي اهتمام. وبالتالي أجبروا على القيام بالإغلاق. أستغرب حقيقة من سياسة إدارات الجامعات العازمة على كسر شوكة الحركة الطلابية. إن المنافع القائمة على التعاون بين الإدارة والحركة الطلابية أكبر على المدى البعيد من المنافع الآنية التي تتطلع إليها الإدارة. ربما الحركة الطلابية الآن في جامعة بيرزيت قد تورطت في هذا الأمر، وهذا طبيعي بحكم أنهم صعدوا السلم مرة واحدة، وبالتالي باتوا يتطلعون إلى مخرج مشرف يحافظ على ما تبقى من ماء الوجه. على صعيد متصل، على الحركة الطلابية أن تجد وسائل تواصل مناسبة مع الطلبة لتوعيتهم بدور الحركة في الدفاع عن مصالح الطلبة، ودور الطلبة بالالتزام بقرار الحركة الطلابية بتعليق الدوام، كي يتسنى لها الدفاع عن مصالحهم دون التورط بإغلاق الجامعة. وبالتأكيد أقصد بذلك علاج أزمة الثقة بين الطلبة والحركة الطلابية.

توام: أشكركم أعزائي على مداخلاتكم لما اتسمت به من مصارحات وتفكير بصوت عال. وكما توقعت ابتداءً، فإن نقاط الالتقاء أكثر بكثير من نقاط الخلاف. وعندما كان لا بد من الاختلاف انبريتم في نقاشه بكل موضوعية وود. ونأمل في نهاية الندوة أن نكون وفقنا في إثارة نوع من التحريض على الانتقال من النقاش إلى العمل، نحو دور حقيقي للشباب الفلسطيني في السياسة، وبما فيه مصلحة الوطن.

حراك ١٥ آذار: ملابسات التجربة وما بعدها

إدارة الندوة: إبراهيم طلال*

جلست «سياسات» مع مجموعة من النشطاء الشباب تناقش معهم تجربة «١٥ آذار»، بعد خمس سنوات من الحراك الذي حاول إنهاء الانقسام، ورفع شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام» في أتون الربيع العربي ومتأثراً به ومكملاً له. إلى أين وصلت التجربة؟ أين أصابت؟ وأين أخفقت؟ وأي دور مستقبلي للشباب؟ وكيف تغيرت همومهم؟ وما هو مستقبل الحراك والشباب؟

أسئلة طرحتها «سياسات» على الشباب في جلسة نقد ذاتي عميق.

سياسات: ١٥ آذار! كيف بدأت الفكرة؟

يوسف النوري: بدأ حراك ١٥ آذار بمجموعة من الشباب بعد ثورة الكرامة وفشلها في إسقاط حماس، ارتأينا كمجموعة من مختلف الألوان السياسية الفلسطينية، وكأصدقاء في البداية، أنه في ظل حالة السكون التي يعيشها الشارع الفلسطيني لابد من حالة حراك، ولا بد من دور شبابي؛ لأن للشباب دائماً دوراً طليعياً، فأطلقنا فكرة ١٥ آذار التي تدعو إلى إسقاط الانقسام وإنهائه. كانت حالة نقل للحالة العربية، فالشباب العربي كان يدعو إلى إسقاط النظام، ونحن قلنا «يسقط الانقسام»؛ لأننا لا نزايد على أحد، لأننا جميعاً أبناء فصائل ومؤطرون ولا نزايد على تاريخ أحد، ولم نكن ندعو إلى إسقاط الأحزاب؛ لأننا لا نستطيع أن نعيد شخصاً كياسر عرفات وجورج حبش وأحمد ياسين وكل أولئك المؤسسين، فانطلقنا من هذا الباب، وهو أننا نريد أن نصلح ونستنهض

أحزابنا من خلال إسقاط هذا الوجع الذي اسمه «الانقسام»، فانطلقنا كمجموعة شباب، ثم انتشر الحراك كالعدوى بين الشباب، ثم تبناه الشارع الفلسطيني، لم يكن لنا تواصل مع الضفة في البداية ولا مع مصر، من ثم أصبحت تتشابك الحالة تلقائياً، فالكل أصبح حاملاً لهذا الشعار من الطبيب إلى المهندس إلى المزارع إلى العامل إلى مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، وأصبحنا جزءاً من حالة جماهيرية كبيرة، وانطلقت من هنا فكرة ١٥ آذار، وتوحدنا جميعاً بعد حالات شد وجذب في طريقنا إلى خلق الحالة، وتوحدنا جميعاً كمجموعات شبابية في خانة ١٥ آذار على الأقل كأبناء أطر وطنية وأناس موجوعة حقيقةً من هذا الانقسام البغيض بين التيار الإسلامي والتيار الوطني بشكل عام، والكل يعلم أننا عندما خرجنا إلى ساحة الكتيبة، خرج الكل الفلسطيني إلى هناك، وبقيت «حماس» وأجهزتها الأمنية في ساحة الجندي المجهول.

أحمد أبو ظلفة: «١٥ آذار» ردة فعل طبيعية على حالة الإحباط في الشارع الفلسطيني، وردة فعل طبيعية على سبع سنوات من الحصار والظلم ومن شعور الكل الوطني الفلسطيني بأن القضية الفلسطينية لم تعد محل اهتمام حقيقي من العالم أجمع ومن القيادة الفلسطينية والأحزاب الفلسطينية؛ لأنه للأسف كان منوطاً بها أن تكون رافعة للمشروع الوطني الفلسطيني، فأصبحت متناحرةً فيما بينها، والشباب الفلسطيني بأطيافه السياسية أصبح يبحث عن الهرب من الواقع المعاصر، فكانت الفكرة لدى مجموعة من الشباب، الكل فيهم منتم ومؤطر ومتحزب، ولكن كانت الفكرة في البداية كيف يمكن أن نخرج من حالة الاستقطاب بين «فتح» و«حماس»؟ وكيف يمكن أن نخرج من حالة الحصار الموجودة؟ كيف يمكن أن ننهي حالة الانقسام والتشاحن بين قطبي الانقسام في قطاع غزة؟ فكانت الفكرة في بداياتها تتمحور حول كيف لنا أن نخرج من حالة الجمود في عملية المصالحة الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد مسلسل من اتفاقيات القاهرة وصنعاء والسنغال ومكة، والاقتتال الداخلي الفلسطيني، فخرجت هذه المجموعة من مجموعات شبابية، كل لديه انتماء حزبي، ولكن اتفقوا فيما بينهم على أننا يجب أن نخرج من أجل فلسطين وأن ننتصر لدماء الشهداء والجرحى والأسرى، ويجب أن ننتصر لأنفسنا وللقضية الفلسطينية التي للأسف أصبحت ضحية لانقسام «فتح» و«حماس»، تفاكروا فيما بينهم وجمعوا الآراء وتباحثوا فيما بينهم كيف يمكن أن تطبّق هذه الفكرة وكيف يمكن أن نضغط على طرفي الانقسام، خاصة أنه بات من المعلوم أن الاتفاقات السياسية بين طرفي الانقسام لم تنجح، لأنه لا يوجد ضغط حقيقي وضغط شعبي من المكلومين من أبناء الشعب الفلسطيني على الطرفين، من هنا

أتت الفكرة، ومن هنا بدأ التفاكر والتباحث مع الأطر السياسية كافة، ومع الأحزاب ومع مكونات الشعب والاتحادات الشعبية والنقابات والمرأة والعمال، وبدأت الفكرة تنضج لأن الشعب الفلسطيني كان متعطشاً لأي حالة حراك حقيقي وطني صادق غير متحزب ولم يخرج من أجل إسقاط «فتح» أو «حماس»، خرج لإسقاط الانقسام الفلسطيني، فبدأت الفكرة بالتبلور شيئاً فشيئاً بجهود ذاتية من الشباب، وجهود وطنية خالصة، لم يكن الشباب في البداية مدفوعين من أي طرف من الأطراف، كان دافعهم انتماؤهم وحبهم لفلسطين وشعورهم بأن القضية الفلسطينية أصبحت على المحك، وهذا الذي دفعهم إلى الخروج والتحرك إلى أن وصلنا إلى التنفيذ والخروج بفكرة ١٥ آذار.

سياسات: كيف كانت ردة فعل الشارع الفلسطيني على هذا الحراك؟ وما مدى استجابة الشباب له؟

إحسان أبو شرخ: كانت ردة فعل الشباب على حراك ١٥ آذار إيجابيةً جداً من مختلف الشرائح، بما فيها المرأة، لأنه كان لدى الشعب الفلسطيني أمل واضح بإنهاء الانقسام، وترجم هذا بالخروج الكبير للشعب الفلسطيني يوم ١٤ آذار سواء على مستوى طلاب الجامعات أو ١٥ آذار، وكانت هناك نوايا صادقة وطهارة في العمل من أجل الهدف، ولم يكن هناك أي تدخل من أجل تفتيت هذه الحالة، وباختصار شديد، كانت هناك مشاركة جدية وواسعة خاصة من المرأة ومن فئة الشباب وكانت هناك مشاركة جماهيرية عامة.

أحمد أبو وطفة: ١٥ آذار شكل حالة فريدة؛ لأن الشعب الفلسطيني كان متعطشاً لأي حراك شبابي ولأي فعل ضاغط على أرض الواقع على طرفي الانقسام، لذلك في يوم ١٥ آذار وجدنا تكاتفاً من الكل، شباباً وشيوخاً نساءً وأطفالاً، وهذا لاحظناه في قدرتهم على الاستمرار والصمود يوم ١٥ آذار في ساحة الكتيبة وساحة الجندي المجهول، بل إن البعض منهم فضل المبيت مع كل ما حصل يوم ١٥ آذار، هذا يدل على أنه كان هناك تكاتف وتعطش من الجماهير، أننا نريد التغيير وتغيير الواقع الذي نعيشه.

زاهر الغول: بعد الفراغ السياسي الذي كان موجوداً، وفي ظل حالة الانقسام المقيتة، كانت استجابة الشارع الفلسطيني بأطيافه وألوانه السياسية كافة لحراك ١٥ آذار استجابةً سريعةً جداً، لأن الجماهير شعرت بمدى المأزق الفلسطيني الذي أوجده الانقسام، فكانت الاستجابة من جميع الأطراف عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ولكن كان من المفروض أن تكون هناك استمرارية وديمومة في العمل وتنظيم أكثر، هنا نقول إن استجابة الجماهير كانت سريعة جداً ومشاركة فئات المجتمع كافة فاعلةً.

سياسات: هل ارتبطت حالة ١٥ آذار بحالة الربيع العربي؟ وهل لتعثر الربيع العربي وتعثر دور الشباب من تأثير؟

رامي محسن: الانقسام الفلسطيني شكّل لعنةً على المجتمع الفلسطيني، الكل عانى من ويلات هذا الانقسام والحصار والإغلاق، بالإضافة إلى مصادرة الحريات والقمع وما إلى ذلك، وبالتالي وصل المجتمع الفلسطيني إلى حالة من السوداوية شملت مختلف مناحي الحياة في قطاع غزة، وبالتالي أصبح الشباب يفكر بطريقة جدية في البحث عن مخرج من هذه الأزمة التي من خلالها يستطيع أن يجبر الطرفين على إنهاء الانقسام وإعادة اللحمة الوطنية والجغرافية والسياسية إلى الأراضي الفلسطينية، وهذا كان أحد دوافع حراك ١٥ آذار، بالإضافة إلى أن الشباب الفلسطيني كان مطلعاً على ثورات الربيع العربي، نحن تأثرنا بتلك الثورات ورأينا أننا لا نقل شجاعة عن نظرائنا من الشباب في الدول العربية المحيطة بنا، خصوصاً أننا نمتلك تجربة نضالية فريدة وأن الشباب الفلسطيني دائماً في طليعة النضال في المشروع التحرري، وبالتالي كانت ثورات الشباب العربي قوةً دافعةً وحدت الجهود من أجل هذه الفكرة، والدليل خروج الشباب وتفاعل مختلف القطاعات مع شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام» وما يدل على ذلك خروج الجماهير بشكل عفوي منذ صباح ذلك اليوم حتى ساعات متأخرة تحت السماء، وهذا يؤكد فعالية الشباب الفلسطيني وقراءته للتجربة العربية ودوره التاريخي المطلوب منه.

أحمد أبو وطفة: أعتقد أن ١٥ آذار وشبابه هم من بدؤوا إرهاصات الثورات العربية في العام ٢٠١١، وكان إيمانهم أن التغيير يجب أن ينطلق من فلسطين كونها القضية المركزية، وأعتقد أن الثورات العربية استلهمت التجربة الفلسطينية في رؤيتها وإرادتها للتغيير، لذا هنا أعتقد أن الشعب الفلسطيني هو من بدأ عملية التغيير وإطلاق شرارة الثورات العربية، وكان مشجعاً وداعماً لذلك في عام ٢٠١١.

سياسات: هل لتعثر الربيع العربي وتعثر دور الشباب تأثير على حراك ١٥ آذار؟

محمد النتيل: كان التأثير لدينا أنه لدى الشارع شعور بأننا في حالة النزول إلى الشارع سنصل إلى ما وصلت إليه الشعوب العربية، فكان هذا له الأثر السلبي الكبير، إذا أردنا أن نستحضر الحال على أرض الواقع ونصنع حالة جديدة، فسنواجه صعوبة كبيرة، وبالتالي ستؤثر على استجابة الجماهير لنا وستكون الاستجابة ضعيفة جداً.

زاهر الغول: الربيع العربي كان من أجل تغيير حكومات وأنظمة قمعية وبوليسية، وأساس التغيير والقوة الدافعة كانت الشباب، لكن نحن كشباب قطاع غزة عندما بدأت الفكرة، كان في داخل كل منا هدف تغيير الواقع المرير الذي نعيشه إلى واقع أفضل، ورأينا التجربة

التونسية الناجحة وما يسمى الانقلاب الأبيض الذي انتقل إلى مصر، ورأينا آثاره من حكم عسكر، ونحن في داخلنا كشباب فلسطيني كان ينتابنا شعور بتغيير الواقع البوليسي المفروض في قطاع غزة لأنه كانت هناك فترة قمع من أجهزة الأمن، وكانت هناك ملاحقات للعديد من الناشطين، ففكرنا بشيء آخر، أن تكون هناك حرمة دم فلسطيني في الموضوع، وبدل «الشعب يريد إسقاط النظام»، لا، «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، لأن الانقسام هو الذي ذهب بنا إلى تلك النتيجة.

سياسات: هل حقق ١٥ آذار أهدافه؟

د. علاء حمودة: همنا الفلسطيني يختلف عن الهموم العربية، الهم العربي في أساسه هو إزاحة نظام الحكم وإنهاء الديكتاتورية والقمع الذي طال أمده، والتعطش للديمقراطية، لكن همنا الفلسطيني في الأساس كان الانقسام، وبالتالي أثرت الثورات العربية، أولاً حينما رأينا أن الشباب بدأ يخرج إلى الشوارع وينتفض ويفرض نفسه، فبدأت فكرة النزول إلى الشارع تتبادر إلى ذهن كل شخص فينا، بالتالي استلهمنا الفكرة من احتكاكنا بالثورات العربية ومشاهدتها من خلال التلفزيون. ثانياً مشهد الجماهير وهي تنزل إلى الشوارع دون خوف والمشهد البوليسي الموازي من ضرب وقمع وأن الجماهير لا تهابهم و«مكملة»، وبالتالي أصبحت هناك إمكانية أن تنزل إلى الشارع، وفي تلك المرحلة لم يكن أحد يجرؤ على أن يتحدث بكلمة خوفاً من ملاحقة الأمن الداخلي، فعلاً أثر الربيع العربي فينا، طبعاً مع اختلاف الأهداف والهموم. لدينا تجربة سابقة وهي انتفاضة الحجارة، الانتفاضة الشعبية التي عايشها هذا الجيل فعلياً، وجزء منهم شارك فيها، فمن شارك في حراك ١٥ آذار إما عاصر وإما شارك في انتفاضة الحجارة، وبالتالي هذا مشهد ليس جديداً علينا من النزول إلى الشارع ومواجهة القمع، انتقلنا من مواجهة الاحتلال إلى مواجهة الانقسام الذي هو نكبة أخرى حلت بالشعب الفلسطيني.

سياسات: تقييمكم لتلك التجربة الآن بعد خمس سنوات؟

د علاء حمودة: لم يكن هناك أحد يجرؤ على أن يفتح فمه في وجه آلة القمع التي كانت موجودة قبل ١٥ آذار وبعد الانقسام الذي أصبح فيه قطاع غزة تحت سيطرة عسكرية مغلقة لحركة حماس وعلى أثره حدثت تداعيات الانقسام، فكان ١٥ آذار لحظة فارقة في تاريخ الشعب الفلسطيني وصناعها من أبطال الحركة الشبابية والطلابية في قطاع غزة، وأصبح معركة فارقة لأنه كسر حاجز الصمت وهذا كان أكبر إنجاز، لأن هذا اليوم أعطى هامشاً أو مساحة من الحرية أتاحت للكل أن يتحدث، لأنه في السابق كان هذا ممنوعاً منعاً باتاً. أعتقد أنها كانت تجربة ناجحة وكانت أول إنجاز

حققته ١٥ آذار بسواعد الشباب. ونقطة أخرى، أن الإعلام قام بتصوير معاناتنا وسلط الضوء عليها، كان الانقسام ينهش جسد الشعب وعمر الشباب ومستقبلهم، وكان لدى الشاب طموح، ولم يكن يستطيع البوح به، وبالتالي خرج إلى الإعلام ووجه رسالة إلى العالم أنه لا يزال هناك شعب حي، عادة عند قراءة ثورات الشعوب تجد أن طلبة الجامعات والشباب هم من يقودون تلك الثورات، وفعلاً كان للشباب الفلسطيني في قطاع غزة الدور الأبرز في قيادة هذا الحراك، وبالتالي نجحنا وتم تسليط الضوء على هموم غزة، وبدأت الفصائل الفلسطينية والسلطة تشعر بأن هناك شيئاً اسمه غزة، وأن هناك شباباً في غزة ينادي بشيء، وبالتالي أسمعنا صوتنا للعالم.

إحسان أبو شرخ: في تقييمي لحراك ١٥ آذار، هناك في أي هبة أو حراك أهداف موضوعة ومعلنة، ١٥ آذار حققت جزءاً من الأهداف وأخفقت في أخرى. الجزء الأهم فيما حققناه أنها كانت حركة كاشفة لطبيعة مشكلتنا الفلسطينية، فعلى صعيد المشاركة، كانت هناك شخصيات من حركة حماس من القيادات الشابة شاركت على الرغم من أنه يغلب على حركة حماس وعناصرها الانغلاق وتغليب المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية، وحدث هذا من شدة انتماء الأشخاص للوطن، وكان دورنا ليس أكثر من مجرد موقظين لهذه الحالة الشبابية. أيضاً الحركة لم تكن على صعيد غزة فقط، فقد كان هناك حراك أيضاً على صعيد الضفة الغربية، لكن تسليط الضوء على قطاع غزة له علاقة بالمأساة التي يعيشها قطاع غزة، واقع الشباب في غزة الذي تزعّم الحالة وخرج إلى الشارع كانت لديه دوافع أصدق وعنده استعداد للتضحية أكبر، لأنه يعاني أكثر، فاستمرار حالة الاشتباك في غزة حتى ما بعد ١٥ آذار كانت تعود إلى أسباب لها علاقة بخصوصية قطاع غزة، لكن الدافع الوطني العام كان موجوداً، وأتذكر أنه في مقابل اعتصامنا في الكتيبة كان هناك اعتصام في رام الله تعرض للقمع أيضاً، لكن استمراره خارج غزة دوافعه كانت خافتة، لأنهم لم يكونوا يعانون المعاناة نفسها. النقطة الكاشفة الأخرى أننا وجدنا أن الأزمة ليست فقط في «فتح» و«حماس» وليست فقط في مجرد موقف سياسي، وجدنا أن هناك تأصلاً لأزمة الانقسام ومعطيات الانقسام وتوغل بعض الفئات هناك، وهناك عدم اهتمام جدي لدى المستوى القيادي للفصائل في استمرار المواجهة. أهم مخرج أن الحالة الشبابية شكلت هاجساً لدى التنظيمات الفلسطينية قاطبة، وأصبح التخلص منها ضرورة، وبالتالي من ساهم في عدم استمرار ١٥ آذار وإحباط المشهد لدى الجماهير بشكل عام وفئة الشباب خاصة هي التنظيمات، وجميعهم بالتساوي في هذه المشكلة، علاوة على المحاربة الأمنية والسياسية ومحاولة البعض اعتلاء المشهد واختراقه عن طريق خلق حالات

شبابية موازية، وبالتالي شكلت حالة إفشال منظمة تقاطعت معها كل الأطراف بلا استثناء لإفشالها بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي كشفت عورتها على أنها امتداد الواقع التنظيمي. بالتالي نحن نتحدث عن حالة قد لا تكون قد حققت الهدف الأسمى، لكنها كشفت عن حجم معاناة النظام السياسي الفلسطيني، وكشفت عن أزمة جيل حقيقي ما بين قيادات سواء كانت في إطار السلطة أو المعارضة أو المقاومة أو العمل السياسي، هذا الواقع هو أحد الأسباب التي أدت فيما بعد إلى أننا لم نر أي حالة بالعنفوان نفسه الذي كان عليه ١٥ آذار، وبالتالي أصبحت الجماهير على قناعة تامة بأن كل هذه المشاريع ستفشل طالما أن لدينا معارضة من هذا النوع وأن تنظيماً مثل حركة فتح يعاني من أزمة وأننا لم نأت من أجل تغيير الأحزاب بل من أجل تصحيح المسار. كان هذا الحراك تحدياً حقيقياً في ظل حالة الإرهاب الأمني الذي يعيشه قطاع غزة، لذلك لا نستطيع الحكم موضوعياً أن الحركة فشلت في تحقيق أهدافها أو أنها نجحت في ذلك.

أحمد أبو وطفة: أنا لست مع نظرية جلد الذات أو تفخيم الذات أو مبدأ تحميل ١٥ آذار أكثر من طاقتها؛ لأنها في النهاية كانت حركة شبابية وليست تنظيماً سياسياً له تمويله وعناصره، وإنما كانت حركة شبابية أخوية خرجت من أجل كسر حالة الجمود السياسي والانقسام الحاصل. أعتبر أنها، نوعاً ما، نجحت، لأن أبو مازن ومشعل أشارا في في القاهرة إلى أن الفضل في توقيع هذا الاتفاق يعود للشباب الذي خرجوا يوم ١٥ آذار والذين نزلوا إلى الشوارع وأرغمونا وضغطوا علينا من أجل هذا التوقيع، هم وصلوا إلى مرحلة أن الشارع ملتهب والشعب فقد الأمل بكل شيء وإذا لم نتحرك خطوة إلى الأمام من أجل إنجاز المصالحة فالأمور ستنعكس وتقود إلى إسقاط حماس وإسقاط فتح. على الرغم من قلة المصادر التمويلية والتنظيم في حراك ١٥ آذار فإنه استطاع وخلال فترة وجيزة أن يحقق الأهداف المرجوة، صحيح أننا كنا نعلم أننا لن ننهي الانقسام في حركة واحدة، لأن هذا الانقسام أصبح متأصلاً في النظام السياسي الفلسطيني ومرتبطاً بأجندات خارجية ولن ينتهي بالضربة القاضية، ولكن كان الحراك عبارة عن قرع للخزان بأنه يجب عليكم أن تتحركوا وأن توقعوا اتفاقية المصالحة. لذلك أعتقد بالدرجة التي ظهر عليها أنه نجح.

زاهر الغول: تحرك الشباب في ١٥ آذار أعاد إنتاج الفعل الشبابي إلى طليعته، الشباب الفلسطيني كان منذ البداية وقود الثورة الفلسطينية، وخروج الشباب يوم ١٥ آذار أعاد إلى الشباب الدور الطليعي المنوط بهم في الحراك السياسي الفلسطيني، سواء نجح أو فشل نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، لكن النقطة هنا أن التحرك الشبابي يوم ١٥ آذار احتاج إلى تطوير واستمرارية للنهوض بالحركة

الشبابية ككل، نحن نحتاج هنا إلى إعادة صياغة الحركة الشبابية ولملمة صفوفها وإعادة تكوينها من جديد حتى يتصدر الشباب المرحلة القادمة وقيادة العمل السياسي، كل قادة العمل الوطني في بداياتهم كانوا من الشباب أو اتحادات الطلبة، نحن نحتاج كشباب فلسطيني إلى أن نعيد الذات لأنفسنا.

سياسات: الآن بعد مرور سنوات على الحراك، كيف ترون الوضع؟

يوسف النوري: الشباب الفلسطيني متفائل دائماً، عند تشكيل حراك ١٥ آذار طلب منا مغادرة تنظيماتنا وبعد ذلك أنا والمجموعة التي شكلت الحراك منتمون لأحزاب، وخرجنا لأننا نؤمن بعدالة القضية، وغلّبنا المصلحة الوطنية، وكنا منغلقين على أنفسنا داخل تنظيماتنا ولم نتعرف إلى بعض إلا من خلال هذا الحراك، وتحدث إحسان عن إخوة من حماس شاركونا الحراك تماماً، هذا كان إنجازاً لأنهم دافعوا عنا داخل حزبهم بعد أن تعرفوا إلينا وإلى أفكارنا. وكان العائق الأساسي هو حديث الرئيس آنذاك أنه قادم إلى غزة، واتخذت حماس من هذا الأمر ذريعةً من أجل إيقاف الحراك إلا أنه وبعد ذلك لم تعد المحاربة فقط من حركة حماس وإنما من مختلف الأحزاب، لكننا استمررنا في حراكنا، وحاول الشعب الخروج في العام ٢٠١٢، وتم منعه، وخرجنا يوم توقيع اتفاق القاهرة وحملنا جميع الرايات. اليوم المطلوب منا أن نتحدث عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعملية تعمّق الانقسام بوتيرة أكبر وغياب بصيص الأمل الذي كان موجوداً، اليوم لا يوجد بصيص أمل، مشاكل اجتماعية جمة وجيش من العاطلين والخريجين، أبناؤنا يموتون من قلة العلاج ومن الانتحار، وكل هذه المشاكل ملقاة على عاتقنا كشباب أن نكون كشباب انتفاضة الحجارة في العام ١٩٨٧، أنهم فكروا أنهم بحاجة إلى انتفاضة في ذلك الوقت ليردوا على استشهاد أبنائنا في داخل الخط الأخضر، في العام ٢٠١١ احتجنا إلى أن ننتفض من أجل إنهاء الانقسام دليل على نظافة هذا المعدن الأصيل لدى الشباب الفلسطيني، نذكر أنه عند خروج فكرة تمرد ضد «حماس» قمنا والشباب وقلنا لا، نحن تمرد ضد الاحتلال، وكانت هذه الفكرة أمام «حماس» التي قمعتنا سابقاً وقمنا بالذهاب إلى الحدود وفتحنا جبهة، خلال هبة القدس الحاصلة الآن نحن نخرج بشكل مستمر سواء في هبات جماهيرية ضد الاحتلال أو داعمة للرئيس أبو مازن في مسعاه الدولي وكلنا متجندون باتجاه الدولة الفلسطينية، لكننا اليوم متجندون باتجاه أوجاع الشعب لأن الهم زاد. والآن الشباب يتشاور ويتحاور كيف نبلور فكرة جديدة لمواجهة هذا الوجع الاجتماعي الذي نعيش فيه، اليوم الشعب أرهق من شعار إنهاء الانقسام، ونحن أبناء هذا الشعب، فنحن راجعون للشارع لنحمل هم الشعب الاجتماعي.

أحمد أبو وطفة: هذه النقطة الأخيرة هي

أخطر ما وصلنا إليه، وهذا أخطر ما لمسناه في محاولة إحياء ١٥ آذار من جديد في العام ٢٠١٦، في العام ٢٠١٦ تشاورنا وقلنا إن ١٥ آذار ٢٠١١ حققت إنجازاً صغيراً، ومن المفترض أن نراكم على هذا الإنجاز الذي تم، دعونا نعيد ترتيب صفوفنا وننظم أوضاعنا ونخرج من جديد إلى الشوارع ضغطاً على «حماس» و«فتح» في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية، ولكن للأسف وبعد لقاء الشباب والنخب السياسية والأطر الطلابية لم نلمس حالة الدافعية التي كانت في العام ٢٠١١، للأسف أوصلونا إلى أن الخروج إلى الشوارع لن يقدم أي شيء، أصبح الواقع أنهم لن ينزلوا من أجل إنهاء الانقسام، بل أنا أريد الخروج من أجل عمل أو كهرباء، أوصلونا إلى المطالبة بمطالب اجتماعية وليس مطالب سياسية، وهذا أخطر ما في الموضوع، لأنهم أبعدونا عن الهدف الأساسي والذي هو سبب كل تلك المشكلات ألا وهو الانقسام.

د. علاء حمودة: أعتقد كما كان هناك الدور الكبير للشباب في أخذ زمام المبادرة لإنهاء الانقسام من البداية وإعلاء هذا الصوت كان الحافز الأساسي هو أولاً إنهاء الانقسام بسبب التغيير السيئ الذي أحدثه من كبت للحريات والقمع. الشباب هم من بادروا إلى هذا الخروج، أرى أنه منذ انتهاء حراك ١٥ آذار وما تحقق بعده من إنجازات وما راكمنا عليه إلى هذه اللحظة ونحن في لقاء دائم، ولكن المطلوب بالتالي إعادة ترتيب أوضاعنا بحيث تكون هناك إمكانية لخلق استراتيجية شبابية وطنية لمواجهة كل ما هو واقع على غزة من ظلم، الهم السياسي وهو الانقسام أولوية وثابت ولا يمكن أن تحل محله القضايا الاجتماعية، لكن أعتقد أن الهم السياسي وصل إلى مراحل ناضجة عبر لقاءات وتفاهمات... هناك معضلة معينة لدى أحد الفصائل التي تعيق إنهاء الانقسام، وبالتالي أصبح الموضوع بيد السياسيين أكثر مما هو حراك على الأرض، وبالتالي قام ١٥ آذار بإيصال القيادة الفلسطينية إلى مراحل الحوار المتقدمة. ثانياً ترتيب أولويات الشباب وأهمها البطالة حيث أصبح لدينا جيش من الخريجين في قطاع غزة الأفق منعدم أمامه، وكيف لنا أن نعلي الصوت بأن الانقسام هو قاتل أحلامهم، وهو سبب تكدس هذه المشاكل، ومن أسبابه أن الحكومة الشرعية في الضفة والتي ننتمي إليها هضمت حق غزة في الشواغر الوظيفية، وفي المقابل لا يمكن أن يتوظف أحد داخل حكومة حماس إلا بالمرور بأسرة المسجد، وبالتالي هذا الظلم الواقع على الشباب أدى إلى هذا التكدس.

سياسات: أنت ترى أن هناك أرضيةً خصبةً من أجل حراك آخر أشد جرأة؟

د. علاء حمودة: أكيد. خرج بعد ١٥ آذار العديد من الفعاليات تمثل بمجموعات شبابية ومجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي ومجموعات شبابية من هواة رسم وفنون شعبية

ودبكة ويرغول وكلها تعبر عن سخطها من الواقع الموجود، كل هؤلاء بالإضافة إلى الأطر الطلابية بحاجة إلى تجميع وتوحيد، وكيف لنا أن نتحدث عن استراتيجية وطنية موحدة تحمل الهم العام وأن يكون إنهاء الانقسام أساسها ثم نعرج على القضايا الاجتماعية وصولاً إلى دمقرطة الحالة الفلسطينية على رأسها مجالس طلبة الجامعات، دمقرطة الحياة الجامعية، ودمقرطة المجتمع في الانتخابات التي كانت بدايتها الانتخابات المحلية التي عطلت التي كان من الممكن أن نغربل فيها بعضاً من الوجوه الموجودة ونحصل على ٣٠٪ من الخطأ العشوائي الحاصل، المسألة الثالثة أن وسائل الدعم التي تصب على الطرفين لا نحصل على شيء منها، بالعكس لا توجد فرص أو خطط لتنمية مستدامة وأن المولين جاهزون لدعم مشاريع في حال وجود جسم شبابي موحد وهذا كان من المفترض تشكيله ما بعد ١٥ آذار.

إحسان أبو شرخ: بالعكس المسألة وطنية، أتصور أن أي عمل لإنهاء الانقسام وإذا دخلنا في تفاصيله ستصيبنا عدوى النظام السياسي بمعنى أن كل الشعب والأطراف المتناحرة مستعدة إلى أن تلتحم مع بعضها بشكل عام ولا أتحدث عن الأطر المستفيدة ولكن عن الغالبية العامة من المهمشين والمتضررين والوطنيين الذين يتحالفون تحت هدف إنهاء الانقسام، وإنهاء هذا الانقسام لا يبدأ بالآليات التي نتحدث عنها بدليل الانتخابات البلدية التي تحولت إلى محطة عمّقت الانقسام وكشفت عن نوايا عدم الرغبة الجدية في إنهاء الانقسام، لماذا نريد الالتقاء على الحقائق، معضلتنا الحقيقية هي زج الأطراف لإنتاج إرادة حقيقية للمصالحة، الضغط باتجاه الإرادة، وإذا وجدت لدى تلك الأطراف تصبح كل الآليات متاحة وناجحة. الخلاف القائم هو خلاف سياسي عنوانه اختلاف البرامج الأساسية، وإذا دخلنا في التفاصيل فسندخل إلى مربع الشياطين. نحن أمام معضلة حقيقية كشفت عنها تجربة آذار، بأنه لا إرادة حقيقية لدى الأطراف لإنهاء الانقسام وخاصة في غزة لوجود مجموعات مصالح سواء كانت داخل الإطار الحزبي الحاكم المسيطر على المشهد أو حتى خارج هذه الأحزاب. إذا أردنا مناقشة الوضع الراهن بشكل علمي، هناك اختلاف جوهري بين ٢٠١٢ والآن، في ٢٠١٢ كانت فئة المتضررين من الانقسام أقل من الآن بكثير، والفئة التي كانت متضررة من الانقسام آنذاك الآن أصبحت متعاظمة ومتزايدة، لدي الآن جيش من المتضررين مستعد أن يستمر في المواجهة، بمعنى أن الجماهير التي خرجت آنذاك كانت تستشرف مستقبلاً مظلماً، كانت مستعدة أن تصمد يوماً أو اثنين، لكن عند المواجهة الجادة مع المنظومة الأمنية ستتراجع، وهذا ما حدث ليلة الكتيبة، لكن أتصور أنه اليوم لو حدث أي تجييش لهذه الفئات المتضررة فستواجه، لأنها لمست هذه

الآلام. ثانياً عند التحدث عن الفئات المستفيدة، كانت آنذاك جماعة التجار الجدد الذين لهم علاقة بالمنظومة الأمنية في قطاع غزة من تجار وخصوصاً تجار الأنفاق الذين كانوا ضد المصالحة، لأنهم عاشوا واعتاشوا ونموا على هذا الواقع، أما الموظفون المدنيون والعسكريون فلديهم حس وطني بالتأكيد لكنهم ليسوا على استعداد للتضحية من أجل إنهاء الانقسام، بالعكس هم منتفعون منه لأنهم يتلقون رواتب دون عمل، علاوة على أن لهم أعمالاً أخرى. إذن المعطيات الآن مختلفة عما كانت عليه في العام ٢٠١٢ وقابلية استمراره أكثر، ولكن يكمن الخلل في أن الشعب الفلسطيني بما في ذلك الأحزاب ليسوا على ثقة كاملة بالقيادات بألوانها كافة وعلى رأسها القيادات التي تدعي المعارضة والأخرى التي تدعي أنها صاحبة مشروع مقاومة حتى تلك التي تدعي أنها صاحبة مشاريع سياسية أو حتى مؤسسات المجتمع المدني، ثانياً أزمة التمويل وربطها بالأجندات الحزبية أو حتى مؤسسات المجتمع المدني. تجربتنا يجب أن تهدينا إلى تحليل الواقع بشكل موضوعي لا بجلد أو استهانة، كان هناك نجاح ملاحظ ومجموعة أهداف تم تحقيقها وبقي هدف رئيس وهو كيف أن أضغط كابن تنظيم سياسي باتجاه إنجاز المصالحة الوطنية، وهذا الأمر للأسف أصبح مرتهناً حالياً إلى الأوضاع الإقليمية.

سياسات: هذه القضايا الاجتماعية يمكن أن توحد هذا الجسم وتتبنى إستراتيجية وطنية أساسها إنهاء الانقسام وخلق حركة مطلبية جديدة.

إحسان أبو شرخ: حالة انعدام الثقة التي سيطرت على الرأي العام والشارع الفلسطيني اليوم فريدة، الشعب الفلسطيني لم يعد كما في السابق، وعيه بالقيادات وعمق أزمتنا الأساسية اختلف، نحن نواجه أزمة ثقة حقيقية وهي أزمة البديل، الأفضل أن أرجع إلى الحاضنة التنظيمية وأقاتل من الداخل على أن أقاتل مع أشخاص لا أعلم ما هو انتماؤهم وأجندتهم، الشعب الفلسطيني وخاصة في غزة لا يثق بأحد بناءً على تجاربه وفهمه للواقع.

رامي محسن: هناك دافع آخر، وهو ضياع المشروع الوطني، عملياً لا العملية السلمية أثمرت ولا الحروب المتلاحقة أثمرت، بمعنى لا إنجاز الدولة ولا تحرير القدس، بالإضافة إلى تحديات الانقسام والإفرازات المنبثقة عنه كالكهرباء والبطالة والحصار والانتحار وانعدام الأفق وما إلى ذلك من مشكلات، هناك معضلة أكبر، وهي ضياع المشروع الوطني لوجود حالة تنكر للدولة الفلسطينية وحقوقها، وهذا يدفعنا باتجاه أن نستعيد حالة الحيوية لأن المشروعين المتناقضين قد فشلا في إنجاز وعودهما للشعب، وهم الآن كالجالس على شجرة دون سلم للنزول منها، اليوم وصلت جماعة غزة إلى نتيجة تقول بعدم وجود إمكانية لتكميم الأفواه وتعلموا من درس ١٥ آذار

أنه لا يمكن صهر إرادة الجماهير، والدليل أننا أصبحنا نرى أن الكل يتكلم ويشتم في الحكومة وضرائبها المتلاحقة وأجهزتها في غزة، وهذا كان محرماً، لأن هناك حالة تذمر متعاظمة بين الشعب، ويشعر المسؤولون أنه في أي لحظة من اللحظات ستنفجر الأمور، لأن واقع غزة الحاضر لم يسبق له مثيل في السوء سابقاً.

نحن نتباحث دورياً عن كيفية تفعيل دور الحراك في قيادة الجهود الشبابية، الموضوع حي، لكن هناك عوامل مثبطة، لكن هم الحراك موجود ولا تزال البذرة قائمة، الظرف الذي أتى به ١٥ آذار كان أكثر جمالية من ظروف اليوم، وهذا يضاعف من الإلحاح على مبادرة الشباب.

د. علاء حمودة: إذا كنا كمجموعة مقتنعين ومقنعين فسنحدث حالة نوعية ونبني استراتيجية وطنية لإنهاء هذه المسألة.

سياسات: غياب المشاركة السياسية للشباب في المشهد السياسي الفلسطيني، كيف يمكن إشراك الشباب في المشهد السياسي الفلسطيني؟

يوسف النوري: يمكن إعادة الشباب إلى الحياة السياسية الفلسطينية أولاً بانتشالهم من بوابة الوجع الذي يعيشونه لأنه لا يمكن لجائع أن يصنع ثورة أو أن يحرر وطناً، فمثلاً ياسر عرفات سأل عن جوع الشعب الفلسطيني قبل أن يسأل عن استمرارية النضال الفلسطيني، اليوم يجب علينا كناشطين شبابيين أن ننتشل هذه الفئة المهمشة التي أصابها الإحباط وأصبحت تتجه نحو الانتحار، أن نوجه هذا الهم باتجاه إنهاء الانقسام لأن حلها حل لجميع المعضلات التي نواجهها ودورنا أن نقنع الشارع الفلسطيني بهذا، والذي يقف عائقاً في وجهنا هو انعدام التمويل، ولا يوجد لدينا ثقة في أحد من أجل طلب التمويل منه، ونفضل أن نبقى على حالنا على أن نصبغ حراكنا بأي لون من الموجودين ونحن نتناقش دائماً بأن أي حراك سيخرج يجب أن يكون مدفوعاً من جيوب هذا الجرح والذي يعيشه، شيء آخر أننا بحاجة إلى بديل في تلك الفترة كان لدينا أمل في فصائل العمل الوطني، ولكن اليوم للأسف لم يعطوا الشباب أي بصيص أمل من أجل التحرك، مثال على شباب ثورة تمرد عندما خرجوا من أجل عبد الفتاح السيسي ليعيد تصحيح مسار الثورة لكن لدينا لمن نذهب.

زاهر الغول: نرى أن جميع القادة السياسيين في خطاباتهم الإنشائية يتغنون بدور الشباب وتعزيز دور الشباب ويجب أن يأخذ الشباب دوره في المجتمع، لكن على أرض الواقع الأمر غير ذلك. لذلك يجب على الشباب الفلسطيني طرح رؤى استراتيجية كي يكون مؤثراً داخل حزبه أو مؤسسته.

يوسف النوري: على الرغم من أن مجموعتنا وباقي المجموعات باختلاف ألونها استلهمت خيراً في الرئيس محمود عباس رأس الشرعية الفلسطينية ولم تسئ في أي حال من الأحوال لرمزية الكيان الفلسطيني، فإن الرئيس لم يقم

بالسؤال عن مطالبنا ونظرتنا للمستقبل، وهنا أنا أتحدث على صعيد غزة، وقمنا بعدة مراسلات من أجل ذلك، وفي ظل عدم الاستجابة أصبح لدينا إحباط.

سياسات: الشباب في قطاع غزة يواجه مئات المشاكل التي تعيق تحقيق أهدافه. الكثيرون يقولون إن مشاركة الشباب في مواجهة الواقع أضعف من المطلوب.

رامي محسن: حالة انسداد الأفق بالتأكيد عامل إيجابي لأي حراك قادم، صحيح أن التمويل مهم لأي حراك لضمان استمراريته، ولكنه ليس العنصر الوحيد، إذ ما زلنا كنشطاء وأصحاب تجربة نؤمن بدورنا وفاعليتنا وأننا قادرون على التحرك من الغد بسبب وجود حالة فراغ، وبالتالي من السهل جداً حصول عملية الإحلال كما حدث مع ١٥ آذار من التفاف المجموعات الشبابية حولها والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي نحن باستطاعتنا إعادة إحياء هذه التجربة، ولكن يجب أن نتجنب السلبيات التي كانت قائمة، إذا كانت لدينا الرغبة واتخذنا قراراً بالتحرك، فسنتحرك وسيلحق بنا الآخرون بزخم أكبر بسبب ما تحدثنا عنه من أوجاع.

إحسان أبو شرخ: أولاً الحقوق تنتزع خصوصاً في ظل هذه الأوضاع التي نعيشها في غزة، ثانياً الواقعية وحتى لو كان الأمر سوداوياً ضرورية، لأن التجميل ينتج مزيداً من الإحباط والصدمات. للأسف النخب السياسية ليست على استعداد لمواجهة القمع في غزة، والمنظومة الأمنية والنفعية في غزة على استعداد لارتكاب حماقات في سبيل إبقاء الوضع على ما هو عليه، ولن تسمح بحدوث مصالحة والتراجع عن امتيازاتها وسلطتها في قطاع غزة. التفكير الواقعي سينتج بالتأكيد عاجلاً أم آجلاً فكرة من الممكن أن تكون قابلة للتطبيق.

المطلوب تدعيم قيادة شبابية من الذين يعانون التي بلغ أعدادها عشرات الآلاف، أن تدعمهم بالوعي وتفتح لهم الآفاق وتعطيهم أملاً وأن تعزز دورهم. فيما يتعلق بمشاركة الشباب، الواقع لا يزال مزرياً، لأنه يوجد تكلس لدى القيادة التي لا تدرك أهمية إفساح المجال أمام الشباب للمشاركة. الحل الوطني يبدأ من حل واقع حركة فتح، لأن «فتح» لو كانت قوية ومتماسكة لكان الوضع أكثر صلابة للفلسطينيين، ولو كان اليسار كمعارضة قوياً لكان هناك ضغط عليهم، ويتبقى الحركة التي تحكم هنا بالقوة وهي عبارة عن مزيج من معادلة إقليمية بين مشروع إسلامي ومنظومة أمنية على الأرض وهذا المزيج لا يواجه إلا بالمواجهة ولا يرتد إلا بالمواجهة الشعبية.

سياسات: هل أثرت الحالة القمعية التي واجهها حراك ١٥ آذار على مواصلة الحراك لفعالياته المعلنة؟

وعلى أي جهد قادم؟

يوسف النوري: أثرت في البداية بسبب القمع والخوف والسياسة الحالية التي لا تزال

قائمة وسقف الحريات المتدني جداً، لكن بعد توقيع اتفاق القاهرة عادت للجماهير بعض الحرية وقدمت مبادرات تحت مسميات أخرى ومجموعات ضغط في العديد من القضايا.

سياسات: صحيح أن الحراك واصل محاولاته بعد ذلك مثل تظاهرة ٢٩ نيسان، لكن في ذلك الوقت المشاركة الجماهيرية لم تكن بالحجم المطلوب.

إحسان أبو شرخ: ١٥ آذار كان كاشفاً فعلياً لجذور الانقسام ومعادلاته ومحاولات بعض الأطراف اعتلاء أي جهد شبابي وضخ بعض الوجوه من الأمن في قلب هذه المجموعات، وللحالة القمعية في غزة وحالة تخلي النخب السياسية، لأننا كنا نعتقد أن المكون الوطني بكامل أطيافه سيكون قوة داعمة لنا، وأذكر في أحد اللقاءات بين الفصائل عندما دق خليل الحية الطاولة وسأل الشباب المتجمهرين في الكتيبة وساحة الجندي هل هم تابعون لكم ولم يجد رداً، أصبح ثاني يوم هو يوم خصومة من باقي الفصائل لحراكنا، كانت العملية القمعية بشكل سافر سبباً من الأسباب المباشرة في فشل أي حراك، وكانت الملاحقة الأمنية هاجساً لدى الشباب آنذاك. بعد ذلك خرجت علينا موضة الحركات الجديدة و٢٩ نيسان كانت إحداها ومؤسسات المجتمع المدني للتصوير والدعاية الإعلامية وكانت المنظومة الأمنية في غزة معنية أن تتابعها وأن تخترقها وأن تكون جزءاً منها، بالعكس أحياناً كانت تحاول أن تحركها حتى تحرج طرفاً على حساب طرف آخر، وبالعكس اكتشفوا أن هذه الحالة الأمنية لم تستطع تحمل وزر هذا التحرك الشبابي فقاموا بنقلهم إلى الشجاعية ومن ثم سلطوا عليهم رجال الأمن وفرقوهم. هذا الواقع الأمني لا يزال موجوداً وبقوة والتعاطي معه لا يكون بالشكل نفسه لأنه سيكون تعاطياً فاشلاً، نحن بحاجة إلى قوة سياسية فعلية مخلصة لفكرة دعم الجهد الشبابي وليس اعتلاء الجهد الشبابي. فيما يخص مسألة التمويل، لو وجدت هناك إرادة حقيقية ووصلنا إلى هذه المرحلة فأنا لا أنتظر مالاً، مثال موعدنا كان يوم ١٥ آذار بالعكس خرجت الجماهير بزخم وعنفوانية وعفوية وهزت الشارع أكثر واكتسبت احترام جميع الأطراف ولم يستطع أن يواجهها أي شخص، فخافت القوى الأمنية من اليوم التالي، لو استمرت هذه السياسة سنخلق أجيالاً خانعة وضعيفة ولا تستطيع أن تستمر في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ولن تستطيع أن تواجه أي معادلة إقليمية ولن تستطيع حتى الإيفاء بمتطلبات الحياة البسيطة. المعادلة الأخطر لها علاقة بأن لدينا جيلاً كاملاً سينسحق والذي بعده سينسحق أكثر.

رامي محسن: الأمن وأحد أهم أدواته خلق جسم بديل للحراك الشابي الذي كان موجوداً بالإضافة لمحاولات الترهيب والتعذيب والقمع ومصادرة حق شباب الحراك هو بالأساس زج

بهم في مربع آخر، صحيح أن القضايا الوطنية لها الاهتمام نفسه، ولكن هناك قضايا ملحة أكثر تحتاج منا أن نكون فاعلين، وبالتالي هذا صناعة الأمن أنه في لحظة من اللحظات فكر في كيفية ضرب فكرة الحراك وحرف عنه البوصلة، بالتالي بدل أن تتوجه فئات الشعب للتظاهر في ساحة الجندي المجهول أذهب بهم إلى تل المنطار. بالتالي الشباب يجب أن يكون له دور مهم في حل القضايا الرئيسة وأي قضايا أخرى يجب أن تتناغم ويجب على الفعل الشبابي أن يكون شمولياً، الاحتلال والحصار والبطالة والكهرباء والمياه هي رزمة واحدة لا تنتقي منها ما يخدم وجهة نظرك، كذلك الأمر في حراك ٢٩ نيسان والذي هو جزء منه والذي أفشله القائمون عليه، لأنهم كانوا ينفذون أجندة أمنية أو جزء منهم وجزء آخر أخذه الاندفاع والجزء الثالث أحب التجربة وبالتالي يريد تقديم شيء لبلده، خلال النقاشات الداخلية ما بينهم انقسموا، فجزء منهم أراد الذهاب إلى الشجاعية، وجزء آخر يريد الذهاب إلى السرايا وآخرون إلى الكتيبة.

يوسف النوري: فكرة ٢٩ نيسان بدأت كفكرة ١٥ آذار تماماً، وهو يوم للشعب الفلسطيني، كانت الفكرة كتجربة غير الحديث المتداول وربط القضايا الاجتماعية بالقضايا السياسية، تفاجأنا بجزء من المضروبين بأن عليهم قضايا مشبوهة، وفكرة الذهاب إلى الشجاعية كشفت الفكرة لأن الذهاب إلى الشجاعية لرمزيتها من الحرب وانتصار حماس والخ والهدف منها لأني كنت جزءاً من هذه الحالة، أرهبت متخلفين كثيرين، كان التخطيط شيئاً وما سبق التنفيذ بثوان قليلة شيئاً آخر تماماً، وللأسف لا أعلم إذا كانت بريئة أم لا من بعض القيادات لدى تلك الأحزاب أنها أعلنت مقاطعتها لهذا الحراك وتعميم مقاطعة هذا الحراك على الكل في أي مكان في غزة، كانت تبني فكرة الذهاب إلى الشجاعية فكرة أحد الأحزاب وعمموا على عناصرهم أن يشاركوا وأن ينتظروا حركة ١٥ آذار من أجل ضربهم وتشويه صورتهم أمام الشارع وأن يقولوا إنها حركة مرتبطة بحركة حماس، جزء كبير على الأرض صنعوا أزمة عندما واجهوا، وانقلب السحر على الساحر فيها.

سياسات: كيف كانت مشاركة المرأة؟ لأن المرأة على امتداد الصراع العربي الإسرائيلي كانت في طليعة هذا الصراع والدرع الحامية له.

يوسف النوري: كانت المرأة ولا تزال هي الدرع، وكانت مشاركتها فاعلة جداً، رأينا ذلك يوم ٨ آذار عندما خرجت وقالت «المرأة تريد إنهاء الانقسام» وقبل الحراك بيوم، يوم ١٤ آذار، في يوم الاعتصام الأسبوعي للأسير خرجن وطالبن بهذا.

إحسان أبو شرخ: كان ليوم ٨ آذار أثر كبير والذي كان في «رشاد الشوا» على ما أذكر، كانت فعالية فيها نوع من العنفوان وأثرت علينا معنوياً كثيراً، لأننا توقعنا أن يكون هناك قمع

لها، كان هناك عنفوان شديد والمرأة تحمل هذا الموقف، فكان الأجدر بنا كشباب أن ننطلق، فكان دورها دافعاً وحتى ليلة الكتيبة تعرضن للضرب وإحداهن للطعن.

يوسف النوري: أيضا يوم اعتصام الأزهر، وبعد ذلك بأسبوع أمام «الصليب» وقفت المرأة حاجزاً بين الشباب وأجهزة الأمن.

سياسات: لوحظ انزياح اهتمام الحراك والمجموعات الشبابية نحو القضايا الاجتماعية. هذا مهم، ولكن هل هذا الانزياح سبب في اليأس من التغير السياسي أو لأن الحراك لم يحقق أهدافه السياسية؟

يوسف النوري: هناك اهتمامات للشعب، جربوا في قضية الانقسام ولكن هناك قضايا أخرى مهمة، الشباب جزء من منظومة المجتمع، لديهم عنفوان لحمل القضايا التي تمس الشارع الفلسطيني، لم تعد قضية الانقسام الأهم، أصبح هناك الحراك من أجل المطالب الاجتماعية.

رامي محسن: هو التفاف على الفكرة، بمعنى أن توجه الشباب نحو المطالبة بحلحلة أو حل الإفرازات الناجمة عن الانقسام ليس من باب اليأس وإنما من باب الالتفاف على الفكرة، وربما أن فكرة إنهاء الانقسام قام العقل الجمعي بهضمها فأصبحت روتيناً واستهلكت من خلال الكثير من الفعاليات، لذلك علينا إحياء الحراك بطريقة جديدة غير مستهلكة وأن نتناوله بطريقة غير مباشرة عن طريق تناول القضايا الكارثية الناجمة عن الانقسام لأن الجميع يعاني من إفرازات الانقسام من كهرباء وبطالة وانكماش اقتصادي وضرائب باهظة، فاتجهنا إلى تجزئة تبعات الانقسام من مشاكل والمطالبة بحلها وحاولنا إنشاء صالونات ومبادرات من الشباب الناشط في حراك ١٥ آذار، قضايا محددة، وهذه المجموعات تكون رأس الأداة بحل إشكالية بعينها، وبالتالي ستظهر أن إنهاء الانقسام سينهي تلك المشاكل ويعيدها إلى مربع الصدارة، وبالتالي سنضغط على المنقسمين من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة. هو ليس الإحباط أو الفشل وليس التخلي عن موضوع إنهاء الانقسام ولكن هو الالتفاف عن حقل الألغام بحيث تدخله من طرق أخرى لم تستهلك.

سياسات: هل ما زلنا قادرين كشباب على تغيير الوضع؟ وهل يمكن المراكمة على ما سبق؟

زاهر الغول: بكل تأكيد الشباب الفلسطيني دافع للتغيير لكننا نحتاج إلى إرادة حقيقية من الشباب الفلسطيني في الشارع الذي يثقل كاهله العديد من الهموم والعقبات التي تواجهه. بكل تأكيد نحن كشباب على جهوزية تامة لتغيير واقعنا المرير والسيئ الذي نعيشه.

د. علاء حمودة: بعد ١٥ آذار انطلقت فعاليات أخرى متعاقبة مطالبة بشيء عملي ملموس، هذا الشيء العملي الملموس يمكن أن يخرج زبدة. ويمكن المراكمة على ما سبق، كل هذه الحركات

والهمهمات الموجودة بين فترة وأخرى يمكن أن تتراكم إذا وجدت بيئة صالحة ويمكن أن تشكل حالة ضغط وإذا وجدت إمكانية لدعم وغطاء سياسي ودعم مادي وإمكانيات مرصودة بشكل واضح فيمكن أن توجد حالة شبابية دائمة الوجود وفاعلة وعلى استعداد وجهوزية تامة لأن تحدث خرقاً في القضايا الاجتماعية الناشئة والقضايا اليومية السياسية والحياتية وأن تعبر عن موقف صريح وأن تراكم على عملية شبابية وعملية كي للوعي تؤدي إلى خرق لدى الشارع الفلسطيني.

إحسان أبو شرخ: الشباب بطبيعته غير قابل للإحباط لديه طاقة مهولة لا يمكن الاستهانة بها ترعب أي جهة يمكن أن تتحرك ضده، وأعتقد أن الجميع يرقب حالة تحرك شبابية، وأنا متفائل جداً بهذا الأمر لأن الأرضية جاهزة ومهيأة، ستأتي لحظة لهذا الجيل الذي يعاني ليخرج. عندما يصل المجتمع إلى لحظة من الانغلاق وانسداد الأفق ليفتش عن بديل ويتحول تلقائياً إلى مجتمع مستعد للتضحية، والجيل الشبابي الذي يضيع مستقبله سيكون قنبلة موقوتة. فكرة أن يسود الإحباط والتراجع فكرة لو سلمنا بها لكنا قد سلمنا بها في معركتنا مع الاحتلال الإسرائيلي. نحن أمام معادلة صعبة من الهموم والمشاكل، لكنها كلها ستزول وتتكسر أمام هذه الدماء التي تضخ في شبابنا، بصرف النظر ستأتي عن طريق شباب حراك ١٥ آذار أو عن طريق من قادوا الحركات الاحتجاجية.

رامي محسن: مسيرتنا في النضال ضد الاحتلال علمتنا أن الشعب الفلسطيني بطبيعته لا يكل ولا يمل ودور الشباب في هذا التحرر كان ولا يزال دوراً طليعياً، وهو ما يوصلنا إلى قناعة بأنه لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس. أعتقد أن الحالة جاهزة وأن الانفجار قادم وأنه عندما ينعدم الأمل يجب شحذ الهمم وشد السواعد. هناك حالة من الغموض واليأس والإحباط سائدة ستترجم حالاً كما عودنا الشعب الفلسطيني أن كل حالة انسداد يتبعها انفجار، وبالتالي مسألة الانفجار قادمة لا محالة.

يوسف النوري: أختم هذا بـ «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب شبابه»

الاختلال البنيوي في سوق العمل الفلسطينية
الأسباب وآليّات إعادة التوازن

محمود حسين عيسى*

الاختلال البنيوي في سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليّات إعادة التوازن

ملخّص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرّف إلى أسباب الاختلال البنيوي في سوق العمل الفلسطينية، وتحديد العوامل الرئيسة التي تؤدّي إلى تفاقم حدّة هذا الاختلال، وأيضاً اقتراح آليّات وإجراءات عمليّة لمعالجة هذا الاختلال وتحقيق توازن نسبي في سوق العمل.

توصّلت الدراسة إلى أنّ معالجة اختلال سوق العمل تتطلّب برامج إصلاح شاملة ومتدرّجة ومتسلسلة، كما تتطلّب تحوّلاً واسعاً في السياسات الاقتصاديّة؛ لتعزيز الدوافع الجوهريّة للنموّ الاقتصادي وخلق تطلّعات قابلة للتحقيق، من حيث استحداث فرص عمل لاستيعاب الأعداد المتنامية التي ستنضم إلى القوى العاملة خلال السنوات القادمة.

أوصت الدراسة بضرورة تدخّل الدولة بشكل قوي وفعّال لدعم القطاع الخاص في تأدية دوره المناط به كفاعل مهمّ في عملية التنمية، وذلك للشروع في معالجة التشوّهات الهيكليّة طويلة المدى في سوق العمل وبنية الاقتصاد الفلسطيني.

* باحث في الشؤون الاقتصادية
مركز التخطيط الفلسطيني

الاختلال البنيوي في سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليّات إعادة التوازن

مقدّمة

تعرّض الاقتصاد الفلسطيني لاختلالات عديدة نتيجة السياسات والإجراءات الّتي مارستها إسرائيل في الأراضي الفلسطينيّة عقب احتلالها في العام ١٩٦٧، وكان الاختلال في سوق العمل من أبرز تلك الاختلالات، فقد سعت السياسات الإسرائيليّة إلى إعادة تشكيل الهياكل الإنتاجيّة، لتتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، وفرضت سياسة الجسور المفتوحة التي حالت دون منافسة المنتجات الفلسطينيّة للمنتجات الإسرائيليّة، فتدهورت القطاعات الإنتاجيّة، وخاصةً الزراعة والصناعة؛ ما أدى إلى تدني مساهمة هذه القطاعات في التشغيل، ولم يعد الاقتصاد الفلسطيني قادراً على استيعاب الأيدي العاملة الّتي تستغني عنها هذه القطاعات.

من ناحيةٍ ثانية، ساهمت الأجور المرتفعة في سوق العمل الإسرائيليّة في اجتذاب أعداد كبيرة من العمالة الفلسطينيّة إلى تلك السوق، وسرعان ما تحوّلت هذه العمالة المصدّرة إلى إسرائيل إلى قنبلة موقوتة، انفجرت في وجه الحكومة الفلسطينيّة، بعد سياسة الإغلاق والحصار التي فرضتها السلطات الإسرائيليّة على الأراضي الفلسطينيّة، ومنع العمّال الفلسطينيّين من التوجّه إلى أسواق العمل داخل إسرائيل، فانضمّت أعداد كبيرة من هؤلاء العمّال إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما تسبب في تعزيز الاختلال في سوق العمل، وتعميق آثاره السلبيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ولعلّ من أبرز التطوّرات الّتي طرأت على سوق العمل، التزايد الكبير في عرض العمالة من خريجي مؤسّسات التعليم العالي، وظهور مشكلة فائض العمالة في بعض التخصّصات، وذلك في ضوء تزايد أعداد الخرّيجين من حملة المؤهّلات العلميّة العالية، الناجم أساساً عن توسّع مؤسّسات التعليم العالي في البرامج والتخصّصات الّتي توفّرها للطلبة، ما أدى في المحصلة إلى وجود فائض من الأيدي العاملة في الكثير من التخصّصات الّتي لا تنسجم مع متطلّبات سوق العمل واحتياجاتها.

- **أهداف الدراسة:**

تمثّل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد أسباب الاختلال البنيوي التي تعاني منها سوق العمل الفلسطينية وتحليلها، ودراسة تأثيرها على سوق العمل، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تحديد العوامل والمسبّبات الرئيسة الّتي أدّت إلى تفاقم حدّة هذا الاختلال، ومن ثمّ تقديم بعض التوصيات الإجرائيّة اللّازمة، والّتي يُتوقّع منها أنْ تساهم في استعادة التوازن الداخلي لسوق العمل الفلسطينية، وتسريع عمليّة استحداث فرص عمل دائمة ومناسبة.

- **هيكل الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة، تمّ تقسيم الدّراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأوّل مفهوم التوازن والاختلال في سوق العمل حسب النظريّات الاقتصادية -إطار نظري-، بينما يستعرض القسم الثاني أسباب الاختلال البنيوي الذي تعاني منه سوق العمل الفلسطينية، ويقدّم القسم الثالث عرضاً للآليّات والإجراءات، قصيرة ومتوسّطة وطويلة المدى، الّتي من شأنها تسريع عمليّة خلق فرص عمل مناسبة، وإعادة التوازن لهذه السوق، وتنتهي الدراسة باستعراض النتائج وتقديم بعض التّوصيات الإجرائيّة الموجّهة للمعنيين.

أوّلاً- مفهوم التوازن والاختلال في سوق العمل حسب النظريّات الاقتصاديّة:

١. النظريّة الكلاسيكيّة:

تستند هذه النظريّة إلى فرضيّة التفاعل التلقائي بين القوى المحدّدة لعرض العمالة وبين القوى المحدّدة للطلب عليها، والدور الكبير الذي تلعبه الأجور الحقيقيّة في هذا التّفاعل. ويُقصد بالأجر الحقيقي الأجر النقدي مُقوّماً بالمستوى العام للأسعار، بمعنى أنّ الأجر الحقيقي هو القوّة الشرائيّة للأجر النقدي (خليل، ١٩٩٤، ص١٥٤)، كما تقوم هذه النظريّة أيضاً على فرضيّة أساسيّة مفادها أنّ سوق العمل لو تُركت حرّة دون تدخّل خارجي، فإنّ مرونة الأجور والأسعار تضمن التوازن في هذه السوق عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث إنّ كلّ الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن سوف يجدون وظائف. وتقرّ هذه النظريّة بوجود نوعين من البطالة فقط، بطالة اختياريّة ناتجة عن رفض المتعطّلين العمل عند الأجر السائد في السوق، وبطالة احتكاكيّة ناتجة عن انتقال العمّال من وظائف إلى أخرى، وبالتّالي لا وجود للبطالة الإجباريّة في النظريّة الكلاسيكيّة، لأنّها تعتبر أنّ هذه البطالة، إن وُجدت، فهي مؤقّتة وعرضيّة، وسرعان ما تختفي بفعل مرونة الأجور الّتي سوف تعيد التوازن تلقائيّاً إلى سوق العمل عند مستوى الاستخدام الكامل (العدلي، ٢٠٠٦، ص٥٧-٦٠).

٢. النظريّة الكينزيّة:

ترفض هذه النظريّة مزاعم التّفاعل التّلقائي الذي ينتج عنه توازن اقتصادي عام، وترى أنّ السوق لا تمتلك آليّات ذاتيّة تُمكّنها من تحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، وترى هذه النظريّة أنّ تدخّل النقابات العمّاليّة في سوق العمل، أحدث تشوّهات حالت دون حرّيّة انخفاض الأجور إلى مستويات تنافسيّة، كما ترى هذه النظريّة أنّ عرض العمل يعتمد على معدّل الأجر النقدي وليس معدّل الأجر الحقيقي، وأنّ هذا المعدّل لا يكون تامّ المرونة في الاتجاه نحو الانخفاض، لأنّ تدخّل النقابات العمّالية أوجد حدّاً أدنى لمعدّل الأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض عنه (مصطفى، ٢٠٠٠، ص٢٢٣)،

واعتبرت هذه النظريّة أنّ عرض العمل يكون لا نهائي المرونة عندما يكون العامل متعطّلاً عن العمل؛ لذلك فإنّ مستوى التشغيل يتوقّف على جانب الطلب وليس على جانب العرض، وتحديداً يتوقّف مستوى التشغيل على الطلب الكلّي الفعّال. وعليه فإنّ البطالة الإجباريّة تنجم عن قصور الطلب الكلّي الفعّال، لذلك نادت هذه النظريّة بضرورة تدخّل الدولة مستخدمةً سياسات ماليّة توسعيّة لمعالجة القصور في الطلب الكلّي الفعّال، وبالتّالي معالجة مشكلة البطالة (الدبّاغ، ٢٠٠٧، ص١٦٩-١٧٠).

٣. النظريّة النقديّة:

اعتقد النقديّون- وعلى رأسهم (فريدمان)- أنّ النظام الرأسمالي هو نظام يميل أساساً للاستقرار، وأنّ التقلّبات الكبيرة الّتي يتعرّض لها الاقتصاد، كالتّضخم والبطالة والركود، ناتجة عن تغيّر عرض النقود، ورفضوا منحنى (فيلبس) الذي يربط معدّل البطالة بعلاقةٍ عكسيّةٍ مع معدّل التّضخم، وأوضحوا أنّه لا توجد علاقة بينهما على المدى الطويل، فالتضخّم ظاهرة نقديّة لا ترتبط بظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمّال، في حين أنّ البطالة ناجمة- حسب رأيهم- عن زيادة تدخّل الدولة في الحياة الاقتصاديّة إلى ذلك الحدّ الذي عطّل كفاءة آليّة الأسعار والأجور في سوق العمل، واعتبروا أنّ زيادة إعانات البطالة تتسبّب في الحدّ من فاعليّة سوق العمل، لأنّ العمّال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجديّة، وبالتّالي فإنّ البطالة في نظر النقديّين هي بطالة اختياريّة ولا وجود للبطالة الإجباريّة من وجهة نظرهم، وأنّ الحل الأمثل لمواجهة البطالة يكمن في عدم تدخّل الدول لحلّ هذه المشكلة، وتركها لآليّات السوق الكفيلة بالقضاء عليها (زكي، ١٩٩٧، ص٣٩٠-٣٩٢).

نستخلص ممّا سبق أنّ هناك اختلافاً وتعدّداً في وجهات النظر المفسّرة لتوازن سوق العمل واختلالها، والسبب في ذلك يعود إلى تعدّد أسواق العمل وتطوّرها مع تطوّر النشاط الاقتصادي، بمعنى أنّ مشكلة اختلال سوق العمل تأخذ أشكالاً متعددةً، تختلف في أسبابها وطبيعتها وكيفيّة معالجتها من مجتمعٍ إلى آخر، ومن فترةٍ زمنيةٍ إلى أخرى. كما أنّ عدم تجانس عنصر العمل في مختلف المجتمعات والأوقات يُعتبر سبباً لا يقلّ أهميةً عن غيره من الأسباب الّتي جعلت النظريّات الاقتصاديّة تتباين فيما بينها في تفسير اختلال سوق العمل وتحليله، هذا بالإضافة إلى الديناميكيّة المتسارعة لسوق العمل، والتغيّرات المستمرّة الّتي تؤثّر في هذه السوق.

ثانياً أسباب الاختلال البنيوي في سوق العمل الفلسطينية:

هناك مجموعة من العوامل الّتي تسبّبت في تجذير الاختلال في سوق العمل الفلسطينية، وأحدثت خللاً بنيويّاً في هيكل هذه السوق، حدّ من قدرتها على توفير فرص عمل كافية ومستمرّة، ولعلّ الإجراءات والسياسات

الإسرائيليّة، تُعتبر السبب المباشر والأهمّ الذي فاقم من حدّة هذا الاختلال، وعكس آثاراً سلبيّة حادّة على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني على حدٍ سواء، هذا فضلاً عن الأسباب الآتية:

١. ضعف القدرة الإنتاجيّة للاقتصاد الفلسطيني:

سعت السياسات الإسرائيليّة إلى تدمير القطاعات الإنتاجيّة الفلسطينيّة، وخاصّةً قطاعي الزراعة والصناعة، فتسبّبت في إحداث خلل هيكلي في هذه القطاعات، ما أدّى إلى تدّني مساهمتها في التشغيل، فلم يعد الاقتصاد الفلسطيني قادراً على استيعاب الأيدي العاملة الّتي تستغني عنها هذه القطاعات. وركّزت الدراسة على قطاعي الزراعة والصناعة، لتأثّرهما الشديد بالإجراءات والسياسات الإسرائيليّة الّتي أحدثت خللاً هيكليّاً أيضاً في بنية هذين القطاعين:

- **الخلل الهيكلي في القطاع الزراعي:**

تنبع أهمّيّة القطاع الزراعي من كونه يُعتبر مصدراً مهماً لتوليد فرص العمل، كما يؤدّي القطاع الزراعي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي، حيث تساهم الصادرات الزراعيّة بنصيب مهم في التجارة الخارجيّة، وتوفير العملات الأجنبيّة، كما يوفّر القطاع الزراعي قاعدة مدخلات متنوّعة لمختلف القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، خاصةً للقطاع الصناعي.

- وفقاً للبيانات المنشورة، فقد بلغ إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينيّة خلال الموسم الزراعي ١٩٩٥/١٩٩٦ نحو ١٨٣٠ دونماً، مشكّلة ما نسبته (٣٠,٤٪) من إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينيّة، وتتوزّع هذه المساحة بين الضفة الغربيّة وقطاع غزة بنسبة (٩٠,١٪)، (٩,٩٪) على التوالي (دائرة الإحصاء المركزيّة الفلسطينيّة، ١٩٩٧، ص١٩)، ثم بدأت هذه المساحة بالتقلّص والانخفاض حتى وصلت في العام ٢٠١١ إلى ١٠٣٥ دونماً، مشكّلة ما نسبته (١٧,٢٪) فقط من إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينيّة، ويعود السبب في ذلك إلى الإجراءات والسياسات المنظمة والممنهجة التي مارستها ونفذتها إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينيّة:

- فعلى صعيد الضفة الغربية، اقتلعت إسرائيل (٦٠٠,٠٠٠) شجرة خلال سنوات الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، ناهيك عن جدار الفصل والتوسّع في المستوطنات، الذي أدّى إلى خسران فعلي لأراض زراعيّة وموارد مائيّة مهمة، فقد حال جدار الفصل دون وصول المنتجين الفلسطينيين إلى مساحةٍ كبيرةٍ من الأراضي الزراعيّة الخصبة في الجزء الغربي من الضفة الغربية، وتمّت مصادرة نحو تسعة آلاف دونم من الأراضي الزراعيّة المرويّة لبناء جدار الفصل، كما أنّ نحو (١٠٪) من أراضي الضفة الغربية أصبحت محاصرة في منطقة التماس بين الجدار وحدود العام

١٩٦٧، وفرضت إسرائيل قيوداً كثيرةً حدّت من حريّة المزارعين في الوصول إلى أراضيهم والعمل فيها، فيما عجز أصحاب الأراضي الزراعيّة عن استصدار تصاريح للعمّال الزراعيّين، حتّى مساحة المراعي في الضفة الغربية الّتي قُدّرت بـ ٢٠٠٠ دونم، حُرم الفلسطينيّون من الرعي في (٦٩٪) منها، نتيجة سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينيّة الواقعة في المنطقة «ج»، الّتي تمثّل ما نسبته (٦٣٪) من مساحة الضفة الغربيّة، وبالإجمال فقد خسرت السلطة الفلسطينيّة (٤٠٪) من أراضي الضفة الغربية لصالح المستوطنات والبنية التحتيّة المرتبطة بها (وزارة الزراعة الفلسطينيّة، ٢٠١٠، ص٧).

- أمّا فيما يتعلّق بقطاع غزّة، فقد أدّى الحصار الإسرائيلي والقيود المشدّدة المفروضة عليه، إلى إنهاك القطاع الزراعي الضعيف أصلاً، حيث اقتلعت إسرائيل نحو مليون شجرة ، ودمّرت الحقول والدفيئات الزراعيّة والمشاتل والطرق وشبكات الريّ ومرافق الإنتاج الحيواني، ومنعت المزارعين من الوصول إلى أراضيهم داخل المنطقة العازلة الّتي تتراوح مساحتها بين (١٧٪ – ٢٤٪) من مساحة قطاع غزّة، وتضمّ الأراضي الواقعة في نطاق (٥٠٠– ١٥٠٠) متر داخل قطاع غزّة على امتداد الشريط الحدودي، البالغ طوله ٥٨ كيلومتراً، وأشار تقرير خاص للأمم المتّحدة إلى أنّ استمرار وجود هذه المنطقة يعني أنّ نحو ٣٥٪ من الأراضي الزراعيّة الخصبة في قطاع غزّة عمليّاً لا يتمّ استغلالها، ما يحرم أكثر من ١٥٪ من مزارعي القطاع من فرص العمل في أراضيهم الخاصّة، ما يعني انضمامهم إلى جيش العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى أنّ نشاط الصيد انهار بالكامل نتيجة الحصار المفروض على الصيّادين، ففي حين أنّ اتفاقات أوسلو نصّت على السماح لهم بالصيد حتّى مسافة عشرين ميلاً، فإنّ إسرائيل منعت عمليّات الصيد البحري لمسافة تزيد على ثلاثة أميال بحريّة، أي أنّ إسرائيل صادرت حق الصيد في ٨٥٪ من المناطق المسموح بالصيد فيها بموجب اتفاقيّة أوسلو، ما أدّى إلى انخفاض عدد الصيادين من (١٠ آلاف) قبل العام ٢٠٠٦، إلى (٣٥٠٠) في العام ٢٠١١ حسب إحصاءات نقابة الصيّادين (الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص١٠–١٢).
- أفضت الأسباب سالفة الذكر، بالإضافة إلى القيود الّتي فرضتها إسرائيل على نقل البضائع، والّتي حدّت من حرية تسويق المدخلات والمنتجات الزراعيّة واستيرادها وتصديرها، إلى زيادة تكاليف الإنتاج، فانخفضت أرباح المنتجين الفلسطينيّين إلى الحدّ الذي لا يمكنّهم من الاستمرار في عملهم. كما أفضت هذه الأسباب

مجتمعةً إلى تآكل القاعدة الإنتاجيّة للقطاع الزراعي الفلسطيني، فقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في العام ١٩٩٥ (٦٤٥,٣) مليون دولار، وحقّق قيمة مضافة بقيمة (٣٨٨) مليون دولار، أي بنسبة (٦٠٪) من قيمة الإنتاج، أمّا في العام ٢٠١٤ فقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعي (٩١٩,٠) مليون دولار، وحقّق قيمة مضافة (٤٩٤,٠) مليون دولار، أي أنّ نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الزراعي تراجعت إلى (٥٣,٧٪) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥).

- الإشكاليّة الأساسيّة الّتي واجهت قطاع الزراعة هي تراجع مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي من (١٢٪) في العام ١٩٩٥، إلى (٣,٩٪) في العام ٢٠١٤، انعكس ذلك كما يدلّ الجدول رقم (١) على مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل، حيث انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي (كنسبة من عدد العاملين) من (١٢,٧٪) في العام ١٩٩٥، إلى (١٠,٤٪) في العام ٢٠١٤.

جدول رقم (١) التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في قطاعي الزراعة والصناعة ١٩٩٥-٢٠١٤

النشاط الاقتصادي	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الزراعة وصيد الأسماك	١٢,٧	١٤,٢	١٣,١	١٢,١	١٢,٦	١٤,١	١٢,٢	١٥,٣	١٦,٢	١٦,٤
التعدين والصناعة التحويلية	١٨,٠	١٦,٨	١٦,٤	١٥,٩	١٥,٥	١٤,٢	١٣,٨	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٦
النشاط الاقتصادي	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**
الزراعة وصيد الأسماك	١٥,٠	١٦,٧	١٦,١	١٤,١	١١,٨	١١,٨	١١,٩	١١,٥	١٠,٥	١٠,٤
التعدين والصناعة التحويلية	١٢,٩	١٢,٣	١٢,٥	١٢,٣	١٢,١	١١,٤	١١,٨	١١,٩	١٢,٢	١٢,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، سنوات مختلفة، رام الله، فلسطين.

نستخلص ممّا سبق أنّه في الوقت الذي يتّسم فيه القطاع الزراعي بارتفاع قدرته على توليد التشغيل، فإنّ تآكل القاعدة الإنتاجيّة للقطاع الزراعي الفلسطيني، جعل منه قطاعاً طارداً للعمالة وليس مستقطباً لها، وهذا يُعتبر تشوّهاً هيكلياً في هذا القطاع، فالانخفاض في مساحة الأراضي المزروعة، وعدم القدرة على تسويق المنتجات الزراعيّة محلّيّاً أو دوليّاً بالشكل المجدي، أدّى إلى تحوّل السكّان من المناطق الريفيّة إلى المناطق الحضريّة، بمعنى أنّ العمالة تحرّكت إلى المدن، فارتفع معدّل عرض العمالة في المدن- وخاصةً العمالة غير الماهرة أو ذات

المهارة المتدنية- بنسبة أكبر من زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي نتجت عن ذلك تجزئة سوق العمل بشكل أكبر، ما خلق فائضاً من العمالة يواجه خيارين حتميين: إمّا البحث عن فرصة عمل في أسواق العمل الخارجيّة، وإما الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل.

- **القطاع الصناعي:**

- لم يكن أداء القطاع الصناعي أفضل حالاً من القطاع الزراعي، فقد عانى هذا القطاع من خلل هيكليٍّ، أدّى إلى تآكل قدرته التّصنيعيّة، فشهد هذا القطاع تراجعات ملموسة في بعض المؤشّرات الرئيسة، حيث تشير البيانات إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلّي من (٢٠,١٪) في العام ١٩٩٥، إلى (١٤,١٪) في العام ٢٠١٤، أي أنّ نسبة الانخفاض قاربت (٣٠٪) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤، كما تراجعت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الصناعي من (٤٦,٨٪) في العام ١٩٩٥، إلى (٤٤,٨٪) في العام ٢٠١٤ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥).
- أمّا التراجع الأكبر في النشاط الصناعي الفلسطيني، فقد تجلّى واضحاً في مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل، حيث انخفضت نسبة العاملين في القطاع الصناعي من (١٨٪) في العام ١٩٩٥، إلى (١٢,٦٪) فقط في العام ٢٠١٤، أي أنّ مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل تراجعت بنسبة (٣٠٪) حسب بيانات الجدول رقم (١).
- لعلّ البيانات المنشورة تكشف عن حجم التّشوّه الهيكلي الذي يعاني منه هذا القطاع، ففي الوقت الذي ازداد فيه عدد المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية من (١٤١٦٩) مؤسسة في العام ١٩٩٨ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، ص٣٧)، إلى (١٧٠٥٧) مؤسسة في العام ٢٠١٤، وازدادت القيمة المضافة التي حققها قطاع الصناعة من (٦٦٧,٢٥) مليون دولار في العام ١٩٩٨، إلى (١٧١٢,٣٧) مليون دولار في العام ٢٠١٤ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥، ص٤٠)، فإنّ مساهمة النشاط الصناعي في التشغيل تراجعت، كما ذكرنا سابقاً، بدلاً من زيادتها انسجاماً مع التطور في هذه المؤشّرات.

هذا الأداء المتواضع والمتدنّي للقطاع الصناعي، الناتج عن تآكل القدرة الإنتاجيّة التصنيعيّة لهذا القطاع، كان سببه عدّة مشاكل واجهتها الصناعات الفلسطينيّة تمثّلت فيما يلي:

أ. تسبّبت الإجراءات الإسرائيليّة المتمثّلة بإغلاق المعابر، واحتجاز البضائع المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية على المعابر وفي الموانئ الإسرائيليّة، في عرقلة وصول مستلزمات الإنتاج والمواد الخام الأوليّة إلى المصانع الفلسطينيّة، ما أدّى إلى نقص كبير في المعدّات والآلات وقطع الغيار الّتي

تحتاجها هذه المصانع، فضلاً عن ارتفاع تكاليف هذه المستلزمات والمواد الخام نتيجة زيادة تكاليف التخزين والشحن والتأمين، ما أضعف القدرة التنافسيّة للمنتجات الصناعيّة الفلسطينيّة (نصر، ٢٠٠٢، ص٢٣).

ب. تفتقر الصناعة الفلسطينيّة إلى التكنولوجيا الحديثة، كما تفتقر إلى المؤسّسات المساندة، كمؤسّسات التّمويل والاتّحادات والنقابات الّتي تهدف إلى توفير بنية تحتيّة قويّة، ورفع المستوى الفنّي والمهني للعاملين، ما ينعكس سلباً على جودة الإنتاج والإنتاجيّة، وبالتّالي انخفاض القدرة التنافسيّة للصناعة الفلسطينيّة محليّاً ودوليّاً (عبد الخالق، ٢٠٠٤، ص٢١).

ت. يفتقر القطاع الصناعي إلى الترابطات الأماميّة والخلفيّة الّتي تكمّل العنقود الصناعي، بمعنى أنّه لا توجد حلقة إنتاج مكتملة في الصناعة، كما يتّصف هذا القطاع بالطابع العائلي والحرفي التقليدي، وبقيت المؤسّسات الصناعيّة بدائيّة، ولم تستطع تطوير علامات تجاريّة مشهورة (TRADE MARK)، واعتمدت في تسويق منتجاتها بشكلٍ رئيس على السوق المحلّية، ولم تستطع المنافسة في الأسواق الخارجيّة (هنية، ٢٠٠٥، ص٥٣).

نستخلص ممّا سبق أنّ القطاع الصناعي تعرّض لتشوّهات هيكليّة بنيويّة، تسبّبت في إضعاف قدرته الإنتاجيّة التصنيعيّة. تمثّلت هذه التشوّهات في إنشاء مؤسّسات صناعيّة صغيرة الحجم وذات طبيعة حرفيّة تقليديّة، فثلثا هذه المؤسّسات استوعبت أقلّ من أربعة عمّال، كما تعرّض القطاع الصناعي لتشوّهات كبيرة في أسعار المدخلات الصناعيّة، الأمر الذي أدّى بالمحصلة إلى تدنّي القدرة التنافسيّة للمنتجات الصناعيّة الفلسطينيّة، فانخفضت الصادرات الصناعيّة، واستمرّ العجز التجاري خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠، وتحوّل القطاع الصناعي أيضاً إلى قطاع طارد للعمالة بدلاً من أنْ يكون مستقطباً لها، فلم يساهم هذا القطاع في حل مشكلة نسبة العرض المتزايد من القوى العاملة، ما أدّى إلى تفاقم هذه المشكلة، وتفاقم آثارها الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

٢. تصدير العمالة الفلسطينيّة إلى سوق العمل الإسرائيلية:

للوقوف على حجم الخلل الذي أحدثه تصدير العمالة الفلسطينيّة إلى سوق العمل الإسرائيلية، سنقوم بتحليل التطوّرات الّتي طرأت على حجم العمالة الفلسطينيّة في سوق العمل الإسرائيلية، وتأثير ذلك على سوق العمل الفلسطينية:

أ. تطوّر حجم العمالة الفلسطينيّة في سوق العمل الإسرائيلية:

تذبذبت نسبة العمالة الفلسطينيّة الّتي تعمل في سوق العمل الإسرائيلية، تبعاً للتّطوّرات السياسيّة والأمنيّة الّتي شهدتها الأراضي الفلسطينيّة منذ العام ١٩٩٥، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) إلى

أنّ نسبة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل انخفضت من (١٦,٢٪) في العام ١٩٩٥، إلى (١٤,١٪) في العام ١٩٩٦، والسبب في هذا الانخفاض هو الإجراءات الإسرائيليّة الّتي قلّصت نسبة العاملين داخل إسرائيل، عقب العمليّات التّفجيريّة الّتي تكرّرت خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من استمرار هذه العمليّات بعد استلام بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل منذ منتصف العام ١٩٩٦، وحتى منتصف العام ١٩٩٩، فإنّ نسبة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث وصلت في العام ١٩٩٩ إلى (٢٢,٩٪) من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيّين، وهي أعلى نسبة تتحقّق خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠١٠، والسبب في هذا الارتفاع هو زيادة عدد تصاريح العمل للعمّال الفلسطينيّين، لتحسين الأوضاع الاقتصاديّة للسكّان الفلسطينيّين، تعويضاً لهم عن الجمود السياسي الذي شهدته هذه الفترة (أبو شكر، ١٩٩٨، ص١١٣)، وبما ينسجم مع سياسات «نتنياهو» الداعية للسلام الاقتصادي كبديل عن السلام السياسي.

كما تشير البيانات أيضاً إلى أنّه منذ العام ٢٠٠٠، إثر انطلاق الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية، بدأت نسبة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل تتناقص بمعدّلات متزايدة، حيث انخفضت هذه النسبة من (١٩,٦٪) إلى (٨,٧٪) في العام ٢٠٠٤، وهي تمثّل أقلّ نسبة عمالة فلسطينيّة عملت في إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠١٥، أمّا على صعيد المناطق، فقد انخفضت نسبة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من الضفة الغربية من (٢٢,٤٪) عام ٢٠٠٠، إلى (١١,٦٪) في العام ٢٠٠٤، وهي تمثّل أيضاً أقلّ نسبة للعمالة الفلسطينيّة في إسرائيل من الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠١٥، وبالنسبة لقطاع غزة فقد انخفضت نسبة العاملين في إسرائيل منه إلى (١,١٪) عام ٢٠٠٤، مقارنةً بـ (١٢,٩٪) في العام ٢٠٠٠، ولا يعود السبب في انخفاض نسبة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال هذه الفترة إلى انخفاض الطلب على العمالة الفلسطينيّة في سوق العمل الإسرائيلية، بل يعود إلى قيام إسرائيل باستيراد الأيدي العاملة الأجنبيّة، لتحلّ محلّ العمالة الفلسطينيّة، بالتزامن مع سياسة الإغلاق المتكرّر والحصار الذي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينيّة، والّتي بدأت بالسماح لنسبة محدودة فقط من العمّال المتزوّجين الذين تجاوزت أعمارهم الأربعين عاماً بالدخول لإسرائيل والعمل فيها، ثمّ اشتدّ الحصار بعد ذلك في العام ٢٠٠٦، فلم تسمح السلطات الإسرائيليّة لأيّ عامل من قطاع غزة بالدخول إلى إسرائيل، وسمحت لـ (١٣٪) فقط من عمّال الضفة الغربيّة بالعمل داخل أراضيها (العبادسة، ٢٠٠٦).

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل ١٩٩٥– ٢٠١٥

المنطقة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الضفة الغربية	٢٠,٢	١٦,٦	١٩,٥	٢٤,٠	٢٥,٩	٢٢,٤	١٨,٠
قطاع غزة	٣,٣	٨,١	١١,٠	١٦,٢	١٥,٧	١٢,٩	١,٩
الأراضي الفلسطينية	١٦,٢	١٤,١	١٧,١	٢١,٧	٢٢,٩	١٩,٦	١٣,٨
المنطقة	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**
الضفة الغربية	١٣,٣	١٢,٥	١١,٦	١٣,٨	١٣,٠	١٣,١	١٥,٦
قطاع غزة	٢,٥	٣,٣	١,١	٠,٤	–	–	–
الأراضي الفلسطينية	١٠,٣	٩,٧	٨,٧	٩,٩	٩,٦	٩,٤	١١,٦
المنطقة	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
الضفة الغربية	١٣,٩	١٤,٢	١٤,٠	١٣,٨	١٦,١	١٦,١	١٦,٥
قطاع غزة	–	–	–	–	–	–	–
الأراضي الفلسطينية	١٠,٢	١٠,٥	١٠,٠	٩,٧	١١,٢	١١,٧	١١,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقارير السنوية ١٩٩٥–٢٠١٥.

- أمّا بخصوص الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٢، فقد شهدت تذبذبات بسيطة في نسبة العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل، فتراوحت هذه النسبة بين (٩,٤٪) و(١١,٦٪)، وتميّزت هذه الفترة بعدم تمكّن أيّ عامل من عمّال قطاع غزة من الدخول إلى إسرائيل والعمل فيها، في حين تراوحت نسبة العمالة الفلسطينيّة من الضفة الغربية، التي تمكّنت من العمل في إسرائيل، بين (١٣,١٪) و(١٥,٦٪) كنسبة مئويّة من العدد الإجمالي لعمّال الضفة الغربية خلال الفترة نفسها، حيث استمرّت السلطات الإسرائيليّة باستيراد العمالة الأجنبيّة الّتي حلّت محلّ العمالة الفلسطينيّة، وما يؤكّد عمليّة الإحلال هذه، أنّ غالبيّة العمالة الأجنبية عملت في القطاعات نفسها الّتي كانت تعمل فيها العمالة الفلسطينيّة، حيث تركّز نحو (٧٠٪) منهم في قطاع البناء (أبو شكر، ٢٠٠٦، ص١١٥).
- شهدت الفترة ٢٠١٣–٢٠١٥ ارتفاعاً ملحوظاً في عدد العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات، فقد ازداد

العدد من (٩٣٠٠٠) عامل في الربع الأول من العام ٢٠١٣، إلى (١١٥٢٠٠) عامل في الربع الرابع من العام ٢٠١٥، وذلك بسبب زيادة العمّال الذين يعملون دون تصريح، والذين وصل عددهم إلى (٣٣٤٠٠) عامل، ممّن استقطبهم قطاع البناء في إسرائيل، حيث تجاوزت نسبة العمالة الفلسطينيّة في هذا القطاع أكثر من (٦٠٪) من العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، ص٥-٦).

ب. تأثير تذبذب العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطينية:

تفيد البيانات الإحصائيّة بأنّ غالبية العمالة الفلسطينية التي مُنعت من العمل في إسرائيل، لأسباب سياسية أو أمنيّة أو اقتصاديّة، لم يتم استيعابها في سوق العمل الفلسطينية بشكلٍ كامل، فانعكس هذا الأمر على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينيّة التي تذبذبت متأثّرةً بالتّذبذب الذي حصل لنسبة العمالة الفلسطينيّة في سوق العمل الإسرائيلية، حيث تشير إحصاءات الجدول رقم (٣) إلى أنّ نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينيّة قد ارتفعت من (١٨,٧٪) في العام ١٩٩٥، إلى (٢٣,٦٪) في العام ١٩٩٦، حيث ارتفعت هذه النسبة من (١٣,٩٪) إلى (١٩,٦٪) في الضفة الغربية، ومن (٢٩,٧٪) إلى (٣٢,٥٪) في قطاع غزة خلال الفترة نفسها، ويرجع هذا الارتفاع إلى تقييد السلطات الإسرائيليّة لحركة العمّال الفلسطينيّين، وذلك عقب العمليّات التّفجيريّة الّتي حدثت في أنحاء متفرّقة من إسرائيل في تلك الفترة.

إلّا أنّنا نلاحظ أنّ نسبة البطالة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الأراضي الفلسطينيّة خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩)، حيث انخفضت هذه النسبة من (٢٠,١٪) في العام ١٩٩٧، إلى (١١,٨٪)، وهي أدنى نسبة بطالة تسود الأراضي الفلسطينيّة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥)، ونلاحظ أيضاً على صعيد المناطق أنّ نسبة البطالة انخفضت في الضفة الغربية من (١٧,٣٪) إلى (٩,٥٪)، وفي قطاع غزة انخفضت أيضاً من (٢٦,٧٪) إلى (١٧,١٪) خلال الفترة نفسها.

جدول رقم ٣: تطورات البطالة في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة ١٩٩٥ – ٢٠١٥

السنة	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	نسبة ٪	عدد بالآلاف	نسبة ٪	عدد بالآلاف	نسبة ٪	عدد بالآلاف
١٩٩٥	١٨,٧	٩٦	١٣,٩	٥٠	٢٩,٧	٤٦
١٩٩٦	٢٣,٦	١٣٢	١٩,٦	٧٧	٣٢,٥	٥٥
١٩٩٧	٢٠,١	١٢١	١٧,٣	٧٤	٢٦,٧	٤٧
١٩٩٨	١٤,٢	٩١	١١,٥	٥٢	٢٠,٧	٣٩
١٩٩٩	١١,٨	٧٩	٩,٥	٤٤	١٧,١	٣٥
٢٠٠٠	١٤,٢	٩٥	١٢,٢	٥٦	١٨,٨	٣٩
٢٠٠١	٢٥,٢	١٦٢	٢١,٦	٩٧	٣٣,٩	٦٥
٢٠٠٢	٣١,٢	٢٠٥	٢٨,٢	١٢٧	٣٧,٧	٧٨
٢٠٠٣	٢٥,٦	١٨٥	٢٣,٧	١١٦	٢٩,٤	٦٩
٢٠٠٤	٢٦,٧	٢٠١	٢٢,٨	١١٧	٣٥,١	٨٤
٢٠٠٥	٢٣,٦	١٨٦	٢٠,٤	١١٠	٣٠,٣	٧٦
٢٠٠٦	٢٣,٧	١٩٨	١٨,٨	١٠٨	٣٤,٧	٩٠
٢٠٠٧	٢١,٧	١٩٢	١٧,٩	١٠٧	٢٩,٧	٨٥
٢٠٠٨	٢٦,٦	٢٤١	١٩,٧	١٢٠	٤٠,٥	١٢١
٢٠٠٩	٢٤,٥	٢٣٣	١٧,٧	١١٤	٣٨,٦	١١٩
٢٠١٠	٢٣,٧	٢٣٢	١٧,٢	١١٤	٣٧,٩	١١٨
٢٠١١	٢٠,٩	٢٢٢	١٧,٣	١٢٤	٢٨,٧	٩٨
٢٠١٢	٢٣,٠	٢٥٦	١٩,٠	١٤١	٣١,٠	١١٥
٢٠١٣	٢٣,٤	٢٧٠	١٨,٦	١٤١	٣٢,٦	١٢٩
٢٠١٤	٢٦,٩	٣٣٨	١٧,٧	١٤٣	٤٣,٩	١٩٥
٢٠١٥	٢٥,٩	٣٣٦	١٧,٣	١٤٣	٤١,٠	١٩٣

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، سنوات مختلفة، رام الله، فلسطين.

يُعزى انخفاض نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينيّة خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩)، إلى توجّه الحكومة الإسرائيليّة في تلك الفترة إلى تقليص الاعتماد على العمالة الرسميّة الفلسطينيّة، وحصرها في أضيق نطاق دون إلحاق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي، فعمدت إلى توفير العمالة الفلسطينيّة الّتي تحتاجها من الضفة الغربية من خلال تسهيل إجراءات دخول عمّال الضفة الغربية بشكلٍ غير رسمي إلى إسرائيل (الهيئة العامّة للاستعلامات، ٢٠٠١، ص٩٧).

أمّا بخصوص الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينيّة، حيث وصلت في العام ٢٠٠٢ إلى (٣١,٢٪)، وهي أعلى نسبة بطالة سُجّلت في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥)، ولعلّ السبب المباشر في ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة هو انطلاق الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية أواخر العام ٢٠٠٠، وما صاحبها من إجراءات وممارسات إسرائيليّة أعاقت حركة انتقال العمّال الفلسطينيّين، وحدّت من تدفقهم إلى إسرائيل بشكلٍ ملحوظ.

أمّا الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، فقد شهدت تذبذباً في نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينيّة، نتيجة استمرار القيود على حركة العمّال الفلسطينيّين، ولكن حدّة هذه القيود خفّت بالنسبة لعمّال الضّفّة الغربيّة، بينما بقيت على حالها بالنسبة لعمّال قطاع غزّة، انعكس هذا الأمر على نسبة البطالة في المناطق الفلسطينيّة، حيث انخفضت هذه النسبة في الضفة الغربية من (٢٣,٧٪) عام ٢٠٠٣، إلى (١٨,٨٪) عام ٢٠٠٦، بينما ارتفعت النسبة في قطاع غزّة من (٢٩,٤٪) عام ٢٠٠٣، إلى (٣٤,٧٪) عام ٢٠٠٦.

شهدت الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥) تطوّرات كثيرة على الساحة الفلسطينيّة سياسيّاً واقتصاديّاً، كان أهمّها سيطرة حركة حماس على قطاع غزّة منتصف العام ٢٠٠٧، وكانت أهمّ نتيجة لذلك إحكام السلطات الإسرائيليّة للحصار المفروض على قطاع غزّة، فمنعت إسرائيل عمّال قطاع غزّة من الدخول إلى أراضيها والعمل فيها بشكلٍ كامل، وخلال هذه الفترة لم يدخل أيّ عامل فلسطيني من قطاع غزّة إلى إسرائيل، لذلك نجد أنّ نسبة البطالة سجّلت أعلى مستوياتها (٤٣,٩٪) في العام ٢٠١٤، وهي أعلى نسبة بطالة تُسجّل في قطاع غزة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥)، وشنّت إسرائيل على قطاع غزة خلال هذه الفترة أيضاً ثلاث حروب، دمّرت خلالها مئات المصانع والمنشآت الاقتصاديّة، ما ضاعف من محنة آلاف العمال فيها، كما شهدت هذه الفترة أيضاً إغلاق الأنفاق تحت الحدود الفلسطينيّة المصريّة، وتعطّل قطاع الإنشاءات، ومنع استيراد مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار، فتوقّفت الاستثمارات في هذا القطاع بشكل شبه كامل، وبالتالي انخفضت نسبة العاملين فيه إلى أدنى مستوياتها، وأصبح من أقلّ القطاعات تشغيلاً للعمالة، بعد

أنْ كان من أكثرها قدرةً على خلق فرص عمل جديدة واستقطاباً للعمالة، وفي المقابل نجد أنّ نسبة البطالة لم تشهد تذبذبات ذات أهمّيّة في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها، وذلك بسبب سماح السلطات الإسرائيليّة بدخول ما نسبته بالمتوسط (١٤,٨٪) من عمّال الضفة الغربية إلى أراضيها، انعكس ذلك كما يرد في الجدول رقم (٣) على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينيّة، الّتي شهدت تذبذبات طفيفة خلال الفترة نفسها، متأثّرةً بالتذبذبات الّتي طرأت على نسبة العمالة من الضفة الغربية الّتي دخلت للعمل في إسرائيل.

نستخلص ممّا سبق أنّ سوق العمل الإسرائيلية لعبت دوراً مهماً في تشغيل العمالة الفلسطينيّة حتّى العام ٢٠٠٠، فقد شكّلت العمالة الفلسطينيّة في سوق العمل الإسرائيلية نسبة كبيرة من حجم العمالة الفلسطينيّة في الأراضي الفلسطينيّة، وصلت في العام ١٩٩٩ إلى الربع (٢٥,٠٪)، ولكن سرعان ما تحوّلت هذه الأعداد إلى معدّلات بطالة مرتفعة، بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلية في وجه العمالة الفلسطينيّة، إثر اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠، والحقيقة أنّ السلطة الفلسطينيّة تتحمّل المسؤوليّة إلى حدٍّ كبير إزاء هذه المشكلة المتفاقمة المتجدّدة، حيث افترضت الحكومات الفلسطينيّة المتعاقبة استمرار فتح سوق العمل الإسرائيلية في وجه العمالة الفلسطينيّة، على الرغم من تحذير العديد من الاقتصاديّين الفلسطينيّين من اقتراب إغلاق هذه السوق بشكل تام، فإنّ السلطة الفلسطينيّة فضلّت تأجيل التصدّي لمعالجة هذه المشكلة المؤجّلة (المُصدّرة)، بل تصرّفت وكأنّ المشكلة قد حُلّت من خلال تصدير العمالة الفلسطينيّة إلى سوق العمل الإسرائيلية، حتى انفجرت هذه المشكلة في وجه السلطة الفلسطينيّة، وأسفرت عن انضمام أعداد كبيرة إلى صفوف العاطلين عن العمل، ووصلت ظاهرة البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية إلى مستويات خطيرة من التردّي.

٣. عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل:

تُعتبر إشكاليّة المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل، إحدى الإشكاليّات الّتي تنعكس سلباً على آفاق عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى تشوّه العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي من التخصّصات العلميّة والمهنيّة المختلفة، وبين طبيعة احتياجات سوق العمل الفلسطينية من هذه التخصّصات، وتبرز هذه الإشكاليّة بوضوح من خلال ارتفاع نسبة البطالة بين الخرّيجين ارتفاعاً كبيراً في معظم التخصّصات، على الرغم من تباينها من تخصّصٍ إلى آخر، وتتمثّل الأسباب الّتي أحدثت فجوة واسعة بين خرّيجي مؤسسات

التعليم العالي الفلسطيني (الجامعي والمهني) ومتطلّبات سوق العمل الفلسطينية فيما يلي:

أ. التزايد المستمرّ في أعداد الخرّيجين في ظلّ ضعف القدرة الاستيعابيّة لسوق العمل الفلسطينية:

تخرّج مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّة سنويّاً نحو (٤٠٠٠٠) خرّيج، وقد أشارت الإحصاءات المنشورة عن أعداد الخرّيجين الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس، أنّها زادت بنسب كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث بلغ عددهم من الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة نحو (١٩٢٠٠٠) خرّيج في نهاية العام ٢٠١٣ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤، ص١)، تزامن هذا التزايد في أعداد الخرّيجين مع تدنّي القدرة الاستيعابيّة لسوق العمل الفلسطينية، ومحدوديّة حجم هذه السوق، وهناك أسباب متداخلة حدّت من قدرة سوق العمل الفلسطينية على استيعاب معدّلات النموّ المتسارعة في قوّة العمل الفلسطينيّة، من أهمّها:

- ارتفاع معدّلات النموّ السكّاني في الأراضي الفلسطينيّة (٢,٨٩٪) سنويّاً، وهي تُعتبر من أعلى المعدّلات على مستوى العالم، بالإضافة إلى فتوّة الهيكل السكّاني، حيث تشكّل نسبة السكّان أقل من ١٥ سنة نحو (٤٠,٨٪) من مجموع السكّان.
- سياسات وممارسات السلطات الإسرائيليّة الّتي هدفت إلى تسخير الاقتصاد الفلسطيني لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ومنع وتعطيل نموّ قاعدته الإنتاجيّة والتشغيليّة.
- تخلّف البنية الاقتصاديّة الفلسطينيّة، وتشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وضعف القطاعات الإنتاجيّة وتراجع أهمّيّتها، وعجزها المتنامي عن توفير فرص عمل، حيث إنّ أكثر من (٩٤٪) من المنشآت هي منشآت صغيرة توظّف أقل من ٥ عمال (عيسى، ٢٠١٣، ص١٠٩).

هذان السببان مجتمعان (تزايد أعداد الخرّيجين ومحدوديّة حجم سوق العمل الفلسطينية)، ساهما في انتشار ظاهرة البطالة بين صفوف الخرّيجين, حيث بلغت هذه النسبة (٢٥,٩٪) في الأراضي الفلسطينيّة في العام ٢٠١٥، بواقع (١٧,٣٪) في الضفة الغربية، (٤١,٠٪) في قطاع غزة، ومن حيث الجنس توزّعت هذه النسبة على (٢٢,٥٪) خرّيجين، (٣٩,٢٪) خرّيجات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، ص٦٣).

ب. ضعف كفاءة خرّيجي مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّة ومحدوديّة مهاراتهم:

اعتمدت مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّة (الجامعات والمعاهد والكليّات المتوسطة) منذ تأسيسها على المساعدات والدعم الخارجي، واتّسمت بمحدوديّة مواردها الذاتيّة، وعجزها المتنامي عن تغطية نفقاتها الجارية والتطويريّة،

وبالتّالي عندما انخفضت المساعدات الماليّة (العربيّة والدوليّة) لمؤسّسات التعليم العالي، أدّى ذلك إلى تفاقم العجز في موازنات تلك المؤسّسات، ولم تعد قادرةً على تأمين احتياجاتها الضروريّة من الأجهزة والمعدّات والمختبرات، كما أنّها لم تستطع استقطاب الكفاءات العلميّة، والاحتفاظ بها للتدريس بسبب ضعف مرتّباتها، وقد نجم عن ذلك تراجع قدرة هذه المؤسّسات على توفير برامج أكاديميّة متطوّرة، وخدمات وأبحاث واستشارات مميّزة، هذا بالإضافة إلى تراجع قدرات كادر التدريس، وعدم تمكّنه من مواكبة التطورات الحديثة والمتسارعة في مناهج وطرق ووسائل التعليم، فأدّى ذلك كلّه إلى تراجع قدرات الخرّيجين وافتقارهم إلى العديد من المهارات اللازمة لاندماجهم في سوق العمل المحلّية (الجعفري والعارضة، ٢٠٠٢، ص٤١).

من ناحيةٍ ثانية، هناك إشكاليّة تدنّي مستوى نوعيّة التعليم العالي في الأراضي الفلسطينيّة، فالتعليم في الكلّيّات والجامعات الفلسطينيّة يعتمد على التلقين، ولا يعتمد على الإبداع، ومعظم المناهج والبرامج والمساقات ذات طابع نظري، ومصبوبة في قوالب جامدة، لا تواكب التطوّرات والمستجدّات العلميّة، كما تفتقر جامعاتنا إلى المساقات التدريبيّة والتطبيقيّة الحديثة، المرتبطة بسوق العمل ومتطلّباتها، ساهم ذلك أيضاً في ضعف كفاءة الخرّيجين وتدنّي مهاراتهم (الجعفري ولافي، ٢٠٠٤، ص١٣-١٤).

ومن ناحيةٍ أخرى، هناك إشكاليّة حقيقيّة في نوعيّة تخصّصات الخرّيجين والخرّيجات في الأراضي الفلسطينيّة، حيث تشير البيانات إلى أنّ (٢٥,١٪) من الخرّيجين ٢٠-٢٩ سنة في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام ٢٠١٣، متخصّصون في الأعمال التجارية والإدارية، في حين كانت نسبة الخرّيجات من التخصّص نفسه نحو (١٩,٤٪)، أما المتخصّصون في مجال الصحّة، فقد بلغت نسبتهم (١٣,٠٪)، بينما بلغت نسبة الخرّيجات من تخصّصات العلوم التربوية، والعلوم الإنسانيّة، والعلوم الاجتماعية، (١٩,٠٪)، (١٨,١٪)، (١٢,٤٪) على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤، ص١).

تشكل هذه النسب بحدّ ذاتها جانباً مهمّاً من جوانب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، لأنّها انعكست على نسبة البطالة في صفوف الخرّيجين، حيث ارتفعت نسبة البطالة بين خرّيجي كليات العلوم الطبيعيّة للأفراد ٢٠-٢٩ سنة في العام ٢٠١٣ إلى (٦٩,٩٪) من مجموع الخرّيجين من تلك التخصّصات، بينما بلغت نسبة البطالة بين الخرّيجين ٢٠-٢٩ سنة من كليات العلوم الإنسانيّة، والعلوم التربويّة وإعداد المعلّمين، والعلوم الاجتماعيّة للعام نفسه (٦٤,٠٪)، (٦٣,٠٪)، (٥٨,٠٪) على التّوالي من مجموع الخرّيجين من تلك التخصّصات، كما أشارت البيانات أيضاً إلى أنّ معدّل فترة

التعطّل للخرّيجين من جميع التخصّصات لم تقل عن سنة كاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤، ص١).

ت. ضعف بنية نظام التدريب المهني والتقني:

يعاني قطاع التدريب المهني والتقني الفلسطيني من العجز المستمر في الموازنات التي تخصّصها المؤسّسات التعليميّة ومراكز التدريب المهني للبرامج التدريبيّة والتطبيقيّة، والناجم أساساً عن عدم مقدرة هذه المؤسّسات والمراكز على تأمين التمويل اللازم لهذه البرامج. ومن الملاحظ هنا أنّ القطاعات الاقتصاديّة المختلفة، والّتي تُعتبر المستفيد الأول من مخرجات التدريب المهني والتقني، لا تساهم في تمويله، ولا تقدّم شيئاً لتطويره وتنميته من مواردها المتاحة، وهذا بحدّ ذاته معضلة؛ لأنّ عدم مساهمة القطاعات الاقتصاديّة المستخدمة لمخرجات التدريب المهني في تمويله، لا يؤدّي فقط إلى حرمان التدريب المهني والتقني من موارد مهمة، وإنما يساهم أيضاً في زيادة الفجوة بين مخرجات التدريب ومتطلّبات هذه القطاعات الاقتصاديّة، لذلك نجد أنّ بعض البلدان المتقدّمة تشجّع المؤسّسات الصناعيّة والإنتاجيّة على المساهمة في تمويل التدريب المهني والتقني، مقابل مشاركة هذه المؤسّسات في تخطيط هذا التدريب، وتقرير سياساته واتجاهاته، وتقويم فاعليته (عباس، ٢٠٠٦، ص١٧٤-١٧٥).

كما يعاني التدريب المهني من قصر فترة التدريب في مواقع العمل، وعدم وجود نظام فلسطيني ينظّم هذا التدريب، ما تسبّب في افتقار خرّيجي التدريب المهني إلى الخبرة الكافية الّتي تمكّنهم من الأداء المهني الناجح. هذا بالإضافة إلى نقص الأجهزة والمعدّات والمواد الخام اللازمة للتطبيقات العمليّة الّتي تعاني منها المختبرات والمشاغل، فانخفضت جودة التدريب، وأفرز مخرجات لا تنسجم مع التطوّرات التكنولوجيّة الحديثة (عدوان، ٢٠٠٩، ٢٧-٢٨).

يعاني قطاع التعليم والتدريب المهني أيضاً من نظرة المجتمع الدونيّة، والثقافة السائدة التي تفضل التعليم الأكاديمي على المهني، لذلك نجد أنّ نسبة إقبال الطلّاب على التدريب المهني منخفضة نتيجة استمرار هذه النظرة المجتمعيّة الخاطئة للتدريب المهني، وقد ساهمت أنظمة التعليم في الدول العربيّة عامّةً، وفي الأراضي الفلسطينيّة خاصّةً في تكوين النظرة السلبيّة للمجتمع نحو التعليم والتدريب المهني، إذْ يمثّل خيار التدريب المهني والتقني خيار مَنْ لا خيار له، من حيث قبول الطلاب ذوي التحصيل العالي في مسار التعليم الثانوي الأكاديمي، وتحويل ذوي التحصيل المتدنّي نحو مسار التعليم الثانوي المهني، وتحويل الطلاب ذوي التحصيل الأدنى إلى مسار التدريب المهني (علي، ٢٠٠٩، ص١٠).

نستخلص ممّا سبق أنّ عدم المواءمة بين كفاءة وتخصّصات خرّيجي التعليم العالي

والتدريب المهني، وبين احتياجات ومتطلّبات سوق العمل المحلّيّة، أدّى بشكل مباشر إلى ارتفاع معدّلات البطالة بين خرّيجي الجامعات والمعاهد المحلّيّة.

ثالثاً - آليّات وإجراءات

إعادة التوازن لسوق العمل الفلسطينية:

بسبب الآثار السلبيّة المتفاقمة لمشكلة اختلال سوق العمل من الناحية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وحاجة الاقتصاد الفلسطيني للتدخّل العاجل لوقف حدّة هذه الآثار السلبيّة للمشكلة، يقترح الباحث مجموعة من الإجراءات للتدخّل في سوق العمل، الّتي قد تساهم في معالجة هذا الخلل، وإعادة التوازن (النسبي) لسوق العمل، مسترشداً بالآليّات الّتي وردت في بعض الدراسات العربيّة،[1] حيث تمّ تقسيم هذه الإجراءات حسب الفترة الزمنيّة المتوقّعة لمخرجاتها:

١. إجراءات قصيرة المدى:

وتهدف هذه الإجراءات إلى البدء في استيعاب العاطلين عن العمل وتتمثّل في:

أ. إنشاء صندوق خاص بالتشغيل والتدريب المهني والتقني يُموّل من إيرادات ضريبة الدخل والأرباح، ومن المساعدات الخارجيّة المقدّمة للسلطة الفلسطينيّة، بحيث يُخصّص القسم الأكبر من أموال هذا الصندوق لإطلاق برنامج وطني للتدريب لمعالجة قضايا البطالة بين الشباب وخرّيجي الجامعات وحملة الدبلوم وخرّيجي المدارس والأقلّ تعليماً.

ب. التوسّع في تقديم التسهيلات الائتمانيّة للشركات الصغيرة والمتوسطة: وحول هذا الإجراء يقدّم الباحث اقتراحين: الأوّل يتعلّق بإنشاء صندوق للشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف معالجة فجوة التمويل، وتسهيل الحصول على الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يقوم الصندوق بتوفير قروض مرنة بنسب فائدة منخفضة وفترات سداد وسماح أطول.

ت. والاقتراح الثاني يتعلّق بإنشاء صندوق الصادرات، بهدف إتاحة الوصول إلى سوق الصادرات، وتقديم تسهيلات لضمان تمويل الصادرات. ويتوقّع الباحث أنّ التوسّع في سهولة الحصول على الائتمان للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمويل الصادرات سيكون له تأثير إيجابي على خلق فرص عمل في المدى القصير.

- تصدير العمالة الفلسطينيّة إلى الخارج، وذلك من خلال استخدام واستغلال العلاقات الدوليّة والاتفاقيّات الاقتصاديّة

١ استرشد الباحث عند اقتراح هذه الإجراءات بأوراق العمل الكاملة التي قدمت للمنتدى العربي للتشغيل، الذي انعقد في بيروت في ١٩-٢١ تشرين الأول ٢٠٠٩، وبدراسة أحمد الشبيبي، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق.. رؤية مستقبلية، مجلة الخليج العربي، المجلد ١١، البصرة، العراق، ٢٠١٠. ودراسة ماري قعوار، آثار الأزمة الاقتصادية على تنمية المهارات والقدرة التشغيلية لدى الشباب في المنطقة العربية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، كانون الثاني ٢٠١٠.

الّتي تبرمها السلطة الفلسطينيّة مع دول العالم كرافعة للتشغيل بالخارج. ولكن على الرغم من أهمّيّة هذا الإجراء في توفير فرص عمل ومصدر دخل للمتعطّلين عن العمل فإنّه يجب توخّي الحذر الشديد في تنفيذ هذه السياسة، حتّى لا تصبح تأجيلاً للمشكلة وليس حلّاً لها، وهذا يتطلّب الأخذ بالاعتبار مجموعة من الشروط الّتي تحسّن الاستفادة من هذا الإجراء، ومنها:

- تصدير العمالة عبر اتفاقيّات رسميّة مع الدول المستضيفة للعاملين الفلسطينيّين، تُحدّد فيها شروط العمل، وتحافظ على حقوق العمال، وتضمن حسن الإقامة والمعاملة.
- تقديم حوافز للعاملين بالخارج، لتحويل الجزء الأكبر من أجورهم إلى ذويهم في الأراضي الفلسطينيّة، للإفادة منها في مشاريع واستثمارات إنتاجيّة مشغلّة للعمالة.

ث. استخدام سياسات سوق العمل النشطة: التي تهدف إلى خلق فرص عمل، والإعانة على إدارة مخاطر سوق العمل. وتشمل هذه السياسات: تقديم الدعم للأجور، والتوظيف والتدريب وإعادة التدريب للعاطلين عن العمل، واستحداث برامج مباشرة لخلق وظائف، وتقديم خدمات للبحث عن فرص العمل. وعلى الرغم من أنّ الشواهد المستقاة من تجارب الدول النامية أشارت إلى محدوديّة دور هذه السياسات في معالجة المشاكل البنيويّة في أسواق العمل، فإنّ هذه السياسات قد تكون فعّالة إذا جرى تصميمها بعناية، وأُخضعت لرقابة دقيقة، خاصّةً في مرحلة بداية استقلال الدولة الفلسطينيّة (المدى القصير)، كونها لم تُطبّق فيها بعد نُظُم فاعلة للتأمين ضد البطالة على المستوى القومي.

٢. إجراءات متوسّطة وطويلة المدى:

تهدف هذه الإجراءات إلى زيادة الإنتاجيّة من خلال إعادة هيكلة رأس المال البشري والاقتصادي:

أ. تعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص كمحرّك رئيس لعمليّة التنمية، وذلك من خلال بلورة رؤية استراتيجيّة لقطاع خاص قوي وحيوي قادر على المنافسة في الأسواق العربيّة والإقليميّة والعالميّة من خلال زيادة الإنتاجيّة، ورفع كفاءة المنتج الفلسطيني، كنتيجة لتطوير وسائل الإنتاج وإدخال التكنولوجيا المتطوّرة والحديثة، وذلك بهدف خلق فرص عمل دائمة ومناسبة للباحثين عن عمل.

ب. التوسّع في الحماية الاجتماعيّة، وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة:

ج. يلعب مستوى الحماية الاجتماعيّة دوراً في تفضيل الشباب (ذكوراً وإناثاً) العملَ في القطاع العام على العمل في القطاع الخاصّ، وبالتأكيد لن تساهم منافع الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي بشكلٍ مباشر في خلق فرص عمل، لكنّ مساهمتها تتمثّل في تحسين مستوى

الحماية من الأخطار الّتي يواجهها العمّال، وبالتّالي تحسين إنتاجيّتهم، كما أنّها ستقلّص الفجوة في سوق العمل بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق تشجيع الشباب (ذكوراً وإناثاً) على قبول العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الاستثمار في المستقبل من خلال التعليم المبكّر للأطفال، والتوسّع في برامج الانتقال من الدراسة إلى العمل:

يمكن أن يؤدي الاهتمام بتنمية وتعليم الأطفال في السنوات الخمس الأولى الحيويّة إلى تأثيرات إيجابيّة طويلة الأمد، وقد تكون دائمة على التعليم والصحّة والمكاسب الإنتاجيّة. وتوفير التعليم المبّكر للأطفال من الأسر الفقيرة، يُعتبر من أنجع السبل للخروج من حلقة الفقر، وبالتّالي لا بدّ من إطلاق برنامج وطني للتوسّع في التعليم ما قبل المدرسة؛ لأنّ مثل هذا البرنامج سيكون له تأثير مباشر على مشاركة الإناث في القوى العاملة، وذلك من خلال تخفيض الحدّ الأدنى المقبول من الرواتب بالنسبة للإناث، وهناك تأثير آخر وهو خلق فرص عمل في الحضانات في قطاع التعليم.

أمّا على صعيد الانتقال من الدراسة إلى العمل، فلا بدّ أيضاً من إطلاق برامج وطنيّة تساعد الطلاّب على إعداد أنفسهم للانتقال إلى ميدان العمل، وذلك من خلال توجيههم وتنمية مهاراتهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم، ومثل هذه البرامج سوف تظهر نتائجها في الدولة الفلسطينيّة على المدى الطويل (على فرض أن يتحسّن الطلب التراكمي على العمالة كمّاً ونوعاً)، ومن المتوقّع أنّ نسبة البطالة بين الشباب الفلسطيني (ذكوراً وإناثاً) سوف تبدأ بالانخفاض، عندما تنتشر هذه البرامج بشكلٍ مدروس ومخطّط له على المستوى الوطني.

وكخلاصة يرى الباحث أنّ معالجة اختلال سوق العمل تتطلّب برامج إصلاح شاملة ومتدرّجة ومتسلسلة، كما تتطلّب تحوّلاً واسعاً في السياسات الاقتصاديّة، لتعزيز الدوافع الجوهريّة للنموّ الاقتصادي وخلق تطلّعات قابلة للتحقيق، من حيث استحداث فرص عمل لاستيعاب الأعداد المتنامية الّتي ستنضم إلى القوى العاملة خلال السنوات القادمة.

رابعاً: النتائج والتّوصيات:

١. النتائج:

أ. هناك تباين واضح بين النظريّات الاقتصاديّة المختلفة فيما يتعلّق بتناولها وتفسيرها لتوازن سوق العمل واختلالها، وهذا التباين ناجم عن تعدّد أسواق العمل وتطوّرها، وعدم تجانس عنصر العمل في المجتمعات كافّة وفي مختلف الأوقات، بالإضافة إلى الديناميكيّة المتسارعة لسوق العمل، والتغيّرات المستمرّة الّتي تؤثّر فيها.

ب. ساهم تراجع الأهمّيّة النسبيّة للقطاعات الاقتصاديّة الإنتاجيّة (وخاصّةً قطاعي الزراعة والصناعة) بسبب تشوّهاتها الهيكليّة في ضعف استيعابها للعمالة؛ ما تسبّب في تزايد فجوة الطلب على العمل في الأراضي الفلسطينيّة، أيّ زيادة الفرق بين حجم القوى العاملة وعدد العاملين.

ت. أدّى اعتماد العمالة الفلسطينيّة على سوق العمل الإسرائيلية إلى إضعاف القطاعات الإنتاجيّة (الزراعة والصناعة)، كما أدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينيّة بشكلٍ ملحوظ، عندما أُغلقت هذه السوق في وجه العمالة الفلسطينيّة.

ث. أدى عدم المواءمة بين كفاءة وتخصصّات خرّيجي التعليم العالي والتدريب المهني والتقني وبين احتياجات ومتطلّبات سوق العمل الفلسطينية بشكلٍ مباشر إلى ارتفاع معدلّات البطالة بين خرّيجي الجامعات والمعاهد المحلّيّة.

ج. تسبّبت التشوّهات البنيويّة في الاقتصاد الفلسطيني، الّتي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي خلال سنوات طويلة، في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي عبر الإخلال بتوازناته الداخلية وتعميق فجوة الموارد وتشويه سوق العمل، وبالتالي فإنّ إصلاح تلك التشوّهات، يحتاج إلى استراتيجيّة وسياسات وخطط عمل جادّة، تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني للتخلّص من الإرث الاستعماري الذي خلّفه الاحتلال، واستعادة التوازن الداخلي، والقدرة على النموّ المستدام.

ح. إنّ استقرار الاقتصاد الفلسطيني وتنوّعه، واندماجه في الأسواق العالميّة، وإناطته دوراً فاعلاً وأساسيّاً للقطاع الخاص، بجانب القطاع العام، كمحرّك للتنمية ومشارك في برامج إصلاح شاملة ومتدرّجة، تستهدف معالجة اختلال سوق العمل؛ من شأنه تسريع استحداث فرص عمل دائمة ومناسبة واستيعاب فائض العمالة الذي تعاني منه هذه السوق.

٢. التوصيات:

ضرورة تدخّل الدولة بشكلٍ قويٍّ وفعّال لدعم وتعزيز دور القطاع الخاص كفاعل مهمّ وأساسي في عمليّة التنمية من خلال إقامة علاقة شراكة حقيقيّة بين القطاعين العام والخاص تستند إلى تكامل الأدوار بينهما، وذلك للشروع في معالجة التشوّهات الهيكليّة طويلة المدى في سوق العمل وبنية الاقتصاد الفلسطيني كخطوة أولى على طريق بناء الدولة المستقلّة.

العمل على ربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي، بحيث تتّجه الحكومة إلى توجيه نشاطات الإغاثة نحو القطاعات والنشاطات الاقتصاديّة الإنتاجيّة لتحسين فرص النموّ الذاتي وتحضير المقوّمات والشروط، للانتقال بالاقتصاد الفلسطيني إلى التنمية المستدامة بعد الاستقلال.

ضرورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء صندوق يرعى برامج الإقراض التنموي لهذه المشاريع، وتقديم التسهيلات الائتمانيّة والخدماتيّة، والمساعدات الفنيّة والتدريبيّة، والاستشارات التسويقيّة لهذه المشاريع.

ضرورة الاهتمام بالاستثمار في التعليم بمختلف مراحله، وخصوصاً التعليم الأساسي، وفي البحث العلمي والثقافة، بما يضمن إنتاجيّة، وكفاءة، ونوعيّة تنافسيّة عالية، قادرة على إعداد الموارد البشريّة المؤهّلة للدخول إلى سوق العمل.

ضرورة إصلاح النظام التعليمي والتدريبي من خلال ربط نظام التعليم والتدريب المهني في فلسطين باحتياجات أسواق العمل المحلية والخارجية، وتوفير برامج تدريبية متنوّعة ومتطوّرة لرفع كفاءة القوى العاملة، وتوفير برامج لإعادة تدريب العاطلين عن العمل لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الفنية والعملية.

ضرورة إدماج الاقتصاد الفلسطيني، وسوق العمل الفلسطينية في الأسواق العربيّة والإقليميّة والعالميّة، وتنويع العلاقات والاتفاقات مع دول الجوار ودول العالم الأخرى؛ لاستغلال هذه العلاقات والاتفاقيّات كرافعة للتشغيل بالخارج، وتصدير العمالة الفلسطينيّة لهذه الأسواق، وفق خطّة مدروسة ومحكمة.

المراجع:

١. الشبيبي، أحمد، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق رؤية مستقبلية، مجلة الخليج العربي، المجلد ١١، البصرة، العراق، ٢٠١٠.

٢. مصطفى، أحمد، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٣. الدباغ، أسامة، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧.

٤. العدلي، أشرف، الاقتصاد الكلي، النظرية والتطبيق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٥. الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بين الجدار والسندان، تقرير خاص، آب ٢٠١٠.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية ٢٠١٤، رام الله، فلسطين، تشرين الأول ٢٠١٥.

٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية ١٩٩٨-٢٠٠٦، رام الله، فلسطين، أيار ٢٠٠٩.

٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد ٢٠-٢٩ سنة ٢٠١٣، بيان صحافي، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤.

٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، أعداد مختلفة، رام الله، فلسطين.

١٠. الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني ١٩٩٤-١٩٩٩، البنك الوطني للمعلومات/قطاع الاقتصاد، الطبعة الأولى، فلسطين، شباط ٢٠٠١.

١١. باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ٢٠٠٠.

١٢. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الزراعية ١٩٩٥/١٩٩٦، رام الله، فلسطين، ١٩٩٧.

١٣. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٢٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧.

١٤. خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، ١٩٩٤.

١٥. عقون، سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٠.

١٦. عباس، صلاح، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
١٧. أبو شكر، عبد الفتاح، العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وزارة العمل الفلسطينية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين ١١-١٣/٥/١٩٩٨، أوراق العمل الكاملة، المجلد الأول، ١٩٩٨.
١٨. أبو شكر، عبد الفتاح، سوق العمل في إسرائيل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث السياسات الفلسطيني (ماس)، البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦.
١٩. علي، علي أحمد، سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة ٩-١١/ تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٢٠. هنية، ماجد، العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٥.
٢١. قعوار، ماري، آثار الأزمة الاقتصادية على تنمية المهارات والقدرة التشغيلية لدى الشباب في المنطقة العربية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، كانون الثاني ٢٠١٠.
٢٢. نصر، محمد، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢.
٢٣. الجعفري، محمود، والعارضة، ناصر، تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، أيلول ٢٠٠٢.
٢٤. الجعفري، محمود، ولافي، دارين، مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، آذار ٢٠٠٤.
٢٥. عيسى، محمود، الاختلالات الهيكليّة في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، ٢٠١٣.
٢٦. مكتب العمل الدولي، أجندة عمل عربية، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت ١٩-٢١ تشرين الأول ٢٠٠٩، أوراق العمل الكاملة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

٢٧. عبد الخالق، نصر، تحليل دوال الإنتاج والإنتاجية في الصناعة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٤.
٢٨. وزارة الزراعة الفلسطينية، استراتيجية القطاع الزراعي «رؤية مشتركة» ٢٠١١-٢٠١٣، رام الله، فلسطين، ٢٠١٠.
٢٩. عدوان، يوسف، ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رام الله، فلسطين، كانون الأول ٢٠٠٩.
30. UNCTAD, report on unctad assistance to the Palestinian people : Development in the economy of the occupied Palestinian territory, TD/B/574/, Geneva, 2010.
31. Richard Freeman. Labor market imbalances: shortages, or surpluses, or fish stories?, 2006, Boston Federal Reserve Economic Conference, Massach.

أسدود.. تاريخ الأرض وأملاك السكان

قراءة سياسات

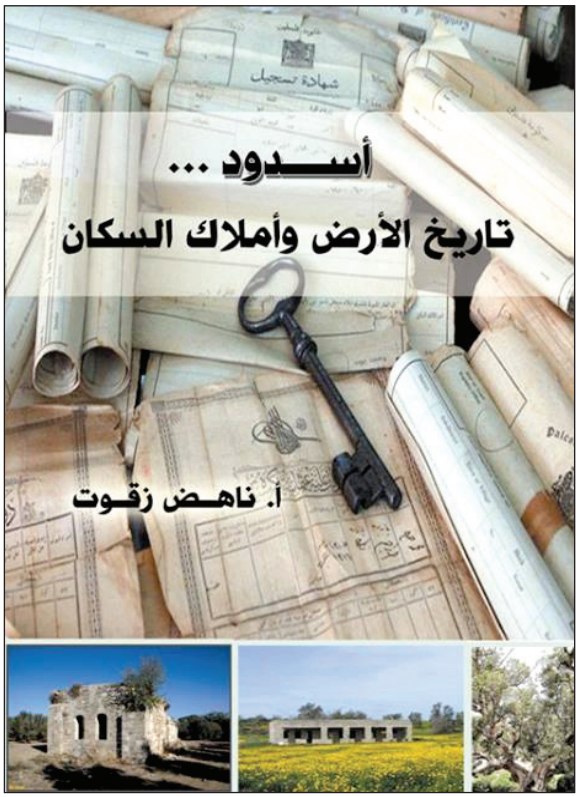

الكاتب: ناهض زقوت

الناشر: مركز رؤية

عدد الصفحات: ٤٥٠

تاريخ النشر: ٢٠١٦

يُقدم الباحث ناهض زقوت كتابةً جديدةً لتاريخ بلدة أسدود التاريخية الواقعة على ساحل البحر المتوسط، تعتمد على قراءة وثائق الملكية المتوافرة لدى أهالي البلدة، ويعمد بذلك إلى قراءة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبلدة الفلسطينية الساحلية المهمة التي سقطت في يد العصابات الصهيونية في العام ١٩٤٨ لتتحول إلى ميناء بحري.

يعرض زقوت لوثيقة مهمة احتفظ بها مختار البلدة شحادة عبد الهادي عبد الحميد الدعليس بعد أن قام بتسجيلها بخط يده واحتفظ بها قرابة سبعين عاماً.

ضمت الوثيقة النادرة تسجيلاً مفصلاً لأملاك أهالي البلدة من الأراضي، وتقسيم هذه الأراضي فيما بينهم.

ويكشف الباحث من خلال الوثيقة الأخطاء الواردة في كتاب وليد الخالدي (كي لا ننسي) عن أملاك اليهود في البلد.

يقدم زقوت في الفصل الأول قراءة في تاريخ بلدة أسدود منذ القرن السابع عشر قبل الميلاد حتى احتلالها من القوات البريطانية في العام ١٩١٧ وما نتج عن ذلك من انتداب فلسطين وتسليمها لليهود.

يذكر الباحث أن اسم البلدة مشتق من الكلمة الكنعانية «أشدود» والتي تعني الشدة والحصانة والمنعة، حيث كانت مدينة ذات قلاع وأسوار في العهد الكنعاني وتميز سكانها بالشدة.

ويستطرد الباحث في تأصيل الوجود الكنعاني في فلسطين منذ فجر التاريخ، ويذكر أن أشدود كانت في لحظة تاريخية عاصمة لخمس مدن كنعانية متحدة باسم «اتحاد بنتابولس» الذي ضم إلى جانب أشدود كلاً من عاقر وغزة وعسقلان وجات (عراق المنشية).

ويعيب الباحث على المؤرخين العرب الأخذ بالرواية التاريخية أن أصل الفلسطينيين من جزيرة كريت، فيما ثمة وثائق تاريخية كثيرة تثبت نسبهم إلى القبائل العربية. ويواصل الباحث تنقيبه في تاريخ البلدة في الفترات اللاحقة، حيث تشير وثائق وجدت في حفريات «راس شمرا» إلى العلاقات بين أشدود ومدن الساحل الكنعاني والتبادل التجاري والاقتصادي بينها، بفضل مكانة أسدود المهمة على الساحل الفلسطيني وموقعها المميز في الطريق إلى مصر.

يتعرض الفصل الثاني إلى تاريخ البلدة كما وردت في كتب الرحالة العرب، وأحوال البلدة خلال الانتداب وحتى النكبة في العام ١٩٤٨ لجهة مكانتها بين البلدات الفلسطينية وعلاقتها بها.

ويذكر الباحث أن رحالة عرباً كباراً أشاروا إلى أسدود ومكانتها من أمثال ابن بطوطة، وعبد الغني إسماعيل النابلسي، وعبد الله العياشي المغربي، والفقيه المصري اللقيمي، والرحالة التركي أوليا جلبي، والإنجليزي بوغارد تسيون، والإيطالي مارينو سانوتو، وغيرهم. وعند الحديث عن مكانة البلدة يذكر الباحث أنه كانت بها سكة حديد وكان مسؤولاً عنها أحد أبناء البلدة وهو حسن السباخي. وقد سهلت السكة التبادل التجاري بين أسدود وبين مدن فلسطين. كما وجد في البلدة مكتب بريد والعديد من أجهزة الراديو، وأقيم في البلدة مجلس بلدي منذ عشرينيات القرن الماضي. كما وجد

في القرية سوق أسبوعية عرفت بسوق الأربعاء. وعمل معظم سكان البلدة في الزراعة وبعضهم بالتجارة ومهن حرفية أخرى. كما تميزت البلدة بثوبها الفلاحي المزركش مثل معظم البلدات والقرى الفلسطينية الأخرى. ووجد في البلدة مسجدان أحدهما يعتقد أنه مقام على قبر الصحابي الجليل سلمان الفارسي. وتوجد في البلدة ثلاثة مقامات أولها مقام الصحابي سلمان الفارسي سابق الذكر، ومقام الشيخ إبراهيم المتبولي أحد الأولياء الصالحين، ومقام أحمد أبو الإقبال الذي يعتقد أنه كان صاحب كرامات كثيرة. كما أن بها الكثير من الأماكن الأثرية منها: خان أسدود وبئر الجوخدار وخربة أم الرياح وخربة ياسين وظهرات التوتة.

إلى جانب كل ذلك، يتعرض الباحث للحياة الصحية والتعليمية في البلدة، ويسرد قائمة بأسماء من ارتادوا المدارس من البلدة قبل النكبة وعملوا في سلك التعليم فيها وفي القرى والبلدات المجاورة، علاوة على وجود مدرسة للبنات في البلدة. ويعرض الباحث الكثير من الصور التي تكشف بعضاً مما تبقى من هذه الآثار والمنشآت حتى اليوم في البلدة، مما لم تطله يد الهدم والتخريب بعد ضياعها. ولا يفوت الباحث التعرض لمشاركة البلدة في نضال أهل فلسطين ضد الاحتلال البريطاني والوجود الاستيطاني الصهيوني. ويشير إلى انتماء الكثير من سكانها إلى عصبة التحرر الوطني وتأسيس العصبة لفرع اتحاد العمال العرب في البلدة عام ١٩٤٥، ويذكر أن إميل حبيبي تحدث في أحد اللقاءات الشعبية التي أقامتها العصبة في البلدة. كما يذكر نشاطات لتنظيم النجادة أيضاً.

ويختم الباحث الفصل بالحديث عن سقوط بلدة أسدود بيد العصابات الصهيونية، وكفاح أبنائها ومقاومتهم لهذه العصابات معتمداً على وثائق تاريخية وكتابات مؤرخين والذاكرة الشفوية التي سجلها سكان البلدة وأخذها عنهم.

فيما يخصص الفصل الثالث لدراسة أملاك سكان البلدة وتقسيم الأراضي بها وأملاك العائلات وحصصها، ويعرض الباحث لحصص النساء. ولا يفوت الباحث الحديث عن الأملاك التي اشتراها اليهود ومساحتها وموقعها، مفنداً الأرقام التي ترد في وثائق أخرى، إلى جانب تلك الأراضي المملوكة للمندوب السامي وسلطته. يقول الباحث إن تعداد سكان أسدود عند النكبة كان ٥٣٥٩ ثم يعاود القول: إنه بلغ في نهاية العام ١٩٤٨ قرابة ٨٠٠٠ نسمة في تناقض واضح، إلا إذ كان المقصود ربما أن تعداد السكان زاد بسبب هجرة سكان القرى الأخرى لها جراء النكبة. ووفق إحصاء عام ١٩٣١ كان هناك في القرية أكثر من ٧٠٠ بيت. ويقدم لنا الباحث صورة منزل المختار عبد الحافظ الدعليس مختار البلدة.

وتنتسب كل عائلات القرية في الأساس إلى أربع حمائل هي زقوت والدعليس وجودة والمناعمة وفق الباحث. ويورد الباحث كشفاً بأسماء مخاتير حمائل البلدة. ويذكر أن بعض عائلات البلدة الأخرى تعود بجذورها إلى مصر من جنود وعائلات مصرية جاءت إلى فلسطين خلال حملة إبراهيم باشا. ويقدم الباحث كشفاً تفصيلياً بانتساب عائلات البلدة المختلفة بما فيها العائلات من أصول مصرية إلى الحمائل الأربعة.

وفيما يخص الأراضي، يقول الباحث إن بلدة أسدود ضمت قرابة ٤,٣٪ من مجموع أراضي قضاء غزة وهي نسبة كبيرة بلغت قرابة ٤٧,٨٤١ دونماً.

ثم يقوم الباحث بتقديم قراءة للسجل الذي امتلكه مختار القرية والذي يقع في قرابة ٢٠٠ صفحة مكتوبة بخط اليد ويعتمد فيها على السجل الإنجليزي والطابو الموجود في مدينة غزة. ولا يغفل الباحث الحديث عن تسويات الخلافات المتعلقة بتلك الأراضي في نقاش عميق يفكك مكونات المجتمع الأسدودي الاقتصادية والاجتماعية من جهة لجان التسوية التي كان يشرف عليها مخاتير الحمائل الأربعة، وطرق التملك التي تعتمد على الوراثة في الأساس وبعضها على الشراء، ويذكر أن بعض الأراضي كانت مملوكة لعائلات من خارج البلدة.

ووفق جدول يعرضه الباحث، فإن المرأة كان لها قسط كبير في ملكية الأراضي في تأكيد على الدور المتميز الذي قامت به المرأة في حياة البلدة. وفي حقيقة الأمر فإن الباحث يقدم جهداً كبيراً في التعريف بأسماء القطع والقسائم واستخلاص النسب والتوزيعات والأرقام منها في جداول عز نظيرها في كتاب مثل هذا.

ويخصص الفصل الرابع لمناقشة وثيقة المختار الدعليس حول أملاك السكان والعائلات. والفصل عبارة عن عرض مفصل للوثيقة في أكثر من ٢٥٠ صفحة (أكثر من نصف الكتاب). حيث يقوم الباحث بعرض بعض صفحات الوثيقة بخط يد المختار ثم يقوم بتقديم جداول توضيحية لها تفصل ملكية كل سكان القرية وفي مرات يعمل مبضع الباحث في مناقشة ما يرد في الوثيقة من تعارض وتوافق مع وثائق أخرى.

بذلك يقدم زقوت مقاربة جديدة ومهمة في قراءة التاريخ الفلسطيني من خلال قراءة تاريخ أملاك السكان وتوزيع الأراضي فيما بينهم ويساهم في تسليط الضوء على جانب آخر من هذا التاريخ.

وفي الختام، لابد من الإشادة بهذا الجهد البحثي الكبير الذي يقدمه الباحث في التأصيل لأملاك سكان بلدة أسدود من خلال عرض وتحليل وتفكيك وشرح وثيقة نادرة قام مختار البلدة بجهد ذاتي بكتابتها وحفظها طوال سبعة عقود من الزمن محافظاً عليها من التلف ومحافظاً على البلدة من النسيان ومحتفظاً لسكانها بحقوقهم كما يجب على كل مسؤول أن يفعل.

إنه كتاب جديد يضيف الكثير للمكتبة الفلسطينية وللبحث الفلسطيني ويساهم كثيراً في الحفاظ على التاريخ الفلسطيني وعلى الحق الفلسطيني من الضياع. جهد كبير يكشف عن أن الحق الفلسطيني لا يسقط بالتقادم ولا يضيع.

يذكر أن الباحث ناهض زقوت ينحدر من أسرة من بلدة أسدود ويعمل مديراً عاماً لمركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، وهو باحث وكاتب وناقد أدبي، وعضو في اتحاد الكتاب، وسبق له أن أصدر العديد من الكتب التي تعالج الواقع الفلسطيني المعاصر، مثل كتابه حول اللاجئين الفلسطينيين في العراق، كما سبق له أن نشر في «سياسات» أكثر من دراسة.